محور العدد
مشكلات المياه في الشرق الأوسط
٢: البعد العربي والإقليمي

صامد الاقتصادي

السنة الرابعة عشرة، العدد ٨٩، تموز - آب - أيلول ١٩٩٢

الأبعاد السياسية لمشكلة المياه في الشرق الأوسط

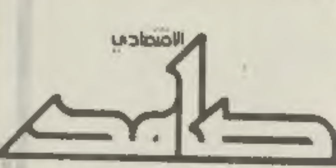
الأساس الاقتصادي لمشكلة المياه في الشرق الأوسط

أزمة مياه النيل .. الصراع على مياه الفرات

الاعتداءات الإسرائيلية على المياه الأردنية واللبنانية

السياسة المائية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط

الملف : نصف سكان الأراضي المحتلة يعيشون تحت خط الفقر



فصلية اقتصادية اجتماعية عمالية
تصدر عن مؤسسة "صامد"
جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين



المديـر العام / رئيس التحرير
احـمد أبو عـلاء

مستشار التحرير
د. يوسف عبد الحق

مدير التحرير
فاروق وادي

يشارك في التحرير:
كوادر مؤسسة "صامد"
ودائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط
منظمة التحرير الفلسطينية

المراسلات:
مؤسسة "صامد" : ٨٣ شارع بوغرطة - متيال فيل - تونس
صامد الاقتصادي : ص. ب ١٨٥ - ٩١١ عمان - الأردن
صامد الاقتصادي : ص. ب ١٥/٥٠٢٤ بيروت - لبنان

المدير المسؤول: محمد أحمد عيتاني بيروت - لبنان

التوزيع:
دار الكرمل للنشر والتوزيع - ص. ب ١٧٠٦٧ عمان - الأردن - هاتف ٦١٩٦٨٤

المحتويات

السنة الرابعة عشرة، العدد ٨٩، تموز – آب – أيلول ١٩٩٢





الافتتاحية

تشكل قضية المياه في منطقة الشرق الاوسط، حلقة محورية في المباحثات المتعددة الأطراف، في اطار محادثات السلام العربية – الاسرائيلية، كونها تشهد تفاقماً ملموساً، وتحدياً حقيقياً يتوقع له الخبراء أن يصبح عامل التفجير الأساسي في هذه المنطقة، في حال عدم التوصل الى حلول جذرية لمشاكل الشرق الاوسط، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية التي تمثل جوهر الصراع ومحوره الأساسي في منطقتنا المهيأة للاشتعال.

وقد شكلت اجتماعات مجموعة العمل للمياه المنبثقة عن مؤتمر السلام، والتي عقدت اجتماعاتها الأولى في فيينا خلال شهر أيار/ مايو الماضي، نقطة انطلاق في بحث مستفيض حول هذه الحلقة الخطيرة من حلقات المباحثات المتعددة، التي عقدت بحضور تسع وثلاثين دولة، شاركت في بحث هذه المشكلة العالقة، التي شكّلت في الماضي القريب سبباً مباشراً أو غير مباشر للحروب والاعتداءات والاحتلالات الاسرائيلية للاراضي العربية ومواردها المائية، والتي ما زالت تحمل في داخلها بذور احتمالات حروب اخرى تندلع في المنطقة، قد تزج بأطراف اقليمية اخرى في اتونها الملتهب.

ان جوهر الخلاف الأساسي في هذه المشكلة، يكمن في تناقض زاوية الرؤية العربية والاسرائيلية لها، حيث تدعي اسرائيل ان المسألة لا تعدو كونها قضية فنية، ويمكن البحث فيها على هذا الاساس. في حين أن الزاوية الاخرى، الصحيحة، تضع المشكلة في اطارها الأشمل، كقضية سياسية بالدرجة الأولى، حيث أنها برزت منذ قيام الكيان الصهيوني على ارض فلسطين، وتمددت مع تمادي هذا الكيان في مطامعه السياسية التوسعية على الارض العربية.

ولذلك، فان الحديث حول حقوقنا في مياهنا الفلسطينية والعربية المنهوبة والمغتصبة، انطلاقا من مبادىء القانون الدولي والشرعية الدولية، سوف يبقى عاجزاً عن تحقيق أدنى درجة من العدالة، في حال ابعاد المشكلة أو تقديمها على القضية السياسية

الاساسية. وعليه، فان أية اتفاقيات ستعقد في هذا المجال، يجب أن تضمن اعادة الحقوق الفلسطينية كاملة من مياهنا المنهوبة ويجب أن تكون لاحقة للاتفاقيات السياسية التي تضمن حلاً نهائياً وعادلاً لقضايا الارض والانسان، أي حلاً للقضية الفلسطينية بجانبها السياسي، ومعها تحقيق الانسحاب الكامل من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة.

ان التعنت الاسرائيلي في هذا الجانب والذي يحاول تقزيم المشكلات الكبرى بقضايا بحث فني واداري حول المياه تكون لها فيها الحصة الاساسية على حساب الموارد المائية العربية والفلسطينية، افضى الى تهميش البحث الجدي في المشكلات الاساسية في اجتماعات المتعددة في فينا، بالدعوة الى تبادل المعلومات حول المشكلات المائية بين الدول المعنية في الشرق الاوسط، وتعزيز المصادر المتجددة للمياه وادارتها، على أن يتواصل البحث في اجتماعات هذه اللجنة التي سوف تُستأنف مجدداً في نهاية هذا الصيف.

★★★

من هذا المنطلق، فان القضايا التي تثيرها ابحاث هذا العدد من «صامد الاقتصادي» تشكل امتداداً طبيعياً للقضايا التي طرحتها أبحاث القسم الأول من هذا المحور في العدد الماضي، والتي تركزت على البعد الفلسطيني لمشكلات المياه في الشرق الاوسط، بل انها لا تمتد معها فحسب، وانما تتداخل فيها، كون الامتدادات الاسرائيلية للاطماع المائية لا تتوقف عند الاراضي الفلسطينية المحتلة وانما تتطاول ايضا نحو النيل والفرات والاردن والليطاني.

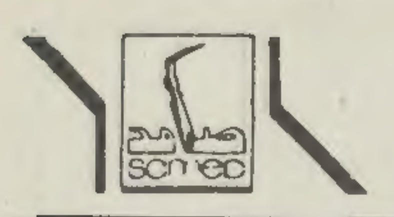
ان توحد المشكلة المائية، فلسطينياً وعربياً واقليمياً، يتأتى من توحد المشكلة السياسية، والتي تشكل اسرائيل عنصراً تدميرياً فاعلاً فيها. ومن هذه الزاوية نتطلع الى المشكلة المائية بامتداداتها العربية والاقليمية، وعليه، فاننا نشدد على التأكيد، بان لليد السياسية الاسرائيلية، بأدواتها العسكرية على الارض العربية، وتحركاتها الدبلوماسية في

دول الجوار في المنطقة، الدور الاساسي في مفاقمة هذه المشكلة عربيا واقليميا، كي تحقق بدورها أهدافها السياسية واطماعها المائية مرة واحدة، على حساب الحقوق العربية المشروعة والمصلحة العربية.. والموارد المائية العربية.

فلو نظرنا الى منطقة الشرق الاوسط من حيث الطبيعة الجغرافية والجيولوجية، فاننا نجد أن هذه المنطقة تشكل خزاناً هائلاً للمياه الجوفية والسطحية المتوافرة فيها. وليس الاهمال وسوء التصرف وغياب البرامج والمشاريع المائية، هي وحدها التي تجعل خبراء المياه يطلقون صرخات الاستغاثة أمام احتمالات وقوع كارثة الجفاف قبل نهاية هذا القرن بسبب التناقص الفادح في مصادر المياه وزيادة الملوحة والتلوث وتفاقم مشكلات عدم وفاء المتوافر لحاجات الزراعة وتوليد الطاقة والاستخدامات اليومية، وانما يكمن السبب الاساسي، في مسألة ذات بعدين: الأول، ينبع من السياسة الاسرائيلية وتزايد الاطماع والممارسات الاسرائيلية تجاه مياه الوطن العربي. والثاني، ناجم عن غياب الخطط العربية لمواجهة الممارسات والمخططات الاسرائيلية على الصعيد المائي ببعدها السياسي والفني، وانتفاء المشاريع التي تحقق للامة الحفاظ على ثرواتها المائية.

وان كانت ابحاث هذا القسم من محورنا تتوفر على دراسات مستفيضة تتناول ابعاد الاطماع والتجاوزات الاسرائيلية في مياهنا العربية، في الاردن ومصر وسوريا ولبنان، فانها في الوقت نفسه تشير الى حجم الكارثة الحقيقي مع تزايد هذه الاطماع من خلال تمديد العلاقات الاسرائيلية على الصعيد السياسي، وضمنه المائي، مع دولتين تشرفان على أهم الانهار العربية، النيل والفرات، ونعني اليوبيا وتركيا.

فقد عملت اسرائيل على اختراق اليوبيا على هذا الصعيد، وحاولت معها اقامة عدد من السدود على النيل الازرق، الذي يشكل المصدر الرئيسي لمياه نهر النيل لبلدين عربيين هما مصر والسودان. غير أن مصر استطاعت حل هذه المشكلة سياسيا، بعد أن حذّرت اليوبيا من الامتثال لهذه المخططات التي تتناقض مع الاتفاقيات المشتركة بين



البلدين، من جهة، وبين اليوبيا ودول حوض النيل من جهة اخرى. ومع ذلك، فان اسرائيل ما زالت تبذل محاولاتها المتواصلة على هذه الجبهة.

أما تركيا، فاننا نحاول ان نتعرف الى سياستها المائية في المنطقة، انطلاقا من المبدأ الذي يعلنه أحد باحثي هذا المحور، والذي يتلخص في انه ليس من مصلحتنا كعرب توجيه خطاب معاد لتركيا.

ومع ذلك، فان هذا المبدأ لا يحول دون دراسة الشروط السياسية والجغرافية التي تملي على تركيا انتهاج سياسة مائية وصلت الى حد قطع المياه لمدة شهر عن كل من سوريا والعراق، حيث ان منابع الفرات تقع في الاراضي التركية، وحيث أقامت الاخيرة عددا من السدود لتخزين مياهها في اراضيها، ومنها «سد أتاتورك» الضخم. اضافة الى مشروعها الاقليمي الذي اطلقت عليه انابيب السلام، والذي تسعى تركيا من خلاله الى التمكن من ورقة سياسية تستعيد من خلالها دورها الاقليمي في المنطقة. ناهيك عن البحث الجدي القائم بين تركيا واسرائيل، لمدها بالمياه بواسطة خزانات ضخمة (بالونات) يتم قطرها بواسطة السفن في البحر المتوسط.

ان فهم السياسة المائية التركية، في رأينا، هو مقدمة للتفاهم العربي التركي حول هذه المشكلة. وهذا لا يتم دون توفر استراتيجية مائية عربية، مبنية على قاعدة ان الاختلافات في وجهات النظر السياسية، يجب أن لا تحول دون الدفاع عن المصالح الحيوية لاقطارنا العربية، وضمنها الحقوق المائية.

★★★

لقد درسنا، في العدد الماضي من «صامد الاقتصادي» الجوانب المتعلقة بالسياسة المائية الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة. وفي القسم الثاني لمحورنا الذي تضمه صفحات هذا العدد، سوف نتطرق بالتفصيل الى الابعاد السياسية والاقتصادية لمشكلة المياه في منطقة الشرق الاوسط، والى المشكلات والتحديات التي تواجه نهر النيل



والاطماع الاسرائيلية فيه، ومشكلات حوض الفرات ودوره في عملية التنمية في المنطقة، والاعتداءات الاسرائيلية على المياه الاردنية واللبنانية، وسياسة الولايات المتحدة الاميركية المائية في هذه المنطقة، واحكام ومبادىء القانون الدولي في المسائل المائية وخاصة بالنسبة الى الدول المتشاطئة.

ونأمل ان تقدّم هذه الدراسات، في مجموعها، اضاءة كافية لموضوع يشكل حلقة من الحلقات شديدة التركيب والتعقيد في هذه المنطقة، ويمثل في الوقت نفسه واحدا من أبرز قضايا المفاوضات متعددة الأطراف في مسار عملية السلام الجارية.

ان المشكلات المائية القائمة، تستوجب منا التصدي لها قبل أن تتفاقم وتؤدي الى حرائق جديدة تشهدها منطقة الشرق الاوسط. وفي هذا الصدد نشير الى مسائل أولية جوهرية يجب أخذها بعين الاعتبار للحؤول دون اشتعال حروب المياه:

١ – ضرورة أن تسارع الدول العربية بالقفز عن خلافاتها السياسية، وان تعمل على وضع استراتيجية منسقة ومدروسة للأمن المائي العربي تشكل جزءاً من استراتيجية أشمل للأمن القومي العربي.

٢ – تعزيز التعاون الثنائي بين الدول العربية والاقليمية المتشاركة في مصادر المياه، ووضع المشاريع والخطط القابلة للتنفيذ وذلك في اطار التنسيق العربي المشترك.

٣ – تعزيز التعاون العربي – الاقليمي في هذا المجال وتوقيع اتفاقيات عربية إقليمية من أجل تفويت الفرصة على المخططات الاسرائيلية، والتمادي في اختراقاتها لدول الجوار.

٤ – العمل على تفعيل دور الامم المتحدة ومؤسساتها في هذا الجانب من أجل وقف التمادي الاسرائيلي في نهب مياه الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، والمخططات الاسرائيلية التي تستهدف المزيد من المياه العربية. وتعزيز نصوص القانون الدولي في هذا

المجال، وتطبيقها على الدولة المعتدية.

٥ – تطوير البرامج العربية، والعربية – الاقليمية التي تهدف الى تحسين مستوى استخدامات المياه، سواء من حيث تحويل الانهار التي تصب في البحار، واقامة السدود والخزانات، وترشيد السياسة الزراعية باستخدام الوسائل الحديثة والموفرة في الري، والتوعية في ترشيد الاستهلاك المنزلي وعدم الهدر، واعداد دراسات في مجال توليد الطاقة سواء من المساقط المائية او بايجاد بدائل أخرى، واخرى حول المعالجة الكيماوية للمياه المستخدمة من أجل اعادة استعمالها.

٦ – اعداد الكوادر الكفوءة في هذا المجال، ورفع المستوى الفني والعلمي والسياسي لها لتكون قادرة على دراسة مشكلات المياه العربية من جميع جوانبها واقتراح الحلول المناسبة لها.

ان الموقف العربي الموحد، والعمل العربي المشترك على هذا الصعيد يجب ان يكون متيقظاً الى أن الطموح الاسرائيلي يهدف في مفاوضات لجنة المياه المتعددة الى انتزاع تشريع قانوني لما تم اغتصابه، والاستيلاء على حصة اخرى تتكرس باتفاقيات دولية، حيث يردد الاسرائيليون دائماً، وبصيغ مختلفة: «ان أمن اسرائيل المائي يعني مشاركتها في مختلف موارد المياه في المنطقة».

يقولون ذلك وهم يضعون أيديهم على نهري الليطاني والاردن، بينما عيونهم ما زالت تلتفت باطماعها الى النيل.. والفرات!

علينا أن نواجه المسألة بتيقظ، وبجهد واحد منسق والا، فاننا سوف نظل نردد في المستقبل قول الشاعر العربي القديم:

كالعيس في البيداء يقتلها الظمأ   والماء فوق ظهورها محمول!

فهل تستيقظ الأمة، أم تنام على عطش، فوق حرير بيت من الشعر؟!

أحمد أبو علاء

المياه والصراع في الشرق الأوسط

د. عمران أبو صبيح

احتلت مسألة الطاقة المائية (أو الأمن المائي)، خلال السنوات الأخيرة، قمة سلم أولويات ومصالح السواد الأعظم من دول الشرق الأوسط، وأصبح الأمن المائي يفوق من حيث الأهمية الأمن العسكري، ونعتقد بأننا لا نجافي الحقيقة اذا قلنا بأن الحديث عن الأمن القومي أو الأمن الغذائي أو الأمن العسكري لدول الشرق الأوسط، هو مجرد حديث بلا مضمون في ظل غياب توفر الطاقة المائية، خاصة اذا علمنا ان الطاقة المائية في غالبية دول الشرق الأوسط تأتي من خارج الحدود السياسية لهذه الدول.

ان أهمية الطاقة المائية في منطقة الشرق الأوسط، والتي أصبحت من حيث مصادرها وحجوم استهلاكها وأماكن تخزينها سراً من أسرار هذه الدول، يعود الى غلبة القطاع الزراعي وأهميته في اقتصاديات دول الشرق الأوسط، وما يعنيه ذلك من تزايد مضطرد في كمية المياه المستخدمة سنوياً، والى التعداد السكاني الكبير لهذه الدول مع ما يرافق ذلك من زيادة طبيعية للسكان تعتبر من أعلى نسب الزيادة الطبيعية في العالم، والى الموقع الجغرافي لدول الشرق الأوسط، الذي يتميز بقلة كمية الأمطار الساقطة فيه سنوياً، والى سوء استخدام الموارد المائية وقلة الامكانات المادية والتكنولوجية لدول الشرق الأوسط لايجاد مصادر مائية بديلة، ولعل ذلك يستدعي البحث عن أفضل السبل وأقصرها لحل المعضلة المائية المتفاقمة، وبالتالي تجنب اشتعال حروب أخرى في هذه المنطقة غير المستقرة أصلاً، كما حصل خلال أعوام ٤٨، ٥٦، و١٩٨٢ . وفي هذا الصدد لا بد لنا من التنويه الى أن المسيرة السلمية الجارية حالياً في الشرق الأوسط سيعتمد نجاحها أو فشلها بشكل رئيسي على حل القضية المائية.

ومن هنا، وانطلاقاً من الأهمية القصوى والحيوية للطاقة المائية، المنوه اليها سابقاً، والتي سنأتي على ذكرها لاحقاً بشكل مفصل، فاننا ندعو ونحذر في الوقت نفسه الجانب العربي عامة والجانب الفلسطيني خاصة، المشارك في المسيرة السلمية، من ضرورة الالمام المفصل بالجانب المائي لأن النجاح

في ادارة الصراع في جانبه المائي سيعتبر بمثابة المعيار الأوحد للقياس لصالح من ستكون النتائج النهائية للمسيرة السلمية، ولا شك بأن ذلك يستوجب حسب اعتقادنا أعداد ورقة مائية عربية موحدة للمفاوضات السلمية.

مصادر الطاقة المائية في الشرق الأوسط:

تعتمد دول الشرق الأوسط في مصادرها المائية، اذا استثنينا دول الخليج العربي وليبيا، والتي تعتمد على تحلية مياه البحر، على ثلاثة أحواض مائية رئيسة هي:

- حوض نهر النيل.
- حوض نهري دجلة والفرات.
- حوض نهر الأردن.

– أولاً: حوض نهر النيل

يعتبر نهر النيل أطول أنهار العالم، اذ يبلغ طوله من منبعه الى مصبه حوالي ٧٠٠٠كم[1] ويشكل مصدر الطاقة الرئيس لتسع دول أفريقية هي: أثيوبيا، السودان، تنزانيا، كينيا، رواندي، بوزندي، اوغندا، زائير، ومصر وتختلف أهمية نهر النيل بالنسبة للدول الأفريقية التسع من دولة الى أخرى، حيث يشكل النهر بالنسبة لمصر، آخر الدول المستفيدة منه، شريان الحياة، وأي نقص في منسوب المياه المتدفقة في مجرى النيل داخل الأراضي المصرية، سيؤدي الى اخلال حاد في الميزان المائي المصري، مما يهدد بشلل جميع مناحي الحياة المصرية.

تشير المعطيات الاحصائية المتوفرة الى ان قدرة الصب السنوي لنهر النيل، أو ما يعرف بكمية المياه المتدفقة في مجرى النهر، تقدر بحوالي ٦ر٩٢ مليار م٣ سنوياً[2]. وهناك مصادر احصائية أخرى تقدر هذه الكمية بحوالي ٨٤ مليار م^{٣} سنوياً[3]، يتأتى ٨٥٪ من هذه الكمية من أثيوبيا، حيث ينبع نهر النيل، و١٥٪ متأتية من كينيا وأوغندا وتنزانيا[4]، وتبلغ كمية المياه المتدفقة في مجرى نهر النيل داخل الأراضي المصرية حوالي ٥ر٥٥ مليار م٣ سنوياً[5]، وهناك معطيات احصائية أخرى تقدر هذه الكمية بحوالي ٩ر٦٨ مليار م٣ سنوياً[6].

كما سبق وأوضحنا، يشكل نهر النيل بالنسبة لمصر آخر الدول المستفيدة من مياهه، شريان الحياة الرئيس، ونستطيع القول ان وجود مصر يعتمد على نهر النيل. فمن اجمالي كمية المياه في مصر، أو المياه القابلة للاستغلال والبالغة ٥ر٦١ مليار م٣، يساهم نهر النيل بحوالي ٥ر٥٥ مليار م٣ أو حوالي ٩٠٪ من اجمالي كمية المياه المتاحة، في حين تساهم المياه الجوفية بحوالي ٢ مليار م٣ والمياه العادمة بحوالي ٤ مليارات م^{٣}[7].

أن أهمية نهر النيل بالنسبة لمصر لا تنبع من كون النيل هو مصدر الطاقة المائية الاساسي في مصر

فحسب، بل ومن الارتفاع المتزايد في كمية المياه المستخدمة سنوياً، ومن عدم توفر بدائل معقولة أو ذات كلفة اقتصادية متوسطة للمصادر المائية. فقد بلغت حاجة مصر من المياه – والتي يعتمد حوالي ٥١ مليون من سكانها، أو حوالي ٩٣٪ من اجمالي السكان حسب احصاء عام ١٩٩٠[٨] – على القطاع الزراعي – حوالي ٥٩٫٥ مليار م^{٣} عام ١٩٨٥، وحوالي ٦٤٫٢ مليار م^{٣} عام ١٩٩٠، ومن المتوقع ان تبلغ احتياجاتها من المياه لعام ٢٠٠٠ حوالي ٧٣ مليار م^{٣} ولعام ٢٠٣٠ حوالي ١١٢٫٨ مليار م^{٣}[٩] وهذا يعني بأنه، واستناداً الى كمية المياه المتاحة في مصر، فانها ستعاني من عجز مائي عام ٢٠٠٠ بحوالي ١١ مليار م^{٣} ولعام ٢٠٣٠ بحوالي ٥١ مليار م^{٣}، مع العلم بأن هذه التوقعات افترضت بقاء مساحة الأراضي الزراعية في مصر كما هي عليه لعام ١٩٩٠، أي أن العجز المائي في مصر لعام ٢٠٠٠ سيزيد عن ١٧ مليار م^{٣} اذا ما تم زيادة مساحة الأراضي الزراعية، وهو أمر لا بد من حصوله في دولة مثل مصر لا زال القطاع الزراعي فيها يشكل أساسها الاقتصادي ويستهلك أكثر من ٥٤ مليار م^{٣} سنوياً أو ما يعادل حوالي ٨٥٪ من اجمالي المياه المستهلكة سنوياً. والسؤال الذي يتبادر الى الذهن هنا: من أين ستحصل مصر على احتياجاتها المائية الزائدة عن قدراتها المائية المتاحة، في الوقت الذي لا تتوفر فيه الامكانات المادية لتحلية مياه البحر ذات الكلفة الاقتصادية العالية، وكذلك الحال بالنسبة للاستمطار الصناعي.

من الواضح تماماً ان قدرة مصر على التغلب على، أو التقليل من أزمتها المائية المتوقعة، تكمن في اللجوء أولاً الى الأساليب التقليدية في خفض كمية المياه المهدورة عن طريق التسرب الى باطن الأرض أو التبخر من خلال تحديث القنوات والترع المائية وشبكة المياه وفي الاستفادة القصوى من المياه العادمة عبر تحديث وتوسيع شبكة المجاري وبناء المزيد من محطات التنقية وبناء المزيد من السدود والبرك لتجميع مياه الأمطار، وثانياً في ايجاد تفاهم سياسي طويل المدى بين الدول المشاركة في مياه النيل يؤمن لكل دولة من هذه الدول احتياجاتها المائية السنوية من مياه النهر. فقد أسفر تزايد الطلب على المياه في بعض دول الشرق الأوسط الى نشوب حروب بين هذه الدول لعدم وجود تفاهم سياسي بينها حول المياه كما أسلفنا سابقاً، وان عدم الوصول الى اتفاق بين دول الشرق الأوسط المشتركة في نفس المصادر المائية سيبقي شبح نشوب حروب جديدة في هذه المنطقة قائماً، فقد وصلت العلاقات بين مصر وأثيوبيا في أعقاب اعلان هذه الأخيرة عن نيتها انشاء عدد من السدود على نهر النيل الأزرق – أحد أهم روافد نهر النيل – الى درجة اللجوء الى القوة (الحرب) لضمان استمرار تدفق المياه في مجرى النيل داخل الأراضي المصرية والسودانية، وكذلك الحال بالنسبة لنهر الفرات بين سوريا والعراق وبين هاتين الدولتين من جهة وتركيا من جهة أخرى.

ثانياً: حوض نهري دجلة والفرات:

يمثل حوضا دجلة والفرات، وبنسب ودرجات متفاوتة، أهمية بالغة للدول الثلاث المشاركة في

مياهها وهي تركيا وسوريا والعراق، حيث يعتبر حوض الفرات بالنسبة لسوريا مصدر الطاقة المائية الوحيد، اذ يزود سوريا بحوالي ٩٠٪ من احتياجاتها المائية السنوية، وتقل أهمية هذا الحوض لكل من تركيا والعراق مقارنة بسوريا، وذلك نظراً لاستفادة العراق من مياه نهري دجلة والفرات بعكس سوريا المستفيدة من مياه الفرات فقط، كون نهر دجلة لا يمر عبر أراضيها، ونظراً لتوفر مصادر مائية أخرى لدى تركيا، ناهيك عن استفادتها من نهري الفرات ودجلة كما هو الحال بالنسبة للعراق ولتمتعها بنصيب وافر من الأمطار الساقطة سنوياً.

ينبع نهر الفرات، الدماغ المائي لسوريا، من تركيا، ويصب في شط العرب بعد التقائه بنهر دجلة ماراً بالأراضي السورية والعراقية. ويبلغ طول نهر الفرات من منبعه الى مصبه حوالي ٢٣١٠ كم منها ٤٠٠ كم في الأراضي التركية و٦٧٥ كم في الأراضي السورية و١٢٣٥ كم في الأراضي العراقية، وتبلغ قدرته المائية حوالي ٣٢ مليار م^{٣} سنوياً يصل منها الى سوريا ٣٠ مليار م^{٣} والعراق ٢٤ مليار م^{٣}[١٠]، وينبع نهر دجلة من تركيا ويصب في شط العرب ماراً في الأراضي العراقية، بعد أن يكون قد قطع مسافة ١٨٥٠ كم منها ١١٠٠ كم في الأراضي التركية. وتقدر كمية المياه المتدفقة في مجراه سنوياً حوالي ٤٢ مليار م^{٣} يصل منها الى الأراضي العراقية حوالي ٤٠ مليار م^{٣} سنوياً[١١]. ومن أجل ايضاح أهمية حوض الفرات بالنسبة لسوريا وحوضي دجلة والفرات بالنسبة للعراق لا بد لنا من التطرق الى «مشروع الأناضول» الذي بديء العمل فيه فعلاً وتم انجاز أحد أكبر مشاريعه الرئيسية والمتمثل في سد أتاتورك.

مشروع الأناضول:

يتكون مشروع الأناضول الذي أعد في أواسط الثمانينات وبديء العمل فيه في أوائل التسعينات من حوالي ٢٢ سداً، ويعتبر سد أتاتورك أحد أهم هذه السدود، حيث يبلغ ارتفاعه حوالي ١٧٠ م وطوله ١٩٠٠ م ومساحته ٨١٧ كم^{٢}، وتبلغ سعته التخزينية حوالي ٤ أضعاف التدفق الطبيعي لنهر الفرات، أو ما يعادل ١٢٨ مليار م^{٣}، ومن المقدر أن يروي ما مساحته ١٨ مليون دونم ويولد طاقة كهربائية مقدارها ٢٤ مليار كيلوواط/ ساعة في السنة[١٢].

يشكل مشروع الأناضول، وتحديداً بعد انجازه كما هو معلن في عام ٢٠٠٥، خطراً محدقاً بكل من سوريا والعراق، اذا لم تتوصل الدول الثلاث المعنية الى اتفاق شامل حول حصص كل منها في مياه الحوض المذكور، ويرجع هذا الخطر الى أن مشروع الأناضول سيفقد سوريا ما نسبته ٤٠٪ من اجمالي حصتها في مياه الفرات والعراق ما نسبته ٧١٪[١٣]. فمن اجمالي تدفق مياه الفرات الى سوريا والبالغ سنوياً ما معدله ٣٠ مليار م^{٣} سنوياً، سينخفض بعد الانتهاء من مشروع الأناضول بمقدار ١٧ مليار م^{٣} سنوياً بحيث ينخفض الى ١٣ مليار م^{٣} سنوياً يضاف لها ١٫٧ مليار م^{٣} سنوياً تتدفق من نهر الخابور بعد التقائه بنهر الفرات، أما بالنسبة للعراق، فإن الانتهاء من مشروع الأناضول سيقلص حجم المياه

المتدفقة الى الأراضي العراقية من نهر الفرات الى ٧ مليارات م^3 سنوياً مقابل ٢٤ مليار م^3 كانت تتدفق الى العراق قبل الاعلان عن المشروع المذكور[١٤].

واذا علمنا ان كل ٢٠٠ الف دونم من الأراضي الزراعية تحتاج الى حوالي مليار م^3 من المياه، فإن ذلك يعني ان نقص كل مليار م^3 مياه سيعني اخراج ٢٠٠ الف دونم من الأراضي الزراعية خارج الأراضي الصالحة للزراعة المروية، وهو ما يعني بدوره اهمال حوالي ٤ر٣ مليون دونم من الأراضي الزراعية في كل من العراق وسوريا[١٥]، سيتضح لنا بشكل جلي الأخطار المترتبة على كل من سوريا والعراق من مشروع الأناضول، حيث انه من المتوقع ان يؤدي الانتهاء من هذا المشروع الى خفض كمية المياه المتدفقة الى سوريا والعراق بحوالي ١٧ مليار م^3 سنوياً، دون حساب كميات المياه المتبخرة والمترسبة الى باطن الأرض[١٦]. وتبدو صورة الخطر الكامن خلف مشروع الأناضول بشكل أوضح، خاصة بالنسبة لسوريا، اذا علمنا انه من المتوقع ان تواجه عجزاً مائياً في عام ٢٠٠٠ قدره مليار م^3[١٧].

مشروع أنابيب السلام:

الى جانب مشروع الأناضول، أعلنت تركيا عما أسمته مشروع أنابيب السلام، والقاضي بايصال المياه التركية الى دول الخليج العربي وسوريا وفلسطين، حيث من المقرر ان ينقل مشروع أنابيب السلام ما معدله ٦ ملايين م^3 يومياً من مياه نهري سيحان وجيهان التركيين عبر خطين طول احداهما ٢٦٥٠ كم والثاني ٣٩٠٠ كم، وذلك على النحو التالي[١٨]:

أولاً: الخط الغربي: يبلغ طول هذا الخط ٢٦٥٠ كم بتدفق يومي مقداره ٥ر٣ مليون م^3 وتتوزع مياهه على كل من:

- تركيا: ٣٠٠ الف م^3 يومياً.
- سوريا: ١ر١ مليون م^3 يومياً.
- الأردن: ٦٠٠ الف م^3 يومياً.
- السعودية: ٥ر١ مليون م^3.

ثانياً: الخط الشرقي: يبلغ طول هذا الخط ٣٩٠٠ كم وبضخ يومي مقداره ٥ر٢ مليون م^3 تتوزع مياهه على كل من:

- الكويت: ٦٠٠ الف م^3 يومياً.
- السعودية: ٧٠٠ الف م^3 يومياً.
- البحرين: ٢٠٠ الف م^3 يومياً.
- قطر: ١٠٠ الف م^3 يومياً.
- الامارات: ٦٠٠ الف م^3 يومياً.

- عمان: ٢٠٠ الف م^3 يومياً.

مما تقدم يتضح بأن مشاريع المياه التي أعلنت عنها تركيا، مشروع الأناضول ومشروع أنابيب السلام، سوف تحقق لها مكاسب سياسية واقتصادية ضخمة، وستطرق لاحقاً الى الجانب السياسي منها تحديداً في معرض حديثنا عن أهمية المياه في السياسة. فعلى سبيل المثال سوف تحقق تركيا من بيع مياه أنابيب السلام فقط ما معدله ٨ر٤ ملايين دولار يومياً بواقع ٨٠ سنتا أمريكيا لكل متر مكعب مياه[١٩]، أو حوالي ٧٥ر١ مليار دولار سنوياً، وهو مبلغ كبير نسبياً اذا ما قيس بكلفته الاقتصادية، ناهيك عن العائدات التي ستعود على تركيا من توليدها لمزيد من الطاقة الكهربائية وريها المزيد من المساحات الزارعية من مياه أنابيب السلام.

ثالثاً: حوض نهر الأردن:

يمثل حوض نهر الأردن مصدر المياه لكل من الأردن وفلسطين وسوريا، وهذه الأخيرة مشتركة أيضاً في حوض نهري دجلة والفرات كما سبق وأشرنا.

يبلغ طول نهر الأردن حوالي ٢٥٢ كم، منها ١١٨ كم في الأراضي الفلسطينية، وتبلغ القدرة الانتاجية لحوض نهر الأردن حوالي ٠٠٥ر٢ مليار م^3 يذهب منها ما معدله ٣٠٠ مليون م^3 بالتبخر ليصبح صافي القدرة الانتاجية للحوض المذكور حوالي مليار م^3 موزعة على النحو التالي[٢٠]:

- نهر الحاصباني: وقدرته السنوية ١٦٠ مليون م^3.
- نهر الدان: وقدرته السنوية ٢٨٥ مليون م^3.
- نهر بانياس: وقدرته السنوية ١٦٠ مليون م^3.
- نهر بريغيت: وقدرته السنوية ٢٠ مليون م^3.
- نهر اليرموك: وقدرته السنوية ٥٠٠ مليون م^3.
- حوض وينابيع الحولة: وقدرته السنوية ١٣٠ مليون م^3 (جففت بحيرة الحولة في أواسط الستينات).
- حوض وينابيع طبريا: وقدرته السنوية ٢٤٠ مليون م^3.
- مجاري الضفة الشرقية: وقدرتها السنوية ٢٧٠ مليون م^3.
- مجاري الضفة الغربية: وقدرتها السنوية ٢٤٠ مليون م^3.

وهناك مصادر احصائية أخرى تشير الى أن كمية المياه المتاحة في حوض الأردن تبلغ سنوياً حوالي ٨٠٠ر١ مليار م^3[٢١]. وكان مشروع جونستون للمياه قد قدر هذه الكمية بحوالي ٢١٣ر١ مليار م^3، في حين قدرها مشروع المياه العربي الذي صدر عن الجامعة العربية بحوالي ٤٢٩ر١ مليار م^3[٢٢]. وفي هذا الصدد نعتقد بأن الرقم الأقرب للصحة حول كمية المياه المتاحة سنوياً في حوض الأردن تبلغ ما بين ٧ر١ – ٨ر١ مليار م^3، واذا ما أضفنا الى هذه الكمية المياه المتاحة في حوض الليطاني والبالغة

٩٨٧ مليون م^3 سنوياً، فإن قدرة الصب السنوي لحوض الأردن ما بين ٦٨٧ر٢ – ٧٨٧ر٢ مليار م^3، وفي أسوأ الأحوال فإن كمية المياه المتاحة في حوض الأردن تبلغ حوالي ٢ر٢ – ٣ر٢ مليار م^3 سنوياً، وذلك على اعتبار ان اسرائيل تسيطر على ما معدله ٤٠٠ مليون م^3 سنوياً من مياه اللطياني من اجمالي قدرة الصب السنوية للنهر والبالغة ٧٠٠ مليون م^3 سنوياً.

حوض الليطاني:

على الرغم من أن حوض الليطاني يتمتع باستقلالية نسبية بالنسبة لحوض الأردن، الا انه ولأسباب سياسية أولاً ولأسباب جغرافية ثانياً، يمكن اعتباره جزءاً من حوض نهر الأردن، خاصة وان نهر الليطاني، والذي يساهم بحوالي ٧٠٠ مليون م^3 سنوياً من اجمالي المياه المتاحة في هذا الحوض والبالغة ما معدله ٩٨٧ مليون م^3 سنوياً[٢٣] يشكل أحد أبرز وجوه الصراع المائي بين الدول العربية واسرائيل، ناهيك عن أن المنابع الرئيسة لحوض الأردن تأتي من لبنان، وهو ما دفعنا الى اعتبار حوض الليطاني جزءاً لا يتجزأ من حوض الأردن، ولو بشكل مجازي على الأقل.

يبلغ طول نهر الليطاني حوالي ١٧٠ كم، وهو ينبع من جبل لبنان ويصب في البحر الأبيض المتوسط ماراً بالجنوب اللبناني وعلى بعد حوالي ٥ كم من بعض مناطق الحدود اللبنانية الفلسطينية[٢٤]، وتدعي اسرائيل بأن من اجمالي الطاقة المائية السنوية المتوفرة في نهر الليطاني هناك حوالي ٤٠٠ مليون م^3 سنوياً تذهب في البحر المتوسط دون استغلالها، وهي نفس الكمية التي تقوم اسرائيل بسرقتها من النهر المذكور، كما أنها أيضاً نفس الكمية التي حددها مشروع كوتون من مياه نهر الليطاني لاسرائيل.

المياه في فلسطين:

على العكس من جميع الاحصاءات والدراسات التي استطعنا الحصول عليها أثناء اعدادنا لهذا البحث، سواء تلك المتعلقة منها بالمياه بالشرق الأوسط أوالمياه في فلسطين، فاننا نعتقد بأن كمية المياه السنوية المتاحة في فلسطين كاملة تتراوح ما بين ٣ – ٢٦ر٣ مليار م^3 سنوياً، منها حوالي ٢ مليار م^3 في فلسطين ١٩٤٨ و١٤٢ر١ مليار م^3 في الضفة الغربية وما بين ٨٠ – ٩٠ مليون م^3 في قطاع غزة[٢٥].

ونشير في هذا الصدد ان الموسوعة الفلسطينية قد حددت كمية المياه المتاحة سنوياً في كامل فلسطين بحوالي ١٠ مليارات م^3، منها ٦ مليارات م^3 عبارة عن أمطار و٤ مليارات م^3 عبارة عن مياه سطحية. ومن اجمالي هذه الكمية يتسرب الى باطن الأرض ويتبخر ما معدله ٨ مليارات م^3 سنوياً لتصبح كمية المياه المتاحة في كامل فلسطين سنوياً ما بين ١,٤ – ١,٨ مليار م٣ سنوياً[٢٦]. ويعتبر الرقم الوارد في الموسوعة الفلسطينية حول حجم المياه السنوي المتاح في كامل فلسطين بالنسبة لبعض المصادر الاحصائية بأنه يشمل المياه المتاحة في فلسطين ١٩٤٨ فقط، وليس في كامل فلسطين. فقد ذكرت هذه المعطيات الاحصائية بأن كمية المياه المتاحة في فلسطين ١٩٤٨ سنوياً تتراوح بين ٦١ر١ – ٦٥ر١ مليار

م^3 سنوياً[٢٧]، وذكرت بعض المصادر الاحصائية الأخرى بأن هذه الكمية تتراوح ما بين ٦٥ر١ – ٧ر١ مليار م^3 سنوياً[٢٨]. ونحن نميل بدورنا الى الاعتقاد بأن الرقم الوراد في الموسوعة الفلسطينية حول كمية المياه المتاحة في كامل فلسطين والمذكور أعلاه هو كمية المياه المتاحة في فلسطين ١٩٤٨ فقط، ونعتقد بأن كمية المياه المتاحة سنوياً في كامل فلسطين تزيد عن ٣ مليارات م^3 سنوياً. ويذكر في هذا الصدد بأن عدداً من الخبراء البريطانيين كانوا قد قدروا في أوائل الأربعينات كمية المياه المتاحة في كامل فلسطين بحوالي ٢ر٣ مليار م^3[٢٩]. ومن أجل الوقوف على حقيقة المياه المتاحة في فلسطين كاملة وحجم هذه المياه السنوي، سوف نتطرق الى الأوضاع المائية في فلسطين بأجزائها الثلاثة كل على حده.

المياه في قطاع غزة:

يعاني قطاع غزة، وبسبب من موقعه الجغرافي، من شح كمية الأمطار الساقطة سنوياً عليه، وهو بالتالي يعتمد في مياهه على المياه المخزونة في جوف الأرض والقادمة أو المتجددة من الجبال المحاذية للقطاع ومن جبال الخليل على وجه الخصوص، بالاضافة الى مياه الأمطار القليلة، حيث تبلغ المياه الجوفية المتاحة سنوياً في قطاع غزة ما بين ٨٠ – ٩٠ مليون م^3[٣٠] تستغل منها اسرائيل ما يزيد عن ٣٣ مليون م^3 سنوياً أو ما يعادل ٤١٪ من اجمالي المياه الجوفية في القطاع[٣١].

استناداً الى متوسط الاستهلاك السنوي للفرد في القطاع من المياه والبالغ حوالي ٢٠٠ م^3 سنوياً[٣٢]، فإن كمية المياه التي استهلكها أبناء القطاع في العام ١٩٩٠، وعلى اعتبار ان عدد سكان القطاع قد بلغ لنفس العام ٥٥٠ الف نسمة، تبلغ حوالي ١١٠ مليون م^3 سنوياً، منها حوالي ٨٢ – ٨٨ مليون م^3 أو ما يعادل ٧٥ – ٨٠٪ استخدمت في الزراعة في حين استخدم باقي الكمية للأغراض المنزلية والصناعية[٣٣]. ويعود الارتفاع المتزايد في كمية المياه المستخدمة للأغراض الزراعية في القطاع الى ارتفاع نسبة الأراضي الزراعية المروية الى اجمالي الأراضي الزراعية والعائد بدوره الى شحة الأمطار الساقطة على القطاع سنوياً، حيث انه من المعروف ان القطاع الزراعي في قطاع غزة يعتمد أساساً على زراعة الحمضيات والفواكه، وهي بطبيعتها محاصيل زراعية مروية، فقد بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالحمضيات لعام ١٩٩٠، حوالي ٣٥٪[٣٤] من اجمالي المساحة المروية لنفس العام والتي بلغت ١٧٠ الف دونم[٣٥].

يحصل قطاع غزة على حاجته من المياه سنوياً عن طريق الآبار الارتوازية والتي بلغ عددها حسب احصائية العام ١٩٩٠ حوالي ١٨٦٥ بئراً صالحة للعمل، منها ٥٢ بئراً خاصة بمياه الشرب والباقي للاستخدام الزراعي[٣٦].

أما بالنسبة للمستوطنين الاسرائيليين في القطاع، فقد وصل استهلاكهم من مياه القطاع الى حوالي ٣٣ مليون م^3 سنوياً – كما سبق واشرنا –، وكما هو الحال بالنسبة لسكان القطاع من

الفلسطينيين، يحصل مستوطنو القطاع على المياه عبر الآبار الارتوازية، حيث يوجد للمستوطنين في القطاع حوالي ٥٠ بئراً تضخ حوالي ٣٠٪ من اجمالي الكمية السنوية التي تضخها ١٨٦٥ بئراً عربية[٣٧].

مما تقدم يتضح ان المياه المسحوبة سنوياً من المياه الجوفية في قطاع غزة تفوق كثيراً كمية المياه القابلة للاستغلال. فقد بلغت الكميات المسحوبة سنوياً من المياه الجوفية للقطاع – كما سبق وأشرنا – حوالي ١٤٣ مليون م^3 سنوياً، في حين ان كمية المياه القابلة للاستغلال في القطاع لا تتجاوز ٨٠ مليون م^3 سنوياً، وقد أدى هذا الوضع الى ارتفاع حاد في نسبة الملوحة في المياه، سواء تلك المستخدمة لأغراض الري أو للأغراض المنزلية، مما يهدد القطاع بكارثة مائية حقيقية. وقد فاقم من هذا الوضع تسرب مياه البحر ومياه المجاري الى المياه الجوفية، مما أجبر سكان القطاع على التوقف عن استخدام بعض الآبار الارتوازية، كما أدى ذلك الى جفاف بعض الآبار وتوقفها عن العمل. فمن اجمالي ٧٢ بئراً عربية كانت تستخدم لأغراض الشرب توقف عن العمل منها حوالي ٢٠ بئراً[٣٨]، ومن اجمالي ١٩٨١ بئراً عربية كانت تستخدم لأغراض الري، توقف عن العمل منها ١٠٣ آبار[٣٩]. من جانب آخر، ارتفعت نسبة الملوحة في مياه قطاع غزة لتصل – حسب احصاء عام ١٩٩٠ – الى ١٨٠٠ ملغرام لكل ليتر ماء، علماً أن نسبة الملوحة المسموح بها دولياً هي ١٠٠٠ ملغم لكل ليتر فقط[٤٠].

المياه في الضفة الغربية:

تبلغ كمية المياه المتاحة سنوياً في الضفة الغربية حوالي ١٤٢ر١ مليار م^3 سنوياً، منها حوالي ٧١٣ مليون م^3 مياه جوفية و٢٢٩ مليون م^3 مياه سطحية وفيضانات و٢٠٠ مليون م^3 من مياه نهر الأردن. وتستغل اسرائيل من اجمالي هذه الكمية حوالي ٥٠٠ مليون م^3 سنوياً[٤١]، وتشكل المياه الجوفية حوالي ٦٢٪ من اجمالي المياه المتاحة في الضفة الغربية سنوياً، حيث تعتمد الضفة في مياهها الجوفية على ثلاثة أحواض رئيسة هي[٤٢]:

- الحوض الغربي: تبلغ قدرته حوالي ٣٠٠ – ٣٣٥ مليون م^3 سنوياً.
- الحوض الشمالي الشرقي: تبلغ قدرته حوالي ١٣٠ مليون م^3 سنوياً.
- الحوض الشرقي: تبلغ قدرته حوالي ١٧٥ مليون م^3 سنوياً.

أما بالنسبة للمياه السطحية ومياه الفيضانات، وهي المصدر الثاني للمياه في الضفة بعد المياه الجوفية، فتشكل الينابيع مصدرها الرئيس، حيث يوجد في الضفة حوالي ٢٦٠ ينبوعاً تبلغ قدرتها السنوية مع مياه الفيضانات والمياه القادمة من نهر الأردن حوالي ٤٢٩ مليون م^3 سنوياً، منها ٢٠٠ مليون م^3 سنوياً من مياه نهر الأردن و٦٢ مليون م^3 سنوياً من مياه الفيضانات وتتوزع هذه الينابيع على النحو التالي:

- ينابيع حوض البحر المتوسط – يبلغ عددها ١٨٠ ينبوعاً وقدرتها السنوية ٤٦ مليون م^3.

- ينابيع حوض البحر الميت – يبلغ عددها ٢١ ينبوعاً وقدرتها السنوية ٧٥ مليون م^3.
- ينابيع حوض الأردن – يبلغ عددها ٦٠ ينبوعاً وتبلغ قدرتها السنوية ٤٦ مليون م^3[٤٣].

من أجمالي كمية المياه المتاحة في الضفة الغربية، يستهلك أبناء الضفة حوالي ١٢٪ فقط سنوياً، في حين تستهلك اسرائيل أكثر من ٤٤٪. فقد بلغ استهلاك الضفة الغربية من المياه لعام ١٩٨٩ حوالي ١٣٧ مليون م^3، وكان عدد سكان الضفة لذلك العام قد بلغ حوالي مليون نسمة، أي بمتوسط استهلاك سنوي للفرد وقدره ١٣٧ م^3 سنوياً. وفي العام نفسه استهلك ١٠٠ الف مستوطن اسرائيلي في الضفة الغربية ١٦٠ مليون م^3[٤٤]، أي أن متوسط استهلاك المستوطن السنوي من المياه في الضفة الغربية يعادل حوالي ١٢ ضعفاً من متوسط استهلاك الفرد السنوي من أبناء الضفة، حيث بلغ هذا المتوسط للمستوطن الواحد حوالي ١٦٠٠ م^3 سنوياً، وبمعنى آخر يستهلك المستوطنون الاسرائيليون من اجمالي كمية المياه المستخدمة سنوياً في الضفة والتي بلغت ٢٩٧ مليون م^3 لعام ١٩٨٩ حوالي ٥٤٪، ويمكن الاستدلال على هذه الحقيقة من عدد الآبار الفلسطينية والاسرائيلية في الضفة وكمية المياه التي تضخها هذه الآبار سنوياً. فقد بلغت كمية المياه التي تضخها ٣١٤ بئراً فلسطينية صالحة للعمل سنوياً حوالي ٣٨ مليون م^3 سنوياً، في حين بلغت كمية المياه التي تضخها ١٧ بئراً اسرائيلية في الضفة حوالي ١٤ مليون م^3 سنوياً[٤٥]، أي أن الآبار الاسرائيلية تضخ سنوياً من المياه ما يعادل ٣٧٪ من اجمالي المياه التي تضخها الآبار الفلسطينية، على الرغم من أن عدد الآبار الفلسطينية يعادل ١٨ ضعفاً من عدد الآبار الاسرائيلية. ونشير هنا الى ان هناك معلومات احصائية تؤكد ان عدد الآبار الاسرائيلية في الضفة يصل الى ٢٥ بئراً تضخ سنوياً ما بين ١٥ – ١٨ مليون م^3 سنوياً[٤٦].

المياه في فلسطين ١٩٤٨:

تؤكد المصادر الاحصائية المتوفرة بأن كمية المياه المتاحة في فلسطين ١٩٤٨ تبلغ ٣١٠ر٢ مليار م^3 سنوياً موزعة على النحو التالي[٤٧]:

- ٥٨٠ مليون م^3 من مياه بحيرة طبريا.
- ٣٧٠ر١ مليار م^3 سنوياً من المياه الجوفية، منها حوالي ٥٠٠ م م^3 من المياه الجوفية للضفة الغربية.
- ١٧٠ مليون م٣ سنوياً من المياه السطحية.
- ١٩٠ مليون م٣ سنوياً من المياه العادمة.

انطلاقاً من المرتكزات التي تحكم الايديولوجية الصهيونية، وتحديداً فيما يتعلق بالاستيطان الزراعي، وبالتالي المياه، يلاحظ التزايد المستمر في كمية المياه المستهلكة سنوياً في الكيان الاسرائيلي، والتي يذهب الجزء الأعظم منها للزراعة. فقد بلغ استهلاك الكيان الاسرائيلي من المياه لعام ٦٤/١٩٦٥، ٣٢٩ر١ مليار م^3، استخدم منها ٠٥٧ر١ مليار م^3 للزراعة و١٩٩ مليون م^3 للأغراض المنزلية

و٥٥ مليون م٣ للصناعة، وارتفع هذا الاستهلاك عام ٨٦/ ١٩٨٧ الى ١٫٠٦٠ مليار م٣ للصناعة[٤٨] والى ١٫٧٥٠ مليار م٣ عام ١٩٩٠ استخدم منها ١٫٢٩٥ مليار م٣ للزراعة و٣٣٢ مليون م٣ للأغراض المنزلية و١٢٣ مليون م٣ للصناعة[٤٩]. وهناك معطيات احصائية أخرى أشارت الى ان كمية المياه التي استهلكتها اسرائيل عام ١٩٩٠ بلغت ١٫٩٣٩ مليار م٣[٥٠]★. ومن المتوقع، واستناداً الى متوسط استهلاك الفرد السنوي من المياه في اسرائيل والبالغ ٥٠٠ م٣ سنوياً لكافة الأغراض[٥١]، أن تبلغ كمية المياه التي ستستهلكها اسرائيل عام ١٩٩٥ (٣) مليارات م٣ على أساس وجود ٦ ملايين نسمة، وسوف تلامس هذه الكمية مع موجة الهجرة الحالية لعام ٢٠٠٠ سقف الـ ٣٫٥ مليار م٣. والسؤال الذي يطرح نفسه بالحاح هنا: من أين ستحصل اسرائيل على المياه أمام هذا الارتفاع في كمية المياه التي تحتاجها سنوياً.

الأزمة المائية في إسرائيل:

تمكنت وسائل الاعلام الاسرائيلية من الترويج لوجود أزمة مائية كبيرة تهدد الحياة في اسرائيل. وانطلاقاً من ذلك يكاد لا يخلو أي بحث أو دراسة عربية عن المياه في فلسطين، من الاشارة الى الأزمة المائية التي تعاني منها اسرائيل وحجوم هذه الأزمة والتوقعات المستقبلية لها وانعكاساتها على الشرق الأوسط برمته.

واذا كان هناك مبرر أمام وسائل الاعلام الاسرائيلية للترويج لوجود أزمة مائية خانقة في اسرائيل لتبرر بذلك استمرار سيطرتها واحتلالها لفلسطين وللأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلت بعد عام ١٩٦٧، ولتبرر احتلال جنوب لبنان من أجل السيطرة على المياه التي تذهب «هدراً» من مياه الليطاني فلا يوجد هناك أي مبرر لوسائل الاعلام العربية والدارسين العرب للترويج لهذه المسألة.

ان الضجة الاعلامية الاسرائيلية حول وجود أزمة مائية خانقة في اسرائيل تفتقر الى أدنى المبررات والمصوغات العلمية، حيث تشير المعطيات الاسرائيلية وغير الاسرائيلية الى أن كمية المياه المتاحة في فلسطين كاملة تتراوح ما بين ٣ - ٣٫٢٦ مليار م٣ سنوياً كما سبق وأشرنا، واذا ما أضفنا الى هذه الكمية المياه التي سيطرت عليها اسرائيل بالقوة في حرب عام ١٩٦٧ والتي تتراوح ما بين ١٫٢٩٠ - ١٫٣٢٠ مليار م٣ سنوياً (منها ٢٠ مليون م٣ سنوياً من مياه هضبة الجولان[٥٢] و٨٠٠ مليون م٣ من مياه نهر الأردن[٥٣] و٧٠ - ١٠٠ مليون م٣ من مياه نهر اليرموك[٥٤] و٤٠٠ مليون م٣ من مياه الليطاني[٥٥])، فستصبح بذلك كمية المياه التي تسيطر عليها اسرائيل حالياً ما بين ٤٫٢٩٠ - ٤٫٥٨٠ مليار م٣ سنوياً، وهذه الكمية تزيد بحوالي ٢٫٥ مليار م٣ سنوياً عن كمية المياه المتاحة في فلسطين

★ الانخفاض الذي طرأ على كمية المياه المستهلكة سنوياً يعود الى قرار السلطات الاسرائيلية بخفض الكمية المستخدمة سنوياً لكافة الأغراض بحوالي ٤٠٠ مليون م٣.

١٩٤٨★. واذا علمنا أن كمية المياه التي استخدمتها اسرائيل عام ١٩٩٠ بلغت حوالي ٢ مليار م٣، أي بزيادة حوالي ٢٠ مليون م٣ فقط عن كمية المياه السنوية المتاحة في فلسطين ١٩٤٨، وأقل بحوالي ٢٫٥ مليار م٣ سنوياً عن كمية المياه التي تسيطر عليها من مياه الدول المجاورة، فلماذا هذه الضجة الاعلامية الاسرائيلية حول وجود أزمة مائية في اسرائيل وما هي أهدافها؟؟

ان تركيز الاعلام الاسرائيلي على الأزمة المائية التي تعاني منها اسرائيل والواقع التشاؤمي لهذه الأزمة خلال العقد المقبل يهدف حسب اعتقادنا الى تحقيق مكاسب سياسية وجغرافية لاسرائيل في أية تسوية للصراع العربي - الاسرائيلي، وبما يضمن تدفق المياه داخل حدود اسرائيل، اضافة الى توفير ما تطلق عليه اسرائيل الحدود «الآمنة». ونعتقد بأن الحدود الآمنة التي تطالب بها اسرائيل ليست الا حدوداً مائية، واذا ما عدنا الى الأفكار الاسرائيلية المختلفة حول التسويات السلمية للصراع العربي - الاسرائيلي نراها تركز على ضرورة احتفاظ اسرائيل ببعض المناطق باعتبارها حدوداً آمنة، واذا ما عدنا أيضاً الى المصادر المائية المتاحة في فلسطين سنجدها متركزة أو متوفرة في غالبيتها العظمى في المناطق التي تعتبرها اسرائيل مناطق حيوية بالنسبة لأمنها وتطالب بالاحتفاظ بها في أية تسوية سلمية. فمن المعروف ان ٦٧٪ من المصادر المائية في فلسطين يأتي من خارج حدود فلسطين[٥٦] وان القسم الأكبر من المياه الجوفية للضفة الغربية تتركز في المناطق الغربية والشمالية الشرقية للضفة، ومن هذه المناطق أيضاً تتمكن اسرائيل من ضمان السيطرة على مياه نهر الليطاني، حيث أن مجراه يقترب في بعض المناطق الى ٥ كم فقط من الحدود الفلسطينية - اللبنانية وضمان السيطرة على جزء من مياه نهر اليرموك، والذي كان أحد أسباب اندلاع حرب ١٩٦٧ كما هو معروف. ونعتقد بأنه لهذه الأسباب رفضت اسرائيل بناء سد خالد بن الوليد على نهر اليرموك وهي تعرقل حالياً تنفيذ سد الوحدة والذي يعتبر امتداداً لسد خالد بن الوليد، كما انها رفضت كافة المشاريع المائية، بأستثناء مشروع كوتون، الذي طرح لاقتسام المياه في حوض الأردن ونهر الليطاني. وكان مشروع كوتون قد منح اسرائيل حوالي ١٫٢٩٠ مليار م٣، منها ٤٠٠ مليون م٣ سنوياً من مياه الليطاني و٨٩٠ مليون م٣ من مياه حوض الأردن[٥٧]. ويذكر في هذا الصدد ان اسرائيل تطالب بالحصول على ١٫٣٧٢ مليار م٣ من مياه الليطاني وحوض الأردن[٥٨]. باختصار شديد نعتقد ان لسان حال اسرائيل يقول بأنه وعلى الرغم من سيطرتنا على حوالي ٢٫٥ مليار م٣، زيادة عن كمية المياه المتاحة «لنا» سنوياً في حدود فلسطين ١٩٤٨، نعاني من أزمة مائية خانقة ومرشحة للتفاقم وعلى الدول العربية ان تمحوا من قاموسها كلمة انسحاب اسرائيل الى حدود ١٩٦٧ وان تكون من الشاكرين لاننا لم نقم حتى الآن باستخدام قوتها العسكرية لتأمين احتياجاتها المائية وان أي حل للصراع العربي - الاسرائيلي مستحيل دون تأمين احتياجاتنا المائية ضمن الحدود الحالية.

★ هناك ٥٠٠ مليون م٣ من المياه المتاحة سنوياً في فلسطين ١٩٤٨ تقوم اسرائيل بسحبها بطريقة غير مشروعة من المياه الجوفية للضفة الغربية، لم نحتسبها من ضمن المياه المتاحة في فلسطين ١٩٤٨، لأنها ليست كذلك.

السياسة المائية لاسرائيل:

انطلاقاً من أهمية الاستيطان الزراعي والعنصر البشري في الايديولوجية الصهيونية، فقد استندت السياسة المائية الاسرائيلية على استنفاذ المصادر المائية العربية في الضفة والقطاع الى أقصى طاقاتها، وعلى السيطرة بالقوة على أية مصادر مائية ممكنة، كما حصل في حرب عام ١٩٦٧، عندما سيطرت اسرائيل على جزء من مجرى نهر اليرموك اضافة الى مياه هضبة الجولان والضفة والقطاع ونهر الأردن وكما حصل في غزو عام ١٩٨٢ عندما سيطرت اسرائيل على جزء من مجرى نهر الليطاني. وفي المقابل تحرص اسرائيل على الابقاء على مصادرها المائية المتوفرة لديها في حدود ما قبل عام ١٩٦٧، كاحتياط استراتيجي حيوي لمواجهة أسوأ الاحتمالات. ويمكن الاستدلال على ذلك من قيام اسرائيل وعلى الرغم من توفر كمية كافية من المياه التي سيطرت عليها بالقوة لاحتياجاتها الضرورية الى استيراد المياه من تركيا. فقد أشارت المعطيات الاحصائية الاسرائيلية بأن كمية المياه التي تستوردها اسرائيل من تركيا سنوياً تبلغ ٢٥٠ مليون م^3 بسعر ٢٢ سنتا أمريكيا لكل م^3 [٥٩]. ويتم استيراد هذه المياه عبر بالونات ضخمة تنتفخ تلقائياً أثناء تعبئتها بالمياه وتجر الى اسرائيل بواسطة قوارب متوسطة الحجم [٦٠]، وهذا يعني بأن اسرائيل تستورد من الخارج حوالي ١٤٪ من اجمالي استهلاكها المائي حسب احصائية عام ١٩٩٠ .

من جهة أخرى تقوم اسرائيل بأخذ ٤٠٪ من احتياجاتها السنوية من المياه من مياه الأراضي الفلسطينية المحتلة [٦١]، وقد اتخذت لهذه الغاية سلسلة من الاجراءات لضمان حصولها على النسبة المشار اليها، حيث منعت السلطات الاسرائيلية سكان الضفة الغربية من حفر آبار ارتوازية جديدة، وحددت كميات المياه التي تضخها الآبار العربية في الضفة، في حين سمحت للشركات الاسرائيلية بحفر الآبار الارتوازية دون تحديد كمية المياه التي تضخها ودون تحديد أعماق هذه الآبار. وقد أسفرت هذه السياسة ليس فقط عن ارتفاع نسبة الملوحة في الآبار العربية، بل والى جفاف الغالبية العظمى من هذه الآبار. فقد أشارت المعطيات الاحصائية المتوفرة ان عدد الآبار العربية في الضفة الغربية يبلغ حالياً ٣١٤ بئراً، فقط بعمق يتراوح بين ٧٠ — ٣٠٠ م وبقدرة ضخ سنوية قدرها ٣٨ مليون م^3 سنوياً، أي بمعدل ١٢١ الف م^3 سنوياً للبئر الواحدة [٦٢]، وكان عدد الآبار العربية في الضفة الغربية قبل عام ١٩٦٧ قد وصل الى حوالي ٧٠٠ بئر [٦٣]، أي أن سياسة السلطات الاسرائيلية قد أدت الى جفاف ٣٨٦ بئراً عربية. ويبلغ عدد الآبار الاسرائيلية في الضفة الغربية حالياً ١٧ بئراً بعمق يزيد عن ٧٠٠ م^3 [٦٤] ويضخ سنوي قدره حوالي ١٤ مليون م^3 سنوياً، أي بمعدل ضخ سنوي للبئر الواحدة يصل الى حوالي ٨٢٤ الف م^3، وهذا يعني ان قدرة ضخ البئر الاسرائيلية سنوياً تساوي ٦٨١٪ من اجمالي قدرة الضخ السنوي للبئر العربية وأن قدرة ضخ مجموع الآبار الاسرائيلية السنوية في الضفة تساوي ٣٧٪ من اجمالي قدرة الضخ السنوية ٣١٤ بئراً عربية.

أما بالنسبة لقطاع غزة، فقد أدت السياسية المائية الاسرائيلية، وكما هو الحال في الضفة الغربية، الى جفاف عدد كبير من الآبار العربية. فمن اجمالي ١٨٦٥ بئراً عربية، توقف عن العمل منها ١٢٣ بئراً، في حين ان ٥٠ بئراً اسرائيلية في القطاع تضخ حوالي ٣٠٪ من اجمالي كمية المياه السنوية التي تقوم على ضخها ١٧٤٢ بئراً عربية.

لقد عكست السياسة المائية الاسرائيلية تجاه الضفة والقطاع نفسها، وبشكل خطير، على الأحواض المائية الجوفية العربية وعلى القطاع الزراعي الفلسطيني، القطاع الرئيس في اقتصاديات الضفة والقطاع. فقد بلغ متوسط استهلاك الفرد الاسرائيلي من المياه ١٨٤ لتراً يومياً مقابل ٢٧ لتراً يومياً للفرد من الضفة والقطاع، أي ان استهلاك الفرد الاسرائيلي من المياه يومياً يبلغ ثلاثة أضعاف الاستهلاك اليومي للفرد في الضفة والقطاع وتبلغ المياه المستهلكة سنوياً للأغراض المنزلية الاسرائيلية ٣٣٥ مليون م^3 سنوياً، في حين ان هذه الكمية بالنسبة للضفة والقطاع لا تزيد عن ١٩ مليون م^3 سنوياً أي ما يعادل ٦٪ فقط من المياه التي تستخدم للأغراض المنزلية في اسرائيل. وبالنسبة للمياه المستخدمة في القطاع الزراعي الاسرائيلي، فهي تبلغ — كمعدل سنوي — حوالي ٥ر١ مليار م^3 مقابل ٩٠ — ١٠٠ مليون م^3 سنوياً للزراعة العربية [٦٥].

أما بالنسبة للقطاع الرزاعي في الضفة والقطاع، فقد أدت السياسة المائية الاسرائيلية الى احداث دمار كبير في هذا القطاع صاحب المساهمة الكبرى في الناتج الاجمالي المحلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فقد انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في اجمالي الناتج المحلي للضفة الغربية وقطاع غزة من ٥ر٣٢٪ عام ١٩٧٠ الى ٩ر٢٤٪ عام ١٩٨٦، وانخفض عدد العاملين في الزراعة للفترة الزمنية نفسها من ٧٩ الف عامل الى ٦ر٤١ الف عامل [٦٦]، وانخفضت المساحة المزروعة في الضفة الغربية من ٢٤٣٥ الف دونم الى ٨ر١٥٨٤ الف دونم عام ١٩٨٤، وانخفضت مساحة الأراضي المروية لنفس الفترة من ٣٢٢ الف دونم الى ٣ر١٠١ الف دونم [٦٧]. وفي قطاع غزة انخفضت المساحة المزروعة من ٢١٤ الف دونم عام ١٩٨٥ — منها ١٣٠ الف دونماً أراضي مروية — الى ٢٠٠ الف دونم عام ١٩٨٩ [٦٨]، وانخفضت المساحة المزروعة بالحمضيات في القطاع وهي الزراعة الأكثر انتشاراً في القطاع من ٨٠ الف دونم عام ١٩٦٧ الى حوالي ٦٣ الف دونم عام ١٩٨٩، وانخفض انتاج قطاع غزة من الحمضيات من ١ر٢٣٧ الف طن عام ٧٥/ ١٩٧٦ الى ٣ر١٧٤ الف طن عام ٨٩/ ١٩٩٠ .

أما بخصوص القطاع الزراعي الاسرائيلي، فقد أشارت الأرقام الاحصائية الى أن مساحة الأراضي المروية قد ارتفعت من ٣٠٠ الف دونم عام ١٩٤٩ الى ٦١٦ر١ مليون دونم عام ١٩٦٨ والى ١٥٣ر٢ مليون دونم عام ١٩٨٧، وارتفعت المساحة المزروعة ولنفس السنوات على التوالي من ٦٥٠ر١ مليون دونم الى ١٣٦ر٤ مليون دونم ثم الى ٣٨٤ر٤ مليون دونم [٧٠]، أي أن نسبة المساحة المروية الى اجمالي المساحة المزروعة في اسرائيل تصل الى ٤٩٪ في حين ان هذه النسبة لا تتعدى ٤٪ في الضفة الغربية و١٢٪ في الأردن و١١٪ في سوريا و٢٠٪ في لبنان [٧١].

من اجمالي ما ذكر أنفاً يتضح بأن اسرائيل تسيطر على كميات كبيرة من المياه سنوياً، اضافة الى تلك الكمية المتاحة لها ضمن حدود عام ١٩٤٨ . فهي تأخذ حوالي ٥ر٢ مليار م^3 سنوياً★ مياهاً اضافية عن المياه المتاحة لديها (ما بين ٢٩٠ر١ – ٣٢٠ر١ مليار م^3 من مياه الجولان والأردن والليطاني واليرموك ومليار م^3 من مياه الضفة، منها ٥٠٠ مليون م^3 كانت اسرائيل تسرقها من المياه الجوفية للضفة الغربية قبل عام ١٩٦٧ و٣٣ مليون م^3 من مياه قطاع غزة) أو ما يعادل حوالي ١٢٩٪ من اجمالي استهلاكها لعام ١٩٩٠ – وهذا ما يؤكد صحة الاستنتاج الذي توصلنا اليه آنفاً بأن الأزمة المائية في اسرائيل هي أزمة مفتعلة ولا تمت للواقع بأي صلة، ومن غير المستبعد حسب اعتقادنا بأن اسرائيل تقوم بتخزين كميات هائلة من المياه في تجمعات مائية اصطناعية لمواجهة أي طارىء في منطقة تجلس على برميل بارود، والا كيف نفسر سرقة اسرائيل لما يزيد عن ٥ر٢ مليار م^3 مياه بالاضافة الى ما هو متوفر لديها من مياه في حدود فلسطين عام ١٩٤٨ والمقدرة بحوالي ٨ر١ مليار م^3 سنوياً، في حين ان اجمالي استهلاكها من المياه ولكافة الأغراض لم يتجاوز لعام ١٩٩٠ ٢ مليار م^3 .

أسباب الأزمة المائية في الشرق الأوسط وحلولها★★

نظراً للتزايد السكاني الهائل في منطقة الشرق الأوسط وافتقار هذه المنطقة للمصادر المائية الكافية لتلبية احتياجاتها المتزايدة من المياه، ونظراً لسوء استخدام دول الشرق الأوسط للمصادر المائية المتوفرة لديها واستخدام دول منها لكمية هائلة من المياه مقارنة باحتياجاتها المائية على حساب دول أخرى، فإنه من المتوقع ان تزداد حدة الأزمة المائية التي تعاني منها منطقة الشرق الأوسط مما سيعرض هذه المنطقة الى مزيد من التوترات العسكرية، حيث انه من المتوقع ان يصل عدد سكان حوضي دجلة والفرات عام ٢٠٠٠ الى حوالي ١١٤ مليون نسمة منهم ٦٩ مليون نسمة عدد سكان تركيا و١٨ مليون نسمة عدد سكان سوريا و٢٧ مليون نسمة عدد سكان العراق مقابل ٨٥ مليون نسمة لعام ١٩٩٠، أي بزيادة قدرها حوالي ٣٠ مليون نسمة. ومن المتوقع أيضاً أن يرتفع عدد سكان حوض النيل عام ٢٠٠٠ الى ١٧٧ مليون نسمة، منهم ٧٢ مليون نسمة عدد سكان مصر و٣٤ مليون نسمة عدد سكان السودان و٧١ مليون نسمة عدد سكان أثيوبيا مقابل ١٣٠ مليون نسمة لعام ١٩٩٠، أي بزيادة حوالي ٤٧ مليون نسمة[٧٢] ومن المتوقع ان يبلغ العجز المائي في سوريا لعام ٢٠٠٠ حوالي مليار م^3[٧٣] وفي الأردن★★★ حوالي ٢٥٠ مليون م^3[٧٤] وفي مصر حوالي ١٧ مليار م^3 وفي سوريا حوالي ٣ مليارات م^3[٧٥].

ان العجز المائي المتوقع ان تواجهه بعض دول الشرق الأوسط في المدى المنظور وما تواجهه هذه

★ لم يتم احتساب كمية المياه التي تستوردها اسرائيل سنوياً من تركيا.

★★ سيتركز الحديث هنا عن اسباب وحلول الازمة المائية في اسرائيل والضفة والقطاع.

★★★ لم يؤخذ بعين الاعتبار هنا التزايد السكاني للاردن والذي نجم عن ازمة الخليج.

الدول حالياً من أزمة مائية، يعود أساساً، حسب اعتقادنا، الى سوء استخدام الموارد المائية المتوفرة في هذه الدول وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، واذا لم تبادر هذه الدول الى معرفة أسباب أزمتها المائية وتجاوز هذه الأسباب اليوم قبل الغد، فإن أحداً غير قادر على رسم الصورة التي ستحدث آنذاك والتي أقل ما يقال فيها بأن نتائجها ستكون شبيهه بالنتائج التي خلفتها قنبلة هيروشيما الشهيرة. ومما يزيد الأمور تعقيداً ان منطقة الشرق الأوسط المعرضة لأزمة مائية كبيرة لا تتوفر لديها لا الامكانيات التقنية ولا الامكانيات المادية لايجاد بدائل مائية، ناهيك عن عدم توفر استقرار سياسي ملائم في هذه المنطقة وتعود أسباب الأزمة المائية في الشرق الأوسط الى ما يلي:

أولاً:

استمرار غلبة وثقل القطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، ووجود محاصيل زراعية تتطلب كميات كبيرة من المياه مثل القطن والأرز والحمضيات وبعض أنواع الخضروات فقد رأينا سابقاً ان ٧٠٪ تقريباً من المياه المستخدمة في الشرق الأوسط سنوياً تذهب الى القطاع الزراعي. فقد بلغت نسبة الأراضي المروية الى الأراضي المزروعة في اسرائيل أكثر من ٤٩٪، وهذا يتطلب توجيه هذا القطاع الى زراعة المحاصيل الزراعية التي لا تحتاج الى كميات كبيرة من المياه، وزراعة المحاصيل التي تتحمل نسبة عالية من الملوحة. واضافة الى ذلك، فإنه من الضروري استخدام الوسائل الحديثة في الري، مثل الري بالتنقيط، لتقليص كميات المياه المستخدمة في القطاع الزراعي الى أكبر قدر ممكن. من جانب آخر، فإن العمل على تطوير القطاع الزراعي يمكن ان يشكل بديلاً معقولاً للأزمة المائية، حيث ان وجود قطاع صناعي متطور سيدر دخلاً يمكن هذه الدولة أو تلك من اللجوء الى استيراد بعض المحاصيل الزراعية بدلاً من زراعتها، وبالتالي توفير المياه المستخدمة لذلك.

ثانياً:

عدم توفر الموازنات الكافية لبناء السدود وتحديث شبكات المياه والمجاري، فقد بلغت موازنة المياه في اسرائيل لعام ١٩٧٦ حوالي ٨٥ مليون دولار، انخفضت الى ٣٠ مليون دولار عام ١٩٨٦، ثم عادت وارتفعت الى حوالي ٢٥٠ مليون دولار عام ١٩٩٠، مع العلم ان الميزانية المطلوبة تصل الى ٦٧٠ مليون دولار سنوياً وحتى عام ٢٠٠٠[٧٦]. ولقد أسفر عدم تخصيص موازنات مائية كافية الى تعطيل تحديث شبكات المياه والمجاري وتوسيعها وبناء السدود لتجميع مياه الأمطار وانشاء المزيد من محطات التنقية للمياه العادمة، فمن اجمالي ٢٦٠ مليون م^3 مياه عادمة في اسرائيل لعام ١٩٨٥، استغل منها ٩٠ مليون م^3 فقط، وللعام نفسه بلغت نسبة التسرب من المياه المستخدمة للأغراض المنزلية ما بين ١٣ – ٣٠٪ وذلك بسبب سوء شبكات المياه[٧٧]. وكانت مصر قد أهدرت خلال السبعينات ولنفس الأسباب ١٥ مليار م^3، أي ما يزيد عن ٥ر١ مليار م^3 سنوياً[٧٨] في حين ان هناك ما يزيد عن ٤٠٠ مليون م^3 سنوياً من مياه نهر الليطاني والبالغة حوالي ٧٠٠ مليون م^3 سنوياً تذهب دون استغلال الى

البحر[٧٩]، ومن اجمالي ١٠ مليارات م^{3} مياه سطحية ومياه أمطار في فلسطين يذهب هدراً وتبخراً حوالي ٨ مليارات م^{3} سنوياً[٨٠].

ان توفير موازنات مائية كافية لاقامة المزيد من محطات تنقية المياه العادمة وترميم وتحديث وتوسيع شبكات المياه والمجاري وقنوات الري واقامة المزيد من السدود للاستفادة القصوى من مياه الأمطار وغيرها كفيل بتوفير كميات هائلة من المياه سنوياً تذهب هدراً وتبخراً.

ثالثاً:

انعدام أو عدم توفر سياسات مائية عقلانية تحدد كمية المياه الضرورية سنوياً للفرد، والتي قادت الى ارتفاع متزايد على كمية المياه المستخدمة سنوياً، فقد بلغ متوسط حجم استهلاك الفرد الاسرائيلي من المياه يومياً ثلاثة أضعاف استهلاك المواطن الفلسطيني. في حين بلغ متوسط حجم استهلاك الفرد الاسرائيلي ١٨٤ لتر مياه يومياً، لم تتجاوز حصة الفرد الفلسطيني الـ٥٠ لتراً يومياً. اضافة الى ذلك، فإن كلفة سعر المتر المكعب من المياه في اسرائيل تساوي حوالي ٣٥ سنتا أمريكياً، في حين يباع للمواطن الاسرائيلي بسعر ١٣ سنتا فقط[٨١]، وعليه فإن تحديد كمية المياه الضرورية سنوياً للفرد من خلال انتهاج سياسة تسعير عقلانية للمياه كفيل بتوفير كميات كبيرة من المياه التي تذهب هدراً، والى جانب ذلك، فإن تحديد مساحة الحدائق البيتية كفيل هو أيضاً بالتقليل من متوسط الاستهلاك السنوي للفرد من المياه.

رابعاً:

استمرار حالة اللا سلم واللا حرب في منطقة الشرق الأوسط، وتحديداً فيما يتعلق بالصراع العربي/ الاسرائيلي وعدم توفر علاقات حسن جوار واتفاقيات ثنائية بين الدول المعنية لتقاسم المياه، وقد أدى هذا بدوره الى محاولة كل دولة من دول الشرق الأوسط الى السيطرة على مزيد من كميات المياه التي تشترك فيها مع دول أخرى وعلى حساب هذه الدول، وهذا ما يحصل حالياً في المشاريع المائية التي تقوم على انشائها تركيا وأثيوبيا واسرائيل.

ان ايجاد حل سلمي متوازن في الشرق الأوسط يكفل لجميع الدول حقوقها المائية وبما يتلاءم مع احتياجات كل دولة على حده من المياه، وتحسين العلاقات بين هذه الدول، يشكل أفضل وأضمن الحلول للمشكلة المائية، حيث ان ايجاد سلام دائم وعادل قائم على تأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وتحسين مستمر للعلاقات بين دول الشرق الأوسط سيفتح المجال واسعاً أمام هذه الدول للتعاون فيما بينها لحل المعضلة المائية. فمن خلال التعاون يمكن لدولتين أو أكثر من دول الشرق الأوسط الاستفادة من تحلية مياه البحر والتي لا تستطيع دولة لوحدها القيام بهذه المهمة لارتفاع كلفتها، فقد أشارت المعطيات الاحصائية الى ان تكلفة كل متر مكعب من مياه البحر المحلاة يصل الى حوالي دولار أمريكي وكلفة كل متر مكعب أمطار اصطناعية يساوي ٢٥ سنتا

أمريكيا[٨٢]، كما ان خلق حالة متطورة من التعاون بين دول الشرق الأوسط كفيل باقامة المزيد من السدود الواقعة على نقاط مشتركة حدودية تستفيد منها الأطراف المعنية والتي حالت حالة عدم الاستقرار بين دول المنطقة المذكورة من بنائها، فقد أدت الحرب الأهلية في السودان الى تعطيل مشروع جونجلي والذي يوفر لمصر والسودان ما يزيد عن ٤ مليارات م^{3} سنوياً[٨٣]، وعطلت العلاقات غير الحسنة بين الدول الأفريقية امكانية الاستفادة من نهر زائير والبالغة قدرته ١٣٠٠ مليار م^{3} سنوياً والتي يذهب منها هدراً أكثر من ١١٠٠ مليار م^{3} سنوياً الى البحر أو حوالي ١٣ ضعف امداد نهر النيل وجر مياهه الى مصر والسودان والدول الأفريقية الأخرى[٨٤]، كذلك عطلت حالة الصراع العربي/ الاسرائيلي الكثير من المشاريع المائية مثل مشروع سد خالد بن الوليد ومشروع سد الوحدة وغيرها.

الخلاصة:

من اجمالي ما تقدم يتضح بأن القنبلة النووية التي تمتلكها بعض دول الشرق الأوسط تتمثل في الطاقة المائية، حيث تحولت الطاقة المائية فعلاً في الشرق الأوسط الى مصدر تهديد وسلاح فعال لتحقيق مكاسب سياسية تعجز عن تحقيقها الوسائل العسكرية، ناهيك عن ضآلة كلفتها المادية والبشرية. فقد تمكنت تركيا من خلال سيطرتها على عدد كبير من المصادر المائية ليس فقط من انتزاع عدة مكاسب من سوريا والعراق وتحديداً ما يتعلق بالمعارضة الكردية للنظام التركي ووقف المطالبة أو حتى الاعلان السوري بعروبة خليج الاسكندرونة، بل انها تصبو من خلال القنبلة المائية الى دخول الشرق الأوسط من أوسع بواباته، بعد ان ضاقت عليها منافذ السوق الأوروبية المشتركة، ونعتقد هنا بأن المشاريع المائية التركية ومشروع السلام منها على وجه الخصوص هو مشروع سياسي أكثر منه مشروع اقتصادي، حيث تأمل تركيا من تحكمها بصنابير المياه المخطط ايصالها الى منطقة الشرق الأوسط، حسب المشروع المذكور، من تبوء موقع متقدم في الشرق الأوسط والسيطرة عليه، ولا نعتقد بأننا نجافي الحقيقة بالقول ان مشروع أنابيب السلام التركي ما هو الا مشروع صهيوني. فهو سيمكن اسرائيل من الحصول على المياه التي تحتاجها دون أي اسهام مادي، حيث ان الاستثمارات المطلوبة للمشروع المذكور ستكون من نصيب الدول العربية والدول النفطية على وجه الخصوص (وهنا نذكر بأن المشروع حسب الخطط الأولية لا يشمل اسرائيل)، اضافة الى انه سيمكن اسرائيل من خلال تعاونها مع تركيا، الدولة العضو في حلف شمال الأطلسي، من فرض أمر واقع على الدول العربية واجبارها على التنازل عن أراضيها المحتلة مقابل تأمينها بالمياه الضرورية، ناهيك عن أن مثل هذا المشروع والدور الاسرائيلي فيه سيكون خطوة كبيرة على طريق التطبيع.

من ناحية أخرى، يتضح مما تقدم بأن الأمن المائي العربي واستناداً الى القدرات المائية الضعيفة

للأمة العربية أهم بكثير من الأمن العسكري، واذا ما لم تتمكن الدول العربية من حشد جهودها لحل أزمتها المائية فهي حتما ستكون على المدى القريب جداً تحت رحمة وسيطرة الدول صاحبة المصادر المائية الوفيرة.

الهوامش:

(١) مجلة الكاتب المقدسية – شهر تموز – ١٩٩١ .
(٢) صحيفة القدس المقدسية – ١٩٨٨/٤/٢٦ .
(٣) مجلة المستقبل ١٩٨٧/٨/١، صحيفة القدس المقدسية ١٩٩١/٨/١ مجلة البيادر السياسي المقدسية ١٩٩١/٣/٣٠ .
(٤) صحيفة الاتحاد الخليجية – ١٩٩٠/٤/١٩ .
(٥) المصدر السابق – ١٩٨٤/٣/١٦ .
(٦) صحيفة القدس المقدسية – ١٩٨٨/٤/٢٦ .
(٧) صحيفة الاتحاد الظبيانية – ١٩٨٤/٣/١٦ .
(٨) صحيفة القدس المقدسية – ١٩٩٠/٦/١٥ .
(٩) المصدر السابق – ١٩٩٠/٦/١٥ .
(١٠) مجلة الكاتب المقدسية عدد ٣١ نيسان ١٩٩١، مجلة الأرض عدد ٨ آب ١٩٩٠ .
(١١) مجلة البيادر السياسي المقدسية ١٩٩١/٣/٣٠ .
(١٢) مجلة الأرض عدد ٨ آب ١٩٩٠، مجلة الكاتب المقدسية عدد ٣١ نيسان ١٩٩١ . صحيفة الأنباء الكويتية ١٨/ ١٩٨٩/١٢ .
(١٣) صحيفة النهار المقدسية ١٩٩٠/٥/٢٦ .
(١٤) مجلة الكاتب الفلسطيني عدد ٣١ نيسان ١٩٩١ .
(١٥) المصدر السابق.
(١٦) المصدر السابق.
(١٧) صحيفة الجيروساليم بوست الاسرائيلية ١٩٩٠/٥/٢٥ .
(١٨) مجلة الأرض عدد ٨ آب ١٩٩٠ .
(١٩) صحيفة النهار المقدسية ١٩٩١/٣/٢٦ .
(٢٠) صحيفة القبس الكويتية ١٩٨٨/٩/٣، مجلة الكاتب الفلسطيني عدد ١٢٨ كانون أول ١٩٩٠ .
(٢١) الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني د. عادل عبدالسلام – المياه في فلسطين.
(٢٢) المصدر السابق.
(٢٣) مجلة كل العرب ١٩٨٦/٧/١٦ .
(٢٤) مجلة الأرض عدد ٨ آب ١٩٩٠ .
(٢٥) أنظر صحيفة الفجر المقدسية ١٩٩٠/١٠/١٥، صحيفة الوطن الكويتية ١٩٩٠/١/١٨، صحيفة النهار المقدسية ١٩٨٨/١٢/٢، صحيفة الأنباء الكويتية ١٩٨٧/٨/٢٠ .
(٢٦) الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني د. عادل عبدالسلام – المياه في فلسطين.
(٢٧) مجلة الأرض ١٩٨٦/٨/٢١ .
(٢٨) صحيفة السياسة الكويتية ١٩٨٥/١/٨ .

(٢٩) صحيفة القبس الكويتية ١٩٨٨/٩/٣ .
(٣٠) صحيفة الوطن الكويتية ١٩٩٠/١/١٨ .
(٣١) مجلة البيادر السياسي المقدسية ١٩٨٦/١٠/٤ .
(٣٢) المصدر السابق.
(٣٣) المصدر السابق.
(٣٤) التقرير السنوي لعام ١٩٩٠ الصادر عن جمعية اتحاد منتجي الحمضيات في القطاع.
(٣٥) مجلة الكاتب الفلسطيني شهر ١٩٩١/٧ .
(٣٦) أنظر المصدر السابق وصحيفة دافار الاسرائيلية ١٩٨١/٩/٢٢ .
(٣٧) المصدر السابق.
(٣٨) المصدر السابق.
(٣٩) مجلة البيادر السياسي المقدسية ١٩٨٦/١٠/٤ .
(٤٠) مجلة الكاتب الفلسطيني شهر ١٩٩١/٧ .
(٤١) صحيفة الأنباء الكويتية ١٩٨٧/٨/٢٠ .
(٤٢) صحيفة صوت الشعب الأردنية ١٩٩١/٤/٢٧ .
(٤٣) صحيفة الأنباء الكويتية ١٩٨٧/٨/٢٠ .
(٤٤) صحيفة هارتس الاسرائيلية ١٩٨٩/٤/٢٥، صحيفة النهار المقدسية ١٩٨٨/١٢/٢ .
(٤٥) صحيفة الأنباء الكويتية ١٩٨٧/٨/٢٠، صحيفة النهار المقدسية ١٩٨٨/١٢/٢ . مجلة صوت الوطن عدد ١٣/ ١٩٩٠ .
(٤٦) مجلة صوت الوطن عدد ١٩٩٠/١٣ .
(٤٧) صحيفة القدس المقدسية ١٩٨٩/٧/٢١ .
(٤٨) الكتاب الاحصائي السنوي الاسرائيلي لعام ١٩٨٨ .
(٤٩) صحيفة النهار المقدسية ١٩٩١/٦/٢٠ .
(٥٠) مجلة الكاتب المقدسية عدد ١٩٩١/٧ .
(٥١) مجلة المستقبل ١٩٨٧/٨/١ .
(٥٢) الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني د. عادل عبدالسلام المياه في فلسطين.
(٥٣) صحيفة الدستور ١٩٨٤/٣/١٢ .
(٥٤) صحيفة هارتس الاسرائيلية ١٩٩٠/٧/٢٦ المياه اللبنانية ١٩٩١/٩/٨ .
(٥٥) مجلة كل العرب ١٩٨٦/٧/١٦ .
(٥٦) مجلة الأرض عدد ٨ آب ١٩٩٠ .
(٥٧) مجلة المستقبل ١٩٨٧/٨/١ .
(٥٨) مجلة الكاتب الفلسطيني عدد ١٢٨ كانون أول ١٩٩٠ .
(٥٩) المصدر السابق – الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني د. عادل عبد السلام، المياه في فلسطين.
(٦٠) صحيفة هارتس الاسرائيلية ١٩٩٠/١١/٢٥ .
(٦١) صحيفة الجيروساليم بوست الاسرائيلية ١٩٩٠/٥/٢٥، صحيفة الرأي العام الكويتية ١٩٩٠/٧/٤ .
(٦٢) مجلة المستقبل ١٩٨٧/٨/١، صحيفة القدس المقدسية ١٩٨٨/٤/٢٦ .
(٦٣) صحيفة النهار المقدسية ١٩٨٨/١٢/٢ .
(٦٤) المصدر السابق.

(٦٥) مجلة صوت الوطن عدد ١٩٩٠/١٣ .
(٦٦) مجلة صامد الاقتصادي عدد ١٩٨٩/٧٧ .
(٦٧) الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة والقطاع ٤٨ – ١٩٨٥، د. انطوان منصور ود. جورج قصيفي مجلة الأرض عدد ٣ آذار ١٩٩١ .
(٦٨) مجلة البيادر السياسي ١٩٨٦/١٠/٤، صحيفة النهار المقدسية ١٩٨٩/١٢/١٤ .
(٦٩) صحيفة النهار المقدسية ١٩٨٩/١٢/١٤، التقرير السنوي لعام ١٩٩٠ والصادر عن جمعية اتحاد منتجي الحمضيات في القطاع.
(٧٠) الكتاب الاحصائي السنوي الاسرائيلي لعام ١٩٨٨ .
(٧١) مجلة المستقبل ١٩٨٧/٨/١ .
(٧٢) مجلة البيادر السياسي المقدسية ١٩٩١/٣/٣٠ .
(٧٣) صحيفة القدس المقدسية ١٩٨٨/٤/٢٦ .
(٧٤) صحيفة صوت الشعب الأردنية ١٩٩١/٥/٤ .
(٧٥) صحيفة القدس المقدسية ١٩٩٠/٦/١٥ .
(٧٦) صحيفة احرونوت الاسرائيلية ١٩٨٦/٦/٢٠، ١٩٩١/١/٣ .
(٧٧) مجلة بياحانيه الاسرائيلية عدد ٥/ ١٩٨٦ .
(٧٨) صحيفة الاتحاد انظيانية ١٩٩٠/٧/٩ .
(٧٩) صحيفة الرأي الأردنية ١٩٩٠/٧/٢٢ .
(٨٠) الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، د. عادل عبدالسلام المياه في فلسطين.
(٨١) صحيفة احرونوت الاسرائيلية ١٩٩١/١/٣ .
(٨٢) صحيفة الجيروساليم بوست الاسرائيلية ١٩٩٠/١١/٩ .
(٨٣) صحيفة الاتحاد الخليجية ١٩٩٠/٤/١٩ .
(٨٤) المصدر السابق ١٩٩٠/٧/٩ .

الأبعاد السياسية لمشكلة المياه في الشرق الأوسط

نافذ أبو حسنة

مدخل:

يصنف الوطن العربي، جغرافياً، ضمن المناطق الجافة وشبه الجافة. ومع أن عبارة «الغنى بالثروات الطبيعية» قد لازمت «الموقع الاستراتيجي الهام»، لدى الحديث عن الوطن العربي، فإنها لم تكن تختص بالمياه، ونادراً ما شملتها، كاحدى مكونات الثروة. إنما عنت دائماً الغنى بالمعادن، وفي المقدمة منها «النفط»، الذي جعل من هذه الرقعة الجغرافية الواسعة والجافة في موقع الاستهداف الاستعماري، ولا تزال.

وإلى أمد قريب، لم يكن للفظ «المياه» هذا الوقع الذي يثير الكثير من الهواجس، ويستحضر كماً لا متناوٍ من التساؤلات على نحو ما هو حاصل اليوم. إذ قليلاً ما جرى الحديث عن «أزمة مياه» قبل النصف الثاني من الثمانينات، باستثناء فترات محددة زمنياً، برزت فيها «المياه» بقوة كاحدى مفردات الصراع العربي – الصهيوني، أو احدى مفردات الأزمات مع «دول الجوار الجغرافي» (تركيا وأثيوبيا تحديداً). وعندما نقول فترات محددة زمنياً، نقصد أن الموضوع لم يؤخذ ببعده الاستراتيجي على المدى البعيد، في آونة نشوء «الأزمة»، بل جرى التعامل معه كقضية هامشية.

وقد لعبت طبيعة الصراع المتفجر مع الصهاينة دوراً في الابقاء على مساحة ما لموضوعة المياه، تنحسر حتى لتغيب، أو تظهر حتى لتبدو وكأنها لب الصراع، وجوهره الأساس.

راهناً، تُدرج عوامل كثيرة، كامنة، وراء تظهير الأزمة على النحو الذي نرى. فيها «الطبيعي – البيئي» متجسداً بتعاقب سنوات الجفاف على منطقة فقيره بالمياه أصلاً، وتأثر الخزانات الجوفية (هدراً، وتلوثاً، وتملحاً). وفيها الاقتصادي – التنموي (ارتفاع وتأثر التنمية، وازدياد عدد السكان)، وفيها السياسي الذي هو موضوع بحثنا.

ومع صعوبة الفصل الحاد بين هذه العوامل، المتداخلة إلى حد كبير، والتي تحتم تصدير الحديث حول الموضوع، بملاحظة ان تحديد العوامل والأبعاد السياسية لتظهير الأزمة، لا ينفي التداخل مع أخرى، ذات طبيعية بيئية أو اقتصادية وأخرى تتعلق بالموقع الجغرافي الذي يجعل من مصدرين

أساسيين للمياه (الفرات والنيل) ينبعان من خارج حدود الوطن العربي.

الملامح العامة:

ان طبيعة الوطن العربي الجافة، وشبه الجافة، وارتفاع عدد السكان، والقفزة التنموية (زراعة – تصنيع)، تجعل من الحديث عن أزمة مياه ملامسةً لواقع قائم، وليس افتراضاً تستدعى له الأدلة، فكافة الدراسات تؤكد «أن النقص في الموارد المائية لن يقل بأية حال عن ١٢٧ مليار متر مكعب عام ٢٠٠٠، ليرتفع عمودياً إلى ١٧١ مليار متر مكعب عام ٢٠١٨»[١]، مع غياب تقدير دقيق لمدى استمرار موجة الجفاف وتأثيراتها المحتملة، والثمن المرتفع لسد النقص، اقتصادياً وسياسياً.

في ظل هذه التقديرات المنذرة بالخطر، بدأت بعض مراكز الدراسات الأمريكية الحديث عما أسمته «حرب المياه». ففي مطلع عام ١٩٨٦ حذر خبيران أميركيان هما فريدريك راي، وتوماس ناف، من «أن أزمة المياه ستزداد تفاقماً في المنطقة في التسعينات، وتنطوي على خطر التحور إلى مواجهة جدية.. وانه إذا فشلت سائر الحلول، فإن النقص الحاد في المياه قد يؤدي إلى مواجهة مسلحة بين الدول المجاورة لأحواض الأنهر الأساسية في المنطقة»[٢].

وجاء في دراسة لـ«مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن»: «إن الشرق الأوسط يقف على حافة أزمة كبرى أخرى من أزمات الموارد الطبيعية، فقبل أن يحل القرن الحادي والعشرون، يمكن للصراع حول الموارد المائية المحدودة والمهددة أن يمزق الروابط الهشة القائمة فعلياً بين دول المنطقة، وأن يؤدي إلى اضطراب لم يسبق له مثيل»[٣].

لقد أخذت وتائر الحديث عن «حرب مياه» بالتصاعد، «مرتبطة بمحددات بدأت تبرز معها الأبعاد السياسية لأزمة المياه وهي (في ملامحها العامة):

١ – بدء الكيان الصهيوني باستقبال موجة كبيرة من المهاجرين اليهود، وتطلعه للاستيلاء على موارد جديدة للمياه، مع استمرار النهب المنظم لمياه الضفة والقطاع والجولان، ونهر الأردن، ومياه جنوب لبنان، والارتباط الوثيق لكل ذلك بالتسوية السياسية.

٢ – قيام تركيا بتنفيذ سلسلة من المشاريع المائية في الأناضول، وقطع مياه الفرات، التي تزود سوريا والعراق بجزء أساسي من احتياجاتها المائية. وطرح مشاريع بديلة للتزويد بالمياه، ضمن اشتراطات محددة، تحت اسم «أنابيب السلام».

٣ – بروز دور «اسرائيلي» نشط ولافت في أثيوبيا، في ظل الحديث عن مشاريع في الهضبة الأثيوبية التي تزود النيل بـ٨٤٪ من المياه الواصلة إلى مصر. واصرار أثيوبيا على الاستنكاف عن توقيع اتفاقية لتنظيم العلاقة المائية بين دول حوض النيل.

ضمن هذه المحددات، وأخرى غيرها، انطلق الحديث على نحو غير مسبوق، عن أزمة وحرب

المياه، وبما يفوق الحديث عن حروب النفط. وربما وجد ذلك ما يسوغه، فالثروة النفطية (على أهميتها الكبيرة) تبقى محتملةً أيجاد بدائل، أما الحديث عن بديل للمياه، فيبدو ضرباً من الشطط والخيال المنفلت من عقاله، فالأمر هنا يتعلق بالوجود.

وقبل الخوض في التفصيل، وايضاح الأبعاد السياسية للمحددات «سالفة الذكر، يجدر أن نلاحظ بأن «اسرائيل» تدخل طرفاً فيها جميعاً. فهي أولاً تزاحم كطرف مباشر، على مصادر المياه المحدودة في المنطقة، وتستعين بالقوة العسكرية، للاستئثار بالنصيب الأكبر منها. وهي ليست بعيدة عن المشاريع التركية (أنابيب السلام، وخلق مناخات التطبيع). كما أنها طرف أساسي في المشاريع الأثيوبية ضمن صفقة شاملة تبدأ بالفلاشا وصولاً إلى تواجد استراتيجي في جزر دهلق في البحر الأحمر، وفرض املاءات على مصر، بالتزود من مياه النيل، عبر التحكم بالتزويد من الهضبة الأثيوبية، مما يوضح وجود استراتيجية «اسرائيلية» فيما يتعلق بموضوع المياه، تشمل الخطوط العامة للاستخدامات، المعهودة والعادية، والتوظيف في مجريات الصراع القائم.

ولما كانت الأبعاد السياسية للأزمة موضع البحث، ترتبط في المحصلة بمحددين رئيسين هما «اسرائيل» و«دول الجوار الجغرافي»، وغياب أية أحداث جدية وعميقة التأثير، في العلاقات بين الدول العربية، حول تقاسم المياه، فإن البحث سينقسم، تبعاً لذلك إلى قسمين، الأول يتناول «الدور الاسرائيلي» كطرف مباشر، والثاني يتناول دور «دول الجوار». وبما أن أبحاثاً أخرى في هذا المحور ستتناول الموضوع من زوايا مختلفة، فسنتلمس هنا ما له علاقة مباشرة بموضوع البحث، الأمر الذي يبرز ضرورة الاحتراز من بعض الاجتزاء.

أولاً: الدور الاسرائيلي كمكّون وعنصر فاعل في ادامة الأزمة:

اشتملت مطالب الصهاينة إلى مؤتمر السلام، عام ١٩١٩، على دولة تضم فلسطين كاملة، والأردن، وجنوب لبنان، والأجزاء الجنوبية والجنوبية الغربية من سوريا[٤]. وسعوا إلى ترجمة هذا المطلب في حدوده القصوى لدى تخطيط حدود الانتداب. «وعند تخطيط الحدود بين فلسطين وسورية اللتين كانتا تخضعان للانتدابين البريطاني والفرنسي، رفضت السلطات البريطانية أن يسير خط الحدود على امتداد مجرى نهرالأردن، وأن يمر في منتصف بحيرتي الحولة وطبرية. ولكنها أصرت بموجب اتفاقية الحدود عام ١٩٢٢ على ادخال بحيرتي الحولة وطبرية، والينابيع الرئيسية التي تغذي نهر الأردن ضمن حدود فلسطين، وبعد أن كان الحكام الفرنسيون المحليون يصرون تحت ضغط الرأي العام السوري على ادخال منطقة صفد وطبرية ضمن حدود سوريا كما كانتا من قبل، إذ بتعليمات وزارة الخارجية الفرنسية تصر على التنازل عن كافة موارد المياه لفلسطين. وذلك تلبية لرغبة الصهيونيين. ومن جهة ثانية، فإن بريطانيا أدخلت مثلث اليرموك و٨ كيلو مترات أخرى من المجرى الأدنى لليرموك

داخل حدود فلسطين الانتداب، ليصبح للصهيونيين حق في مياه نهر اليرموك أيضاً»[٥].

ولدى رسم الحدود التي نجمت عن مشروع تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧، «مُنحت اسرائيل الفرصة لأخذ مياه الشمال إلى السهول الخصبية وإلى المناطق المجدبة في الجنوب»[٦] إذ ضغط الصهاينة «لتكون من نصيب دولتهم الجديدة تلك الأراضي القريبة من مصادر المياه في القسم الشمالي من فلسطين وأراضي النقب.. وقد نص قرار التقسيم عند صدوره على أن تشمل الدولة اليهودية أراضي فلسطين القريبة من مياه نهر الأردن وروافده، وهي المنطقة التي تُعرف بالجليل الشرقي، وسهل بيسان والسهل الساحلي»[٧]. وعلى هذا النحو «ضمنت الدولة اليهودية امكانية استخدام أكثر مصادر المياه حيوية، لأغراض الري على نطاق واسع، ولاقامة المستوطنات الزراعية، وإنشاء محطات توليد الكهرباء»[٨].

مع كل ذلك، فسرعان ما تبدد الرضى «الاسرائيلي» المؤقت، عما جرى تحقيقه، فلم تكن ثمة اشارة إلى أن المشروع قد استكمل على هذا النحو، وعليه، بدأ التطلع إلى مصادر جديدة، خارج حدود الكيان، لخدمة مشاريع «الاستيطان الزراعي» ولمقابلة وتائر النمو المتسارعة، وتأمين احتياجات موجات المهاجرين الكثيفة بعد اعلان الكيان الصهيوني. والتي تشكل العامل الأساسي في الزيادة السكانية المتحصلة بموجات تجعل الزيادة على شكل قفزة، الأمر الذي يضغط باستمرار على الموارد المائية. وبعد تنفيذ سلسلة من المشاريع ؛ ووصول الاستفادة إلى أقصى الحدود المتاحة ضمن الرقعة من فلسطين، التي أقيم عليها الكيان الصهيوني، بدا واضحاً أن اليد ستمتد إلى مصادر الماء، في الجزء غير المحتل من فلسطين، والأقطار العربية المحيطة.

في هذا الصدد يكثر الحديث عن أن «الحروب الاسرائيلية» هي «حروب مياه» حيث يبرز ذلك واضحاً في الأدبيات الصهيونية، ويتعزز لدى تناول ما يسمى «بمعركة تحويل الروافد» كمقدمة أساس لعدوان حزيران ١٩٦٧ . أو انها السبب شبه الوحيد للحرب. يقول «المعلق الاسرائيلي» آمون ماجين المطلع على شؤون المياه في مقالة في دافار (١٩٧٨/١١/٢٥): «لقد اضطرت دولة اسرائيل خلال عمرها القصير إلى الدخول في مواجهات مع اثنتين من جاراتها الأردن وسوريا.. وتتمحور النزاعات حول المياه»[٩].

لقد جاء المشروع العربي لتحويل الروافد (روافد نهر الأردن)، لتحقيق أفاده للبلدان العربية التي هي بحاجة للمياه من أجل مشاريع التنمية، وللتقليل/ فقط/ من حجم النهب «الاسرائيلي» لمياه نهر الأردن. ويوضح المهندس منذر حدادين أن «هناك مغالاة في الحديث عن المشروع العربي لتحويل روافد نهر الأردن، وعن دوره في اشعال حرب ١٩٦٧ بين الدول العربية واسرائيل، فالمشروع العربي المشار إليه، - لو قدر له التنفيذ - لا يحرم اسرائيل مياه نهر الأردن، كما ادعى ساسة اسرائيل آنذاك، فمياه رافد بانياس لا يمكن تحويلها كلها إلى نهر اليرموك ضمن ذلك المشروع، ويمكن في أحسن تقدير أن تحوّل قناه التحويل ١٢ متراً مكعباً في الثانية/ نحو ٧٠٪ من مياه نهر بانياس، أو ما معدله ١١٠

ملايين من الأمتار المكعبة سنوياً وقدرة تحويل الحاصباني إلى لبنان محدودة، إذ لا تتجاوز ٦٠ مليون متر مكعب سنوياً. وهذا يعني أن المشروع كان سيعطي العرب نحو ١٧٠ مليون متر مكعب سنوياً. أي أقل من نصيبهم من نهر الأردن العلوي، بحسب مقترحات جونستون[١٠] الأخيرة ١٩٥٥، والبالغ ١٧٧ مليون متر مكعب سنوياً، وكان لاسرائيل طبعاً أن تتصرف بباقي تصريف نهر الأردن ومياه طبريا بنصيب أكبر مما حدده مشروع جونستون لها[١١]».

إن ضرورة ايراد هذا التوضيح، يقضيها تجنب الوقوع في فخ مقولة «إن المياه سبب حروب اسرائيل ودافعها»، والتي من شأنها، على نحو ما، أن تشكل تسويغاً للعدوان من جانب من قام على الاغتصاب أصلاً، وأن تلغي أبعاداً أخرى للصراع تتجسد فيها الطبيعة العدوانية للكيان الصهيوني. إن المياه احدى مفردات الصراع القائم و«أطماع اسرائيل في المياه العربية هي جزء من مفهوم اسرائيلي متكامل لسياسة الموارد، التي تشتمل على النفط والمعادن، والسباق التجاري، والحصول على اليد العاملة الرفيعة، والمواد الاقتصادية الأخرى بالاضافة إلى المياه»[١٢] التي يضعها الساسة «الاسرائيليون» ضمن مستويين، الأولى: «السيطرة الكاملة على الموارد المائية في فلسطين كلها، وعرقلة قيام أية دولة عربية باستغلال مواردها المائية التي يمكن لمشروعات التوسع الاسرائيلي استخدامها مستقبلاً»[١٣].

والثاني: توظيفها في عمليات الضغط، إن لجهة فرض تسوية سياسية، أو اشعال فتيل حرب. ويبدو الترابط وثيقاً بين المستويين، من كافة زوايا النظر فالسيطرة على الموارد، والتهديد باستخدام القوة، لدوام هذه السيطرة، أو الحصول على موارد اضافية يجعل للصهاينة وضع «المياه» في المرتبة التي يريدون كمفردة أساسية في الصراع، وهو ما يتوضح أكثر بتلمس المشهد الراهن.

الدور «الاسرائيلي» في المشهد الراهن:

عملياً، يستأثر الصهاينة حالياً بكافة موارد فلسطين المائية، اضافة إلى سرقة مياه الجولان السوري، وجزءاً من حصة الأردن في مياه «الأردن واليرموك»، ويسرقون مياهاً من الجنوب اللبناني، ومع ذلك، فالحديث يدور عن نقص في الموارد، وعن «أزمة مياه» في «اسرائيل». تتفاقم يومياً بارتفاع معدلات الهجرة، وتسارع النشاط الاستيطاني. وقد قدر «بحث أعده توماس ناف لمعهد الدراسات الشرق أوسطية في جامعة بنسلفانيا عن المياه في اسرائيل، كمية العجز المائي الذي يمكن أن تواجهه اسرائيل عام ٢٠٠٠ بحوالي ٨٠٠ مليون متر مكعب»[١٤]. وفي تقرير مراقبة الدولة «ميريام بن بورات» الذي نشر في كانون الثاني ١٩٩١ جاء «إن اللامبالاة في ادارة المياه منذ ٢٥ سنة أدت إلى جفاف احتياط اسرائيل من المياه ودمرت نوعيتها. السحب الزائد للمياه أدى لنقص خطير. وفي الواقع فإن البلاد لا تملك الآن أية مياه في احتياطاتها. اليوم هناك خطر كبير حقيقي، انه سوف يستحيل الحصول على الماء بكمية كافية ونوعية جيدة في القريب»[١٥]. الباحث الأمريكي توماس ناف يقول في دراسة

تحت عنوان «اسرائيل ومياه الجنوب»: «لقد فاقم تدفق هجرة اليهود السوفيات من حاجات اسرائيل المائية، فهؤلاء يستهلكون بدورهم بين ٢٨٠ ليتراً إلى ٣٠٠ ليتر من المياه يومياً كمعدل وسطي للفرد. والامدادات المائية الجديدة والضرورية التي ستحتاج إليها اسرائيل في المستقبل القريب لتنفيذ أهدافها التنموية وتوفير سبل عيش ملائمة للمهاجرين وللعرب ولليهود المولودين في اسرائيل في آن، ليست متوافرة في اسرائيل»[١٦] واذاً؟

هذه الصرخات، والكم الكبير من الدراسات، تلحظ حاجات اسرائيل المائية. وفي الوقت الذي تغفل فيه حقوق الآخرين، فإنها تريد أن تشير بأن النقص في المياه هو انذار بالكارثة، الأمر الذي يخدم في اتجاهين:

- تكريس دافع النهب القائم.
- وضع المياه في سياق التوظيف الذي أشرنا إليه سابقاً.

فالأرقام «تشير إلى أن اسرائيل تستهلك منذ عام ١٩٨٥ كامل الموارد المائية المتاحة لها من المصادر [الموزعة كما يلي: ٦٠٪ من المياه الجوفية، ٣٥٪ من نهري الأردن واليرموك ومياه الفيضانات والأنهار الأخرى و٥٪ تحلية. ومياه تكرير المجاري] وهذا يعني أن أي زيادة في استهلاك المياه بعد عام ١٩٨٥ تأتي من مصادر مائية تقع في المناطق العربية عام ١٩٦٧»[١٧] وما بعد. وجاء في دراسة أعدتها لجنة الشؤون العربية في مجلس الشعب المصري أن «حرب ١٩٦٧ منحت اسرائيل ٥٠٠ مليون متر مكعب من مياه الضفة، ومنحها احتلال الجنوب ٨٠٠ مليون متر مكعب، وان احتلال اسرائيل لمرتفعات الجولان جعل من المستحيل على الدول العربية تحويل مياه روافد نهر الأردن، كما أن خطوط وقف اطلاق النار جعلت اسرائيل تتحكم بحوالي نصف طول نهر اليرموك بدلاً من عشرة كيلو مترات فقط قبل الحرب، مما شل أية تنمية لنهر الأردن دون موافقة اسرائيل»[١٨].

إن تفحص هذه المعطيات، سوف يعيدنا بالضرورة إلى المستويين اللذين ينظر بهما «الاسرائيليون» إلى موضوع المياه: السيطرة والتوظيف. «فاسرائيل» تحتل، الضفة الغربية وقطاع غزة، والجولان، وجزءاً من جنوب لبنان، وتتحكم بشكل شبه كامل بموارد نهر الأردن وجزءاً كبيراً من نهر اليرموك.

١ - الضفة الغربية وقطاع غزة:

أتبعت «اسرائيل» منذ احتلالها الضفة والقطاع عام ١٩٦٧، اجراءات صارمة فيما يتعلق بموضوع المياه، جوهرها، أقصى قدر من الاستفادة للكيان والمستوطنين ومنع الفلسطينيين من الافادة من المياه، إن لتطوير الزراعة، أو أغراض الاستخدام الأخرى، وتقدر الباحثة الأمريكية ليسلي شميدا، كمية المياه التي تضخها اسرائيل من الخزانات الجوفية في الضفة الغربية بحوالي ٦٠٠ مليون م٣ [وهذا يعني ثلث الاستهلاك الاسرائيلي، اضافة إلى] «إن المستعمرات اليهودية في الضفة

تستغل حوالي ٥٠ مليون م٣ من مياه الضفة بشكل مباشر»[١٩]، وتلحظ الدراسات أن المصادر الأساسية للمياه في «اسرائيل»: نهر الأردن، والمياه الجوفية، وأكثر من نصف هذه الأخيرة (حوالي ٥٥ مليون متر مكعب) «يتسرب من مساقط المياه والخزانات الجوفية في الضفة عبر الأحواض المائية الممتدة من السفوح الجبلية إلى المناطق الساحلية»[٢٠]. وعملياً «يستهلك خزان المياه الواقع تحت الضفة الغربية الآن بأقصى طاقته تقريباً، ويذهب ٨٣٪ من المياه إلى الاسرائيليين»[٢١] بأسعار مخفضة، حيث يدفع المستوطنون «١٥ آغورة للمتر المكعب الواحد، ويدفع الفلسطينيون ٧٠ آغورة للمتر المكعب الواحد»[٢٢]. ومع ازدياد النشاط الاستيطاني في الآونة الأخيرة، فإن الفلسطينيين يعانون من عملية نهب متصاعدة لمصادرهم المائية. ففي قطاع غزة، الفقير أصلاً بالمياه، أدت كثافة الضخ من الآبار للمستوطنات التي أقيمت هناك إلى أضرار فادحة، بالتربة، والمياه [التي تناقصت إلى حد كبير] على السواء. وتفرض السلطات الاسرائيلية قيوداً مشددة على استخدامات الغزيين للمياه، خشية تضرر الخزان الساحلي الذي يغذي جزءاً من المدن الساحلية. وعملياً، فقد «أصبح حوالي ٥٠٪ من آبار قطاع غزة غير صالحة للري، نظراً إلى احتواء مياهها على نسبة عالية من الملوحة التي تتراوح بين ٢٥٠٠ و٣٠٠٠ جزء من المليون»[٢٣]، بينما تواصل السلطات الاسرائيلية إقامة مشاريع للاستفادة من المياه السطحية في القطاع لصالح المستوطنات.

لقد جرت ترجمة هذه المعطيات إلى اعلان نشرة وزير الزراعة «الاسرائيلي» في الصحف، يحذر فيه من الانسحاب من الضفة، لما يمثله هذا من خطر نقص المياه في «اسرائيل». فمن الضفة يأتي ثلث الاستهلاك الاسرائيلي من المياه، والتمسك بقطاع غزة يعني الامساك بطريقة التصرف بالمياه حتى لا يتأثر مجمل السهل الساحلي. و«التخلي عن هذه المناطق لسيادة آخرين عليها من شأنه أن يعرض المياه في اسرائيل لأخطار النضوب والتملح، وذلك في حالة ازدياد استهلاك المياه في تلك المناطق»[٢٤]. وقد استخدم ذلك كتسويغ للتمسك «بالمناطق المحتلة، أو منحها حكماً ذاتياً يجعلها مرتبطة بالسيادة الاسرائيلية، فتفسير اسرائيل للحكم الذاتي يقوم على أساس تطبيقه على السكان دون الأرض»[٢٥]، وحتى في حالة الحكم الذاتي، فقد «حذر خبراء المياه الاسرائيليون حكومتهم من أن يؤدي تطبيق الحكم الذاتي إلى فقدان اسرائيل سيطرتها على الموارد المائية في الضفة الغربية، وفي رأي هؤلاء الخبراء أن على اسرائيل أن تُدخل في خطة الحكم الذاتي بنوداً تحول دون إيجاد وضع تتمكن فيه عناصر محلية - من الضفة الغربية - مستندة إلى تمويل خارجي، من ضخ المياه عن طريق حفر آبار عميقة، مما يعرض ثلث مصادر المياه الاسرائيلية للخطر»[٢٦]، وفي البيان الذي صدر عن تجمع الليكود في الحملة الانتخابية الأخيرة، بند يتعلق بأسباب الاحتفاظ بالضفة الغربية، ويتلخص مضمونه السياسي بوجوب الاحتفاظ بـ«يهودا والسامرة» لأن نسبة ٤٠٪ من مصادر المياه العذبة المستهلكة في اسرائيل تأتي من الضفة الغربية[٢٧].

إلى ذلك، تسقط البدائل «الاسرائيلية» المقترحة لحل أزمة المياه، أي احتمال للانسحاب من

الضفة والقطاع، حتى لو ضمن صيغة لتقاسم الموارد المائية، الأمر الذي يُظهر إنه حتى في ظل حكم ذاتي [مع ما يشكله من مس بجوهر الحقوق الفلسطينية حسب الصيغ الاسرائيلية المطروحة]، فإن اسرائيل تسعى إلى استدامة السيطرة على المياه، التي تعتبرها «غنائم حرب»، وحقاً لها لا ينازعها فيه أحد. وهذا يعكس الرغبة في استمرار ضرب مقومات «الكيان الفلسطيني» واحدة بعد الأخرى. كما يُظهر توظيف المياه، في خدمة استراتيجية صهيونية تقول بـ«أرض اسرائيل الكاملة» مستفيدة من واقع السيطرة.

٢ – الجولان:

تعتبر الجولان موقعاً استراتيجياً هاماً، لا تغفله الكتابات الصهيونية، سواء المتعلقة بـ«الأمن» أو المياه. وكانت المطالب الصهيونية، منذ وقت طويل، تركز على ضرورة أن تشمل «حدود الدولة» هضبة الجولان من بين مناطق أخرى في جنوب سورية، وأبرز العامل المتعلق بالمياه كمسوغ رئيسي لهذه المطالب، فعلى الهضبة تهطل أمطار غزيرة جداً والتحكم فيها يعني السيطرة على روافد أساسية لنهر الأردن، ومصادر هامة لتغذية الخزان الطبيعي: بحيرة طبرية، حيث يصب في البحيرة «ما يقارب ١٢٣ مليون متر مكعب من مياه نهر بانياس و١٥٢ مليون متر مكعب من مياه نهر الحاصباني، وهما يزودان طبرية سوية بقرابة ٢٧٥ مليون متر كعب، وهي كمية تعادل ما تضخه اسرائيل من البحيرة عبر أنبوب الري القطري، ولري النقب وتعزيز مياه الآبار»[٢٨] وبديهي أن الأمطار الغزيرة التي تهطل على الهضبة تنساب لتغذي الخزانات الجوفية في فلسطين. حيث تشير بعض الدراسات إلى أن «اسرائيل تأخذ ٣٠٪ من كميات المياه المستهلكة فيها من الجولان»[٢٩] الذي قامت باعلان ضمه، واعتباره جزءاً من دولة اسرائيل. ويُظهر الصهاينة تشدداً قوياً في موضوع الجولان، حيث يمارسون نشاطاً استيطانياً متسارعاً بغرض التهويد. وتلحظ تصريحات الساسة الصهاينة أن الانسحاب من الجولان هو أمر غير مدرج في اعتباراتهم بالنظر إلى أهميته الاستراتيجية والاقتصادية.

٣ – جنوب لبنان:

ما ينطبق على الأطماع القديمة في الجولان، ينسحب على مياه الجنوب اللبناني، وقديماً أيضاً، جرت المطالبة بضم أجزاء من جنوب لبنان الغنية بالمياه إلى «حدود الدولة اليهودية». وفي مناسبات عديدة، عبر الصهاينة عن هذه الأطماع ففي تموز ١٩٦٧ «أعلن ليفي اشكول ان اسرائيل العطشى لا يمكنها أن تقف مكتوفة الأيدي وهي ترى أكثر من ٥٠٠ مليون متر مكعب من مياه الليطاني تذهب هدراً إلى البحر، وان القنوات باتت جاهزة في اسرائيل لاستقبال المياه القادمة من الليطاني»[٣٠]، وفي عام ١٩٧٨ قال مناحيم بيغن أمام الكنيست «إن احتلال جنوب لبنان سيؤمن لاسرائيل أكثر من ٨٠٠ مليون متر مكعب من مياه الليطاني»[٣١].

في عام ١٩٧٨، ومع تصاعد النشاط الفدائي المؤثر في جنوب لبنان، قامت اسرائيل باجتياح جزئي لجنوب لبنان أتاح لها السيطرة على موارد مائية في غاية الأهمية، فقامت بتحويل نهر الوزاني «واستغلال تصريفه البالغ حوالي ٦٥ مليون متر مكعب سنوياً استغلالاً كاملاً»[٣٢]، وكذلك «حولت نبع الدردارة الذي يجري في منطقة مرجعيون لاستغلاله في ري أراضٍ حدودية»[٣٣]. كما أنها تستغل طاقة نهر الحاصباني البالغة ٧٠ مليون متر مكعب سنوياً[٣٤]. ثم جاء احتلال أجزاء جديدة وإقامة ما يسمى بالحزام الأمني تالياً لاجتياح لبنان عام ١٩٨٢، ليعطي «اسرائيل» الفرصة التي طال انتظارها باستغلال مياه جنوب لبنان، وإن كانت هناك بعض الدلائل المشيرة إلى ان استغلال مياه الليطاني بدأ قبل العام ١٩٨٢، حيث عمدت «اسرائيل» إلى «تركيب مضخات كبيرة قرب جسر الخردلي، ثم مددت أنابيب بطول ١٠ كم من مجرى الليطاني، محاوراً لبلدة سريان وحتى خزانات مشروع الطيبة، كما بنت شبكة أنابيب أخرى طولها ٢٥ كم من خزانات الطيبة وحتى بلدة عيتا الشعب. حيث شيدت خزانات ضخمة قرب البلدة تستقبل مياه الليطاني وتوزعها على الجليل، إضافة إلى ذلك قامت اسرائيل بشق نفق طوله ١٧ كم من قرية كفر كلا حتى وادي مياس في مرجعيون لسحب مياه إلى شمالي فلسطين المحتلة، ومن المقرر أن تضخ اسرائيل ١٧٠ مليون متر مكعب من مياه الليطاني إلى الخزان الطبيعي في بحيرة طبرية»[٣٥] «وتفيد بعض التقارير بأن اسرائيل تسحب حالياً ٢٠٠ مليون متر مكعب من مياه اللطياني»[٣٦] حيث كشفت الصحف اللبنانية النقاب عن وثيقة أمريكية تؤكد قيام «اسرائيل» بسرقة مياه الليطاني[٣٧] وكانت نشرة فورن لوليسي قد نقلت في عددها الصادر في ربيع ١٩٨٤ عن مراقب عسكري أمريكي في الجنوب اللبناني قوله انه: «شاهد الاسرائيليين يمدون أنابيب تحت الأرض في منحدر تل قرب مرجعيون بعد الغزو الاسرائيلي عام ١٩٧٨»[٣٨] وقامت القوات الاسرائيلية بعد احتلال منطقة سد القرعون عام ١٩٨٢ «بمصادرة كل الوثائق والخرائط والمخططات العائدة للسد ولنهر الليطاني ومؤسساته»[٣٩].

ولا تكتفي المشاريع الاسرائيلية للسيطرة على الليطاني بالتزود المباشر من مياهه فحسب، بل أيضاً منع قيام مشروعات لبنانية على النهر قد تؤدي إلى التأثير «على تدفق المياه التي تغذي نهر الأردن، أي الدان والحاصباني»[٤٠]. وتربط الطروحات الاسرائيلية حالياً بين الانسحاب من جنوب لبنان وتطبيق القرار ٤٢٥ وبين الحصول على حصتها من مياه الجنوب، دون أن يكون واضحاً وجه الأحقية في عملية التقاسم تلك. وتنقل بعض المصادر عن أن القيام بهذا التقاسم يشكل نقطة هامة في السياسات «الاسرائيلية» الخاصة بالجنوب، حيث تعهد يوفال نئمان، وزير العلوم في «اسرائيل»، «بالعمل على اقتسام مياه اللطياني مع لبنان»[٤١] وفي ١١/أيار ١٩٩١ أعلنت اسرائيل «أنها لن تنسحب من لبنان من دون تعهدات بالحصول على حصتها من مياه نهر الليطاني؟»[٤٢]. ومرة أخرى، يظهر توظيف المياه في خدمة العدوان واستخدام السيطرة في فرض الشروط.

٤ – الأردن واليرموك:

تسرق اسرائيل جزءاً كبيراً من حصة الأردن في مياه نهر الأردن، وقد جاء في تصريح لوزير المياه والري الأردني «ان اسرائيل تغتصب ما مجموعه ٦٦٠ مليون متر مكعب سنوياً من أعالي نهر الأردن، وتقوم بتخزينها في بحيرة طبريا، حيث لا يصل إلى المملكة الأردنية سوى كميات قليلة من المياه عالية الملوحة»[٤٣]، وتعتبر السياسة الاسرائيلية تجاه نهر الأردن أحد الأمثلة الواضحة على سرقة المصادر المائية، وحرمان العرب من تلبية احتياجاتهم. أما هذه السياسة تجاه نهر اليرموك، فهي المثال الأكثر بروزاً على التهديد باستخدام القوة، والتوسع بتوظيف «الحاجة إلى المياه»، فيما يغطي هدف حرمان العرب من حقوقهم وضرب أهداف التنمية العربية، خلفية اللوحة.

«تقول اسرائيل إنها تحتاج إلى ٢٥ – ٤٠ مليون متر مكعب من مياه اليرموك حسب مشروع جونستون [هذا بالطبع إضافة إلى ما هو متحصل الآن، ويبلغ نحو ١٠٠ مليون متر مكعب] وانه إذا لم يقبل الطرف الآخر (الأردن وسوريا) بمطالبة اسرائيل، فإنها تحتفظ لنفسها بحق اتخاذ اجراء يرغم الطرف الآخر بالقوة على التفاوض معها»[٤٤]. وفي الواقع «تمثل مياه اليرموك طريق الخلاص الوحيد بالنسبة إلى الأردن، لأنها تعطيه إمكانية مضاعفة مساحة أراضيه الزراعية من ٢٣ ألف هكتار إلى ٥٠ ألف هكتار. ويتمثل الاستغلال الأردني للنهر في إقامة «سد الوحدة» الموضوعة خطته منذ العام ١٩٥٣، والذي تبلغ طاقته التخزينية ٢٢٠ مليون متر مكعب في السنة، في بلده المقارن الواقعة عند الحدود السورية، على بعد ١٤٠ كيلومتراً شمال عمان، وعلى بعد عشرة كيلومترات إلى الشرق من الحدود الفلسطينية»[٤٥]، وبعد توقيع الاتفاق السوري الأردني عام ١٩٨٧ لاقامة السد على نهر اليرموك، هاجمت «اسرائيل» المشروع، واعتبرت بعض التصريحات «الاسرائيلية» ان الشروع في إقامة السد هو بمثابة اعلان حرب، وأن المنع سيتم بالقوة. وترافق ذلك بشن حملة اعلامية واسعة حول المخاطر التي تتهدد اسرائيل جراء تنفيذ المشروع، وبممارسة الضغوط على البنك الدولي لوقف تمويله. فقد أعلن «تشيح بشاي مفوض المياه في اسرائيل ان الاتفاق السوري – الأردني لاقامة سد على نهر اليرموك من شأنه أن يتسبب بأضرار جسيمة لاسرائيل، وإذا قام السوريون والأردنيون بتخزين المياه في بحيرات تخزين، فإن كمية المياه التي ستصل إلى اسرائيل سوف تتناقص»[٤٦]. كما صرح الجنرال الاسرائيلي رانا جيسين بالقول: «إن مشروع سد الوحدة يقلل من كمية المياه الواصلة إلى الضفة الغربية، واسرائيل لن تسمح بإقامة هذا السد»[٤٧]. أدت هذه الاعتراضات إلى امتناع البنك الدولي عن تمويل المشروع الذي يتكلف ٣٥٠ مليون دولار، مشترطاً موافقته، باتفاق الدول الثلاث سوريا والأردن واسرائيل. ومن الواضح إنه حتى لو أمكن تأمين مصادر بديلة للتمويل، فإن اسرائيل ستتدخل بالقوة لمنع تنفيذ المشروع. ذلك أن البدائل الاسرائيلية المطروحة لتجاوز أزمة المياه، تلحظ من بين بدائل أخرى السيطرة التامة الثابتة على مياه نهر اليرموك، وسيطرة مماثلة على مياه الليطاني. وبالاستناد إلى هذه المعطيات جميعاً، نرى أن الدور الاسرائيلي يلعب دور العامل المكون

للأزمة، والعامل المهم في تعميق حدتها، لاسيما بأخذ الرغبة في التوسع واستيعاب موجات المهاجرين بعين الاعتبار، وعلى نحو ما سيتضح لدى مناقشة البدائل العامة.

ثانياً: دور «دول الجوار الجغرافي»

يأتي مصدران هامان للمياه المستخدمة في الوطن العربي من خارج الحدود، فالنيل الذي يشار إليه كمصدر للمياه في مصر يأتي من منابع في بحيرة فكتوريا والهضبة الأثيوبية، أما الفرات، أحد المصادر الأساسية للمياه في سوريا والعراق، فينبع من تركيا، ومع تفجر أي نوع من الأزمات مع دول المنبع، كانت تبرز أهمية «الأمن الغذائي» في هذه الأجزاء الهامة من الوطن العربي. إلا أن أياً من الحلول بعيدة المدى، والراسخة، لم يتم التوصل إليها، بفعل مجموعة من العوامل المتداخلة، برز من بينها العامل السياسي بحدة غير مرة. ومع تصاعد الحديث عن أزمة المياه في المنطقة، وعلاقة «اسرائيل» بدول المنبع، والاجراءات التركية والأثيوبية فإن الموضوع يطرح اليوم بجدية كاملة.

١ – تركيا والفرات:

عرقلت تركيا كل الجهود العربية التي بذلت بهدف التوصل إلى اتفاق حول تقاسم مياه الفرات، مستنداً إلى القانون والعرف الدوليين السائدين حول هذا الموضوع، ويعكس ذلك رغبتها بالاستئثار بهذا المورد الهام، وتحكمها بامدادات المياه لفرض اشتراطات على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

والفترة الزمنية الفاصلة بين طرح الموضوع للتفاوض للمرة الأولى عام ١٩٦٢، وقيام تركيا بقطع امدادات المياه، عبر الفرات، عن سوريا والعراق، في مطلع ١٩٩٠، شهدت بعض التوترات المحدودة، التي أكدت تركيا خلالها ما تسميه بـ«الحقوق السيادية» على نهري الفرات ودجلة. بيد أن التطور الأبرز، والذي قرع ناقوس الخطر في سوريا والعراق، تمثل في قيام تركيا بتنفيذ مشروع «جاب» الذي يشمل: ٢١ سداً مائياً، إلى جانب ١٧ محطة توليد كهربائية، وقيامها بقطع المياه لملء خزان سد أتاتورك [خامس أكبر سد مائي في العالم]، الأمر الذي يمكن أن يتكرر غير مرة، ويتهدد بالخطر امدادات المياه، هذا عدا ما ينتظر المنطقة من فرض اشتراطات جديدة في حال انتهاء المشروع واستمرار ندرة المياه. فبعض المراقبين يشير إلى أن الأتراك يطمحون في أن «يجعلوا من المياه سلعة يتبادلونها مع بقية أقطار الشرق الأوسط، الأمر الذي سيترك مردوداً اقتصادياً وسياسياً في آن»[٤٨].

وقد برز حرص تركيا على توظيف هذا المشروع في تعزيز مكانتها الاقليمية في منطقة الشرق الأوسط، ودورها كجسر بين أوروبا وهذه المنطقة، في ما ذكره وزير الدولة التركي، «كامرات اينان» في ندوة «تركيا على مشارف القرن الحادي والعشرين»، التي نظمتها غرفة صناعة وتجارة لندن في العاصمة البريطانية في نيسان ١٩٩٠، حيث قال: «ستوفر تركيا امكانات تسويق جديدة بين أوروبا والعالم الاسلامي البالغ تعداده نحو مليار نسمة، وبلدان الشرق الأوسط على وجه التحديد،

وسيمكنها الجمع بين هذين العالمين المتباينين من الناحية الاقتصادية والثقافية، وسيلعب مشروع جاب دوراً فعالاً في هذا الصدد، كما ان استكماله في الأعوام القادمة يشكل عنصراً هاماً في استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة»[٤٩]. وتتطلع تركيا إلى الاستثمار بصادرات الغذاء إلى الوطن العربي والتي يقدرها الخبراء بنحو ٥٠ مليار، مع مطلع القرن القادم. من جانب مغاير، تلحظ أهداف سياسية على الصعيد الداخلي للمشروع التركي، فالمنتظر أن يوفر المشروع ١٫٦ مليون فرصة عمل، ولتوفير فرص العمل والنهوض بالأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية لسكان هذه المناطق أهمية أخرى سياسية لتركيا، من حيث تطويق حركة التمرد الكردي التي يشنها حزب العمال الكردي منذ آب ١٩٨١ في هذه المناطق التي تضم قرابة ٨ – ١٠ ملايين نسمة غالبيتهم من الأكراد»[٥٠] وفي طرح «مشاريع أنابيب السلام» تتمظهر الأهداف التركية بوضوح غير مسبوق، وتتبين معالم الرفض التركي لتوقيع معاهدة دولية حول مياه الفرات، الأمر الذي يطالب به الجانب العربي. بينما يعتبر الأتراك المسألة مرتبطة بـ«الحقوق السيادية». ففي تصريح لمسؤول تركي كبير ١٩٨٩/١٢/١٤ جاء «إن تركيا مصممة على عدم الدخول في أي نوع من المساومة مع العراق وسورية، وبشأن حقوقها السيادية»[٥١]. وخلال فترة تنفيذ القرار التركي بقطع مياه النهر «ذكر العديد من علماء السياسة والقانون الأتراك، ومنهم د. ممتاز سويسال، ود. اورال ساندر الاستاذان بجامعة أنقرة، انه لا يمكن أن تنشأ مشكلة بين تركيا وسوريا والعراق بسبب أتاتورك، وبقية مشروعات جاب، لأنه لا يوجد اتفاق دولي بينها، ولا يمكن لمسألة مياه الفرات ودجلة أن تكون موضع نزاع بين هذه البلدان لأنها لم توقع اتفاقية بشأن تقسيم واستغلال المياه»[٥٢]، وهكذا فإن عدم توقيع الاتفاقية يستخدم لتسويغ التحكم بامدادات المياه، وأكثر من ذلك، فإن الأتراك يرفضون الاقرار بكون الفرات نهر دولي تنطبق عليه الاعراف السائدة دولياً، أو الاتفاقات التي تنظم علاقات الدول بهذا الخصوص، إذ صرح سليمان ديميريل – زعيم حزب الطريق القويم – التركي، في ٦/ أيار/ ١٩٩٠، أن: «لتركيا السيادة على مواردها المائية، ولا ينبغي أن تخلق السدود التي تبنيها على نهري الفرات ودجلة أي مشكلة دولية، ويجب أن يدرك الجميع انه لا نهر الفرات، ولا نهر دجلة من الأنهار الدولية، فهما من الأنهار التركية حتى النقطة التي يغادران فيها الاقليم التركي، فالنهر لا يمكن اعتباره نهراً دولياً إلا إذا كان يشكل الحدود بين دولتين أو أكثر، ولكل دولة الحق الطبيعي في استغلال مواردها المائية كما تشاء وليس لأي دولة أخرى الحق في الاعتراض على ذلك»[٥٣]، ومع ما يحمله هذا التفسير من غرابة على المواثيق الدولية، فإنه يشكل عملياً الرأي التركي السائد حول الموضوع. ويعمد الأتراك إلى التأكيد على حق النقض – الفيتو – في كافة الاجتماعات الوزارية والفنية التي تعقد حول الموضوع بين الدول الثلاث، وقد ظهرت تأكيدات كهذه ابان زيارة اوزال، لكل من سوريا والعراق عام ١٩٨٨ .

من جانب مغاير، فإن الأتراك سعوا إلى نزع الصبغة السياسية عن قرار وقف ضخ المياه في عام ١٩٩٠، واعتبروا الأمر اقتصادياً «املته اعتبارات فنية بحتة»[٥٤]. وفي ١٩٩٠/١/١٣ قال تورغوت

اوزال، رئيس الجمهورية التركية: «إن تركيا لن تستخدم أبداً الأنهار كوسيلة للتهديد»[٥٥].

واقع الحال ان قرار القطع، قد جر خسائر فادحة على كل من سورية والعراق، لاسيما وأنه تزامن مع مواعيد الري، ومع معاناة المنطقة من أعوام الجفاف المتعاقبة. وجاءت بعض الهمسات لتشير إلى أن قرار القطع تزامن مع انتهاء الاتفاق السري بين تركيا والعراق، والذي يتيح للأولى ملاحقة الأكراد في الأراضي العراقية، ليشكل بدوره مقدمة لوضوح الأهداف السياسية التركية المركبة من خلال طرح البديل، وهو «أنابيب السلام»، بدلاً من توقيع اتفاقية دولية، تضمن للعرب حقهم في مياه النهر المار في أراضيهم، وبحسب ما تقر به المواثيق الدولية. واتضح أن الرفض التركي لتوقيع المعاهدة يريد أن يبقي على المياه كسلاح، يجري توقيت استخدامه بما يتناسب ومصالح تركيا، وطموحها إلى لعب دور اقليمي نشط على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

٢ – أثيوبيا والنيل:

يشير الانطباع الأولي عن تحكم أثيوبيا بأكثر من ٨٠٪ من امدادات النيل بخطورة زائدة على «مصر هبة النيل»، غير أن الأزمة هنا باستبعاد العامل الاسرائيلي تبدو أقل تعقيداً لسببين:

١ – ضعف الامكانات الأثيوبية في تمويل المشاريع المقترحة، مع الأخذ بعين الاعتبار، الصعوبات الجغرافية الهائلة.

٢ – وجود اتفاقيات دولية تنظم العلاقة بين دول حوض النيل، على الرغم من أن عدداً من هذه الدول يعتبرها لاغية، ويرفض قانون التوارث الدولي حسب اتفاقية فينيا عام ١٩٧٨ .

بالطبع لا يمكن القول انه باستبعاد العامل «الاسرائيلي» فإن المشكلة تنتفي تماماً، فقد شهدت العلاقات المصرية – الأثيوبية توتراً ابان تنفيذ السد العالي، كما ان أثيوبيا تطمح من خلال عدد من المشاريع في الهضبة الأثيوبية الغنية بالمياه إلى حل مشكلة المجاعة والجفاف التي تواجهها، وتطالب بـ«٢٢٥ ألف هكتار من حوض النيل الأزرق بمفردها»[٥٦]. وترفض الأنضمام إلى هيئات مشتركة تسعى إليها مصر بخصوص نهر النيل، ولا تقر باتفاق ١٩٥٩ بين مصر والسودان حول مياه النهر، اضافة إلى رغبتها في استخدام موضوع المياه لتعزيز مكانتها الاقليمية، وتوظيفه في علاقاتها مع كل من مصر والسودان.

فإذا أضيف الى كل ذلك العامل «الاسرائيلي»، نجدنا أمام أزمة حقيقية. ففي ٦/ كانون ثاني/ ١٩٩٠، قالت صحيفة الاندبندنت البريطانية: «ثمة دراسات يقوم بها بعض الخبراء الاسرائيليين لاقامة أربعة سدود على النيل الأزرق، وسوف يؤدي ذلك إلى تحسين كمية المياه التي تحتجزها أثيوبيا لري أراضيها مثلما يؤثر على حصة مصر والسودان من مياه النيل»[٥٧]، وفي أثيوبيا أعلنت شركة تاهل الاسرائيلية، المسؤولة عن تطوير وتخطيط المصادر المائية، في اسرائيل «انها تقوم بمشروعات وأعمال في أثيوبيا لحساب البنك الدولي، وانها تقوم بأعمال انشائية»[٥٨]، «وأكدت مجلة الأكسبرس الفرنسية في

عددها الصادر بتاريخ ١١/آب/١٩٩١. «وأن تل أبيب عرضت على الحكم الأثيوبي الجديد مشروع بناء سدود على نهر النيل تقديراً منها للدور الايجابي لأديس أبابا في ترحيل اليهود الفلاشا»[٥٩].

الدور الاسرائيلي في أثيوبيا ليس جديداً، وهي تطبيق لنظرية «حلف الحزام المحيط» التي طرحها بن غوريون في الخمسينات، والاسرائيليون يملكون دراسات دقيقة في سبعة عشر مجلداً، وضعها الأمريكيون ابان التوتر بين القاهرة وأديس أبابا، على خلفية تنفيذ السد العالي. وإن نجاحهم هنا سيحمل خطورة حقيقية على مياه النيل الواصلة إلى مصر، أو في أقله، الضغط عليها تفاوضياً من أجل الموافقة على مشروع «ترعه السلام» القاضي بتزويد اسرائيل بمياه النيل. هذا من جهة، والسعي إلى ترسيم وجود استراتيجي لها عند مداخل البحر الأحمر من جهة ثانية.

وإذا كان بالامكان استبعاد الدور الاسرائيلي – افتراضياً –، فإن مصر تنشط في غير اتجاه للحد من تفاقم الأزمة، وعلى النحو التالي:

١ – اللجوء إلى الاتفاقيات الدولية القديمة التي تنظم العلاقة بين دول حوض النيل ومنها اتفاقية عام ١٩٠٢ الموقعة بين بريطانيا والامبراطور «ميلينك»، امبراطور أثيوبيا، وهي تحظر إقامة أية أشغال على النيل الأزرق وبحيرة تانا ونهر السوباط، إذا كان من شأنها التأثير على تدفق المياه إلى مصر. واتفاقية لندن عام ١٩٠٦ بين بريطانيا وفرنسا وايطاليا (الدول المنتدبة)، وهي تنص على التشاور بما يضمن امدادات المياه إلى مصر، واتفاقية أخرى في عام ١٩٢٩، واتفاقية عام ١٩٥٩ بين مصر و السودان. والمشكلة الأساس في هذه الاتفاقات أن أثيوبيا، وبعض دول الحوض تعتبرها غير ملزمة لأنها وقعت بين «دول استعمارية» غير أن في قانون التوارث الدولي حلاً واضحاً لهذه المسألة[٦٠].

٢ – السعي لحل قضية المتمردين في جنوب السودان، لاتمام مشروع قناة جونقلي التي تضمن امدادات مائية هامة لمصر.

٣ – نشاط دبلوماسي اعلامي في حلقات ثلاث، أفريقية، عربية، عالمية[٦١].

٤ – التلويح باستخدام القوة، وفي هذا الصدد ذكر سفير مصر السابق في أثيوبيا صلاح بسيوني «إن أديس أبابا تدخل في حزام الأمن الاستراتيجي لمصر، وإن قيام أي دولة من دول الحوض بعمل من شأنه تهديد حصة مصر من مياه النيل، سيفرض على العسكرية المصرية أن توسع تعريفها للأمن القومي المصري بحيث يمتد ليشمل أراضي الدول التي يمكنها من خلال التأثير على مياه النهر – التأثير على المصالح الحيوية القومية لمصر»[٦٢].

كما أسلفنا، فإن الوضع هنا يبقى أقل تعقيداً، فيما هو راهن على الأقل، وإن الازدياد المتواصل في اعداد السكان، وعدم امتلاك مصر لبدائل مجزية عن النيل، يحتم عليها ايلاء الموضوع كل الاهتمام المطلوب، ودروس طرائق تسوية الأزمة، والمتطلبة بداية الضغط لابعاد «العامل الاسرائيلي».

البدائل المطروحة

إذا كان أي بديل للحل، فيما يتعلق بمصر ومواردها من النيل، يقود إلى الحرب حتماً، فإن الأتراك والصهاينة يقترحون بدائل، الظاهر منها خدمة عناوين عريضة مثل «السلام» و«التطبيع» و«الانتعاش الاقتصادي». وجوهرها مس حقيقي وواضح، بالحقوق العربية. وتشكل الحرب بديلاً محتملاً لدى الصهاينة من أجل ادامة نهب الموارد العربية. فيما يبدو التناغم شديد الوضوح بين كل من البدائل التركية و«الاسرائيلية».

ويتلخص البديل التركي باقتراح «أنابيب السلام»، وهو يشتمل على مد أنبوبين لنقل المياه إلى أجزاء مختلفة من الوطن العربي، بما فيها أقطار الجزيرة العربية، والتي تعتمد في تلبية احتياجاتها على تحلية مياه البحر، والخزانات الجوفية، ويجري طرح هذا المشروع في مواجهة المطالبة العربية (السورية/العراقية) بعقد اتفاقية دولية لتقاسم مياه النهر.

المشروع التركي لا يتحدث بشكل مباشر عن «اسرائيل»، وإن كان أحد الأنبوبين سوف يمر بالضفة الغربية، لكنه في ظل حل اقليمي، أو طرح القضية على المستوى الاقليمي [وهذا ما تدعو إليه تركيا والولايات المتحدة]، فإن «اسرائيل» ستدخل طرفاً في المشروع وتتزود عبر الأنابيب بحاجتها من المياه. وما هو ظاهر من عبارات «الانتعاش والسلام» الملازمة للحديث عن المشروع التركي، يجب ألا يدفع بعيداً بالمخاطر التي ترافقه، فهو يعني أن «الأمن الغذائي العربي» سيرتبط تماماً بتركيا، لا بل أن كل أشكال الاستخدام الأخرى للمياه سوف تتحدد من الطرف الذي يقوم بالتزويد. ويمكن أن تثار على سبيل المثال قضية الصادرات الزراعية التركية، فإذا كانت تركيا تطمح لأن تكون المصدر الأساسي للغذاء إلى الوطن العربي، فإن تحكمها بامدادات المياه سيجعلها توجه، بما يخدم مصلحتها، الخطط التنموية في الأقطار التي سيجري تزويدها بالمياه. بمعنى الابقاء على سوق استهلاكي واسع لمنتجاتها. كما أن التحكم بالمياه، سيجعل القرار السياسي مرتهناً لمن يقوم بالتزويد أيضاً، وربما أن هذه هي الغاية النهائية للأتراك، دولة اقليمية كبرى، تقود سياسات المنطقة.

في مقابل ذلك، فإن البديل المنطقي الممكن، يظهر في الاصرار على اتفاقية دولية تنظم العلاقة المائية مع تركيا، بما يحتاجه ذلك من تضافر جهد عربي مؤثر، يفرض فعالية تفاوضية، لاسيما وأن تركيا ترتبط بعلاقات واسعة سياسية واقتصادية مع معظم أقطار الوطن العربي.

تبقى البدائل «الاسرائيلية»، وهي عديدة، تبدأ بالتناغم مع تركيا، والنشاط في أثيوبيا، ولا تنتهي عند التهديد على موارد مائية جديدة. باختصار، فإن هذه البدائل تطرح ضمن احتمالين: الحرب للسيطرة على موارد جديدة، أو التسوية الضامنة للاحتفاظ بما هو مسيطر عليه من موارد، وتقاسم أخرى. وتضع البدائل «الاسرائيلية» في اعتبارها: أمران: الأول: استيعاب مليون مهاجر «سوفياتي» أو ما يزيد، والثاني: الاحتفاظ بمعدلات استهلاك عالية للمياه لخدمة أغراض التنمية.

١ – التزود بالمياه من تركيا: طرح المهندسون الصهاينة «مشروع جر المياه من تركيا بواسطة أكياس من النايلون المقوى، أو كما تسميها الشركات العالمية بالونات مياه، يزيد طولها عن ٦٠٠ متر، مليئة بالمياه النقية، وتجرها سفن قطر»[٦٣]. وتؤكد مصادر عديدة أن اسرائيل تسعى للافادة من مشروع أنابيب السلام التركي، في سياق اتفاق اقليمي.

٢ – جر مياه النيل: بدأ الحديث عن هذا المشروع إبان توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، وعرف في حينه باسم «ترعه السلام». وقد عاود الخبراء الاسرائيليون طرحه بشكل تفصيلي، وعرضوه على مصر، التي رفضته مجدداً، وكما أسلفنا، فإن أحد أهداف النشاط الاسرائيلي في أثيوبيا، الضغط على مصر للقبول بتنفيذ هذا المشروع.

٣ – السعي لتقاسم مياه اليرموك مع الاردن، عبر تخزينها في بحيرة طبريا.

٤ – تقاسم مياه اللطياني مع لبنان، واستغلال كهرمائي لحوض الحاصباني[٦٤].

وتطرح إضافة إلى ذلك مشاريع للاستمطار، والتحلية، ومعاملة المياه العادمة. وتوصف جميع هذه المشاريع «بالحمائمية»، حتى وهي لا تلحظ انسحاباً من الأراضي المحتلة أو تخل عن الموارد المائية فيها. ويمكن بسهولة أن نلاحظ أن الحديث عن تقاسم لمياه «اليرموك» و«الليطاني» ، مثلاً، يجري في ظل التهديد باستخدام القوة، ضد أية مشاريع عربية على الأول، وينطلق من واقع السيطرة على الثاني. وعليه، فإن ما يسمى «بالمشاريع الصقرية» توصي باستخدام الحل العسكري للسيطرة على مصادرة المياه المطلوبة في الدول العربية، أو استمرار السيطرة على الأراضي المحتلة، ومن ذلك:

١ – الاستمرار في السيطرة على الضفة والقطاع والجولان.

٢ – تنفيذ ترانسفير بحق أهالي الضفة لتوفير ١٥٠ مليون متر مكعب أخرى.

٣ – السيطرة على منابع اليرموك، أو الحصول على حصة الأردن منها.

٤ – الاستيلاء بشكل كامل على مياه اللطياني[٦٥].

إن تصاعد الحديث عن أزمة مياه في «اسرائيل» يجعل الأمور مفتوحة على غير احتمال، إذ ليس بعيداً أن تستخدم المياه كمسوغ لشن عدوان جديد، أو يتم تظهير الاحتفاظ بها (بما هو مسيطر عليه من موارد) كعامل استقرار في المنطقة، في ظل «اتفاقيات سلام منتظرة».

المياه «ومؤتمر السلام الاقليمي»:

في أجواء هذه الخيارات الاسرائيلية جميعاً، والتي تشكل بمجملها مساً بجوهر الحقوق العربية، وتقويضاً لأركان «الكيان الفلسطيني»، بدأ الحديث عن ادراج المياه، كبند يتمتع بالأولوية في «المفاوضات متعددة الأطراف» المطروحة كأحدى حلقات مشروع التسوية في المنطقة. ويركز الاسرائيليون على ضرورة إيجاد حل اقليمي للمشكلة، لكن ما هو مقترح لا يخرج عن التوصيف السابق الذي أوردناه، للمشاريع الاسرائيلية. أما ما طرح على المستوى العربي، فظهر في تصريحات

أردنية تركز على المطالبة بالحصة الدولية من مواردها، فقد قال الأستاذ في الجامعة الأردنية الياس سلامة «ان الأردن يجب أن يطالب بحصته في نهر الأردن الذي تستثمر اسرائيل منه كامل الـ ٦٤٠ مليون متر مكعب سنوياً، في حين أن للأردن الحق في مائة مليون متر مكعب وفق خطة جونستون للعام ١٩٥٥»[٦٦]. وعلى هذه الخطة ركز وزير الري الأردني، سمير قعوار، في تصريح أدلى به لوكالة رويتر ونشرته صحيفة الدستور الأردنية حيث قال: «إن الخطة التي وضعها عام ١٩٥٥، المبعوث الأمريكي الأسبق ايريك جونستون لاستغلال مياه روافد نهر الأردن من جانب الأردن، ولبنان، واسرائيل، وسوريا يجب أن تكون نقطة بداية لأي محادثات مستقبلية حول اقتسام المياه»[٦٧].

وتبدو في بعض هذه التصريحات مراهنة جدية على امكان اجراء اتفاق حول المياه، ولكنه إن حصل فسوف يتسم بالاجتزاء والاقتصار على حلول مؤقتة علاوة عن كونها ستصب في خدمة مصلحة اسرائيل مباشرة. وإذا كان في المعلن اسرائيلياً، الرفض الكامل لأي انسحاب من الضفة والقطاع والجولان واقتصار الحكم الذاتي في حال تطبيقه على السكان دون الأرض، كما أوضحنا سابقاً، فإن بعض الدراسات الأمريكية أوضحت انه يمكن لاسرائيل أن تطرح سيطرة مباشرة على اللطياني بادعاء أنه جزء من تجمع نهر الأردن[٦٨].

ازاء ذلك فإن الحديث عن حلول مع المغتصب، حول موضوع المياه، من جملة مواضيع أخرى، هو ضمن علامة استفهام كبيرة، وكبيرة جداً.

خلاصة عامة

يظهر التوظيف السياسي لأزمة المياه جلياً، إن بالرغبة لتحقيق مكانة اقليمية، كما هو الحال بالنسبة لتركيا وأثيوبيا، وإن بجعلها مسوغاً للعدوان واستمراره كما هو الحال بالنسبة للكيان الصهيوني. ويتضح ان وجود الكيان الصهيوني في المنطقة هو العامل المكّون الرئيسي للأزمة، بينما تنطوي الخلافات مع دول الجوار الجغرافي، على ممكنات للحل، استناداً إلى المواثيق الدولية.

ويتأسس على ذلك، ان الاحتمالات المطروحة جميعاً للحل مع الكيان الصهيوني، تنطوي على المساس بجوهر الحقوق الفلسطينية والعربية، لاسيا وأن التمسك بالأرض ومواردها يشكل العنوان الأبرز لهذه الاحتمالات، مقروناً بالدخول كطرف غير مباشر، من قبل اسرائيل، في الخلافات حول المياه مع دول الجوار تركيا، وأثيوبيا.

الهوامش.

١ – بدوي محمود، المياه سبب الحرب المقبلة بالشرق الأوسط، البيان (الامارات) ١٩٩١/٥/١٥ .

٢ – محمد شريدة، قصة المياه في اسرائيل، استنفاذ المخزون والعين على اللطياني، **السفير** (بيروت) ٢٧/ ٧/ ١٩٩٠ .
٣ – أوردها. حمد الموعد، **حرب المياه في الشرق الأوسط**. دار كنعان للدراسات والنشر (دمشق) بدون تاريخ نشر، ص ٦٠٥ .
٤ – من ذلك رسالة حاييم وايزمن إلى لويد جورج، ومذكرة بن غوريون إلى حزب العمال البريطاني.
٥ – د. حسن عبدالقادر صالح. حرب المياه بين العرب واسرائيل، **مجلة شؤون عربية**، العدد ٥٥، أيلول ١٩٨٨ ص ٦١ .
٦ – حمد الموعد، المصدر السابق ذكره، ص ٥٣ .
٧ – د. حسن عبدالقادر صالح، المصدر السابق ذكره ص ٦١ .
٨ – حمد الموعد، مصدر سابق ص ٥٣ .
٩ – أورده، حمد الموعد، ص ١٦ – ١٧ .
١٠ – قُدم مشروع جونستون عام ١٩٥٥، ويحمل اسم صاحبه «مين جونستون» مستشار وممثل شخصي للرئيس الأمريكي أيزنهاور ويتضمن تقسيماً للموارد المائية بين اسرائيل والدول العربية.
١١ – المهندس، منذر حدادين، في تقديمه لكتاب اليشع كالي، ترجمة رندة حيدر، **المياه والسلام**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩١ .
١٢ – من مقالة ﻟ توماس ستوفر بعنوان غنائم حرب، وردت عن، حمد موعد، المصدر السابق ذكره، ص ١٥ – ١٦ .
١٣ – بدوي محمود، المصدر السابق ذكره.
١٤ – د. حسن عبدالقادر صالح، المصدر السابق ذكره، ص ٥٩ .
١٥ – الشرق الأوسط (لندن) ١٩٩١/١/٦ .
١٦ – توماس ناف، اسرائيل ومياه الجنوب، **النهار** (بيروت) ١٩٩٢/١/٩ .
١٧ – د. حسن عبدالقادر صالح، المصدر السابق ذكره ص ٥٩ .
١٨ – **الحياة** (لندن) ١٩٩١/٧/٢٧ .
١٩ – أورده: د. حسن عبدالقادر صالح، المصدر السابق ذكره ص ٦٤ .
٢٠ – د. غازي اسماعيل ربابعة، سياسة اسرائيل المائية في الضفة الغربية، **مجلة شؤون عربية**، العدد ٥٢، كانون أول ١٩٨٧، نقلاً عن: جلال داوود، الزارعة المروية في الضفة الغربية وأثر السياسة المائية الاسرائيلية، **مجلة البيادر السياسي**، ١٩٨١/٩/١ .
٢١ – **صوت الشعب** (عمان) ١٩٩١/٥/١٣ .
٢٢ – **النهار** (بيروت) ١٩٩١/١١/٢٦ .
٢٣ – د. جمال مظلوم، اسرائيل وأطماعها المائية في المنطقة العربية، **مجلة شؤون فلسطينية** العددان ٢١٩ – ٢٢٠ . حزيران – تموز ١٩٩١ . ص ٥٨ .
٢٤، ٢٥، ٢٦، – د. حسن عبدالقادر صالح، المصدر السابق ذكره، ص ٦٤ .
٢٧ – سليم نصار اسرائيل تحاصر النفط العربي باستراتيجية الماء، **الحياة** (لندن) ١٩٩٠/١/٢٠ .
٢٨ – هشام الدجاني، المطامع الصهيونية في الجولان، **مجلة شؤون فلسطينية**، العدد ١٢٤، آذار ١٩٨٢، ص ٧ .
٢٩ – د. حسن عبدالقادر صالح، المصدر السابق ذكره ص ٦٣ .
٣٠ – المصدر نفسه. ص ٦٣ .
٣١ – **صوت الشعب** (عمان) ٤٢٠/ ٩١ (و) **الحياة** (لندن) ١٩٩٠/١/٢٠ .
٣٢ – د. جمال مظلوم. المصدر السابق ذكره ص ٦١ .

٣٣ – د. حسن عبدالقادر صالح، المصدر السابق ذكره ص ٦٣، نقلاً عن بشير البرغوثي، **المطامع الاسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة**، دار الجليل للنشر عمان ١٩٨٦ .
٣٤ – د. جمال مظلوم المصدر السابق ذكره، ص ٦١ .
٣٥ – د. حسن عبدالقادر صالح، المصدر السابق ذكره، نقلاً عن البرغوثي، مصدر سابق.
٣٦ – د. جمال مظلوم، المصدر السابق ذكره ص ٦١ .
٣٧ – انظر مثلاً، **النداء** (بيروت) ٩١/٧/٥ .
٣٨ – محمد شريدة، المصدر السابق ذكره.
٣٩ – المصدر نفسه.
٤٠ – البروفيسور جون كولارز من مركز دراسات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في جامعة «ميتشيغان آن أربور» في ندوة نظمها المعهد النرويجي للسلام ومركز الدراسات اللبنانية، تحت عنوان حفظ السلام والمياه والأمن في الجنوب اللبناني، ونشرت في: المنبر (باريس) العدد ٦٩/ تشرين ثاني ١٩٩١ . ص ٢٨ .
٤١ – محمد شريدة، المصدر السابق ذكره.
٤٢ – جون كولارز المصدر السابق ذكره.
٤٣ – د. جمال مظلوم المصدر السابق ذكره ص ٤٨ .
٤٤ – د. اسماعيل ربابعة المصدر السابق ذكره ص ١٧٧ .
٤٥ – د. جمال مظلوم المصدر السابق ذكره ص ٦١ .
٤٦ – أورده. حمد الموعد، المصدر السابق ذكره ص ٢٠ .
٤٧ – **تشرين** (دمشق) ١٩٩٠/١٢/٣٠ .
٤٨ – فايز ساره، المياه مفتاح الحرب المقبلة في الشرق الأوسط، **الحياة** (لندن) ١٩٩١/٤/١٦ .
٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥ – د. جلال عبدالله معوض، مياه الفرات والعلاقات العربية – التركية، **مجلة شؤون عربية** العدد ٦٥، نيسان ١٩٩١، الصفحات من ١٣٤ حتى ١٤١ .
٥٦ – المنبر (باريس) العدد ٧٠/ كانون أول ١٩٩١، ص ٢٨ .
٥٧ – عبدالتواب عبدالحي، دول النيل من أين تبدأ حرب الماء، **صوت الكويت** ١٩٩١/٧/٢٠ .
٥٨ – أحمد العربي، المياه العربية تقب الأمن الواسع، **البيان** (الامارات) ٩١/٦/٢٣ .
٥٩ – راجع المصدر رقم ٥٦ .
٦٠ – للمزيد من التفاصيل حول الاتفاقيات انظر، عبدالتواب عبدالحي، المصدر السابق ذكره، وحسن السبع. أمن مصر المائي، قضية مطروحة، **السفير** (بيروت) ٩٠/١/٢٣ .
٦١ – لمزيد من التفصيل انظر. محمد أبو مندور، أزمة النيل وتحديات التسعينات، **الأهرام** (القاهرة) ١٩٩٠/٤/١ .
٦٢ – حسن السبع، المصدر السابق ذكره.
٦٣ – تشرين (دمشق) ١٩٩٠/١٢/٣٠ .
٦٤ – حول تفاصيل المشاريع الاسرائيلية، انظر: اليشع تالي، المصدر السابق ذكره.
٦٥ – لمزيد من التفصيل انظر: جمال مظلوم. المصدر السابق ذكره، ص ٦٢ – ٦٣ .
٦٦ – **السفير** (بيروت) ١٩٩١/١١/١٣ .
٦٧ – **الدستور** (عمان) ١٩٩١/١٢/٢٤ .
٦٨ – يذهب إلى هذا الرأي، توماس ناف في مقالته اسرائيل ومياه الجنوب، **النهار** (بيروت) ١٩٩٢/١/٩ .

الأساس الاقتصادي لمشكلة المياه في الشرق الأوسط

جمال أبو المجد

مقدمة:

يمكن اعتبار اغتيال المهندس العربي اللبناني، ابراهيم عبد العال، في مطلع عام ١٩٦٩، (لأنه اصدر كتاباً بعنوان «الليطاني»، حذر فيه من الاطماع الاسرائيلية في المياه اللبنانية) خير مثال على تداخل مختلف الأبعاد السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والامنية والعسكرية، لمشكلة المياه في الشرق الاوسط.

وبالعودة إلى الوراء قليلاً، فقد جاء في خطاب لبن غوريون في تل أبيب عام ١٩٥٥: «إن اليهود يخوضون اليوم مع العرب معركة الحياة، وعلى مصير هذه المعركة، يتوقف مصير اسرائيل، وإذا لم ننجح في هذه المعركة فإننا لن نكون في فلسطين[1]».

وجاء في تصريح هام، هو بمثابة بيان ذو بعد استراتيجي، صدر عن المنظمات الصهيونية عام ١٩١٩: «إن حدود فلسطين يجب أن تسير وفقاً للخطوط العامة المذكورة أدناه: تبدأ في الشمال عند نقطة على شاطىء البحر الابيض المتوسط بجوار مدينة صيدا، وتتبع مفارق المياة عند تلال سلسلة جبال لبنان حتى تصل إلى جسر القرعون، فتتجه منه إلى البيرة، متبعة الخط الفاصل بين حوضي وادي القرن ووادي التيم، ثم تسير في خط جنوبي متبعة الخط الفارق بين المنحدارات الشرقية والغربية لجبل الشيخ (الحرمون) حتى تقترب من الخط الحديدي الحجازي إلى الغرب منه... وفي الشرق بعدها خط يسير بمحاذاة الخط الحديدي الحجازي وإلى الغرب منه حتى ينتهي في خليج العقبة. وفي الجنوب حدود يجري الاتفاق عليها مع الحكومة المصرية، وفي الغرب البحر الابيض التوسط[2]».

أما تفاصيل تخطيط الحدود، فان والحدود المرسومة أعلاه هي ما نعتبره جوهرياً الأساس الاقتصادي الضروري للبلاد.. وتعتمد الحياة الاقتصادية لفلسطين، كشأن أي بلد نصف جاف آخر، على كمية المياه المتوفرة، لذلك يصبح من الأهمية بمكان، ليس فقط تأمين جميع موارد المياة التي تغذي البلاد حتى الآن، بل القدرة للمحافظة عليها والسيطرة عليها عند منابعها[3]»، وأن فصل جبل

الشيخ عن فلسطين هو... «توجيه ضربة قاصمة إلى جذور حياتها الاقتصادية بالذات[4]».

صحيح أن مشكلة المياه قد استحوذت على اهتمام الكثيرين في الآونة الأخيرة، إلا أنها كانت قد استحقت اهتماماً كبيراً، واحتلت حيزاً واسعاً في الاستراتيجية الصهيونية منذ بدايات هذا القرن، أي قبل وقت طويل من انشاء دولة اسرائيل.

وصحيح أيضاً أن الحديث عن هذه الأزمة يثير جدلاً حول أولوية العوامل الاقتصادية أم السياسية المتحكمة فيها، إلا أن الثابت والصحيح بالضرورة، أنه، ومهما أُلبست قضية المياه من توجهات سياسية، تبقى وبالدرجة الأولى: مسألة اقتصادية حيوية لأي قطر من أقطار الشرق الاوسط، والتي تعتمد على المياه في أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة معبّراً عنها بالاستخدامات المنزلية والزراعية والصناعية وتوليد الطاقة الكهربائية، وما يستتبع ذلك من نشاطات صناعية وانشائية مختلفة. ولأن الدراسات التي تحدثت عن المياه، تحدثت باستفاضة حول توضعها وكمياتها وملابساتها السياسية المختلفة، وهي دراسات كثيرة ومتنوعة، فإن هذه الدراسة سوف تتجنّب ما أمكن التدخل في العناوين آنفة الذكر، للتركيز على الاساس الاقتصادي لمشكلة المياه، وهو العنوان الذي لم تتم معالجته منفرداً، ربما لصعوبة فصل الابعاد المختلفة لهذه المشكلة، وهو أمر مبرّر حتماً.

الأمن الغذائي العربي والموارد المائية:

يقول باحث أمريكي متخصص: «إن المنافع الاقتصادية في الشرق الاوسط تعرقل السلام.. وتشجع اسرائيل على العدوان.. لقد استنفذت اسرائيل مصادرها المائية. فمدّت بصرها إلى الليطاني. لقد كان الجانبان السياسي والعسكري للصراع العربي الاسرائيلي كبيرين جداً، بحيث أنهما طمسا الجانب الاقتصادي. فمن خلال استغلال مياه الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان، وفّرت اسرائيل سنوياً ملياري دولار ثمن مياه[5]».

وهذا ما يستوجب التأكيد على قاعدة لم يعد بالمستطاع التشكيك بها، في الشرق الاوسط خصوصاً، تقول: لا أمن عسكري لأمة من الأمم خارج أمنها الاقتصادي، وذروة الأمن الاقتصادي هو الأمن الغذائي، وعصب الامن الغذائي ومنتجه هي المياه.

بمعنى أن الاستراتيجية الامنية العسكرية للوطن العربي يجب أن ترتبط بالاستراتيجية الغذائية والتي تعتمد اساساً على أسس وسبل السيطرة على موارد الحياه واستغلالها إلى أقصى حد ممكن، في محاولة لتلبية الحد الأدنى الممكن من الاحتياجات الغذائية تحقيقاً للاستقلال الاقتصادي وتفادياً للمجاعة.

فإذا عرفنا أن انتاج طن من البلاستيك يحتاج ما بين ١٠٠٠ - ٣٠٠٠ طن مياه، وطن حبوب (في مناطق جافة) يحتاج إلى ١٥٠٠ - ٣٠٠٠ طن مياه[6]، ندرك أن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا يمكن أن يتم بدون توفر المياه، واستثمارها بشكل صحيح بالضرورة.

وإذا عرفنا أيضاً أن ٨٥٪ من المياه النهرية العربية[٧] تنبع من دول غير عربية، تصبح مسألة الحفاظ على الأمن الغذائي العربي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بكيفية العمل على استمرار وبقاء الثروة المائية وحمايتها من النضوب والحفاظ على الموجود منها، باستغلاله بالشكل الأمثل مع ضمان استمرار تدفقه من دول المنبع وفق عقود واتفاقات تبرم بين الدول المعنية.

فنهر النيل يعتبر مصدر حياة الشعبين المصري والسوداني، تتحكم فيه بشكل رئيسي اثيوبيا، وتليها تنزانيا، كينيا، اوغندا، زائير، بروندي، رواندا، وكذلك الفرات أيضاً، فهو مصدر حياة أساسي للشعبين العراقي والسوري، تتحكم فيه تركيا، مما يجعلها تملك مفتاح الأمن الغذائي لحوالي ثلاثين مليون عربي في كلا البلدين.

وكذلك اسرائيل، التي تستثمر وتتحكم بمياه الضفة الغربية وقطاع غزة، ونهري اليرموك والاردن، والانهار اللبنانية (الليطاني، الوزان، والحاصباني)، ومياه الجولان وينابيع سفوح جبل الشيخ.

وهكذا، تكون معظم مياه الوطن العربي واقعة تحت سيطرة بلدان غير عربية، وبما يعني تحكّم تلك الأخيرة بالامن الغذائي العربي، ناهيك عن مياه الشرب والاستخدام المنزلي في مراحل متطورة لاحقة.

إن الأمن المائي هو بالضرورة مسألة اقتصادية، فإذا عرفنا مثلاً، أن ايرادات الوطن العربي فقط من الغذاء تبلغ (٥٠) مليار دولار سنوياً[٨]، أمكننا أن نقدّر أهمية الزراعة، وبالتالي المياه، في صياغة مستقبل انتاج الغذاء وبالتالي الأمن الغذائي في منطقة الشرق الاوسط.

وهذا يقتضي بالضرورة إطلالة ولو سريعة، على واقع الغذاء في الوطن العربي بوصفه يمثل معظم ما يطلق عليه اسم الشرق الاوسط، وعليه فإن احتياجاته من الغذاء من الزراعة وبالتالي من المياه، تؤشر فعلياً لاحتياجات الشرق الاوسط ومستقبل أمنه الغذائي.

إن الواقع الغذائي العربي يرتبط بمؤشرات رئيسية ثلاثة، تتمثل في النمو السكاني ومعدل الاستهلاك، ومعدل الانتاج الغذائي، المرتبط بالانتاج الزراعي والذي يرتبط بدورة مباشرة بالمياه.

النمو السكاني[٩]:

تعتبر نسبة النمو السكاني في العالم العربي (٣٪) من أعلى النسب في العالم، فقد ارتفع عدد سكان الوطن العربي من ١٤٧ مليون عام ١٩٧٥ إلى ١٦٤,٣ مليون عام ١٩٧٩ . إلى ٢٠٥ ملايين عام ١٩٨٥؛ وحسب مختلف التقديرات، ومنها الأمم المتحدة والبنك الدولي، وعلى اساس ثبات معدّل المواليد ٤٥ بالألف، والوفيات ١٧ بالألف: فإن عدد سكان الوطن العربي المتوقع لعام ٢٠٠٠ ، سيبلغ ٣٠٠ مليون نسمة، منهم (٥ ملايين في لبنان، ٥ ملايين في الاردن، ١٨ مليون في سوريا، ٢٤ مليون في العراق).

وهذا يعني إضافة ملايين الأفواه التي تحتاج لمياه الشرب، والغذاء، وبما يعنيه ذلك من ضرورة زيادة الاراضي المروّية بالمياه، فضلاً عن ما يرافق هذه الملايين من نشاط اقتصادي متعدد الأوجه، من صناعة وزراعة وانشاءات وخدمات صحية، تجعل احتياجات الوطن العربي من المياه تتضاعف أكثر من مرة خلال أقل من عشر سنوات.

معدل الاستهلاك[١٠]:

وبسبب هذا النمو السكاني المرتفع، آنف الذكر، فإن ازدياداً كبيراً طرأ وسيطرأ على الطلب المحلي من الاغذية، إذا قدرت الزيادة السنوية في الاستهلاك بنحو ٥٪، وبمعنى، إذا كان استهلاك الاغذية في الوطن العربي قدّر بـ٨ مليار دولار عام ١٩٧٥ ، فإنه بلغ ٨,٥ مليار دولار عام ٧٦ ، وهذا ما جعل الامين العام المساعد لجامعة الدول العربية للشؤون الاقتصادية، يقدّر أن ما سينفقه العرب ثمناً لاستيراد الغذاء حتى نهاية هذا القرن سيبلغ ٢٠٠ مليار دولار (بسعر ١٩٧٥).

وهذا يؤشر إلى أن الوطن العربي سيكون بحاجة إلى زراعة كل هكتار صالح للزراعة، وبالتالي استغلال أية قطرة ماء متوفرة، حتى يتمكن من تأمين هذا الاستهلاك المتزايد، وسد القسم الأكبر منه، من الزراعة المحلية للحفاظ على مستوى معقول بين الصادرات والواردات، لا سيما أن مديونية الدول العربية تزداد وأسعار النفط تتدنّى، فضلاً عن أن النفط ذاته في طريقه للنضوب أو بسبب ايجاد استخدامات بديلة في المستقبل.

معدل الانتاج[١١]:

كان من الطبيعي أن يقابل ازدياد النمو السكاني، وارتفاع معدلات الاستهلاك، زيادة في معدل الانتاج في الوطن العربي، بيد أن هذا لم يحصل، مما أدخل الوطن العربي في دائرة العجز الغذائي، لا سيما إذا عرفنا أن الزيادة في الانتاج هي فقط ٢٪، مقابل ٣٪ في السكان، و ٥٪ في الاستهلاك. فالمعدل الطبيعي للزيادة في الانتاج الذي ينبغي أن يقابل معدل نمو ٣٪ هو ٤٪ وليس ٢٪، وهذا يعني عجزاً مقداره ٥٠٪، مما يفرض على الوطن العربي أن يستورد ما بين ٤٠ — ٦٠٪ من حاجاته الغذائية.

وعلى سبيل المثال، فإن العجز في الحبوب وحده، سيرتفع من ١٠,٣ مليون طن عام ٧٥ إلى نحو ٢٩,٢ مليون طن عام ٢٠٠٠ م، بمعنى أن الدول العربية سوف تكون ملزمة باستيراد ٥٥٪ من حاجاتها من القمح، وهذه تعادل ٤٠٪ من حجم التجارة الدولية للقمح.

يتضح من الاشارة العاجلة إلى واقع الغذاء في الوطن العربي، أن ثمة خلل كبير بين حاجة الوطن العربي إلى الغذاء ومعدلات النمو السكاني المرتفعة من جهة، وبين معدلات الانتاج التي لا تغطي بأحسن الاحوال أكثر من نصف هذه الحاجة، بينما يتم استيراد النصف المتبقي بالعملة الصعبة، فضلاً عن ما يستتبعه ذلك من ارتهان اقتصادي وسياسي للدول المصدرة.

ورغم اختلاف الاسباب التي تكمن وراء هذا العجز الغذائي، أو ما يطلق عليه احياناً معوقات التنمية الغذائية، إلا أن ما يرتبط بها من نشاطات زراعية وصناعية، مسؤولة بدرجة كبيرة عن هذا العجز الذي يتناسب عكسياً مع كميات المياه المتوفرة والمستغلة في الزراعة.

ومن الحقائق المفجعة أن مساحة الوطن العربي البالغة ١٣٩٤ مليون هكتار، تحتلّ الصحراء فيها ٦٠٠ مليون هكتار أي بنسبة ٤٣٪، وأن النسبة غير الصحراوية المتبقية (٥٧٪) تحتوي فقط ١٣٢ مليون هكتار مساحة صالحة للزراعة، أي ٩,٤٪ من المساحة الاجمالية، وأن المساحة المستغلة فعلاً للزراعة من هذه الاراضي الصالحة تبلغ ٥٣ مليون هكتار، أي ٣,٨٪ فقط من المساحة الاجمالية، وهو ما يعادل ٤٠,٢٪ من الرقعة الصالحة للزراعة[١٢].

وإذا أضفنا إلى ذلك ما يميّز الوطن العربي من قلة الامطار، وقلة المياه الجوفية، وبما ينتج عنه من شحّ في المياه وتكوين انهار صغيرة غير دائمة الجريان، وأن الانهار الكبرى التي تخترق العالم العربي (النيل والفرات ودجلة)، هي انهار خارجية، منابعها موجودة خارج الوطن العربي، وأن ٧٨,٨ من الأراضي الزراعية العربية تروى بالمطر[١٣]، وكون المطر غير منتظم، فهذا يعني عدم انتظام وتذبذب الانتاج الغذائي الزراعي، وارتهانه بشكل كبير بالعوامل الطبيعية.

إذا عرفنا كل ذلك، ندرك أهمية المياه للوطن العربي، بل أهمية استغلال كل قطرة ماء، وضرورة السيطرة على الموارد المائية، والعمل على رفع نسبة الأرض المروّية بواسطة الانهار ومياه السدود، لتخفيف تحكم المطر بالانتاج الغذائي، ولزيادة الدخل الزراعي العربي الذي بلغ مثلاً، عام ١٩٧٧ ١٣,١٥ مليار دولار، وهذا يساوي ٨,٥٪ فقط من الدخل القومي العربي الذي بلغ ١٧٦,٦ مليار دولار، للعام نفسه[١٤].

ولكن الأمر لا يتوقف عند الحدود الطبيعية للعجز المائي، إذ أن العرب ليسوا وحدهم في الميدان، فهناك تركيا واسرائيل واثيوبيا، وهي الدول الثلاث الرئيسية التي تهدّد الأمن المائي العربي، وبعبارة أكثر تحديداً، فإن المشاريع التي نفذتها هذه الدول أو تنوي تنفيذها على الانهار التي تنبع من أراضيها أو تمر منها أو تسيطر عليها بالقوة العسكرية (اسرائيل)، سوف تؤدي إلى حدوث مجاعة حقيقية في الوطن العربي — إن لم يتم تدارك الأمر — وأقلها أن تصبح الدول العربية مرتهنة كلياً للدول المصدرة، مثل تركيا في المستقبل غير البعيد إذا ما نجحت في تنفيذ مشروعها في بر الأناضول.

العجز المائي العربي:

إن الحديث عن العجز الغذائي العربي يرتبط ارتباطاً مباشراً بالحديث عن العجز المائي القائم والمتوقع حتى عام ٢٠٠٠، لا سيا أن الدول الثلاث المتحكمة في مياه الوطن العربي (تركيا، اثيوبيا،

اسرائيل) بدأت فعلاً بتنفيذ مشاريع ضخمة سيكون لها عواقب اقتصادية وخيمة على دول المنطقة، لا سيا مصر والسودان وسوريا والعراق.

تشير بعض الاحصاءات إلى أن العجز المائي العربي سيبلغ ١٣٠ مليار متر مكعب سنوياً، بافتراض أن حاجة الفرد السنوية ما بين ٨٠٠ — ١٠٠٠م٣، وبذا تكون حاجة العالم العربي من المياه (٢٢٥) مليار متر مكعب سنوياً للشرب والري والاستخدام الصناعي، بينما لا تؤمن الانهار العربية مجتمعة أكثر من ٩٥٪ مليار م٣ سنوياً في الاحوال الطبيعية[١٥].

ويلحظ المرء هنا عدم وجود سياسة عربية خاصة بالمسألة المائية، وكيفية إدارة الموارد واستغلالها والمحافظة عليها من التبديد، بل يجد سوء استثمار سواء في الميدان الزراعي أو الاقتصادي وسوء تنمية في الموارد.

فطريقة التخزين المائي (بناء السدود مثلاً)، لم يجر الاستفادة منها واستيعاب تقنيتها المتطورة في بلدان أخرى، فضلاً عن غياب ترشيد استهلاك المياه في مختلف المجالات، وعدم فرض تعرفة مناسبة تغطي جزءاً معقولاً من تكلفة المياه، حيث أن الرسوم المفروضة على استهلاك المياه في الوطن العربي لا تغطّي تكلفة صيانة شبكات الامداد.

إن التزايد في النشاط الاجتماعي بسبب النمو السكاني الكبير، أدى كما أشرنا آنفاً، إلى تزايد حاجات الانتاج الزراعي والصناعي، الذي أدى بدوره إلى تزايد الحاجة إلى استعمال المياه، مما خلق تناقصاً خطيراً في الاحتياطي المائي العربي.

فليس الجفاف بسبب ندرة سقوط المطر في العشر سنوات* الأخيرة، هو السبب وحسب، بل وغياب العقلانية في التخطيط، والمستقبلية في الاستهلاك، في الوقت الذي تسعى فيه دول غير عربية مجاورة إلى استغلال ثرواتها المائية بالكامل، بل وتطمح أو تطمع إلى استغلال الثروات المائية للبلدان العربية، حتى أن بعضها يتبجّح في المحافل الدولية بأن الأنهار العربية تُلقى في البحار.

إن قراءة متأنية للجدول رقم (١)، تظهر العجز الخطير الذي ستعانيه الدول العربية، والذي من المتوقع أن يصل إلى ٩٧ مليار م٣ عام ٢٠٠٠م أو ١٢٧ مليار عام ٢٠٣٠، بافتراض معدل نمو سكاني ٣,٩٧٪ عام ٢٠٣٠ نسبة لعام ١٩٨٥، ومعدل استهلاك من المياه للفرد ١٥٠ ليتر[١٦].

إن هذا العجز يعني عدم القدرة على توسيع رقعة الاراضي المزروعة من جهة، وفقدان عشرات الآلاف من الهكتارات المزروعة أصلاً، بسبب عدم توفر الماء اللازم للري أو بما يعنيه ذلك من فقدان آلاف الاطنان من الاغذية مما يحتم استيراد مثيلها.

* بالنسبة لموسم الشتاء الحالي (٩١/٩٢)، سوف يخرج عن سنوات الجفاف حتماً، لأن الامطار التي سقطت حتى منتصف كانون ثاني ١٩٩٢، فاقت المعدل الطبيعي بكثير.

جدول رقم (١)

	الكمية المطلوبة عام ١٩٨٥	الكمية المطلوبة عام ٢٠٠٠	الكمية المطلوبة عام ٢٠٣٠
مياه الشرب	٧,٢ مليار م٣	٢٠ مليار م٣	٦٠ مليار م٣
لأغراض الصناعة	١,٣ مليار م٣	٤,٥ مليار م٣	٢٢,٥ مليار م٣
لأغراض الزراعة	–	٣٢٠ مليار م٣	٤١٩ مليار م٣
مقدار العجز بالمياه	–	٩٧ مليار م٣	١٢٧ مليار م٣
عدد السكان المتوقع في	١٩٨٥	٢٠٠٠	٢٠٣٠
الوطن العربي	١٨٠ مليون نسمة	٣١٣ مليون نسمة	٧٤٥ مليون نسمة
حجم الطلب على المياه	١٧٣ مليار م٣	٣٤٧,٥ مليار م٣	٥٠٨,٥ مليار م٣

هذه الأرقام تفترض نسبة زيادة سكانية عام ٢٠٣٠ = ٣٩٧ بالألف بالنسبة لعام ١٩٨٥، ومعدل استهلاك للفرد = ١٥٠ ليتر.

المصدر: محمد سعيد الموعد، مصدر مشار إليه في الهوامش، ص١٨٩ .

وليس هذا وحسب، إذ أن مقدار ما تستورده البلدان العربية من أغذية يبلغ (٥٠) مليار دولار تقريباً، سنوياً، في الوقت الحاضر الذي يبلغ فيه عدد سكان الوطن العربي ما يقترب أو يتجاوز قليلاً الـ ٢٢٥ مليون نسمة، فكم سيبلغ حجم هذا الاستيراد عام ٢٠٠٠ عندما يصبح عدد السكان ٣١٣ مليون نسمة، أو ٧٤٥ مليون عام ٢٠٣٠؟[١٧]

إن الدول العربية سوف تعاني بالضرورة، من نقص شديد في الغذاء، مع فرض استغلال الاراضي الزراعية ضمن الحدود الحالية، فماذا سيكون الحال، إذا نفذت الدول الثلاث (تركيا، اثيوبيا، اسرائيل) مشاريعها وحرمت بالتالي ملايين الهكتارات من الأراضي الزراعية في الوطن العربي من المياه؟

إن هذا يفضي للحديث عن أهم مؤشرات الخطر التي ستتعرض له الدول العربية، لا سيما مصر والسودان من جهة أولى، وسوريا والعراق من جهة ثانية، وفلسطين والاردن ولبنان وسوريا من جهة ثالثة.

مؤشرات الخطر القادم:

١ – مصر والسودان:

كان السدّ العالي يؤمن حتى عام ١٩٧٩ ، أكثر من نصف الكهرباء المنتجة في مصر، ثم انخفض هذا الرقم عام ١٩٨٣ إلى ٣١٪ ، وفي عام ١٩٨٦ إلى ٢٠٪ ، وذلك بسبب انخفاض منسوب النيل بعد موجة الجفاف التي ابتدأت منذ عام ١٩٧٩[١٨].

وحتى تستطيع الحكومة المصرية تعويض هذا النقص في الكهرباء، فهي ملزمة باستخدام النفط، مما يحرم الاقتصاد المصري من عائدات التصدير، فضلاً عن الاضرار الهائلة التي تلحق بالاراضي الزراعية والتي تعتمد بشكل اساسي على الري من مياه النيل.

إن الانتاج الكهربائي من بحيرة ناصر التي يحجزها السد العالي خلفه، كان مهدداً بالتوقف تماماً إذا انخفض منسوب المياه في البحيرة عن ١٥١ متر، في الوقت الذي يبلغ الانتاج الكهربائي ١٧٠٠ ميغا واط، في الظروف العادية عندما يكون منسوب المياه ١٧٠ متر، فإن هذا الانتاج انخفض عام ١٩٨٨ إلى ٧٠٠ ميغاواط فقط لأن منسوب المياه في البحيرة انخفضت حينها إلى ١٥٧ متر[١٩].

بيد أن الخطورة على الاقتصاد المصري لا تتوقف عند الحدود المشار إليها آنفاً بسبب العوامل الطبيعية – رغم اهميتها –، بل أن الخطر الأكبر يتمثل في المدى الذي سيبلغه منسوب مياه النيل إذا عمدت اثيوبيا على تنفيذ مشاريع السدود المزمع اقامتها على النيل الازرق، الرافد الاساسي للنيل المصري.

إن مصر سوف تعاني من عجز مائي يبلغ ١٤ مليار م٣ ، حتى عام ٢٠٠٠ م، ولأنها تخطط لاستصلاح ٢,٨ مليون فدان، فهي ستحتاج إلى ١٧ مليار م٣ إضافي[٢٠]. هذا بفرض بقاء أمور مياه النيل على حالها، ولكن، هل ستبقى فعلاً على حالها؟

تقول المعطيات، التي باتت معروفة للمصريين قبل غيرهم، أن التعاون بين اثيوبيا واسرائيل يشمل انشاء ٢٦ سداً على نهر النيل الازرق لري ٤٠٠ ألف هكتار من الاراضي، وإنتاج ٣٨ مليار كيلو واط/ساعة من الكهرباء، وهذا يعني استنفاذ ٨٠ مليار م٣ من مياه النيل حتى عام ٢٠٠٠م[٢١].

فإذا عرفنا أن واردات مصر من المياه ٩١,٥ مليار م٣ ، ٥٥,٥ مليار م٣ منها تأتي من النيل، وأن السودان سوف يستهلك، بعد تنفيذ مشاريعه – قيد التنفيذ – ١٩ مليار م٣ من المياه، إضافة إلى ١١ مليار م٣ لمشاريع مقترحة أخرى، رغم أن السودان بدوره سوف يعاني عجزاً يقدر بـ ١٠ مليار م٣: عندها ندرك مدى وحجم خطورة المشاريع الاثيوبية على الاقتصاد المصري[٢٢]، ولا سيما أيضاً، إذا عرفنا مساحة وادي النيل والدلتا من السودان إلى القاهرة والبالغة ٣٪ من مساحة مصر، يسكنها غالبية الشعب المصري (٥٢ مليون)، في حين ٩٧٪ من مساحة مصر هي صحراء قاحلة، ونسبة الـ ٣٪ آنفة الذكر تُروى بكاملها تقريباً ٩٩٪ من مياه النيل[٢٣].

وليست المشاريع الاثيوبية التي ستؤثر على مياه النيل وحسب، فهناك اوغندا، تنزانيا، كينيا، رواندا، والتي ستحتاج إلى ١٠ مليارم٣ من المياه الاضافية كل عام، في العقدين القادمين[٢٤]؛ وهذا يعني أنها ستعمد إلى تنفيذ مشاريع سدود على روافد النيل التي تنبع أو تمر من أراضيها، بما يسهم في تقليل كمية المياه المتدفقة إلى النيل المصري.

هل يمكن لأحد أن يقدّر حجم الخسائر التي ستلحق بالاقتصاد المصري إذا ما جرى فعلاً تنفيذ المشاريع المائية الاثيوبية؟

سنكتفي هنا بإيراد مثال واحد على حجم الخسائر المتحققة بسبب انخفاض منسوب مياه النيل بفعل الجفاف فقط: إن انخفاض منسوب مياه النيل في السد العالي بسبب عدم سقوط المطر على بحيرة تانا الاثيوبية يؤدي إلى فقدان ٣٠٪ من الطاقة المتولدة من السد العالي، واغلاق عدد كبير من المصانع التي تعتمد على الكهرباء، ولا سيما الصناعات الغذائية التي ستعاني من نقص شديد في المواد الغذائية المنتجة للغذاء[٢٥].

ومن جهة أخرى، سوف تتأثر السياحة في مصر بسبب انخفاض منسوب المياه بين الأقصر واسوان، وربما اضطرت السلطات المصرية إلى تغيير سياساتها الخاصة بالري مثل تغيير نوعية المحاصيل المزروعة إلى تلك التي تحتاج إلى مياه أقل، بنجر السكر بدل الارز مثلا، وما يعنيه ذلك من ازدياد حجم الواردات من سلع معنية وبالعملة الصعبة[٢٦].

لقد كانت مصر تدرك دوماً أهمية العلاقة مع اثيوبيا، لا سيما أن ٨٥٪ من مياه النيل تأتي من هذا البلد[٢٧]. ولسنا هنا بصدد استعراض تاريخ المحاولات المصرية – السودانية للاتفاق مع اثيوبيا بخصوص مياه النيل، بيد أن الجدير ذكره هو أهم المشاريع التي عمدت مصر إلى طرحها وبدء تنفيذها، وهي قناة «جو نقلي» التي كانت ستؤمن ٤ مليار م٣ من المياه مناصفة لكل من مصر والسودان سنويا[٢٨].

وكان مشروع القناة قد طرح لأول مرة منذ عام ١٩٣٦، وأعلن عام ١٩٨٤ عن بدء العمل به رسمياً، بيد أنه توقف اعتباراً من عام ١٩٨٧ بسبب احداث الجنوب السوداني. مما حرم مصر من هذا المورد الهام المحتمل، بعد أن تم انجاز ما يقارب ٥٥٪ منه[٢٩].

إن الاهمية الكبرى لمشروع قناة جونقلي أنه كان سيؤمن زراعة ألف فدان يومياً، أي ٣٦٠ ألف فدان سنويا[٣٠]، بمعنى أن خسارة مصر منذ توقف المشروع بلغت ما يقارب زراعة مليون وثمانمائة ألف فدان، كانت حتماً ستشغل آلاف العمال وعشرات بل مئات الورش والمصانع، وتنتج آلاف الاطنان من الحبوب والاغذية؛ وهذه خسارة لا تعوض في بلد مثل مصر سيصل عدد سكانه إلى أكثر من ٧٥ مليون نسمة عام ٢٠٠٠، ويزداد مليون و ٢٠٠ ألف نسمة كل عام[٣١].

ولكن، تبقى اثيوبيا هي مصدر الخطر الأكبر على الأمن المائي المصري، في نهاية الأمر، فإن اثيوبيا التي يزيد عدد سكانها عن ٥٠ مليون نسمة، تمتلك موارد طبيعية مهيأة للنمو الاقتصادي

السريع، والبدء بتنفيذ مشاريع تنموية واسعة تحتاج إلى كميات هائلة من المياه، وإذا كان هذا لم يحدث حتى الآن، بسبب ظروف وعوامل سياسية واحداث وحروب داخلية متعددة؛ إلا أن ذلك لا ينفي احتمال حدوثه في المستقبل، بل وفي المستقبل القريب[٣٢].

وإذا كانت ٨٥٪ من مياه النيل تأتي من اثيوبيا، فهذا لا يعني أن تغفل مصر دور الـ ١٥٪ المتبقية والتي تشترك في التحكم بها كل من كينيا وأوغندا وتنزانيا؛ فمصر ستكون حتماً بحاجة لأية قطرة ماء، بل وربما عانت من أزمة خطيرة في المستقبل غير البعيد[٣٣].

ان استثماراً مدروساً لمياه النيل، باتفاقات محددة بين الدول المشتركة بحوضه، وهي تسع دول، سوف يؤدي إلى توفير المياه والكهرباء والعملات الصعبة للعديد من هذه الدول الفقيرة، فضلاً عن تحقيق فائض غذائي في المستقبل بالامكان تصديره لخارج هذه الدول.

ورغم أنه، ومنذ سنوات، تجري دراسات جدوى اقتصادية، لإقامة مشروع الربط الكهربائي بين السد العالي (مصر)، وسد انجا (زائير)، كمرحلة أولى تمهيداً لمشروع أكبر، وهو ربط الشبكة الموحدة المرتقبة بين مصر وزائير بشبكة كهرباء اوروبا الموحدة، عبر الاردن وسوريا وتركيا، مما يسمح بتصدير الطاقة الكهربائية المتولدة من سد إنجا، والتي تفيض عن حاجة مصر وزائير، رغم ذلك، فإن الخلافات السياسية والحروب الأهلية في افريقيا عموماً، وتباين وجهات النظر حول الفوائد التي تترقبها كل دولة على حدة، حال دون تنفيذ مشروع عملاق كهذا، فضلاً عن اعاقات من نوع آخر، أهمها، التمويل الكبير الذي يحتاجه مثل هذا المشروع.

٢ – اسرائيل / سوريا، لبنان، الاردن:

إن إسرائيل هي القاسم المشترك في الأزمة المائية التي تعاني منها كل من سوريا ولبنان وفلسطين والاردن، حيث تعمل على استنزاف واستثمار الموارد المائية لهذه الدول، عن طريق الاحتلال العسكري للاراضي التي تتحكم بمنابع الانهار المعروفة، الليطاني، الوزان، الحاصباني، ينابيع سفوح جبل الشيخ، ونهري الاردن، وإلى حد ما اليرموك.

فنهر الاردن، الذي ينبع من سوريا ولبنان يحتوي على مليار و٢٨٧ ألف م^3 من الماء، تم استغلاله من قبل اسرائيل بالكامل تقريباً، حيث قامت اسرائيل منذ عدوان ١٩٦٧ بتحويل مياه حوض النهر عبر الحامل المائي الوطني، أو ما يدعى بالناقل المائي القطري، إلى المناطق الغربية من فلسطين المحتلة، مما أدى إلى تلويث المياه المتبقية في جنوب النهر إلى حد يمنع الأردن من استخدامه، بل وأدى إلى هجرة المواطنين الفلسطينيين والاردنيين على جانبي النهر بسبب عدم صلاحية الأرض للزراعة نتيجة ملوحتها العالية.

وتستولي اسرائيل على ٧٠ – ٨٠٪ من المياه الجوفية للضفة الغربية المحتلة[٣٤]، حيث تؤمن هذه النسبة ما بين ٢٥ – ٤٠٪ من احتياجاتها المائية؛ إضافة إلى ٦٦٠ مليون م٣ من مياه نهر اليرموك

الذي تستفيد منه الاردن بـ ١٣٠ مليون م^{3} فقط[٣٥]، وهذا ما يؤشر لأزمة مياه ستتعرض لها الاردن حتماً في المستقبل المنظور.

فالاردن الذي يمتلك نسبة نمو سكاني مرتفعة (٣,٥)٪ سنوياً، وبمعدل استهلاك مائي متواضع للفرد (٢٥٠) م^{3} ، سيعاني من أزمة مائية خانقة حتى عام ٢٠٠٠ ، تبلغ من ١٧٠ – ٢٠٠ مليون م^{3}[٣٦] فضلاً عن احتمال فقدانه لآلاف الدونمات الزراعية في أراضي الغور، والتي كان من المفترض أن تروى بقناة الغور الشرقية باستمرار وبكفاية، لو أن مشروع سد الوحدة الذي كان مزمعاً انشاءه بالتعاون مع سوريا تم تنفيذه بالفعل.

فبسبب معارضة اسرائيل، توقف البنك الدولي عن تمويل المشروع، وذلك لأن اسرائيل تستولي من هذا النهر على ما يقارب ٣٪ من احتياجاتها السنوية، وكان البنك الدولي قد حدد شروطاً للإفراج عن الأموال التي وافق على المساهمة بها في المشروع مع مجموعة من البنوك الامريكية والاوروبية والتي تبلغ (٢٦٠) مليون دولار، وذلك بأن تتفق كلا من سوريا والاردن واسرائيل على اقتسام مياه النهر بينهم[٣٧].

وكان نجاح مشروع سد الوحدة، سيوفر خمسة سنوات أزمة على الاردن، الذي يلجأ حالياً إلى وسائل أخرى مثل الحفر إلى مسافات اعمق، بحثاً عن مصادر المياه الجوفية، فضلاً عن استخدام التكنولوجيا المرتفعة التكاليف نسبياً مثل الري عن طريق الرش أو التنقيط[٣٨].

وأما سوريا، فإنها كانت ستحصل على الطاقة الكهربائية المتولدة من السد، فضلاً على حصولها على ما يقارب ١٥٠ مليون متر مكعب عبر عدد من السدود الصغيرة المقامة على أعالي النهر.

ولكن، ورغم ذلك ففي عام ٢٠٠٠ ، ستعاني مختلف الدول في الشرق الاوسط من أزمة مائية، ولا سيما سوريا ولبنان وفلسطين والاردن واسرائيل، فقطاع غزة سيكون تعداد سكانه عام ٢٠٠٠ مليون نسمة، واسرائيل ٦,٣ مليون نسمة، وحينها لن تتمكن اسرائيل ولا الضفة الغربية ولا غزة من تلبية احتياجاتها من المياه، وسيكون على اسرائيل إما تحلية البحر بكميات كبيرة أو زيادة كميات المياه المكررة أو استيراد المياه بكميات كبيرة[٣٩].

ففي اسرائيل يذهب ٣٠٪ من مياهها للاستخدامات المنزلية والصناعية، في حين تذهب ٧٠٪ للزراعة التي لا تشكل سوى ٥٪ من مجموع الناتج القومي[٤٠]، وهذا ما دعا السلطات الاسرائيلية عام ١٩٨٦ ، (عندما شحّت المياه في اسرائيل والمنطقة عموماً، وانخفض منسوب بحيرة طبريا إلى مستوى متدنٍ جداً، بلغ ٢١١,١٩ متراً دون سطح البحر وتناقصت كميات المياه الجوفية التي تم ضخّها، فبلغت ٣١٠ مليون م^{3} بدل ٤١٠ مليون م^{3} تم ضخّها في العام السابق ١٩٨٥)[٤١]، أن تقرر ما يلي:

١ – ايقاف ري ٢٥٠ ألف دونم.

٢ – تخفيض المياه المخصصة للزراعة والاستهلاك المنزلي ٥٪، لتوفير ١٧٠ مليون م^{3} .

٣ – تقليص كمية المياه التي يجري ضخها إلى ٤٠٠ مليون م^{3} .

٤ – رفع سعر المياه وإقفال بعض الآبار والبحث عن مصادر بديلة.

وهناك إحصاءات تشير إلى ان مجمل موارد اسرائيل المائية تقريباً تأتي من الدول العربية المجاورة، وتحصل عليها اسرائيل بالقوة عن طريق الاحتلال.

وفي حين يقدر استهلاك اسرائيل من المياه عام ١٩٩١ ، ١٨٠٠ مليون م٣ تقريباً فان حجم الموارد المائية التي تسيطر عليها تبلغ كما يلي[٤٢]:

٦٠٠ مليون م^{3} من نهر الاردن وروافده.

٦٠٠ مليون م^{3} من المياه الجوفية للضفة الغربية وهي تشكل ٨٠٪ من مجمل مياه الضفة الجوفية.

٦٦٠ مليون م^{3} من نهر اليرموك.

٢١٠ مليون م^{3} من نهر العوجا وبعض الينابيع الأخرى

٢٠٠ مليون م^{3} من نهري الليطاني على أقل تقدير.

وتشير بعض التقديرات إلى ان اسرائيل تضخ ٤٠٠ مليون م^{3} سنويا من نهر الليطاني، إذ عمدت إلى إقامة نفق على جسر الخردلي يضخ مياه الليطاني إلى بحيرة طبريا.

ومهما كان التضارب في أرقام كميات المياه التي تضخها اسرائيل من الليطاني، فإن الحد الادنى المعترف به اسرائيلياً يكفي لري ٢٥ ألف هكتار من الاراضي الزراعية، فضلاً عن استيعاب مئات الآلاف من المهاجرين الجدد، وبما يلزمهم من الطاقة الكهربائية عن طريق الاستفادة من فروقات الارتفاع بإقامة المحطات الكهربائية[٤٣].

وكانت صحيفة «هارتس» قد ذكرت ان اسرائيل ومنذ عام ١٩٨٤ تستخدم خط انابيب النفط القديم (التابلاين)، والذي يمر في الاراضي العربية المحتلة ويخترق الجولان، لتحويل مياه الليطاني إليها، وأن المياه ستستخدم في امداد اسرائيل باحتياجاتها لتوليد الطاقة الكهربائية.

واضافة إلى ذلك، تستولي اسرائيل أيضاً على ٦٥ مليون م^{3} من نبع الوزان، و٧٥ مليون م^{3} من نهر الحاصباني. ٢٥ مليون م^{3} من نحو مائة نبع ومجرى مائي صغير في الطرف الغربي لجبل الشيخ، و٢٠ مليون م^{3} من المياه الناتجة عن ذوبان الثلوج في الهضاب الغربية لجبل الشيخ[٤٤].

ولذا، كان الاساس الاقتصادي الذي تبنيه اسرائيل لانسحابها من جنوب لبنان، مؤشراً على أهمية المياه كمحور اقتصادي هام، إذ أن الانسحاب الاسرائيلي من المياه، مع ما يترتب على ذلك من خسائر اقتصادية في الزراعة والصناعة. والأمر الأكثر اهمية إسكان وتوطين المهاجرين الجدد.

٣ – في الضفة والقطاع:

يستهلك المستوطن الاسرائيلي في الضفة الغربية ١٤٢٠ م^{3} من المياه سنوياً، بينما تشير تقديرات

أخرى إلى ٢٦٦٧ م^{3} ، في حين يبلغ معدل استهلاك الفرد الفلسطيني في الضفة والقطاع بين ٢٣٤ – ٢٦٧ م^{3} ، وفي هذا الوضع الذي يستهلك فيه المستوطن الاسرائيلي خمسة أضعاف ما يستهلكه المواطن الفلسطيني ، فإن الفرد الفلسطيني يدفع ضعف الرسوم المطلوبة لنفس الكمية من المياه التي يدفعها المستوطن الاسرائيلي[٤٥].

وبما أن الأرض والمياه تعنيان الزراعة، والزراعة من أهم فروع الاقتصاد في الشرق الاوسط عموماً، بل وفرع هام جداً بالنسبة لاقتصاد الاراضي المحتلة حيث تشكل المصدر الاساسي لاقتصاد الدولة الفلسطينية المقبلة ، فقد عمدت اسرائيل إلى السيطرة على أية بقعة أرض تحتوي مصدراً مائياً ، فمنعت حفر الآبار واحتكرت الموجود منها ، مما جعل نسبة الاراضي الزراعية المروّية تتدنّى بشكل كبير في كل من الضفة والقطاع المحتلين.

فقد انخفض مجموع المساحة المزروعة من أراضي الضفة الغربية من ٣٦٪ عام ١٩٦٦، الى ٢٧٪ عام ١٩٤٨، فيما انخفضت تلك المساحة في القطاع من ٥٥٪ عام ٦٦ إلى ٣٨٪ عام ١٩٨٥ ، وهذا بدوره أدى إلى انخفاض الدخل الزراعي. وتشير دراسة «للأونكتاد» أن حصة القطاع الزراعي في الناتج المحليّ الاجمالي تدنّت من ٣٢٪ عام ١٩٧٨ ، إلى ٢٨٪ عام ١٩٨٤ . فقد انخفض الدخل من الزراعة في الضفة الغربية من ٣٣٧ مليون دولار عام ١٩٨١ إلى ٣٠٤ دولار عام ١٩٨٥، بينما انخفضت في قطاع غزة من ٦٦ مليون دولار إلى ٦١ مليون دولار لذات الفترة[٤٦].

وبصرف النظر عن اختلاف التقديرات ، فإن إسرائيل سوف تكون بحاجة إلى ٢ مليار م٣ سنوياً من المياه حتى عام ٢٠٠٠ ، مع افتراض عدم التوسع في الزراعة وعدم إقامة مستوطنات للقادمين الجدد، وهذا يشل عجزاً يقدر بـ ١٧٠ مليون م^{3} [٤٧].

وبما أن العقد القادم سيشهد تدفق مئات الآلاف من المهاجرين من الاتحاد السوفياتي (سابقاً)، فإن كمية المياه المتوقع أن تحتاجها اسرائيل عام ٢٠٠٠ سوف تتجاوز ٢,٥ مليار م^{3} ، مما يعني ارتفاع العجز إلى اكثر من ٦٠٠ مليون م^{3} مياه، هذا على افتراض إذا بقيت معدلات سرقة الليطاني واليرموك كما هي.

٤ – لبنان:

أشار مناحيم بيغن ذات مرة إلى أن احتلال جنوب لبنان سيؤمن أكثر من ٨٠٠ مليون م^{3} من مياه الليطاني سنوياً، وأيضاً إذا لم تنجح اسرائيل في اقناع المصريين بتحويل ١٪ من مياه النيل عبر سيناء إلى النقب[٤٨].

إن المخططات والمشاريع الاسرائيلية (تم تنفيذ معظمها) بشأن سرقة وتحويل مياه الجنوب اللبناني باتجاه المستوطنات الشمالية وداخل فلسطين، سوف تؤدي إلى قطع المياه كلياً أو جزئياً عن السهل الساحلي الجنوبي (قناة القاسمية)، والتي تروي ٥٠ ألف دونم من البساتين والمزروعات[٤٩].

وكذلك، سوف تقطع مياه الشرب كلياً أو جزئياً عن محطات الضخ الخاصة التي تروي ما بين ٦٠ – ١٠٠ قرية في جبل عامل، ناهيك عن – وهذا الأكثر خطورة – إسقاط أية امكانية لاحقاً لتنفيذ مشروع ري الجنوب من الليطاني ، وهو المشروع الوحيد الذي فيه حياة الجنوبيين وسبيل استقرارهم في الجنوب[٥٠].

لقد استخدم لبنان بعدد سكانه عام ١٩٩٠ ، ٢,٥ مليون نسمة، ٣٣٥٧ مليون م^{3} بمعدل ١٢٠٥ م^{3} للفرد الواحد، فيما يقدّر أن تبلغ احتياجاته عام ٢٠٠٠ م^{3}، ٤٣٥٠ مليون م^{3} بعدد سكان ٣,٦ مليون نسمة ، فليس من العدل في شيء أن يعاني لبنان الآن أزمة مياه، خاصة في بيروت رغم أن موارده المائية الثابتة ٧٨٠٠ مليون م^{3} [٥١].

٥ – تركيا/ سوريا – العراق:

صرح مسؤول تركي مؤخراً «أن تركيا يجب أن تصبح قوة عظمى في منطقة الشرق الاوسط، على كل المستويات الاقتصادية والمالية والعسكرية، وإذا تحققت طموحاتنا الكبيرة، فهذا يعني أن تركيا استعادت دورها القديم في المنطقة، وهي ذات تاريخ عريق في العلاقات الدولية[٥٢]».

وتسعى تركيا لتحقيق ذلك بأن تصبح في العقود الثلاثة القادمة ساسة غذاء الشرق الاوسط، وذلك عن طريق زراعة بر الأناضول وريّه من مياه الفرات ، وبالتالي إقامة عشرات السدود على هذا النهر الذي يروي سوريا والعراق.

وكان عدد غير قليل من الباحثين قد نبّه ومنذ سنوات ، إلى أن مشكلة المياه في العالم (والشرق الاوسط تحديداً) ستكون من أهم المشاكل الملحّة منذ بداية عقد التسعينات.

بيد أن ما لفت انظار العالم ودول الشرق الاوسط، والدول العربية خاصة ، إلى الخطورة الجدّية في مشكلة المياه، هو التصرحات التي أطلقها مسؤولون أتراك في العام الماضي، بأن نهري دجلة والفرات هما نهران تركيان[٥٣].

وقد ترافقت هذه التصريحات التركية مع الاجراء الأخير الذي أقدمت عليه الحكومة مطلع عام ١٩٩٠ ، عندما عمدت إلى قطع مياه الفرات لمدة شهر ، وذلك لملء سد أتاتورك المقرر أن تروي مياهه في سهول ماردين حوالي ٧٠٠ ألف هكتار من الاراضي، وهو واحد من مجموعة من السدود المزمع إقامتها لري ٧٥ ألف كيلو متر مربع من المزروعات المختلفة[٥٤].

لقد أدى قطع المياه لمدة شهر فقط، إلى الحاق خسائر اقتصادية كبيرة بالاقتصادين السوري والعراقي، وبما تبعه من نقص في مياه الشرب والري وتوليد الطاقة الكهربائية ، فهل فعلت تركيا ذلك لاسباب غير اقتصادية؟!

واذا كان المرء لا يستطيع ان يجرد تركيا من دوافعها السياسية المحضة عندما حجزت مياه الفرات في ١٣ كانون الثاني ١٩٩٠ ولمدة شهر واحد، فانه مع ذلك لا يستطيع ان يفصل السياسي من

الاقتصادي، ذلك ان تركيا في نهاية الامر ترغب قطعاً في ملء سد أتاتورك بالمياه تنفيذاً لمشاريع تنموية استراتيجية خاصة وان سد أتاتورك يعتبر أكبر السدود أل ٢٢ المزمع اقامتها بكلفة تقدّر بـ ٣٠ مليار دولار خلال ثلاثين سنة، بما فيها انشاء ١٨ محطة توليد كهربائية على هذه السدود[٥٥].

ومن المعروف أن نهري الفرات ودجلة ينبعان من الجبال الواقعة شمال تركيا، فيمر الفرات من سوريا والعراق، في حين يمر دجلة في العراق فقط ويحوي ٤٢,٢٣ مليار م^{٣} من المياه سنوياً، في حين يحوي الفرات ٣١,٨٣ مليار م^{٣} [٥٦].

وتسعى تركيا لاستغلال هذه المياه بإقامة مشاريع تنموية طموحة في جنوب شرق الاناضول، مما سيؤدي إلى انخفاض تدفق نهر الفرات، وهذا ما سوف يؤثر مباشرة على سوريا والعراق، حيث أفادت بعض التقارير أن قطع الفرات لمدة شهر (سبق ذكره)، اثر على ١,٥ مليون عراقي ونحو ٥,٥ مليون انسان يعيشون على ضفاف الفرات سوريين وعراقيين[٥٧].

فسوريا التي ستواجه أزمة مائية عام ٢٠٠٠ تقدّر بـ مليار م٣ في حال استمرار الاستهلاك كما هو الآن، تتفاقم الأزمة لديها كلما انخفض منسوب الفرات مع ما يرافق ذلك من ازدياد تلوث النهر بالمواد الصناعية والكيماوية، وازدياد نسبة الملوحة، وقلة مياه الشرب والكهرباء التي تعاني منها عدة مدن سورية مثل دمشق وحلب[٥٨].

ولذلك، عمدت الحكومة السورية إلى تنفيذ ثلاثة مشاريع كبيرة لمواجهة المتطلبات المائية وهي سد الفرات الذي يسمح بري ٦٤٠ الف هكتار من الاراضي وتوليد ٨٠٠ ميغاواط كهرباء، فضلاً عن درء خطر الفياضانات، وتنظيم مجرى النهر، ويحجز هذا السد خلفه بحيرة الأسد البالغ طولها ٨٠٠ كيلو متر[٥٩].

والمشروع الثاني هو سد البعث الذي يبعد ٢٧ كيلو متر عن سد الفرات، ويسعى لتوليد ٣٧٥ مليون كيلواط/ساعة، سنوياً، والثالث سد تشرين، حيث يهدف بعد الانتهاء منه إلى زيادة الطاقة الكهربائية في حدود مليار و٦٠٠ مليون كيلواط/ ساعة، وتبلغ قدرة المحطة المقامة عليه اجمالاً ٥٠٠ ميغاواط[٦٠].

ان الاهمية الكبرى للفرات بالنسبة للزراعة السورية، أنه يغذي حوالي ٦٦٪ من الاراضي المروية فيها، فما تعتبر مياهه مصدراً أساسياً لزراعة القطن والشمندر السكري والحبوب، وهذا ما جعل خسارة الاقتصاد السوري كبيرة بسبب انخفاض منسوب المياه في النهر مطلع عام ١٩٩٠[٦١].

وربما كانت الخسارة التي ظهرت للعيان مباشرة، هي توقف سبع عنفات من أصل ثمانية على العمل في الفرات، مما أدى إلى تخفيض الكهرباء والمولّدة بشكل كبير، وهذا بدوره ألحق أضراراً بصناعة النفط في مصفاة حمص، وصناعة الاسمدة في المدينة، ومعامل النسيج في مختلف أرجاء القطر السوري، فضلاً عن ما رافق ذلك من تقنيين في مياه الشرب[٦٢].

إن الحجز الذي قامت به تركيا لمياه الفرات مطلع عام ١٩٩٠، سوف يؤثر على الزراعة في كل

من سوريا والعراق لمدة تتراوح بين ٤ – ٥ سنوات، اذا كان معدل الامطار فوق المتوسط، اما إذا كان المعدل دون ذلك، فقد تصل الفترة إلى عشر سنوات[٦٣]، وخلال هذه الفترة، ستنخفض كمية المياه التي يطلقها الجانب التركي كثيراً، مما سيلحق مزيداً من الأضرار بملايين المزارعين على جانبي النهر في كل من سوريا والعراق.

وأما الوضع بالنسبة للعراق، فيبدو أنه أشد سوءاً، والضرر الذي لحق باقتصاده جراء حجز مياه الفرات، أشد فداحة، فبعد انجاز السدود السورية، ثم سدّي كابان وكراكايا، وأخيراً أتاتورك في تركيا، فضلاً عن غيرها من المشاريع قيد الدراسة أو التنفيذ؛ بعدها لن يبق للعراق من مياه الفرات سوى ٣ مليارات من الامتار المكعبة، بل وهناك احتمال كبير ان يجف النهر تماماً في الاراضي العراقية، مع استمرار تنفيذ المشاريع المائية في كل من سوريا وتركيا خلال العقود الثلاثة القادمة.

يقول الخبير الدكتور نيل روبرتس، استاذ الجغرافيا في جامعة التكنولوجيا في (لافيرا) في بريطانيا: ان سدي الطبقة السوري وأتاتورك التركي، سيكونان قادرين على استخلاص ما بين ٨ و ١٥ مليار م^{٣} من المياه لأغراض الزراعة، أي حوالي ٢٥٪ – ٤٥٪ من منسوب مياه الفرات[٦٤].

فإذا عرفنا أن العراق كان يستخدم ٢٠ مليار م^{٣} من مياه الفرات للزراعة منذ بداية السبعينات وبازدياد مضطرد، فماذا سيحل بالأراضي الزراعية العراقية إذا جاء اليوم الذي تصبح فيه المياه المتبقية للعراق من الفرات ٣ مليارات م^{٣} فقط.

إن هذا يعني ضياع مئات الآلاف من المكتارات الزراعية، فضلاً عن تدبير العديد من الصناعات المرتبطة بالزراعة وإفقار في الثروة السمكية والحيوانية، وهجرة كثيفة للفلاحيين باتجاه المدن والبلدان الكبيرة، وبما يعني ازدياد نسبة البطالة بالمعدل العام، وزيادة استيراد المواد الغذائية بالعملات الصعبة، وهذا يعني أيضاً انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي الاجمالي، وهو مؤشر فقر في دولة يعمل أكثر من ٤٥٪ من سكانها في النشاط الزراعي.

بدائل ومحاذير اقتصادية:

في البدء كانت المياه، ولولا الماء لما قامت الحضارات، ولذا فإن نقصها أو انعدامها في مكان يحوله إلى صحراء قاحلة لا يكلف أحداً نفسه عناء البقاء فيها لحظة.

ولكن ماذا تفعل ملايين الناس في الشرق الاوسط، عندما تشح مصادر المياه ويعم الجفاف،؟ هل تملك هذه الملايين الكثيرة أن تنتقل من حوض النيل مثلاً أو ضفاف دجلة والفرات؟ بالطبع لا، ولذا لا بد من البحث عن مصدر بديل يؤمن الشرب أولا، ومن ثم الزراعة وبعدها الصناعة وغيرها من المستلزمات.

ولمواجهة هذا الموقف طرحت في المنطقة عدة مشروعات مائية أهمها:
أنابيب السلام التركية ومشروع جرّ النيل إلى صحراء النقب في فلسطين المحتلة وتصدير

الكهرباء إلى أوروبا وربط البحرين الميت والمتوسط ضمن ما يسمى قناة البحرين أو مشروع آخر يربط البحرين الأحمر والميت، أو مشروع النهر العظيم في الجماهيرية الليبية، أو الاعتماد الكلي على تحلية مياه البحر، ورفع نسبة تكرير مياه الصرف الصحي إلى الحد الأقصى الممكنة.

وأما أنابيب السلام التركية فهي مشروع تركي طموح، ويقضي هذا المشروع بمد خطوط انابيب تتراوح تكلفتها ما بين ٢٠ — ٣٠ مليار دولار لتوصيل فائض المياه من الانهار التركية إلى الدول العربية خاصة الخليجية، عبر سوريا والاردن، وقد ساهمت دول عربية ومؤسسات مختلفة في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع (٦٥).

وهناك آراء تقول بأن فكرة المشروع غير عملية، انطلاقاً من اسباب ثلاثة : أولها وجود اسرائيل في قلب المنطقة العربية وبحالة العداء المستمرة التي تخلقها مع العرب وبحيث يمكنها تهديد الخط في أية لحظة، وبالتالي ارتفاع التكلفة حيث تشير التقديرات إلى أن تكلفة انتاج المياه من هذا المشروع هي أعلى بكثير من تكلفة تكرير مياه البحر، والثالث هو محذور سياسي يتلخص في أن تصبح العديد من الدول تحت رحمة دولة أو دولتين يمكنها قطع المياه عند نشوب أي خلاف سياسي.

وهناك المشروع الاسرائيلي، وهو الذي يتحدث عن استغلال ١٪ من مياه النيل بعد تنفيذ مشروعات مشتركة تؤدي لزيادة تدفقه بنسبة ٢٥٪، مع جر مياه الليطاني وفائض مياه اليرموك، وذلك لتحويل هذه المياه إلى قطاع غزة والنقب (٦٦).

عارضت القاهرة هذا المشروع، رغم تحمس الرئيس المصري السابق أنور السادات له، ويبدو أن اسرائيل جادة في محاولتها المستمرة لاخراج هذه الفكرة إلى النور، وهي تجمل مشروعها هذا بمسألتين : الأولى أنها سوف تساهم في مشروعات على روافد النيل في اثيوبيا وغيرها من دول المنبع لزيادة تدفق المياه للنيل بنسبة ٢٥٪، والثاني أن المياه سوف تجر إلى قطاع غزة والنقب، رغم ان اسرائيل تسرق مياه قطاع غزة والضفة حالياً، فماذا لو كانت هي التي لتتقدمت المياه، هل ستفيد منها قطاع غزة؟ أم لتنفيذ حلمها التوراتي بتحويل النقب «الصحراوي» إلى «جنة» وذلك لاستيعاب آلاف المهاجرين الجدد؟! ثم إن مصر سوف تكون بحاجة لأي متر مكعب ماء، لاستصلاح ملايين الهكتارات من الاراضي وذلك لمواجهة التفجر السكاني المرعب الذي تعانيه دولة الثمانين أو ٧٥ مليون عام ٢٠٠٠ م، وبالتالي فهي (مصر) معنية بمشاريع مع دول حوض النيل للافادة والاستفادة، وليس مع إسرائيل التي ستكون مستفيدة فقط، وكذلك معنية بملاحظة ومراقبة المشروعات التي يشترك خبراء وفنيون اسرائيليون في تنفيذها على روافد النيل في اثيوبيا.

أما مشروع قناة جونقلي، فقد سبقت الاشارة إليه، ولكن الجدير ذكره هنا، أن لا تأخذ مصر مسألة هامة مأخذ الصدفة، إن الحرب الاصلية — وتحديداً، قوات العقيد جارانج هي التي عطلت تنفيذ المشروع، فهل هي صدفة حقاً، أن يكشف جارانج عن علاقاته السافرة مع اسرائيل توجيهاً وتسليحاً؟!

وأما مشروع قناة البحرين، فهو يهدف إلى ربط البحر المتوسط بالبحر الميت، وهو ذات مشروع هرتزل القديم الذي طرح فكرته الكاتب البريطاني ويليام آلن في كتابه «البحر الميت: طريقاً جديداً للهند»[٦٧].

ويتلخص هذا المشروع بانشاء قناة من خليج حيفا إلى وادي الاردن بالقرب من بيسان، وقام البروفسور يوفال نئمان بدراسة المشروع وأيده، وقدر تكلفته بـ ٦٨٥ مليون دولار ابان وصول الليكود للسلطة عام ١٩٧٧ م.

ولكن، ومع تشكيل حكومة الوحدة الوطنية «في اسرائيل» عام ١٩٨٤ بزعامة شمعون بيرس، تم تجميد المشروع لعدم جدواه الاقتصادية والاضرار المحتمل وقوعها بمعامل البوتاس على البحر الميت بسبب ارتفاع منسوب المياه فيه بعد التنفيذ.

إن الخيارات تبقى مفتوحة، ولكن الجدير بالذكر هنا، أن اسرائيل قد تلجأ أخيراً إلى تنفيذ المشروع رغم ما يعنيه من اغراق آلاف الدونمات من الاراضي الزراعية على جانبي البحر الميت، أي تشريد مئات بل آلاف المزارعين، وربما — على الارجح — تدمير مصانع البوتاس الاردنية.

يعني توجيه ضربة قاصمة للاقتصاد الاردني الذي يشكل البوتاس اهم دعائمه الاساسية كسلعة تصديرية أولى، بما تحققه للموازنة من دخل بالعملة الصعبة.

أما في ليبيا، فقد دشنت في العام الماضي المرحلة الأولى من مشروع النهر العظيم البالغ طوله ٤٢٠٠ كيلو متر مع خزانات ماء تتسع لـ ٣٠٠ مليون م^3، وإذا ما تم انجازه — تقول دراسات الجدوى الاقتصادية — أنه سيؤمن زراعة ١٨٥ ألف هكتار من الحبوب شتاء، و ١٠٠ ألف هكتار من الحبوب والاعلاف صيفاً، وبحيث سيقدر محصول الحبوب المتوقع مليون طن سنوياً وسيسمح بتربية ٣ ملايين رأس غنم وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب واللحوم للجماهيرية الليبية وتصدير الفائض منها. وتوفير مياه الشرب والصناعة في المدن والقرى على طول الساحل، وخلق الآلاف من فرص العمل. وحتى نتخيل ضخامة المشروع، يكفي أن نعرف أن كمية الاسمنت الداخلة في صناعة الانابيب اللازمة لانجازه، تكفي لانشاء طريق خرسانية من الجماهيرية الليبية حتى الهند[٦٨].

ان المياه ستصبح سلعة اقتصادية يتم استيرادها كأي سلعة، فهناك خطط مقترحة بأن يتم نقل المياه من تركيا إلى اسرائيل بواسطة زوارق مرنة أو أكياس عائمة، بيد أن تكلفة البنى التحتية اللازمة، بما فيها المحطات الخاصة بالتعبئة والتفريغ والانابيب الاضافية، تبلغ ٢٠٠ مليون دولار بدون تكلفة (ثمن) المياه نفسها، مما يجعل اللجوء إلى تنفيذ مثل هذه الأفكار لا تكون إلا عند الضرورة القصوى، ورغم ذلك، فقد أشار ياسر علي هاشم في بحثه «الابعاد السياسية والاقتصادية والقانونية لازمة المياه» والمنشور في مجلة «السياسة الدولية» إلى أن اسرائيل تشتري من تركيا حوالي ٢٥٠ مليون م^3 من المياه سنوياً.

وأما السعودية ودول الخليج، فانها تلجأ إلى تحلية مياه البحر باستخدام الغاز الناتج عن تكرير

البترول، بيد أن هذه الطريقة تبقى مكلفة ضمن التكنولوجيا المستخدمة حالياً.

خلاصة:

وإذن، فإن المياه في الشرق الاوسط تتحكم بنسبة هامة من اقتصاد هذه الدول، كون الزراعة فيها تعتمد على الري من الانهار والبحيرات المقامة خلف السدود، وذلك لأن المنطقة عموماً تقع ضمن ما يطلق عليه بالمنطقة الجافة وشبه الجافة، حيث معدلات سقوط المطر قليلة وغير منتظمة ولا تفي بالاحتياجات الزراعية والصناعية المتنامية والمترافقة مع نمو سكاني مرتفع جداً.

ان التحذيرات التي يتم اطلاقها الآن باحتمال أن تصبح المياه سلعة تباع وتشترى وتصدّر تتخذ مصداقية حقيقية، لا سيا وأن ثروة النفط في طريقها إلى النضوب، والاحتياجات المائية تتزايد، في الوقت التي تتناقص فيه مصادر الثروات المائية أو يساء استخدام الموجود منها.

وإذا كانت دول الشرق الاوسط ودول شمال افريقيا سوف تستوعب حوالي ٢٨٠ مليون نسمة جديده مع نهاية التسعينات، فما هي الخطوات الواجب اتخاذها لتحقيق الأمن المائي الذي يعني بالنتيجة أمناً زراعياً وبالتالي أمنا اقتصادياً لدى هذه الدول؟.

هناك ثلاث مجموعات من الدول في المنطقة سوف تتنازع على المياه في المستقبل غير البعيد، وهي معنية بوضع اتفاقات كاملة حول اقتسام المياه وكيفية استثمارها واستغلالها بأفضل وجه ممكن بأفضل وجه ممكن عن طريق اقامة المشاريع المشتركة وضمن احتياجات ومتطلبات كل منها دون أن يشكل هذا اجحافاً بحق أية دولة قد تستطيع تخريب أي جهد مهما حاولت التكنولوجيا العسكرية حمايته.

المجموعة الأولى وتضم مصر والسودان واثيوبيا وكينيا وزائير وبروندي وتنزانيا ورواندا وهي الدول المشتركة بحوض النيل. وهناك اقتراحات مصرية جيدة للتعاون والتنسيق، وهذا يتطلب محاولات جادة في حل الخلافات السياسية القائمة بين مختلف هذه الدول حتى تتمكن الخطط الاقتصادية المائية من أن ترى النور.

المجموعة الثانية وتضم تركيا وسوريا والعراق بالدرجة الأولى، وهذه الدول بدورها معنية بالاتفاق على اقتسام مياه دجلة والفرات دون المساس بأمن دول المصب من قبل دولة المنبع (تركيا) وذلك وفق الاعراف والقوانين الخاصة بالمياه النهرية، ووفق ما تجتهد به الاطراف الثلاثة، دون أن يؤدي ذلك إلى نزاعات قد تدمر أية مشاريع محتملة.

ويميل المرء في هذا الصدد إلى مخالفة الآراء التي تعتقد أن أزمة المياه قد تؤدي إلى نشوب صراعات بين دول عربية وأخرى غير عربية، وان صراعاً من هذا النوع بعيد الاحتمال بين دولة عربية وأخرى عربية أيضاً. إذ أن مسألة المياه هي بالدرجة الأولى أن تنفر احتكارها من قبل أية جهة أخرى، سواء كانت عربية أم غير عربية.

المجموعة الثالثة: وتضم الدول العربية: فلسطين والاردن ولبنان وسوريا من جهة واسرائيل من جهة اخرى، وهي التي تشترك بأنهار الاردن واليرموك والليطاني والحصباني والوزان، وربما كانت هذه المجموعة من اصعب المجموعات لوجود اسرائيل التي تستولي على جزء كبير من المياه العربية بالاحتلال العسكري، بيد أن الدول العربية لا تستطيع السكوت طويلاً على سرقة المياه ليس بخلفية فحسب، بل لأن الحاجة للمياه، ستصبح ملحّة إلى درجة لا يمكن احتمال السكوت عليها، لأنها سوف ترتبط بمياه الشرب والغذاء اللذان لا يمكن للانسان أن يستغني عنهما، فالماء، وكما يقول جون كولي، مؤلف كتاب (The war over Water) ليس فقط ضرورياً للحياة: بل هو الحياة نفسها.

هوامش:

(١) حفيف البزري، اسرائيل والمياه العربية: دار الحقائق، بيروت، ط١ ، ١٩٨٤ ، ص٥ .
(٢) المصدر نفسه، ص١٦ .
(٣) المصدر نفسه، ص١٦ .
(٤) المصدر نفسه ص١٦ ، ١٧ .
(٥) حمد سعيد الموعد، حروب المياه في الشرق الاوسط، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، آب/أوغسطس، ١٩٩٠ ، ص١٦ .
(٦) المصدر نفسه، ص١٨٠ .
(٧) نبيل خليفه، مياه الشرق الاوسط وحروب العقد القادم: مجلة الوحدة، العدد ٧٦ ، كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، ص٤٣ — ٤٤ .
(٨) المصدر نفسه، ص ٤٢ — ٤٤ .
(٩) نبيل خليفه، مصدر سبق ذكره، ص٤٢
(١٠) المصدر نفسه، ص٤٢ .
(١١) المصدر نفسه ص٤٢ ، ٤٣ .
(١٢) المصدر نفسه، ص٤٣ .
(١٣) المصدر نفسه، ص٤٣ .
(١٤) المصدر نفسه، ص٤٣ .
(١٥) جان نكد، اسرائيل، تركيا، اثيوبيا: مثلث الخطر المائي/الشرق الاوسط: حروب المياه، مجلة الاسبوع العربي ٤/١١/١٩٩١ .
(١٦) حمد سعيد الموعد، مصدر سبق ذكره، ص١٨٨ .
(١٧) المصدر نفسه، انظر الجدول ص١٨٩ .
(١٨) رينيه ديمونه، ترجمة جورج طرابيش، مصر: بنغلادش محرومه من الماء على حافة المتوسط، مجلة الوحدة، العدد٧٦ ، كانون ثاني/يناير ١٩٩١، من ص٤٨ — ٥٧ .
(١٩) المصدر نفسه.
(٢٠) حمد سعيد الموعد، مصدر سبق ذكره، ص٣٦ .
(٢١) المصدر نفسه، ص٦٥ .

(٢٢) المصدر نفسه، ص٦٥ .
(٢٣) د. بطرس غالي، ادارة المياه في وادي نهر النيل، محاضرة القيت بالانجليزية أيام الكونغرس الامريكي بتاريخ ١٩٨٩/٩/٢٥ ، نشرتها مجلة السياسة الدولية، عدد ابريل/نيسان، القاهرة، ١٩٩١ ، ترجمة ستار الشوربجي، ص١١٦ .
(٢٤) المصدر نفسه ص١١٧ .
(٢٥) المصدر نفسه ص١١٨ .
(٢٦) المصدر نفسه ص١١٨ .
(٢٧) د. علاء الحديدي، السياسة الخارجية المصرية اتجاه مياه نهر النيل، مجلة السياسة الدولية، عدد ابريل/ نيسان ١٩٩١ ، القاهرة، ص١٢٠ .
(٢٨) المصدر نفسه، ص١٢٢ .
(٢٩) محمد سعيد الموعد، مصدر سبق ذكره، ص١٧٣ .
(٣٠) بطرس غالي، مصدر سبق ذكره، ص١١٨ .
(٣١) حمد سعيد الموعد، مصدر سبق ذكره، ص١٧٣ .
(٣٢) د. علاء الحديدي، مصدر سبق ذكره، ص١٢٣ .
(٣٣) المصدر نفسه، ص١٢٠ .
(٣٤) جويس ستار، حروب المياه، ترجمة عامر دسوقي، دراسات استراتيجية، نشرة نصف شهرية، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، قبرص، ١٩٩١ ، ص٢١ ، ص٤٢ .
(٣٥) اطلاق اسم عام حصاد المياه على ١٩٩١ ، نص مقابلة المهندس الاردني داود خلف وزير المياه والري مع ممثلي الصحافة المحلية والاجنبية، الشرق الاوسط، لندن، ١٩٩١/٨/١١ .
(٣٦) المصدر نفسه .
(٣٧) جويس ستار، مصدر سبق ذكره، ص٢٨ .
(٣٨) المصدر نفسه، ص٢٨ .
(٣٩) المصدر نفسه.
(٤٠) المصدر نفسه.
(٤١) حمد سعيد الموعد، مصدر سبق ذكره، الصفحات من ٩٦ – ١٠٢ .
(٤٢) محمد زهدي النشاشيبي، مخططات اسرائيل لسرقة المياه العربية، السفير، بيروت، ١٩٩١/٢/١٨ .
(٤٣) جورج المصري، حرب المياه في الصراع العربي – الصهيوني، مجلة الوحدة، العدد٧٦ ، كانون الثاني/ يناير١٩٩١ ، ص٦٧ .
(٤٤) هاشمية رسلان حيدر، الأمن المائي في استراتيجية السيطرة الاسرائيلية، حلقة (١)، السفير، بيروت ١٢/٨/ ١٩٩١ .
(٤٥) — ، رغم ما تنهبه من المياه العربية: اسرائيل تستبق المفاوضات الاقليمية بالاعلان عن نقص خطير يتهددها، الشرق الأوسط، لندن، ١٩٩١/٧/٢٧ .
(٤٦) تقرير صادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نشرت ملخصاً له، الشرق الاوسط، لندن، ٢٧/٧/ ١٩٩١ .
(٤٧) هاشمية رسلان حيدر، مصدر سبق ذكره، حلقة ١ .
(٤٨) المصدر نفسه حلقة ٢ .
(٤٩) المصدر نفسه حلقة ١ .

(٥٠) المصدر نفسه حلقة ١ .
(٥١) المصدر نفسه حلقة ٣ .
(٥٢) جان تكد، الاسبوع العربي، مصدر سبق ذكره.
(٥٣) المصدر نفسه.
(٥٤) المصدر نفسه.
(٥٥) نبيل خليفة، مصدر سبق ذكره، ص٤٥ .
(٥٦) المصدر نفسه.
(٥٧) حمد سعيد الموعد، مصدر سبق ذكره، ص١٦٥ .
(٥٨) المصدر نفسه، ص١٦٣ .
(٥٩) د.حسن ابو بكر ، المنظور المائي للصراع العربي الاسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، عدد ابريل/نيسان ١٩٩١ ، ص١٣٧ .
(٦٠) المصدر نفسه.
(٦١) حمد سعيد الموعد، مصدر سبق ذكره، ص٦٣ .
(٦٢) المصدر نفسه.
(٦٣) د. حسن ابو بكر، مصدر سبق ذكره.
(٦٤) ازمة المياه في المنطقة العربية/ دراسات استراتيجية، نشرة نصف شهرية تصدر عن: مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، قبرص بدون تاريخ.
(٦٥) د.أحمد عباس عبد البديع ، ازمة المياه من الفرات إلى النيل، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، نيسان/ابريل، ١٩٩١: ص١٤٥ – ١٤٩ .
(٦٦) جورج المصري، مصدر سبق ذكره، تفاصيل حول مشروع قناة جونقلي الصفحات ٦٤ – ٦٦ .
(٦٧) جورج المصري، مصدر سبق ذكره، ص٦٩ – ٧٢ .
(٦٨) جان إلكسان، الثروة المائية تحقيق مصور، مجلة الوحدة، العدد ٧٦ ، كانون الثاني يناير ١٩٩١ ، ص١١٣ .

أزمـة ميـاه النيـل والتحديات الخارجية

عبد السلام ترمري

«مصر هبة النيل»، بهذه الكلمات الثلاث، لخص عالم التاريخ اليوناني «هيرودوت» حقيقة تاريخية على درجة كبيرة من الأهمية، هي أن مصر دون النيل صحراء قاحلة مترامية الاطراف، ولسوف تصبح «النقب هبة إسرائيل» حين يُشرع بامداد مياه النيل إلى الكيان الصهيوني.

لقد عبر أحد كبار المهندسين المصريين في عصرنا الراهن – الوزير السابق عبد العظيم ابو العطار – عن الاخطار الكامنة من جراء ذلك حين قال: بأنه مولد جديد لاسرائيل تماماً [1].

هذا البحث مكرس لدراسة أزمة المياه في مصر، والتحديات الخارجية التي تحيط به، لهذا ارتأينا أن نعالج الموضوع ضمن محورين اساسيين وهما:

المحور الأول: النيل من المنبع حتى المصب: جغرافياً وجيولوجيكياً.

المحور الثاني: محددات تكون أزمة مياه النيل.

النيل من المنبع حتى المصب: جغرافياً وجيولوجيكياً:

يجمع نهر النيل مصادره المائية من مصدرين اساسيين وهما[2]:

١ – حوض هضبة البحيرات الاستوائية.

٢ – حوض الهضبة الاثيوبية.

كما يوجد مصدر ثالث ثانوي وهو حوض بحر الغزال.

١ – مصادر الايراد من هضبة البحيرات الاستوائية: يبلغ طول نهر النيل ٦٧٠٠ كيلو متر، وينبع من بحيرة فيكتوريا، ثاني أكبر بحيرة عذبه في العالم، اذ تبلغ مساحتها حوالي ٧٠ ألف كيلومتر مربع، موزعة في كل من كينيا واوغندا وتنزانيا، وثمة روافد كثيرة لبحيرة فكتوريا[3] تنبع من كينيا وتصب في جانبها الشرقي، لكنها قليلة الايراد والاهمية منها: نهر «أنرويا» و «يالا»، كما توجد أنهر تنبع من تنزانيا وتصب في الشاطىء الجنوبي لبحيرة فيكتوريا، ومنها روافد «موجوجو» وروافد «أنجونو»، بيد أن هذه الروافد على كثرتها لا تمد بحيرة فيكتوريا بأكثر من ٦٧٪ من ايرادها، بينما يمدها نهر «كاجيرا» الذي ينبع من مرتفعات بوروندي ورافده الرئيسي نهر «لوفيرونزا» بـ ٣٣٪ من إيراد البحيرة

ويصب نهر كاجيرا في جنوب غرب بحيرة فيكتوريا[4]. ويصل المعدل السنوي لسقوط الامطار فوق سطح البحيرة إلى ١,٥ متر في السنة، و ١,١٥ متر فوق الحوض المجمع حول البحيرة، إلا أن نسبة ما يصل من مياه هذه الامطار إلى البحيرة هو ٨٪ في المتوسط تقريباً، بينما يفقد الباقي ونسبته ٩٢٪ في التبخر والتسرب، ويصل متوسط الايراد السنوي الخارج من هذه البحيرة إلى ٢٨ مليار متر مكعب[5]. تصب بحيرة فكتوريا في نيل فكتوريا، وهو المخرج الوحيد للبحيرة فوق أراضي اوغندا، وتجري مياه نيل فيكتوريا مشكلة عدة شلالات منها شلال ريبون وشلال اوين، ثم تنحدر المياه مشكلة أيضاً العديد من الشلالات إلى أن تصل إلى «نمساجالي» على بعد ٨٠ كيلو متر من مخرج بحيرة فيكتوريا، وهنا يصب نيل بحيرة فيكتوريا مياهه في بحيره أخرى هي بحيرة كيوجا فوق أراضي اوغندا المحاطة بمساحات كبيرة من المستنقعات، تقدر مساحة البحيرة ١٧٦٠كم٢ . ويصل متوسط الايراد السنوي للايراد الخارج منها ٢٩ مليار متر مكعب[6] يخرج نيل فكتوريا بعد ذلك من بحيرة كيوجا في مجرى طبيعي ثم تنحدر مياهه لتشكل شلالات مارشيرون، ثم تتجه نحو بحيرة ألبرت الموزعة بين كل من زائير واوغندا، يبلغ متوسط مساحة سطح هذه البحيرة ٣٥٧٠ كيلو متر مربع، عدا نيل فكتوريا الذي يصب في هذه البحيرة عند نهايتها الشمالية، ونهر السمليكي الذي يصب في نهايتها الجنوبية بالاضافة إلى روافد أخرى. أما نهر السمليكي فيصرف مياه الامطار على حوضه نفسه، ويستمد باقي مياهه من بحيرة ادوارد التي تتصل بمجرى مستقل ببحيرة جورج وقناه كازنجي. ان تخزين متر واحد فوق منسوب بحيرة فيكتوريا يعطي ٦٩ مليار متر مكعب في السنة، بينما تخزين متر واحد فوق منسوب بحيرة ألبرت يعطي ٥,٣ مليار، ليصبح المجموع ٧٤,٣ مليار متر مكعب[7]. بعد خروج النيل من بحيرة ألبرت حتى وصوله إلى بلدة نيمولي عند الحدود بين أوغندا والسودان، يعرف النهر بنيل ألبرت، ويقابل أثناء جريانه الكثير من المستنقعات مما يفقده أيضاً الكثير من مياهه. بعد ذلك يتجه شمال ينمولي ليصبح اسمه بحر الجبل في السودان، تتجه مياهه بالانحدارات لتشكل شلالات فولا ديبون، وتخترق مياه بحر الجبل منجلا، منطقة السدود، مما يفقده حوالي ٥٠٪ من التصرف المار بمنجلا ما مجموعه ١٦ مليار متر مكعب سنوياً في المتوسط. ويقدر متوسط سطح مستنقعات بحر الجبل بحوالي ٧٢٠٠ كم مربع، يفقد النهر فيها نصف ايراده بالتسرب والتبخر[8].

أما مصدر الايراد الثانوي لمياه النيل فهو حوض بحر الغزال في السودان، تقدر مساحته بحوالي ٥٢٦ ألف كيلو متر مربع، به مستنقعات تقدر مساحتها بنحو ٧٠ كيلو متر مربع. وتبلغ مجموع تصرفات روافد بحر الغزال في المتوسط ١٥ مليار متر مكعب في السنة، تضيعها في المستنقعات ولا يصل منها إلى النيل الأبيض إلا نحو نصف مليار متر مكعب في السنة[9]. ونشير أخيراً أن مجمل الايراد السنوي لنهر النيل في مصر التي تأتي من دول النيل الابيض هي ١٥٪ فقط وهذه الدول هي: كينيا وأوغندا وتنزانيا وروافدا بوروندي وزائير[10].

٢ – مصادر الايراد من الهضبة الاثيوبية: تتفرع إلى ثلاثة أنهار هي[11]:

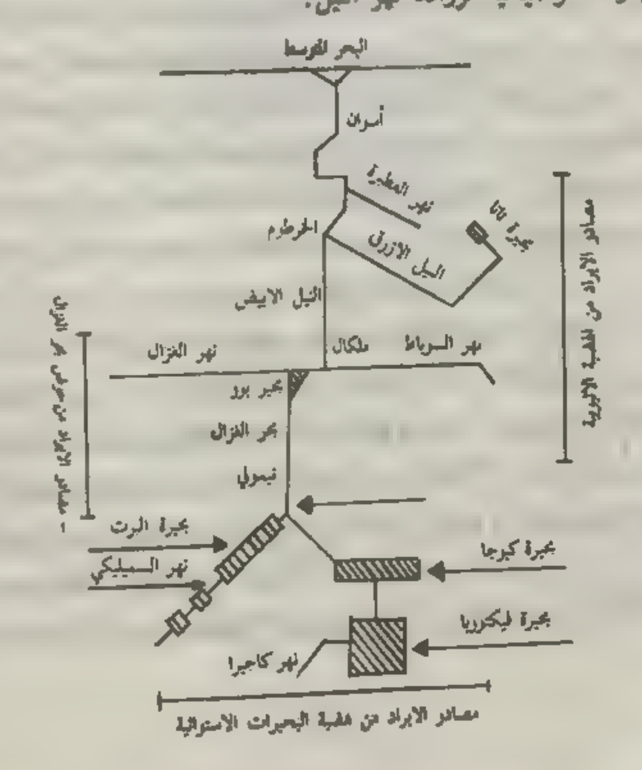
أ – نهر السوباط: ينبع من أثيوبيا، ويصب في النيل الأبيض في السودان على بعد ٢٣ كم جنوب ملكال، يبلغ مجموع التصرف السنوي الذي يمر بملكال بعد اجتياز منطقة سدود بحر الجبل ٣٠ر٠ مليار متر مكعب في السنة. ويبلغ هذا الرقم عند اسوان بعد الفواقد الطبيعية للنهر خلال مسيرته حوالي ٢٥ر٠ مليار متر مكعب سنوياً.

ب – النيل الأزرق: ينبع من بحيرة تانا في اثيوبيا، وتقدر مساحة البحيرة بحوالي ٣٠٠٠ كيلو متر مربع، ويعتبر نهر أباى الرافد الرئيسي لبحيرة تانا، ويقدر تصرفه من مخرجه بحوالي ٣,٨ مليار متر مكعب سنوياً، ثم تصب فيه بعد جملة روافد تضيف إلى إيراد النهر تصرفات هائلة بحيث يبلغ ايراده السنوي عند سنار ٥٠ مليار متر مكعب، ويقدر متوسط إيراد النيل الأزرق عند اسوان بعد الفواقد الطبيعية بنحو ٤٨ مليار متر مكعب في السنة.

جـ – نهر العطبرة: ينبع هذا النهر من جبال الحبشة (أثيوبيا)، وعلى مقربة من بحيرة تانا، ويبلغ مجموع تصرف نهر عطبرة في المتوسط ١٢ مليار متر مكعب في السنة، وتقدر عند اسوان بحوالي ٥ر١١ مليار متر مكعب.

ويبلغ مجموع ايراد النيل الذي يأتي من اثيوبيا وحدها ٨٥٪ من المياه المستخدمة في مصر[١٢] عند التقاء النيل الأزرق بالنيل الأبيض في الخرطوم يتجه شمالاً نحو مصر ليصب في نهاية المطاف في البحر الأبيض المتوسط بعد ان يتفرع عند قناطر الدلتا إلى فرعي دمياط والرشيد، ويقدر متوسط الايراد السنوي لايراد النيل الطبيعي مقدراً عند اسوان من مصادره المختلفة نحو ٨٤ مليار متر مكعب.

وفيما يلي رسمة توضيحية لروافد نهر النيل:



الموارد المائية في مصر:

تشكل مياه النيل المصدر الرئيسي في مصر، ثم تأتي بعد ذلك المياه الجوفية بالدرجة الثانية، بحيث تبلغ الامكانات المتاحة لمصر من الموارد المائية نحو ٧ر٦٠ مليار متر مكعب. منها ٥٥,٥ مليار متر مكعب من مياه النيل و ٤,٧ مليار متر مكعب من مياه الصرف و ٠,٥ مليار متر مكعب من المياه الجوفية، في حين ان المستخدم حوالي ٥ر٥٩ مليار متر مكعب منها ٧ر٤٩ مليار متر مكعب للزراعة و٣ر٣ مليار متر مكعب للاستخدامات المنزلية و ٢,٥ مليار متر مكعب للصناعة و ٤ مليار متر مكعب للكهرباء[١٣]. كما قدرت المياه الجوفية الصالحة للشرب في سيناء بحوالي ٢٠٠ مليون متر مكعب[١٤]. كما أوضحت دراسة أعدتها لجنة الانتاج الزراعي والري واستصلاح الاراضي في مجلس الشورى[١٥] ان المياه الجوفية في وادي النيل والدلتا تعتبر من الخزانات عالية الكفاءة من حيث نقل المياه من مواقع التغذية حتى موقع الاستخدام مع قدرة عالية على تخزين المياه. وأوضحت الدراسة التي أعدتها اللجنة أن ما يستخدم من المياه الجوفية في شتى الأغراض يصل إلى ٢ر٢ مليار متر مكعب سنوياً في الدلتا والوجه القبلي، مشيره إلى ان هذه المياه تعتبر المصدر الثاني لمياه الري بعد مياه النيل. وأفادت أيضاً ان هناك خزاناً يحتوي على نحو ١٢٠ مليار متر مكعب من المياه يمكن الاستفادة منه لدى المنطقة الواقعة خلف خزان اسوان بين إرمنت عند الكيلو ١٧٠ وحتى الواسطي عند الكيلو ٨٥٠ خلف الخزان. كما اشارت بعض الدراسات الفنية إلى امكان استغلال ٥ر١ مليار متر مكعب سنوياً من المياه الجوفية في الوجه القبلي بالاضافة إلى الكمية المستغلة حالياً والتي تقدر بنحو ٣ر١ مليار متر مكعب.

مصر ودول حوض النيل:

يجري نهر النيل في تسع دول افريقية هي مصر والسودان واثيوبيا وكينيا واوغندا وزائير وتنزانيا وبوروندي ورواندا بمساحة تشغل عشر مساحة القارة الافريقية، وهذا التشعب يخلق العديد من المشاكل فيما بينها، بحيث يصبح التوصل إلى اتفاقيات ثنائية دون موافقة الأطراف الأخرى أمراً في غاية الصعوبة، وهذا مما يعقد من عمل الديبلوماسية الخارجية المصرية بصدد تعاملها مع دول حوض وادي النيل.

السودان: تشكل الدولة الاولى كمصدر لمياه النيل، حيث يجتمع النيل الأزرق مع الأبيض في الخرطوم ويشكلان معاً النهر الذي يمر في مصر، ولأن السودان يتميز عن دون بقية دول حوض النيل الأخرى من حيث امكانية عقد اتفاقيات ثنائية دون الاخلال بحقوق دول أخرى على أساس أن ما يتم الاتفاق عليه يكون بالتفاهم معها، مثل اثيوبيا أو اوغندا، وهو ما دفع بالحكومة المصرية إلى توقيع اتفاق لعام ١٩٥٩ حول تقسيم مياه النيل أثناء بناء مشروع السد العالي والذي تم الاتفاق فيه على حصة مصر السنوية من المياه والمقدرة بـ ٥ر٥٥ مليار متر مكعب سنوياً. رغم ان السودان يعاني مثل مصر من نقص المياه. وكان من أبرز المشاريع المشتركة انشاء قناة جو نقلي وهي عبارة عن قناة مساعدة

لبحر الجبل تمتد بطول ٣٦٠ كم من مصب نهر السوباط قرب مدينة ملكال إلى مدينة بور بجنوب السودان، وهي تؤدي إلى توفير جزء كبير من المياه التي كانت تضيع في منطقة المستنقعات وتبلغ حوالي ٤ مليار متر مكعب سنوياً على ان تقسم مناصفة بين مصر والسودان، وقد بدىء بتنفيذ المشروع في عام ١٩٧٨ ، وكان مقدراً له ان ينتهي عام ١٩٨٥ ، إلا أن ظروف الحرب الأهلية في جنوب السودان والنزاع القائم بين الحكومة المركزية في الخرطوم وجيش تحرير شعب السودان حالت دون اتمام ذلك المشروع الهام. ان «مصر تخسر – بسبب الحرب الاهلية الدائرة في السودان – خمسة ملايين متر مكعب من المياه يومياً.. وهي الكمية التي تمكن من زراعة حوالي الف من الافدنه «وهذا يعني فقدان مصر» ٣٦٠ الف من الافدنة كل عام وفقدان امكانية زراعة مليون فدان خلال السنوات الثلاث الماضية[١٦].

أثيوبيا: وهي الدولة الثانية التي تقع ضمن دول حوض النيل التسع التي تشكل المياه الواردة منها ٨٥٪ من أجمالي حصة مصر. وعلى الرغم من وجود اتفاقيات دولية (اتفاقية بين بريطانيا واثيوبيا عام ١٩٠٢) تنص على التزام اثيوبيا بعدم القيام بأية أعمال في النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو السوباط مما يؤدي إلى التأثير على كمية المياه المتدفقة من النهر، فإن اثيوبيا تعلن بشكل أو بأخر عن تملصها من هذه الاتفاقيات على اساس أنها من صنع الاستعمار، إلا ان هذه الاتفاقيات تعتبر سارية المفعول من وجهة نظر القانون الدولي، ولا يستطيع أي طرف ان يتحلل منها حسب ما تؤكده اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات المبرمة في العام ١٩٧٨ بشأن التوارث الدولي للمعاهدات. وهذا ما يشكل مصدر صراع حقيقي بين مصر واثيوبيا. كما أن اثيوبيا بكثافتها السكانية (٥٠ مليون نسمة)، ومواردها الطبيعية، مؤهلة للنمو السريع ، مما يعني الاحتياج إلى كل قطرة ماء. ورغم وجود مائة نهر فيها، إلا أن الجفاف والجوع يضربها، وذلك يعود إلى أسباب داخلية[١٧]. فمن جملة ٢٠٠ مليون فدان قابلة للزراعة، إلا أنهم لا يزرعون سوى ٣٠ مليون فقط. أي أكثر من أربعة أضعاف المساحة المزروعة في مصر، لكنها في الغالب زراعة مطرية وحيدة المحصول، كما يوجد ١٥٧ مليون فدان من المراعي الخضراء و ١٢,٤ مليون فدان من المستنقعات و٢١ مليون فدان غابات. و٤١ مليون فدان من الصحارى الصخرية القاحلة والاراضي المبنية داخل كردونات المدن والقرى. و ٢٨,٨ مليون فدان من البحيرات ومجاري الانهار. كما ان انتاجية الارض منخفضة جداً.

تنزانيا: تشترك مع كل من كينيا واوغندا في بحيرة فيكتوريا، وهي عضو عامل في منظمة تنمية نهر كاجيرا، وهو يشكل احد روافد نهر النيل في الهضبة الاستوائية. وتنزانيا تسعى إلى الاستغلال الامثل لجميع مواردها المائية. وقد قام برنامج الامم المتحدة للتنمية بإعداد بعض الدراسات الخاصة في هذا الصدد، مثل إقامة مشاريع وسدود لتوفير نظام ري دائم، مما يؤدي إلى التأثير على كميات المياه التي تصل إلى مصر من نسبة الـ ١٥٪ من منابع الهضبة الاستوائية، إلا أن عدم توافر التحويل اللازم لاقامة مشاريع هامة ما زال يحول دون تنفيذ الكثير منها. وتطالب تنزانيا بإعادة النظر في المعاهدات

التي ابرمت للانتفاع المشترك بمياه النيل على اعتبار انها معاهدات استعمارية. ونشير إلى اتفاقية ١٩٢٩ التي ابرمت بين بريطانيا ومصر، وبين اوغندا وكينيا وتنزانيا، وهي تنص على القيام بغير اتفاق مسبق مع الحكومة المصرية باعمال ري أو توليد طاقة، ولا تتخذ اجراءات على النيل وفروعه او على أي منها سواء في السودان أو في الدول الأخرى الواقعة تحت الادارة البريطانية يكون من شأنها انقاص مقدار المياه الذي يصل إلى مصر او تخفيض منسوبه على أي وجه يلحق الضرر بمصلحة مصر.

كينيا: تشترك مع كل من اوغندا وتنزانيا في بحيرة فيكتوريا التي تشكل جزءاً من نسبة الـ ١٥ في المئة من مصادر النيل.

اوغندا: تشرف على الجزء الأكبر من بحيرة فيكتوريا، ويمكن القول ان منابع النيل الاستوائية تأتي من اوغندا كونها تشرف ايضاً على العديد من البحيرات (كيوجا، والبرت، وادوارد) ويأتي حوالي ١٣٪ من ايراد النيل السنوي من تلك المنطقة، وتشير بعض التقديرات عن كمية المياه التي تخرج من بحيرة فيكتوريا تقدر بحوالي ٣٦ مليار متر مكعب سنوياً ولا يصل منها إلى مصر سوى ٣٦٪ منها فقط، وهو ما يدعو مصر إلى الاهتمام الشديد باوغندا كإحدى المصادر الهامة لمياه النيل[١٨]

زائير: تشكل زائير ثاني اكبر دولة من حيث المساحة، وثالث دولة من حيث التعداد السكاني بين دول حوض نهر النيل، وتتمثل علاقة زائير المباشرة بمصادر المياه في وجود بحيرة ألبرت (مو بوتوسيسي سيكو) داخل أراضيها، والتي يمكن في حال اقامة سد عليها زيادة حصة كل من اوغندا والسودان من المياه وبالتالي زيادة حصة مصر.

بوروندي: تعتبر بوروندي صغيرة المساحة نسبياً مقارنة بدول حوض نهر النيل، الا أن الجزء الخاص بحوض نهر النيل يمثل حوالي ٤٦,٦٪ من مجموع مساحتها، أي حوالي نصف مساحتها تقريباً. ويشكل نهر كاجيرا الذي يمثل حدود بوروندي مع رواندا الرافد الرئيسي المباشر لبحيرة فيكتوريا، اضافة إلى رافده نهر لوفيرونزا.

رواندا: تعتبر أصغر دول حوض نهر النيل وأعلاها كثافة سكانية. لهذا تبدي اهتماماً شديداً ازاء أي نشاط سياسي يهدف إلى تحسين في اوضاعها.

ومن المهم الاشارة إلى أن الدبلوماسية المصرية الخارجية عملت على تشجيع قيام اتحاد لدول حوض نهر النيل وسُمي هذا الاتحاد «الاندوجو»، بيد أن كل من تنزانيا وكينيا واثيوبيا رفضت الانضمام إلى «الاندوجو». ان الموقع الجغرا – سياسي لنهر النيل في مصر كدولة مصب، أضفى عليها نقاط ضعف جيبولوتيكية على درجة كبيرة من الأهمية، فحصة مصر من نهر النيل قد تتعرض لخطر في حال قيام أية دولة من دول حوض نهر النيل (خاصة اثيوبيا) بإجراء مشاريع على مصادر ايراد النيل إلى مصر. وليس خافياً على أحد أن الدراسة[١٩] التي وضعتها الولايات المتحدة الامريكية بين عامي ١٩٥٨ – ١٩٦٤ في سبعة عشر مجلداً، استهدفت الضغط على سياسة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وقُدمت آنذاك إلى النظام الأثيوبي بهدف استصلاح ٤٠٠ ألف هكتار من الاراضي القائمة على الحدود السودانية

الاثيوبية وانتاج كمية ضخمة من الكهرباء لتحقيق مستلزمات هذا المشروع الذي إن تحقق يحرم مصر والسودان على الاقل من خمسة بلايين متر مكعب من الماء.

محددات تكوّن أزمة مياه النيل:

هناك ثلاث محددات تتفاعل فيما بينها مكوّنة أزمة لمياه نهر النيل، وبالتالي أزمة مائية لها أبعادها السياسية والاقتصادية في مصر. هذه المحددات هي:

(أ) – محددات طبيعية.

(ب) – محددات داخلية.

(ج) – محددات خارجية.

(أ) – المحددات الطبيعية:

أسهمت الطبيعة بهذا الشكل أو ذاك في ازاحة الستار عن الأزمة الحقيقية لمياه نهر النيل، وذلك عندما ضرب الجفاف الهضبة الاثيوبية طوال تسع سنوات متوالية امتدت من العام ١٩٧٩ وحتى ٢٤ تموز ١٩٨٨، حيث وصل مخزون بحيرة السد العالي إلى ٣٤ بليون متر مكعب، وهو أقل معدل وصلت إليه البحيرة، مع العلم أن أقصى سعة تخزينية للمياه الواردة من الفيضان في بحيرة السد ١٦٢ بليون متر مكعب، والمتوقع حدوثه دائماً في حال تكرار الفيضانات عالية الايراد، أن يصل التخزين إلى ١٢٠ بليون متر مكعب، والمتبقي من السعة التخزينية وقدره ٤٢ بليون متر مكعب خصص لمفاجآت الفيضانات الضخمة جداً، رغم أن هذه المفاجآت لم تحدث منذ انشاء السد العالي والبحيرة.

ان أقصى كمية مياه تم تخزينها في البحيرة كانت في شهر تشرين الثاني عام ١٩٧٨، حين وصل التخزين إلى ١٣٤,٥ بليون متر مكعب وكانت موجة الجفاف التي حدثت بمثابة ناقوس خطر يهدد شريان الحياة في حوض نهر النيل بشكل عام ومصر بشكل خاص، وبهذا الصدد برزت العديد من الدراسات التي تناولت الموضوع باسهام عميق ووصلت الى إستنتاجات على درجة كبيرة من الاهمية، فقد أكدّ تقرير أعده «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»[٢٠] في واشنطن عام ١٩٨٦ بعنوان «السياسة الخارجية الأميركية حول مصادر المياه في الشرق الاوسط»، «العقد القادم من التسعينات سوف يكون عقد الصراع على المياه في الشرق الأوسط مما قد يؤدي الى تمزيق الروابط الهشة القائمة فعلياً بين دول المنطقة وأن يؤدي ذلك الى عدم استقرار لم يسبق له مثيل في المنطقة»، كما اشار التقرير الى «أن موجة الجفاف التي بدأت تضرب بعض البلدان الموجودة في أفريقيا والشرق الاوسط سوف تستمر» ويعلل التقرير ذلك الى تغيير مناخي كوني لا يمكن السيطرة عليه أو ضبط أسبابه، وأن هناك اجماعاً عاماً بين علماء المناخ بأن الجفاف سوف يستمر على الأرجح ولو بصورة متقلبة. كما قدّم – مايكل هولم[٢١] من وحدة أبحاث المناخ التابعة لجامعة إيست آنغليا في انكلترا، أثناء ندوة نهر النيل التي

قدمت في أيار ١٩٩٠ بحثاً عن التأثيرات المحتملة لتغير النشاطات المناخية عالمياً في أقاليم حوض النيل قال فيه: لقد تنوعت نماذج هطول الامطار في هذه الأقاليم تنوعاً كبيراً على مدى الحقب التاريخية، كما أن هذه المناطق تتأثر إلى حد بعيد بعوامل عدة: منها التغيرات في مدار الأرض وفي درجات حرارة المحيطات وفي الغطاء الأخضر الذي يغطي القارة الافريقية، ويدخل في هذا عامل جديد، هو الزيادة في تركيز الغازات في طبقات الجو المحيطة بالكرة الأرضية.

وتشير نظرية «النماذج العامة للدورات المناخية» إلى أن متوسط درجات الحرارة سيزداد في منطقة حوض النيل بمعدل ٢ – ٤ درجات مئوية، مما يؤدي إلى تبخر كميات أكبر من المياه، وإلى زيادة في هطول الامطار في الوقت نفسه. وقال هولم أن التقديرات الراهنة تشير إلى استمرار انخفاض منسوب مياه النيل الأزرق، وثباته، وربما زيادة هذا المنسوب زيادة طفيفة في النيل الأبيض. وهذا يعني أن هناك حاجة كبيرة إلى انهاء مشروع قناة جونقلي وغيره من مشاريع حفظ المياه والتي هي قيد الاعداد في جنوب السودان، للتقليل من تأثير عوامل التبخر في المياه التي يتلقاها النيل في المستقبل. كما قدر كمية المياه التي تتبدد من النيل الأبيض وروافده بـ ٤٥ بليون متر مكعب بسبب عوامل التبخر والامتصاص في المناطق الحارة في جنوب السودان[٢٢].

(ب) – المحددات الداخلية:

وتندرج في نطاق جملة من المسائل وهي:

١ – ظاهرة التلوث: تؤكد ملفات وزارة الري المصرية أن عدد[٢٣] المصادر المخالفة والملوثة للنهر بلغ ٢٥٠٠ مصدر مخالف. وتشير الدراسات إلى أن مصنع تركيز الفوسفات في اسوان يعتبر أخطر مصادر التلوث على النيل، حيث يرمي سنوياً ٤ ملايين متر مكعب من المياه الملوثة التي تحمل شوائب الفوسفات. وفي محافظة قنا بلغ عدد المصادر التي تلوث النيل ٦٤ مصدراً منها ٢٢ مصدر ثابت و ٤ مصانع للسكر والباقي مطاحن وفنادق. وتتخذ التلوث في قنا أشكالاً متعددة مثل المواد السائلة التي تحتوي على الاملاح والأحماض والقلويات والمواد الصلبة من عوادم المصانع، بالاضافة إلى المخلفات الآدمية، مما يعني أن النيل في خطر حقيقي مصدره تلوث مياهه.

٢ – هدر مياه النيل: ان ٩٧٪ من الأراضي المصرية صحراء قاحلة غير آهلة بالسكان، وتمثل مساحة وادي النيل والدلتا من السودان إلى القاهرة أقل من ٣٪ من مساحة مصر الكلية، ويسكنها ٥٢ مليون نسمة وتعتمد ٩٩٪ من الرقعة الزراعية في مصر على الري[٢٤] والأخطر من ذلك أن الاسراف الظاهر في استهلاك المياه مرده إلى قناعة راسخة لدى السكان تعتبر أن مياه النيل مورد مجاني غير قابل للنفاذ، فلا تعامل مياه النيل على أنها ثروة وطنية وقومية يجب الحفاظ عليها.

ان نظرة واحدة إلى الوراء تاريخياً، نتبين من خلالها مقدار نصيب الفرد من المياه. ففي نهاية الستينات كان نصيب الفرد من المياه يبلغ ١٧٠٠ متر مكعب سنوياً، انخفض هذا الرقم إلى ١٠٠٠ متر

مكعب حالياً، ومن المتوقع ان ينخفض حتى نهاية القرن إلى نحو ٧٩٠ متر مكعب. مع بقاء الأوضاع الحالية. وهذا يعني انخفاض متوسط نصيب الفرد إلى النصف خلال الثلاثين عاماً الأخيرة من القرن العشرين. مما سيؤثر بالضرورة على الحد من امكانات التوسع الأفقي في الزراعة، وسيحول دون توفير المياه للصناعة والطاقة والاستخدام المنزلي، مما يشكل عبئاً على مستقبل النمو والتنمية[٢٥].

وفي الواقع، فإن شح مياه نهر النيل قد أدى إلى قصور وتضاؤل في الأراضي المستصلحة. وقد ظهر هذا جلياً فيما يخص الفرد من الرقعة الزراعية، فبينما كان نصيب الفرد ٢٢٪ من الفدان عام ١٩٦٠ هبط هذا المقدار إلى ١٤٪ عام ١٩٨٦[٢٦].

وأكدت دراسة صادرة عن المجالس القومية المتخصصة بدراسة موضوعات «السياسة المائية» أن مصر تعتمد على استيراد ٧٥٪ من احتياجاتها من القمح، ويستلزم سد هذه الفجوة، تخصيص مساحة تقدر بـ ٣ ملايين فدان تُروى بـ ٩ - ١٠ مليار متر مكعب من المياه[٢٧].

ان اقصى مساحة يمكن الوصول إليها بعد استكمال مشروعات التوسع الاقصى هي ١٠ ملايين فدان عام ٢٠٢٥ . في الوقت الذي يكون فيه عدد سكان مصر، قد بلغ أكثر من ١٠٠ مليون نسمة، مما يعني هبوط نصيب الفرد إلى أقل من ٤٠٠ متر مسطح[٢٨]. ولهذا السبب فلا مناص امام مصر إلا الترشيد في استهلاك المياه وتحديث اساليب الري، ولذلك لجأت الحكومة المصرية مؤخراً إلى وضع خطة للتوسع في ٢٨ مليون فدان جديد قبل نهاية هذا العقد، تشتمل على ٩٠٠ فدان غربي القناة، عبر امدادها بمياه نهر النيل من خلال ما يسمى بقناة السلام أو ترعة السلام. وتقع المساحات الأخرى في شمال الدلتا وغربها، وهذا يتطلب استخدام نحو ١٢ مليار متر مكعب من المياه المالحة نسبياً، اضافة إلى مياه النيل، واستخدام ٣ مليارات مكعبة من المياه الجوفية المستخرجة من اعماق تزيد عن ١٥٠٠ متر تحت سطح الارض بتكاليف مرتفعة. اذن، يلزم مصر حتى نهاية العقد الحالي تدبير ٢٠ مليار متر مكعب من المياه لاستصلاح أربعة ملايين فدان جديدة، بمعدل ٢٠٠,٠٠٠ فدان في كل عام، من أجل الحفاظ على المستوى الحالي لنصيب المواطن المصري من الأراضي الزراعية الذي لا يتجاوز ٦٠٠ متر سطح[٢٩].

كما ان التركيز على زراعة محاصيل تستهلك كميات كبيرة من المياه تعتبر احدى مصادر الهدر، ففي مصر يزرع الرز وقصب السكر وتمثلان ١١٪ من المساحة المحصولية، وتستهلك زراعتهما نحو ثلث المياه المخصصة للزراعة في مصر.

كما أن حدود الهدر في الزراعة تتجاوز التركيب المحصولي إلى عدم الاهتمام الكافي بتسوية الأرض والارشاد المائي، الذي يهدد ما لايقل عن ٣٠٪ من المياه المستخدمة من ناحية، والاتساع نحو الحل الفردي بدلاً من التعاون في الري الأمر الذي يزيد من هدر المياه والطاقة معاً من ناحية أخرى[٣٠]. وهكذا، فاننا نجد ان جملة المحددات الداخلية المكونة لأزمة مياه النيل تساهم في تفاقم الأزمة، مما يضع ديبلوماسية «السياسة المائية» أمام حقائق لا ينبغي تجاهلها بدءاً من تلوث مياه النيل

والمجاري المائية المتصلة به، مروراً بالهدر الظاهر في استهلاك المياه، وانتهاء بتخلف تكنولوجيا الري.

(ج) - المحددات الخارجية:

في حديث لبن غوريون عام ١٩٥٦ قال: «ان اليهود يخوضون ضد العرب معركة مياه، وعلى نتيجتها يتوقف مصير دولتنا». وفي اوائل ١٩٨٨ أعلنت اسرائيل صراحة ان استراتيجيتها حول المياه تقوم على مفهوم «التعاون أو الحرب». لهذا اتجهت السياسة الاسرائيلية إلى «تسييس» المياه عبر الاهتمام بالبعد الثالث للصراع العربي - الاسرائيلي، وهو دول الجوار الاستراتيجي (تركيا، اثيوبيا، كينيا...)، خاصة اذا أخذنا بعين الاعتبار أن ثمانية دول مجاورة للدول العربية تتحكم بأكثر من ٨٠٪ من منابع الموارد المائية للوطن العربي وهي (كينيا - اثيوبيا - اوغندا - زائير - تركيا - ايران - السنغال وغينيا). وبعض هذه الدول، مثل اثيوبيا، تعاني من مشكلات الجفاف والتصحر وتتجه لتنفيذ مشاريع مائية على النيل الأزرق الذي يشكل الرافد الرئيسي للنيل المصري (يرفده بـ ٨٠٪)، والبعض الآخر نفذ جزءاً من السدود العملاقة (تركيا، سد أتاتورك).

ومما تجدر الاشارة إليه ان كل من تركيا واثيوبيا قد ارتبطتا بحلف سياسي مع اسرائيل في أواسط الخمسينات عرف باسم حلف «معاهدة الحزام المحيط».

المشاريع الاثيوبية على نهر النيل:

تمت دراسة العديد من مشاريع المياه في اثيوبيا بواسطة مكتب الاستصلاح الأمريكي، وبمعاونة فنية اسرائيلية، وبالاستفادة من الدراسات الأمريكية التي أعدت في منتصف الستينات. ويهدف التعاون الاسرائيلي - الاثيوبي إلى تنفيذ المشاريع المائية التي يصل عددها إلى ٤٠ مشروعاً مائياً على النيل الأزرق، لتنمية الأراضي الواقعة على الحدود الاثيوبية والسودانية، وتشمل هذه الدراسة عدداً من المشاريع، منها انشاء ٢٦ سداً على نهر النيل الأزرق لري ٤٠٠ ألف هكتار وانتاج ٣٨ كيلو واط[٣١].

وبالفعل فقد تم انجاز عدة مشروعات في اثيوبيا وهي[٣٢]:

١ - مشروع سد فينشا: ويقام على أحد روافد النيل الأزرق، وقد بدأ العمل فيه في بداية ١٩٨٤ .

٢ - مشروع «الليبرد»: على نهر السوباط.

٣ - مشروع «سبنت»: على أحد روافد عطبره، ويؤثر على ايراد النهر بمقدار ٢/١ مليار متر مكعب.

٤ - مشروع خور الفاش: ويقع على الحدود الأثيوبية - السودانية، ويؤثر على مصر بمقدار ٤,٥ مليار م^3.

وسوف يؤثر مجموع تلك المشروعات على مصر بمقدار ٧ مليار متر مكعب سنوياً، أي حوالي

٢٠٪ من الايراد الكلي لمصر من النيل.

ان تنفيذ المشاريع الاثيوبية سيلحق أضراراً بشرية واقتصادية، وبالتالي فان خيار الحرب سوف يكون وارداً ان اقدمت اثيوبيا على تنفيذ مشاريعها دون التشاور مع مصر، وهذا ما أكده وزير الحربية المصري الأسبق أبو غزالة: «ان أي مساس بجريان النيل معناه الحرب».

اما السودان فسيواجه ايضاً أزمة مائية كبيرة، حيث يقدر استهلاك السودان الحالي من مصادر المياه بعد تنفيذ مشاريع الري الحالية بـ ١٩ مليار متر مكعب. وسيحتاج إلى ١١ مليار متر مكعب من المياه بعد تنفيذ مشاريع الري المقترحة. وإذا أخذنا بعين الإعتبار أن حصة السودان من وادي النيل بكل فروعه وروافده هي ٢٠,٣٥ مليار متر مكعب، فهذا يعني ان السودان سيواجه أزمة مياه حادة، لأنه سيحتاج إلى ١٠ مليارات متر مكعب من المياه سنوياً [٣٣].

ان الدعم الاسرائيلي لاثيوبيا له مبرراته المصلحية المتبادلة، فأثيوبيا قدمت خدمة لاسرائيل تمثلت في هجرة يهود الفلاشا، إضافة إلى التسهيلات المقدمة لها على جزيرتي «دهلك» و «فاتيا» في البحر الأحمر، مما يعني احكام السيطرة على الاماكن الاستراتيجية. أما اثيوبيا، فقد تلقت دعماً عسكرياً (طائرات كفير مثلاً) لمواجهة ثوار ارتيريا، اضافة إلى تقديم مساعدات فنية اسرائيلية من أجل قيام السدود على النيل الأزرق وروافده.

الأطماع الاسرائيلية في مياه مصر:

تعاني اسرائيل من أزمة مائية، وتفيد التقديرات الصادرة عام ١٩٨٨ أن حجم الموارد المائية هو على النحو التالي[٣٤]:

أ – المياه الجوفية: ١٣٤٠ مليون متر مكعب، منها ١٢٠٥ مليون متر مكعب صالحة للشرب، و ١٣٥ مليون متر مكعب مالحة.

ب – أحواض الأردن: وتبلغ ٦٢٠ مليون متر مكعب.

جـ – مياه السيول: ٤٠ مليون متر مكعب صالحة للشرب، و١٥ مليون متر مكعب صالحة للري و١٠ ملايين متر مكعب مالحة.

د – مياه الري المالحة: تبلغ ١١٠ مليون متر مكعب.

هـ – مجموع الواردات من المياه ٢١١٠ مليون متر مكعب.

ولدى دراسة استهلاك المياه بالكميات الواردة اعلاه، نجد ان استهلاك المياه في اسرائيل قد تطور بشكل كبير جداً من ٣٥٠ مليون متر مكعب سنوياً عام ١٩٤٩، إلى ٢١١٠ مليون متر مكعب عام ١٩٨٥.

لقد كانت اسرائيل تستهلك سنة ١٩٤٩، ١٧٪ من الموارد المائية القابلة للتجدد، وقد ازداد

استهلاكها بشكل مضطرد، فأصبح ٩٨٪ سنة ١٩٧٦، ووصل إلى ٩٥٪ سنة ١٩٧٨، واذا لم يجرِ تطوير سريع للموارد المائية فسوف يحدث نقص بمقدار ٤٠٠ – ٤٥٠ مليون متر مكعب من المياه خلال العقد التالي نتيجة للزيادة في عدد السكان[٣٥].

أمام مثل هذا الوضع، تبحث اسرائيل عن حل لازمتها المائية، سواء من خلال الاستيلاء على مياه الاراضي المحتلة، أو من خلال اطماعها في مياه الدول العربية المحيطة، ومنها اطماعها في مياه النيل.

وقد وردت في تقرير أصدرته لجنة الشؤون العربية التابعة لمجلس الشعب المصري معلومات كشف من خلالها عن قيام اسرائيل بسرقة المياه الجوفية في سيناء، فمنذ الخمسينات تتوجه الاطماع الاسرائيلية إلى وضع الدراسات الجيولوجية، والتخطيط، من أجل التوصل إلى حقيقة المخزون الجوفي الهائل الذي يقع في عمق سيناء وصحراء النقب.

وتشير هذه الدراسات إلى أن هذا المخزون يبلغ طوله مئات الكليومترات، وتقدر كمية المياه المتوافرة فيه حوالي ٢٠٠ مليون متر مكعب من المياه الصالحة للشرب، وتهدف اسرائيل إلى سرقة هذه المياه لتحويل صحراء النقب إلى أرضٍ صالحة للزراعة، يستوطن فيها المهاجرون الجدد.

وبالطبع، لم تقتصر الأطماع الصهيونية على المياه الجوفية، بل تعدتها إلى مياه النيل، حيث تطرق الزعيم الصهيوني ثيودور هرتزل أثناء دراسته مشروع الاستيطان في العريش إلى مسألة امداد المستوطنات اليهودية بالمياه من النيل، ونقل الطمي على ظهر البواخر إلى منطقة العريش[٣٦].

واثناء زيارة السادات إلى القدس، عرض فكرة امداد اسرائيل بمياه النيل عبر سيناء، فقد جاء في رسالة من السادات إلى بيجن قوله: «.. لعلك تذكر انني عرضت أن أمدك بمياه يمكن أن تصل إلى القدس، مارة على النقب، حتى أسهل عليك بناء احياء جديدة للمستوطنين في أرضكم... لقد ذهبنا إلى حد أن نعرض عليكم شريان الحياة – حياة النيل – اذا نجحنا في التوصل إلى حل لمشكلات القدس والمستوطنات». وكان رد بيجن آنذاك قوله: «ان نقل الماء إلى النقب فكرة عظيمة ورؤية عظيمة جداً، ولكننا يجب أن نفرّق بين القيم التاريخية والخلقية مثل القدس وبين النواحي المادية، فلنفصل بين الموضوعين، القدس من ناحية، وماء النيل للنقب من ناحية أخرى[٣٧]»، ثم عاد السادات مجدداً وأدلى بتصريح في حيفا يوم ٦ أيلول ١٩٧٩ قال فيه: «ان صحراء النقب ستستفيد من مياه النيل التي تروي سيناء».

ولعل الصحفي الاسرائيلي «اليشع كالي «كان من أبرز من اهتم بهذا الموضوع، حيث نشر مقالاً في صحيفة يديعوت احرنوت» بتاريخ ١٣/١٠/١٩٧٩، استهله بما كان قد عرضه السادات أثناء زيارته للقدس، ثم بدأ بشرح مخططه الذي اطلق عليه اسم «حل نموذجي لضائقة المياه في اسرائيل» وهو يعتقد ان الكمية التي تحتاجها اسرائيل هي نصف مليار متر مكعب سنوياً، وهذا يعادل ١ – ٢ ٪ من الاستهلاك المصري. وقال – اليشع كالي – الذي اصبح فيا بعد مدير التخطيط في مكتب «طحال»

المندسي: ان اسرائيل تستطيع ان تدفع ثمناً للمياه المستوردة بقدر ما تعطيه من انتاج للبلاد المصدرة لها. ثم قدّم شاؤول ارلوزوردف – وهو عالم اسرائيلي مشروعاً يقضي بحفر ثلاث قنوات تحت قناة السويس لتوصيل مياه النيل إلى نقطة ضخ رئيسية في سيناء بالقرب من مدينة بالوظة، ومنها ترفع المياه بمقدار عشرات الامتار بحيث تدفع في قناة مفتوحة تسير بمحاذاة ساحل سيناء الشمالي، ومن هذه القناة تتفرع عدة قنوات مائية لمشروعات الري في المستوطنات التي تنوي مصر اقامتها لتوطين مليون نسمة في سيناء، وتنتهي عند بداية جهاز الري الاسرائيلي في النقب.

ويقضي المشروع بنقل ٢ مليار متر مكعب من المياه يستغل منها ١,٥ مليار متر مكعب في المستوطنات المصرية، وينقل الباقي إلى النقب[٣٨].

وليس من المستبعد ان هيئة «طحال» التي قدمت دراسة إلى وزارة الري المصرية عن تقييم مشروع لاستصلاح الأراضي غرب قناة سويس، قد وضعت في اعتبارها امكانية جلب المياه من سيناء، عبر ما يسمى ترعة السلام، وبهذا الصدد اشارت صحيفة «دافار» الاسرائيلية في العام ١٩٨٦ أنه يجري الاعداد لعرض مشروع نقل مياه النيل من مصر إلى سيناء في مؤتمر «ارماند هامر» للتعاون الاقتصادي في الشرق الاوسط[٣٩]. كما اشار محسن عوض في كتابه «خمس سنوات من التطبيع» إلى دراسات صهيونية جرت منذ عام ١٩٧١ لنقل مياه النيل عبر انفاق اسفل قناة السويس، بالتنسيق مع المشروع المصري لري سيناء بمياه النيل او ما يسمى الآن بـ «ترعة السلام».

ان الأخطار جسيمة جراء وصول مياه النيل إلى صحراء النقب، فلقد اوضح الوزير السابق المصري عبد العظيم ابو العطا، في تقرير فني ماذا يعني وصول مياه النيل إلى صحراء النقب، اذ اشار إلى انه مولد جديد لاسرائيل «لانه يعطي اسرائيل مساحة زراعية تناهز ٢٠ ضعفاً للمساحة المزروعة حالياً، ويسمح لاسرائيل بمضاعفة سكانها الحاليين، والحصول على ٥٠٠ ألف فدان جديد في النقب.. تولد اسرائيل الكبرى.. وتجاور مصر كثافة سكانية لم تحلم بها اسرائيل. ان مساحة النقب هي ثلثا مساحة اسرائيل[٤٠]».

الهوامش:

(١) د. عبد العظيم ابو العطا، د.مفيد شهاب، الأستاذ: دفع الله رضا – دار المستقبل، نهر النيل – الماضي والحاضر والمستقبل. العربي – ط١ – ١٩٨٥ ص٦ .
(٢) المصدر السابق – ص٤٣ .
(٣) صوت الكويت – ٩٠/٧/١٥ – دولة النيل: من أين تبدأ حرب المياه (١ – ٥) – بقلم عبد التواب عبد الحي.
(٤) المصدر السابق.
(٥) د.عبد العظيم أبو العطا ورفاقه – مصدر سبق ذكره – ص٤٥ .

(٦) المصدر السابق – الصفحة نفسها.
(٧) صوت الكويت، مصدر سبق ذكره.
(٨) د. عبد العظيم أبو العطا ورفاقه، مصدر سبق ذكره – ص٥٠ .
(٩) المصدر السابق – ص٥١ .
(١٠) السياسة الدولية – القاهرة، محور: أزمة المياه في الشرق الاوسط وافريقيا – عدد نيسان ١٩٩١ بحث بعنوان: «ادارة المياه في وادي نهر النيل». بطرس بطرس غالي.
(١١) نهر النيل – الماضي والحاضر والمستقبل – ص٥٣ – ٥٤ .
(١٢) السياسة الدولية، مصدر سبق ذكره.
(١٣) المصدر السابق – بحث بعنوان: «ان الابعاد السياسية والاقتصادية والقانونية لأزمة المياه»، ياسر علي هاشم.
(١٤) تشرين – السورية ١٩٩٠/١٠/١٣ – خطط استراتيجية اسرائيلية للسيطرة على مصادر المياه العربية – دائرة التوثيق.
(١٥) السفير – اللبنانية ١٩٩١/٨/١٤ –، المياه الجوفية في مصر – خبر صحفي.
(١٦) السياسة الدولية مصدر سبق ذكره – بحث بطرس – بطرس غالي.
(١٧) صوت الكويت – ١٩٩٠/٣/٢١ – دولة النيل: من أين تبدأ حرب المياه. بقلم: عبد التواب عبد الحي.
(١٨) الحياة ١٩٩٠/٤/٥ – مصر تدعو لتجمع دول حوض النيل التسع – القاهرة: أسامة سرايا.
(١٩) السياسة الدولية. مصدر سبق ذكره – بحث بعنوان «المنظور المائي للصراع العربي – الاسرائيلي». د. حسن بكر.
(٢٠) السياسة الدولية – المصدر السابق – الدراسة نفسها.
(٢١) الحياة – ١٩٩٠/٥/١١ – مؤتمر في لندن يناقش مستقبل نهر النيل.
(٢٢) المصدر السابق.
(٢٣) صوت الشعب الأردنية ١٩٩٠/٤/١٥ – آخر التقارير حول الأخطار التي تهدد النيل.
(٢٤) السياسة الدولية – مصدر سبق ذكره – بحث: بطرس بطرس غالي.
(٢٥) الأهرام ١٩٩٠/٤/١ – أزمة مياه النيل وتحديات التسعينات – د. محمد أبو مندور.
(٢٦) الأهرام ٢٠ /١٩٩٠/٥ – دراسة هامة للمجالس القومية في مصر.
(٢٧) المصدر السابق.
(٢٨) د. عبد العظيم أبو العطا ورفاقه – مصدر سبق ذكره – ص ٦٨ .
(٢٩) المصدر السابق – ص ٦٨ – ٦٩ .
(٣٠) الأهرام – ٩٠/٤/١ – أزمة مياه النيل وتحديات التسعينات – د. محمد أبو مندور.
(٣١) محمد سعيد الموعد، حرب المياه في الشرق الاوسط – دار كنعان – آب – ١٩٩٠ – ط١ – ص١٦٦ .
(٣٢) السياسة الدولية – مصدر سبق ذكره – بحث «الأبعاد السياسة والاقتصادية والقانونية لأزمة مياه النيل». ياسر علي هاشم.
(٣٣) الوحدة – مصدر سبق ذكره – الدراسة نفسها.
(٣٤) الوحدة – السنة السابقة – العدد ٧٦ – كانون الثاني – يناير – ١٩٩١ – دراسة «الامن المائي العربي» حسان الشوبكي.
(٣٥) د. عبد العظيم أبو العطا ورفاقه – مصدر سبق ذكره – ص ٩٦ .
(٣٦) محمد سعيد الموعد – مصدر سبق ذكره – ص ٣٤ .
(٣٧) – د. عبد العظيم أبو العطا ورفاقه – مصدر سبق ذكره – ص ٩ .

(٣٨) المصدر السابق – ص ٩٩ .
(٣٩) مجلة مصر – العدد ٤١٢ – ١٩٩٠/٥/١٢ – العرب امام تحدي «حروب الظمأ»، عماد الدين حسين.
(٤٠) د. عبد العظيم أبو العطا ورفاقه، مصدر سبق ذكره، ص ٦ .

موقع الفرات في عملية التنمية والصراع في المنطقة

حسام شحادة

في الثالث عشر من يناير عام١٩٨٩، أعلنت الحكومة التركية من جانب واحد وقف تدفق منسوب مياه الفرات المقرر إلى كل من سوريا والعراق، تحت دعوى ملء خزان سد «أتاتورك» العملاق، في إطار مشروع ري جنوب شرق الأناضول المسمى (GAP).

لقد جاء هذا الاجراء التركي في وقت أجمعت فيه تقارير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في واشنطن، وتقارير المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والقاحلة (أكساد)، وتقارير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، على أن الوطن العربي في نهايات القرن الحالي سيعاني من عجز كبير في موارده المائية، وهو الأمر الذي سيهدد فعلياً مستقبل التنمية والحياة الاقتصادية والاجتماعية فيه.

وباعتبار أن ٦٧٪ ، من موارد المياه العربية تأتي من منابع واقعة خارج أراضي الوطن العربي، فإنه وفي ظل الأوضاع الاقليمية والدولية الراهنة وإفرازاتها المستقبلية، لا يستبعد اللجوء إلى استخدام المياه كسلاح استراتيجي، وكثيرة هي دعوات جعل الماء وسيلة من وسائل إقرار التسوية السياسية في المنطقة، ولايخفى أن أحد أهم الملفات التي حملها بيكر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية إلى المنطقة وهو يعد الى مؤتمر السلام كان «الملف المائي».

وإذا كان لابد بداية من معرفة جغرافيا النهر، فلا بد أيضاً من الاحاطة بالمشروعات المائية المختلفة على نهر الفرات، ومن ثم سبر الخلفيات التاريخية لمشكلة المياه بين الدول المتشاطئة في النهر، حتى نتمكن من عملية رصد موضوعي لحقيقة وأبعاد الأطماع الخارجية في النهر.

جغرافيا نهر الفرات:

ينبع نهر الفرات من جنوب شرق تركيا، حيث يتكون من التقاء نهرين ينبعان من أرمينيا هما

(فرات صو) بطول ٤٠٠ كم، و(مراد صو) بطول ٦٠٠ كم، ويلتقي النهران في حوض مالطية، يتدفق النهر بعد ذلك غرباً محاذياً الحافة الشمالية الشرقية لجبال طوروس، وترتفع مياهه حتى ١٥٠٠ م فوق سطح البحر فوق مجراه، وتنحدر مياهه من شلالات عديدة، وتستغل الحكومة التركية هذه الميزات الطبوغرافية لمجرى النهر في توليد الطاقة الكهربائية، وهذا القسم يمثل الوادي الأعلى من نهر الفرات[١]. ثم يبدأ الوادي الأوسط للنهر، حيث يتغير إتجاهه من الجنوب، فيمر في بيراجيل وجرابلس ومسكنة، وعند مسكنة يواجه النهر هضبة بادية الشام، فيتحول وجهة الشرق ماراً في الطبقة والرقة، ويرفده بعد الرقة نهر البليخ الذي ينبع من عين العروس ثم ينحني باتجاه الجنوب الشرقي نحو منخفض العراق والخليج العربي فيمر بدير الزور[٢]. بعدها يرفده نهر الخابور المنحدر من هضبة ماردين ورأس العين ثم يمر النهر في البوكمال وعانة حتى هيث، حيث ينتهي واديه الأوسط[٣]. بعد هيث يدخل النهر في وادية الأدنى، فيمر قرب الرمادي والفالوجة حيث تقع على يمين النهر في المنطقة بحيرة الحبانية.

يتفرع نهر الفرات نحو المسيب إلى فرعين كبيرين: فرع الحلة: ويتفرع إلى فرعين أيضاً هما (تهك، الديوانية)، وفرع الهندية: ويتفرع بدوره الى فرعين (الكوفة، الشامية)[٤]. وفي المنطقة بين هيث والناصرية، يفقد النهر في فصل الصيف حوالي ٦٣٪ من مياهه[٥]، ويدخل نهر الفرات، شط العرب بواسطة جدول يسمى جدول (كرمة علي) على شط العرب.

يبلغ طول نهر الفرات من منبعة حتى مصبه ٢٣٣٠ كم موزعة على الشكل التالي[٦]:

٤٤٢ كم في تركيا، ٦٧٥ كم في سوريا، ١٢١٣ في العراق. وتبلغ مساحة حوض الفرات ٤٤٤ ألف كم مربع تساهم فيه الدول الآتية بالنسب المبينه التالية[٧]: ٢٧,٤٪ في تركيا، ١٦,٠٪ في سوريا، ٦٤,٣٪ في العراق، ١٠,٣٪ في السعودية.

ويبلغ معدل الهطول المطري السنوي في منابع نهر الفرات حوالي ١٠٠٠ مم في تركيا، ثم يتناقص الهطول المطري باتجاه الحدود السورية حيث يصل إلى حوالي ٢٥٠ – ٣٠٠ مم وسطياً، ثم تنخفض كلما اتجهنا نحو الشرق إلى ما يقارب ال ١٠٠ مم عند الحدود السورية – العراقية[٨].

يرفد نهر الفرات مجموعة من الروافد الصغيرة أهمها[٩]:

١ – نهر طهمة بين كيبان وجرابلس.
٢ – نهر البليخ عند مدينة الرقة.
٣ – نهر الخابور بعد مدينة دير الزور.

وتتساقط الثلوج في أعالي المرتفعات التركية، وعند ذوبانها في الربيع تحدث فيضانات ضخمة تشكل ثلث الإيراد المائي السنوي للنهر (من شهر أذار وحتى حزيران). ويختلف الايراد المائي السنوي من سنة إلى أخرى باختلاف كمية الهطول المطري وتساقط الثلوج، ويبلغ وسطياً ٢٨ مليار م^3 من الماء سنوياً (١٩٣٧ – ١٩٦٤)[١٠]، في موقع السد في مدينة الثورة. وقد ارتفع هذا الايراد عام (١٩٦٨ –

١٩٦٩) إلى حوالي (٥٠) مليار م٣ (حالة شاذة غير عادية).

المشاريع المائية التركية على نهر الفرات:

١ – مشروع الفرات الأسفل، ويسمى مشروع جنوب الأناضول، ويتألف هذا المشروع من ٢١ سداً و ١٧ محطة توليد كهرباء. من ضمن المشروع سد أتاتورك، الذي يعتبر تاسع أكبر سد في العالم (طول السد ٢٠٠٠ م، وارتفاعه ١٦٦ م، مساحة البحيره ٨١٧ كم٢، سعة البحيرة ٤٨ مليار م٣، بعده عن الحدود السورية ٦٠ كم).

٢ – مشروع قرة تايا: ويضم سداً ومحطة كهربائية.
٣ – مشروع الفرات الحدودي: ويضم سداً ومحطة كهربائية.
٤ – مشروع سروج يازيكي: مشروع ري.
٥ – مشروع آدي يامات – كاهتا: ويضم أربعة سدود وخمس محطات توليد كهرباء.
٦ – مشروع اي – يامان – نحوك صو – أريان: مشروع ري.
٧ – مشروع غازي غنتب: إقامة ثلاثة سدود ومشاريع ري.
٨ – مشروع دجلة قرال تيزي: إقامة سد ومحطتين.
٩ – مشروع باطمان – سيلوان: مشروع ارواء وإقامة محطة كهربائية.
١٠ – مشروع عارزاه: مشروع ارواء ومحطة كهربائية.
١١ – مشروع آلي صو: إنشاء محطة كهرومائية.
١٢ – مشروع جزر: مشروع ري وإقامة محطة كهرومائية[١١].

مشروع جنوب شرق الأناضول.

تبلغ مساحة المشروع ٧٣,٨٦٢ كم٢، وهو ما يعادل ٨,٥٪ من مساحة تركيا، ويتضمن المشروع/ ١٣/ مشروع ري وتوليد طاقة كهربائية على نهري دجلة والفرات، وتبلغ مساحة المشروع ١,٧ مليون هكتار عند استكمال ري الثلاثة عشر مشروعاً، وسيفضي إلى توليد طاقة كهربائية تبلغ ٧,٥٦١ ميغاواط[١٢].

يبلغ عدد سكان منطقة المشروع ٤,٢ مليون نسمه، أي ما يعادل ٨,٥٪ من اجمالي سكان تركيا البالغ ٥٠,٥ مليون نسمة، ويشمل المشروع ست مقاطعات هي: أديان، دياربكر، غازي عنتاب، ماردين، سيرنه، مشارلي أورفه[١٣].

خطط لانهاء هذا المشروع في عام ٢٠٠١ م، وهذا يعني إدخال ما مساحته ١٥٠ الف هكتار تحت الري. يعيش في منطقة المشروع ٧ مليون رأس غنم، و ٨٠٠,٠٠٠ رأس بقر، ٣ مليون من

الماعز، ٥ مليون خاروف للذبح، دواجن يعادل دخلها ٦٪ من الدخل القومي، وديك رومي يعادل دخلها ١٢,٨١٪ من الدخل القومي، وخلايا نحل يعادل دخلها ٣,١٪ من الدخل القومي[١٤].

الجذور التاريخية لمشكلة مياه الفرات:

إن مشكلة المياه بين تركيا وجارتيها، العربيتين، هي مشكلة تاريخية مزمنة تعود الى عدة قرون. ففي مطلع الربع الأول من هذا القرن، عمد السلاطين الأتراك الى قطع المياه عن سوريا للضغط على الفرنسيين أثناء احتلالهم لها.

وفي نهاية الأربعينات، حولت تركيا مجرى نهر «القويق»، الذي ينبع من أراضيها، وحجبت مياهه عن الأراضي السورية، الأمر الذي ألحق أضراراً فادحة في الزراعة السورية، حيث أُتلفت آلاف الأفدنة الزراعية في منطقة حلب، وقد كانت آخر محطات هذه المشكلة المائية، وذلك قبل الخطوة التركية الأخيرة، المشكلة التي نشبت عام ١٩٨٣، والتي استدعت قيام أوزال بزيارة سوريا، وتوقيعه اتفاقاً ينص على استمرار تركيا في تعهدها بتصريف ما لا يقل عن ٥٠٠ م٣ في الثانية في مجرى الفرات بعد دخوله الأراضي السورية – مهما كانت الظروف – وذلك لحين التوصل الى تسوية دائمة بشأن توزيع المياه، وهو ما لم يتحقق في الخطوة التركية التي قامت بها في ١٣ يناير عام ١٩٨٩، حيث انخفض المعدل من ٥٠٠م٣/ث الى ١٢٠م٣/ ث.

ويشكل نهر الفرات أهم مورد للمياه في العراق، وفي سوريا يشكل أهم مورد للمياه والطاقة الكهربائية، حيث يروي ثلثي الأراضي الزراعية في سوريا، وكذلك يعتبر مصدراً أساسياً لزراعة الحبوب والقطن والشمندر السكري، كما أن محافظات حلب والرقة ودير الزور والحسكة تشرب من مياهه.

لقد شكل، قرار الحكومة التركية بحبس مياه الفرات عن سوريا والعراق، ما بين الثالث عشر من كانون الثاني والثاني عشر من شهر شباط عام ١٩٩٠، لملء سد أتاتورك، مصدر قلق بالغ للحكومتين السورية والعراقية، نظراً لما أحدثه هذا الاجراء من أثار سلبية كبيرة على الامدادات المائية الحيوية للقطرين، والأضرار الفادحة التي ستلحق بالزراعات الموسمية على ضفاف النهر في سوريا والعراق، ولما أحدثته من انخفاض كبير في توليد الطاقة الكهربائية، وفي إمدادات مياه الشرب التي تغذي العديد من المدن والبلدات السورية والعراقية.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن فترة ملء خزان سد أتاتورك لتشغيل الوحدات الثماني لانتاج الطاقة الكهربائية ستستغرق ما بين ٤ – ٥ سنوات، فهذا يعني أن الاتراك سيكونون بحاجة الى المزيد من كميات المياه، وإذا ما أتت مواسم مطرية شحيحة، وحتى عادية، فإن ذلك يعني وقوع أزمات كبيرة وتكون سنوات عجاف بالنسبة للدول المتشاطئة مع تركيا على نهر الفرات.

إن استكمال المشاريع المائية على نهر الفرات من قبل تركيا في إطار مشروع جنوب شرق

الأناضول المسمى ب (GAP)، والقيام بعمليات حبس لمياه النهر، سيكون له نتائج اقتصادية واجتماعية خطيرة في كلا القطرين العربيين، خاصة في حال استمراره. فقد أدى حبس مياه الفرات إلى الحاق أضرار كبيرة في مشاريع التنمية الاقتصادية الاجتماعية السورية، وقد عبر الدكتور المهندس «شريف هنيدي»، نائب مدير مؤسسة سد الفرات عند ذلك بقوله: «إن حجم الضرر كبير جداً وغير قادرين على تحديده بلغة الأرقام الآن، لكننا نتابع الموضوع بجدية»[١٥]. وعدد الاضرار الناتجة عن القرار التركي بحبس المياه على النحو التالي: «أجبرنا على تخفيض إنتاج الطاقة الكهربائية للمحافظة على حياة السكان والثروة السمكية، خفضنا الضخ من بحيرة الأسد، تأثير معيشي على حياة السكان على مجرى النهر وخاصة بمياه الشرب والمزروعات، زيادة نسبة تلوث المياه وأثرها الصحي على السكان، تخفيض المياه الجوفية التي أثرت على مساحات كبيرة من الأراضي على جانبي النهر»[١٦].

أما المصادر العراقية، فقد أكدت، أن الخطة التركية ستلحق الضرر بخمسة ملايين ونصف عراقي يقيمون في حوض الفرات، ويقول وكيل وزارة الزراعة والري العراقي في حينه، إن حجم الضرر من الخطوة التركية يمكن إجماله بالآتي: «إن كل مليار متر مكعب من النقص في المياه سيؤدي إلى نقصان ٢٦٠ ألف دونم من الأراضي الزراعية، عند إضافة مياه من مخزون قناة الثرثار، وهي مياه ترتفع فيها نسبة الملوحة، سيؤدي ذلك بسبب ارتفاع الملوحة ونقصان الكمية، إلى خروج ٤٠٪ من الأراضي الزراعية، أي ما يعادل (١,٢) مليون دونم على وجه التحديد. إن ارتفاع ملوحة المياه سيؤدي إلى الاضرار بالمشاريع الصناعية المقامة على هذا الحوض وعلى جميع مشاريع إسالة الماء للأغراض المنزلية، تأثر محطة الطاقة الكهربائية في سد القادسية نتيجة انخفاض منسوب المياه، وستتوقف كلياً في شتاء عام ١٩٩١، كما ستتأثر محطات كهربائية حرارية ثلاث منها قائمة والرابعة قيد الانشاء، وإذا علمنا أن ما يولد من كهرباء حوض الفرات يشكل حوالي ٤٠٪ من مجموع حاجة العراق للطاقة الكهربائية، فإننا نستطيع أن نتصور حجم الضرر الذي سيلحق بنا في هذا الجانب، الضرر سيطال سبعة مراكز من مراكز المحافظات العراقية في حوض الفرات، إضافة إلى ٢٥ قضاء، و٢٨ ناحية وحوالي ٤ آلاف قرية يسكنها حوالي ٥,٥ ملايين نسمة، كمرحلة أولى، وأثناء فترة الحجب فإن المنطقة الواقعة بين سد القادسية والحدود السورية العراقية ستكون أكثر تأثراً وضرراً، إن الملوحة وبفعل الحجب سترتفع إلى حدود ألف جزء بالمليون بعد ما كانت في حدود ٤٠٠ جزء بالمليون»[١٧]

الأطماع الخارجية في مياه الفرات:

إن كمية المياه السطحية والجوفية المتوافرة لتركيا، تحقق لها إكتفاء ذاتياً في المدى المنظور والمستقبلي، إن بالنسبة لزيادة مساحة الأراضي الزراعية المروية ومشاريع توليد الطاقة الكهربائية، أو تأمين مياه الشرب، ويلغي الحاجة الى إقامة سدود عملاقة كسد «أتاتورك». والاصرار على مشروع ال (GAP) والسير به دون التشاور والاتفاق مع الدول المعنية (سوريا والعراق)، لايعني إلا أمراً

واحداً، هو أن تركيا تسعى إلى فرض واستعادة الدور الأقليمي لنظام الشاه المخلوع في إيران، مستفيدة من موقعها الجغرافي، ومن كونها عضواً في حلف «الناتو»، وامتلاكها جيش قوي يجسد قوة عسكرية كبيرة.

إن الربط بين الجدوى الاقتصادية لمشاريع كهذه وقضايا سياسية كبيرة حقيقة موضوعية تؤكدها وتجسدها تصرفات الحكومة التركية وتصريحات مسؤوليها، فتورغوت أوزال صرح في نهاية عام ١٩٨٦، قائلاً: «نحن نلعب دوراً مميزاً في دفع عجلة التعاون الاقتصادي والتجاري إلى الأمام، فالعلاقات الاقتصادية تؤدي إلى تعاون عسكري وسياسي وامكانيات رحبة في هذا المجال»[١٨]... ويتابع قائلاً: «من الممكن أن نبدأ بالتعاون بيننا وبين دول الخليج، وقد يتطور هذا التعاون ليشمل بعد ذلك العراق وإيران، وأعني بالتعاون إقامة نظام إقتصادي «إقليمي يضمن تعاون دول المنطقة». كما هدد أوزال بقطع مياه الفرات إذا ما استمرت هجمات الأكراد على قرى تركيا، زاعماً أن الاراضي السورية هي قواعد تدريب وإنطلاق للمعارضة التركية[١٩]. وفي هذا السياق، قال مسؤول تركي في ١٦ – ١٢ – ١٩٨٩: «إن السوريين يعرفون ما يثير قلقنا، فهو ناجم عن الأحداث التي تستهدف تعريض وحدة أراضينا للخطر»[٢٠]. وكان مسؤول تركي قد صرح قائلاً: «من الممكن أن يكون استخدام الماء كسلاح أمر جذاب جداً، ولكننا لم نستخدمه حتى الآن»[٢١].

من جانب آخر، تشير بعض المصادر الحكومية، إلى أن تركيا، تزمع تزويد العدو الصهيوني بالمياه عبر صهاريج بلاستيكية ضخمة تنقل عبر البحر الأبيض المتوسط. حيث صدر أخيراً، تأكيد تركي لأنباء المفاوضات والأتفاق بالأحرف الاولى الذي تم بينها وبين اسرائيل، لامداد الأخيرة بما يتراوح بين ٢٥٠ – ٤٠٠ مليون متر مكعب من المياه، وأعلنت المصادر التركية، أن الذي سيقوم بتصدير المياه لاسرائيل هو شركات تركية خاصة[٢٢].

وقد جاء الاعتراف التركي بالتفاوض المبدئي مع اسرائيل على إمدادها بالمياه بعد مضي نحو شهرين على إعلان جريدة «دافار» الاسرائيلية، عن تفاصيل المفاوضات التي تم التباحث خلالها على قيام تركيا بامداد اسرائيل بما يتراوح بين ٢٥٠ – ٤٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً ولمدة عشرين عاماً، بسعر يتراوح بين ٢٠ و ٢٢ سنتا للمتر المكعب شاملة تكاليف النقل، وهو سعر يناهز نصف تكاليف تحلية المتر المكعب من ماء البحر[٢٣].

وسيورد الماء من تركيا إلى اسرائيل حسب التخطيط الاسرائيلي، عن طريق بالونات ضخمة خاصة، سعة كل منها تتراوح بين ٨٠٠ ألف ومليون متر مكعب، وهي مصنوعة من البلاستيك، حسب تصميم إحدى الشركات الكندية، ويتم جرها في البحر بواسطة سفن اسرائيلية من تركيا إلى المنطقة الساحلية في فلسطين المحتلة، ويتطلب هذا إنشاء أرصفة خاصة في تركيا وفي اسرائيل لتحميل وتفريغ المياه، وهو ما ستقوم به شركة «تاهال» الاسرائيلية[٢٤].

وكان مصدر اسرائيلي، قد صرح قائلاً: «إن اسرائيل تنظر الى مشروع ال (GAP) باهتمام زائد

وهي مستعدة للمساهمة وتقديم الخبرات والتكنولوجيا الاسرائيلية في مجال تطوير الزراعة في هذا المشروع»[٢٥].

ويبدو أن الرغبات المتبادلة بين الطرفين في هذا المجال قد بُدىء بتطبيقها بالفعل، حيث قام وفد زراعي من فنيين ومزارعين أتراك، من منطقة أضنة بزيارة اسرائيل في عام ١٩٨٩، ثلاث مرات متتالية، وكان وفدان آخران من المنطقة نفسها برئاسة عز الدين أوزجو، قد زار اسرائيل للغرض نفسه.

وقد صرح أوزجو قائلاً أثناء الزيارة: «أن اسرائيل تعتبر من أفضل البلدان في مجال استخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة، وبامكان تركيا الاستفادة من الخبرات الاسرائيلية الى أبعد مدى في مشروع ال (GAP)»[٢٦]... والتنسيق جارٍ بين الطرفين لوضع برنامج عمل مشترك.

مشروع أنابيب السلام:

عندما زار شمعون بيرس، تركيا في عام ١٩٨٩ أطلعه وزير الخارجية التركي على تفاصيل مشروع «أنابيب السلام»، الذي طرحته تركيا في عام ١٩٨٦، والذي جمد في حينه لأسباب مالية وأمنية. ويهدف المشروع الذي تقف الولايات المتحدة الأمريكية وراءه، إلى جر المياه من تركيا إلى عدد من الأقطار العربية واسرائيل في الوقت نفسه، وقد أوكل المشروع إلى الشركة الأمريكية «بروان – اندروث»، كيما تعد له الدراسات المطلوبة، وقدرت كلفة المشروع بين ١٧ – ٢٠ مليار دولار.

وتفيد المصادر الغربية، أن المشروع يتضمن خطين لجر مياه نهر (سيحون) و (جيحون)، إلى عدد من دول المنطقة، ويسير الخطان على النحو التالي[٢٧]:

أ – الخط الغربي: يسير في الأراضي السورية، ثم يدخل الضفة الغربية فالأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨، بعد أن يمر في الأردن، ثم يوالي سيره وصولاً إلى أربع مدن سعودية هي: ينبع، المدينة، مكة، جدة واجمالي طول الخط ٢٦٥٠ كم، يتدفق عبره (٣,٥٠٠,٠٠٠) متر مكعب من المياه يومياً.

ب – الخط الشرقي: ويمر في العراق والكويت ثم يوالي سيره ليمر في ثلاث مدن سعودية هي: الدمام، الهفوف، الخبر، لينتقل بعدها إلى دولة قطر فأبوظبي فعجمان، ويبلغ إجمالي طول الخط (٢٩٠٠) كم، ويتدفق عبره (٢,٥٠٠,٠٠٠) متر مكعب من المياه يومياً.

والجدولان رقم (١) و (٢)، يبينان الكميات المخصصة من خطوط الأنابيب المفتوحة لكل منطقة، ويلاحظ في هذه النسخة العربية للمشروع، إغفال الكمية المخصصة لاسرائيل.

إن موضوعة إحياء مشروع «أنابيب السلام»، وإخراجه إلى حيز الواقع الفعلي، مسألة يعمل من أجلها أكثر من طرف، وبالتحديد، تركيا واسرائيل، حيث يمكنهما المشروع من ربط الأمن المائي والغذائي العربي بأمن ومصالح هذه الدول.

في الوقت الذي صرح فيه اوزال إلى الصحف القطرية قائلاً: «إن تركيا ليست لديها أية نية لبيع المياه إلى اسرائيل، وإذا كان لديها أية مياه للبيع، فإنها ستعرضها على البلدان العربية عبر مشروع أنابيب السلام». . . في هذا الوقت نجد سفير تركيا في الكويت، جونيز اوزقال، يصرح إلى الصحف الكويتية في ٢٣/ ٢/ ١٩٩٠، قائلاً: «إن بلاده ستطرح قريباً وبشكل رسمي مشروع استجرار مياه عذبة من تركيا إلى عدة دول عربية، وذلك بعد الانتهاء من دراسة الجدوى الاقتصادية وتوقع أن توافق غالبية الدول العربية على المشروع»(٢٨).

وبعد، لايسعنا: إلا: أن نقول المشاريع كثيرة، والأخطار كبيرة، تتهدد حاضر ومستقبل هذه الأمة، وفي ظل غياب العمل العربي المشترك، حيث أنه في ظل التوجهات نحو إقامة التكتلات الاقتصادية الكبيرة، لامكان للدول الصغيرة، وبناءً عليه لاخيار سوى إستنفار كل الامكانات الفنية والمادية على المستوى القطري بل على المستوى القومي، إذا كان لا بد من الحفاظ على موطيء قدم كريم لنا في إطار المجموعة الكونية، وتفويت الفرصه على العدو الصهيوني المستفيد الأكبر من كل التطورات الاقليمية والدولية.

جدول رقم (١)

توزيع نسب كميات المياه المخصصة من مشروع (أنابيب السلام) للمنطقة الغربية(٢٩).

المنطقة	الكمية بالمتر المكعب في اليوم	المنطقة	الكمية بالمتر المكعب في اليوم
تركيا	٣٠٠,٠٠٠	السعودية	١٠٠,٠٠٠
سوريا		تبوك	٣٠٠,٠٠٠
حلب	٣٠٠,٠٠٠	المدينة	١٠٠,٠٠٠
حماة			
حمص	١٠٠,٠٠٠	ينبع	١٠٠,٠٠٠
دمشق	٦٠٠,٠٠٠	مكة	٥٠٠,١٠٠
الأردن:			
عمان	٦٠٠,٠٠٠	جدة	٥٠٠,٠٠٠
الاجمالي			٣٥٠٠,٠٠٠

جدول رقم (٢)

توزيع نسب كميات المياه المخصصة من مشروعات أنابيب السلام لمنطقة الخليج(٣٠)

المنطقة	الكمية بالمتر المكعب في اليوم	المنطقة	الكمية بالمتر المكعب في اليوم
الكويت	٦٠٠,٠٠٠	الإمارات العربية	٢٨٠,٠٠٠
السعودية:		أبو ظبي	٢٨٠,٠٠٠
الجبيل	٢٠٠,٠٠٠		
الدمام	٢٠٠,٠٠٠	دبي	١٦٠,٠٠٠
الخبر	٢٠٠,٠٠٠	الشارقة/ عجمان	١٢٠,٠٠٠
الهفوف	٢٠٠,٠٠٠	رأس الخيمة	
البحرين:			
المنامة:	٢٠٠,٠٠٠	الفجيرة أم القوين	٤٠,٠٠٠
قطر.		عُمان	
الدوحة	١٠٠,٠٠٠	مسقط	٢٠٠,٠٠٠
الاجمالي			٢٥٠٠,٠٠٠

الهوامش:

(١) مصادر المركز الوطني للاستشعار عن بعد، دمشق.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) المصدر نفسه.
(٦) مأمون محمد، هل تتحول المياه العربية إلى كائن سياسية، نضال الشعب، نيقوسيا العدد ٥٣٩، ٢٧/ ١/ ١٩٩٠ .
(٧) المركز الوطني، المصدر السابق.
(٨) المصدر السابق.
(٩) المصدر نفسه.
(١٠) المصدر نفسه.
(١١) حسان شويكي، الأمن المائي العربي الوحدة، الرباط، العدد ٧٦، يناير ١٩٩١ ص٣٦ .
(١٢) حكمت الحسنية، بعد الافراج عن مياه الفرات بيروت المساء، بيروت، ١٩ شباط ١٩٩٠ . ص ١٤ .

(١٣) المركز الوطني ... مصدر سابق.
(١٤) المصدر السابق.
(١٥) القبس ٢٩/ ١/ ١٩٩٠ .
(١٦) المصدر السابق.
(١٧) المصدر نفسه.
(١٨) مأمون محمد، مصدر سابق.
(١٩) المصدر السابق.
(٢٠) جريدة حديث التركية، ١٦/ ١٢/ ١٩٨٩ .
(٢١) مأمون محمد، مصدر سابق.
(٢٢) صوت العرب، ١٧/ ٥/ ١٩٩٠ .
(٢٣) داقار، ١٦/ ٣/ ١٩٩٠ .
(٢٤) المصدر السابق.
(٢٥) حرفوش، المجلة، ١٩٨٩ .
(٢٦) حرفوش، المجلة، ١٩٨٩ .
(٢٧) الأنوار، بيروت، ٢٤/ ٤/ ١٩٨٨ .
(٢٨) القبس ٢٣/ ٢/ ١٩٩٠ .
(٢٩) الرأي ٢٤/ ٤/ ١٩٨٩ .
(٣٠) المصدر السابق.

الاعتداءات الإسرائيلية على المياه الأردنية

وهيب حسين

الصراع على المياه:

كان الصراع المستمر على مياه نهري الأردن واليرموك والأنهار العربية الأخرى، من الأسباب الرئيسة لحرب عام ١٩٦٧ . وفي المستقبل قد تساهم المياه في اثارة صراع شامل جديد. كما انه يشكل أحد أوجه القضية الفلسطينية.

فمنذ عام ١٩٤٧، جرت محاولات لصياغة وثائق واتفاقات لوقف اطلاق النار بين اسرائيل والعرب، وفي كل مرة كانت قضية المياه تطفو على السطح فتحول دون الاتفاق، حيث ان قضايا الماء تثيرها التوترات السياسية. والحقيقة الماثلة هي ان الكيان الصهيوني ما يزال يستهلك خمسة أضعاف ما تستهلكه الدول العربية المجاورة بمقياس معدل استهلاك الفرد الواحد[١].

في عام ١٩٦٧ خاضت اسرائيل الحرب، حيث استولت على نهر بانياس، وهو آخر رافد هام لنهر الأردن، كما نجحت في تدمير المنشآت عليه، وبالتالي الحيلولة دون اقامة سد عملاق في منطقة المخيبة هو سد «خالد بن الوليد» على نهر اليرموك، الذي رغب الأردن في اقامته بدعم من البنك الدولي. وفي الوقت ذاته، فإن المشروع الرئيسي الذي اقترحت اسرائيل القيام به لتحل بعض مشاكلها المتعلقة بالمياه والطاقة الكهربائية، يمثل بعض الصعوبات الخطيرة الكامنة للأردن. وهذا المشروع (المعروف بقناة البحرين – الأبيض المتوسط والبحر الميت) – يمكن ان يكون ممراً للمياه المالحة، يربط البحر الأبيض المتوسط قرب غزة مع البحر الميت حيث يمكن استعمال القناة لاسقاط الماء عن ارتفاع (٣٩٦)[٢] متراً لتشغيل التوربينات وتغذية البحر الميت بمياه القناة تعويضاً عن مياه نهر الأردن التي فقدها نتيجة لتحويل نهر الأردن الى شبكة التحويل الاسرائيلية.

ويشكل هذا المشروع اعتداء صارخاً على حقوق الأردن المائية والزراعية والبيئية، حيث يخشى من ارتفاع مستوى البحر الميت الذي يسببه تدفق مياه البحر المتوسط فيؤدي بالتالي الى تخريب منشآت

انتاج البوتاس والصناعات الكيماوية الأخرى المقامة على البحر الميت مقابل تجمعات اسرائيل الذرية والكيماوية في – آراد وديمونا –، كما يمكن تخريب المشروعات الزراعية القائمة والمستقبلية في وادي عربة وغور الأردن الجنوبي، واغراق مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية في مناطق أخرى من الأغوار. كما يخشى ان تؤدي هذه القناة الى تلويث جداول وادي الأردن وطبقاته الصخرية المائية، مما سيضطر الأردن الى ادخال تعديلات على خططه، هي تعديلات باهظة التكاليف.

الأطماع الاسرائيلية في المياه[3]:

عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية، برزت مشكلة تلبية احتياجات الفلسطينيين العرب وعشرات الآلاف من المهاجرين اليهود، حيث زعم القادة الصهاينة أن استغلال مياه نهر الأردن ومصادر الطاقة الكهربائية والزراعة، يشكل مفتاحاً لمستقبل سلمي. وقد اقترح مثل هذا المشروع في عام ١٩٤٤ من قبل – والتر لودرميلك – وهو مهندس مياه أمريكي في كتابه «فلسطين أرض الميعاد». وبعد دراسات مكثفة أجريت في فلسطين من قبل وزارة الزراعة الأمريكية، اقترح لودرميلك استعمال مياه نهر الأردن واليرموك وبانياس والزرقاء والحاصباني في مشروع شامل لري وادي الأردن ومساحات واسعة في الجليل وشمال فلسطين، بحيث يمكن ضخ المياه جنوباً لري صحراء النقب. واقترح لودرميلك نسخة مبكرة لقناة البحرين.

ولكن قيام الحرب الاسرائيلية العربية في عامي ٤٧ و٤٨، والتي كان من نتائجها قيام دولة اسرائيل، أسهم في تعقيد مهمة الذين سعوا الى حل اقليمي للمياه، وقد بدأت اسرائيل أثرها بتحويل ما بين (٥٠ – ٧٥٪)[4] من مياه نهر الأردن بواسطة مشروع التحويل القطري الذي تنساب خلاله المياه الى صحراء النقب.

ووفقاً للاحصاءات الاسرائيلية، فإن اجمالي استهلاكها من المياه عام ١٩٨٠ بلغ حوالي (١,٨)[5] بليون متر مكعب، منها حوالي (١,٢) بليون متر مكعب استعملت في الزراعة. أي ما نسبته ٨٤٪ من اجمالي الاستهلاك، وهذه النسبة تقل الى ٨٠٪ في بعض المصادر الأخرى.

المشروعات المائية الاقليمية:

مشروع جونستون:

في عام ١٩٥٣ كلف الرئيس ايزنهاور ايريك جونستون بمهمة التفاوض حول اتفاقية اقليمية للمشاركة في المياه. وقدم جونستون سلسلة من المقترحات المستندة الى عمل مؤسسة – شارلس تي سين – في الولايات المتحدة. ومن هذه المقترحات:

- اقامة سد على نهر اليرموك.
- عدم تحويل المياه في منطقة تجمع مياه خارج تلك المنطقة بغض النظر عن الحدود السياسية،

إلا إذا وافق جميع المعنيين في تلك المنطقة.
- انشاء سد على نهر الحاصباني.
- تجميع مياه روافد نهر الأردن.
- اقامة السدود اللازمة على الأودية المنحدرة من المرتفعات الأردنية والفلسطينية.
- تحديد الكمية المائية التي يمكن استغلالها حوالي (١٢١٣)[6] مليون متر مكعب، موزعة على النحو التالي:

٥٠٪ للأردن، ٣٩٪ لاسرائيل، ٩٪ لسوريا، ٢٪ للبنان.

غير أن اسرائيل أرادت الحصول على حصة تزيد عن ذلك، كما رفضت اعطاء لجنة تضم عرباً أية سيطرة على امدادات اسرائيل المائية، وعلى أثر ذلك قامت اسرائيل بإعداد مشروع مضاد بواسطة كوتون الصهيوني عام ١٩٥٤ يختلف مع مقترحات جونستون.

مشروع كوتون:

أهم ما هدف اليه هذا المشروع هو اسقاط الحدود السياسية بين العرب واليهود، واشراك جميع دول المنطقة في ذلك (لبنان – سوريا – الأردن – فلسطين). وأوصى المشروع بأن يخصص ٣٣٪ من مياه الليطاني الى اسرائيل، وبذلك يتوافق مشروع كوتون بصفة خاصة مع نوايا اسرائيل التوسعية وتحقق جزء من أطماعها في المياه المجاورة.

أما الهدف الثاني، فهو الحصول على موافقة الدول العربية للسماح بجر مياه نهر الأردن[7] الى النقب – وبعبارة أخرى، يهدف المشروع الى تعاون اقتصادي يعقبه اعتراف العرب باسرائيل لحل القضية الفلسطينية برمتها.

أما من ناحية اقتصادية، فإنه يهدف الى زيادة رقعة الأراضي الزراعية في اسرائيل، بحيث تصبح ثلاثةأضعاف ما هي عليه، والى زيادة الطاقة الكهربائية لتصبح سبعة أضعاف. ويستند مشروع كوتون[8] الى:

- نقل ٣٠٠ – ٣٥٠ مليون متر مكعب من مياه الليطاني لري ٢ مليون دونم في اسرائيل، مبقياً للبنان حوالي (٤٠٠) مليون م٣ فقط.
- تحويل مياه نهر الليطاني الى الحاصباني وجمعها مع مياه نهري بانياس والدان، لتصبح (٧٤٠) مليون متر مكعب، وتخزينها في سهل البطوف لارواء السهل الساحلي والنقب، مقابل قيام الكيان الصهيوني بتعويض لبنان نقداً أو بالطاقة الكهربائية.
- سحب (١٠٠) مليون متر مكعب من مياه نهر اليرموك الى منخفض البطوف، وجزء آخر يخزن في بحيرة طبرية لتخفيض نسبة ملوحتها.
- انشاء قناة البحرين.

- انشاء سد المقارن على نهر اليرموك بين الأردن وسوريا، يتسع الى ١٩٥ مليون متر مكعب.
- انشاء قناة الغور الشرقية لري الأغوار في الأردن من مياه نهر اليرموك.

قدر مجموع كميات المياه القابلة للاستغلال بـ(٢٢٤٥) مليون متر مكعب أي ما نسبته (٥٧٪).

ومن الملفت للنظر هو أن كوتون قد حدد مساحات الأراضي المخصصة للري بـ(٤٣٠) الف دونم في الأردن، و(٣٠) الف في سوريا، و(٣٥٠) الف دونم في لبنان، و(١٧٩٠) الف لاسرائيل. أي أن نسبة (٦٩٪) من المساحات التي سيتم ارواؤها حسب هذا المشروع ستكون لصالح اسرائيل.

ومن الملاحظات الهامة، هي سحب (٣٠٠ – ٣٥٠) مليون متر مكعب من مياه الليطاني الى الكيان الصهيوني، علماً بأن هذا النهر لبناني المنبع والمصب، وليس له أية صلة بحوض نهر الأردن.

مشروع المياه القطري[9]/ تحويل مياه نهر الأردن:

مشروع المياه القطري هو خلاصة لعدد من المشروعات المائية الاقليمية التي ظهرت في الأربعينات والخمسينات في مشروعات لودرميلك وسيت وكوتون، ويتلخص المشروع بتحويل مياه نهر الأردن الى النقب.

بدأ العمل في تحويل مياه نهر الأردن سنة ١٩٥٣ من نقطة عند جسر بنات يعقوب في المنطقة المجردة من السلاح مع سوريا. وعلى أثر ذلك تقدمت سوريا بشكوى الى رئيس لجنة الهدنة، حيث اتخذ قرار في ٥٣/٣/٢٢ بمنع اسرائيل من الاستمرار في عملية التحويل، فرفضت اسرائيل القرار، مما دعا سوريا الى رفع الشكوى الى مجلس الأمن في ٥٣/١٠/١٢ الذي أصدر في ٥٣/١٠/٢٧ قراراً بوقف أعمال التحويل فنقل الاسرائيليون نقطة البدء الى (الطابغة) على شاطىء بحيرة طبريا.

ولكن الجوانب السلبية التي ظهرت لتغيير نقطة البدء، (ومنها رفع المياه من بحيرة طبرية الى مستوى (– ٢١٢)م تحت مستوى سطح البحر، وخسارة الطاقة الكهربائية التي كان من الممكن الحصول عليها، وزيادة تكلفة استخدام الطاقة لرفع المياه من بحيرة طبرية) قد يعيد اسرائيل الى نقطة البداية الأولى، لتقوم في الوقت المناسب بتحويل مياه النهر من موقع جسر بنات يعقوب، الأمر الذي يخشى حدوثه هذه الأيام.

ولعل ما ذكرته جريدة «الفجر» المقدسية بتاريخ ٨٣/١/٥ عن بحث المجلس القطري للتخطيط والبناء الاسرائيلي خطة اقامة محطة توليد كهربائية في مكان ما على نهر الأردن، يؤكد رغبة اسرائيل بالعودة الى المخطط السابق لتحويل مياه نهر الأردن. وقد ذكرت الصحيفة، بأن المجلس يطالب باقامة المحطة بين جسر بنات يعقوب وجسر اريك، بحيث سيتم تحويل نهر الأردن عن مجراه الطبيعي على مسافة كيلو متر واحد جنوب جسر بنات يعقوب الى قناة تقام في الضفة الغربية أو على الضفة الغربية للنهر.

وتستغل المحطة مياه النهر وسقوطها من المرتفعات الى مياه بحيرة طبريا.

يعتبر مشروع قناة بحيرة طبرية – النقب العمود الفقري لجميع مشروعات المياه في اسرائيل، حيث ترتبط به العديد من المشروعات المائية المحلية والاقليمية. فقد أنشيء بهدف نقل المياه من الشمال الى الجنوب، والربط بخط نقل المياه القومي[10]، وينقل هذا المشروع ٢٢٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً الى صحراء النقب، فيما ينقل خط البرقون (العوجا) حوالي ٢٩٠ مليون متر مكعب سنوياً الى نفس المنطقة.

ويشتمل مشروع المياه القطري على:
- مشروع قناة بحيرة طبرية – النقب.
- مشروع قناة ري الحولة.
- مشروع قناة بحيرة طبرية – بيسان.
- مشروع قناة الجليل الغربية.
- مشروع قناة العوجا – النقب والمعروف بخط البرقون.

الموقف المائي الاسرائيلي[11]:

تقع اسرائيل جغرافياً في حوض نهر الأردن، الذي يمثل واحدة من أعقد المشاكل في الشرق الأوسط.

يبلغ التدفق السنوي لمياه النهر حوالي ١٢٨٦ مليون م٣، ولكن المياه التي تجري في مجراه لا تكاد تتعدى ٥٠٠ مليون م٣ من المياه سنوياً، وتبلغ كميات المياه المتدفقة اليه من روافده (الدان والحاصباني وبانياس) حوالي ٥٠٠ مليون م٣ سنوياً، فيما يمده نهر اليرموك بحدود ٥٠٠ مليون م٣ أخرى سنوياً، وفي السنوات العادية تصل كمية المياه التي تتجمع في مجرى النهر من مياه الأمطار المتساقطة على المناطق المحيطة به الى ما يعادل كمية المياه الواردة من الروافد الثلاثة الأولى.

ويقدر اجمالي كمية المياه الواردة الى بحيرة طبرية بحوالي ٦٦٠ مليون م٣ سنوياً، وهذا يشكل ٤٠٪ من الاحتياجات الاجمالية السنوية للمياه في اسرائيل. ولكن هناك احتمال ان يحدث تغير في كمية المياه الواردة بشكل حاد اعتماداً على حجم الأمطار المتساقطة، ويحتمل أن تقل هذه الكمية الى ١٤٠ مليون متر مكعب من المياه في السنة، كما أنه من المحتمل أيضاً أن تصل الى (١٤٠٠) مليون متر مكعب في السنة، وهذا يمثل في حد ذاته مشكلة كبيرة، حيث أن بحيرة طبرية التي تعتبر المخزن الطبيعي الذي يمد نهر الأردن، لا تتحمل سوى ما بين ٥٠٠ – ٦٠٠ مليون م٣.

وتفقد بحيرة طبريا ما يزيد عن ٢٥٠ مليون متر مكعب سنوياً بسبب التبخر، وهذا يعني أن الكمية التي تتدفق منها عبر مجرى النهر تقل عن ٥٠٠ مليون متر مكعب سنوياً، كما يضيف نهر اليرموك ٥٠٠ مليون متر مكعب أخرى، وتضيف الوديان والينابيع في مجرى النهر الأسفل حوالي ٨٠٠ مليون متر مكعب أخرى.

ورغم ذلك، فإن مياه نهر الأردن تلبي (٧٥٪)[١٢] من احتياجات المياه في الأردن سنوياً، بعد أن تستولي اسرائيل منه على مياه تغطي بالمتوسط ٦٠٪ من احتياجاتها السنوية.

ومع أن هذه الأرقام صحيحة الى حد كبير، إلا إن الدقة العلمية تقتضي الحذر الشديد. فمن ناحية، تشير علوم المياه أن الاختلافات الطبيعية تتفاوت بشدة طبقاً لظروف وتطورات لا يتحكم الانسان بها، الى درجة أن هذا العامل، الذي يؤثر تأثيراً بالغ الحدة على كميات المياه التي تجري في مجاري الأنهار، يشكل صعوبة الى حد كبير أمام نجاح أعمال التخطيط المستقبلي. وهنا تكون الأرقام المتوافرة أرقاماً مضللة كما أن هالة السرية الشديدة التي تحيط بالاحصائيات الخاصة بالمياه، خاصة في الحالة الاسرائيلية، تجعل احتمالات الشك فيها قوية الى درجة كبيرة. ونظراً لأهمية الماء بالنسبة لحياة كل طرف من أطراف اقليم النهر، وعدم سيطرة اسرائيل على منابعه، بالنظر الى أنها منطقة مصب، فإن دول المنبع تعلم حجم المياه التي تجري عبر مجرى النهر وروافده، ولذلك لا تجد اسرائيل فرصة للتلاعب باحصائيات المياه التي تستهلكها، والتي تزيد كثيراً عن استهلاك الأردن وسوريا.

ولكن التلاعب يتم في كميات المياه التي تستخرجها اسرائيل من الآبار، التي حفرت عدة مئات منها في الأراضي الواقعة عبر حوض النهر، مستخدمة أحدث الأساليب التكنولوجية. ونظراً لأن الأراضي التي تسيطر عليها اسرائيل أقل في منسوبها في أغوار النهر، فإن مقدرة اسرائيل على سحب المياه أعلى وأكثر قدرة.

وبينما تشير كل الظواهر الى أن استهلاك اسرائيل للمياه يتزايد باضطراد، في الوقت الذي تقل فيه موارد المياه، فإن الدافع الاسرائيلي للحصول على مزيد من المياه موجود وما زال قائماً، وفي المقابل، هناك ضعف وتشتت عربي. وفي الوقت الذي تتوفر فيه وسائل أخرى لحل مشكلة المياه في اسرائيل، غير الاستيلاء على مصادر المياه الواقعة في الأراضي العربية، كاستخدام الطاقة النووية لتحلية مياه البحر، أو استيراد المياه في حاويات ضخمة من تركيا، فإن اسرائيل تتعلل بحجج مختلقة لكي تسوغ الأسلوب الذي اتبعته وسوف تتبعه، وهو معاودة الحرب واستهداف الموارد العربية، وعدم التخلي عن الأراضي المحتلة، ففي ١٩/١٠/٨٢ نسبت جريدة «الأنباء»[١٣] الاسرائيلية للناطق بلسان شركة المياه [illegible] الاسرائيلية قوله أن حوالي نصف مصادر المياه العذبة في اسرائيل موجود في الضفة الغربية، وان من شأن التخلي عنها العودة الى عهد النقص المائي وخنق اسرائيل. وقال ان سلاسل الجبال في جنوبي الضفة الغربية تشكل المصدر الأساسي لتزويد الينابيع الداخلية الموجودة في وسط اسرائيل (فلسطين المحتلة عام ٤٨) بالمياه العذبة.

نهر اليرموك والأطماع الاسرائيلية[١٤]:

ينبع نهر اليرموك من الأراضي السورية والأراضي الأردنية، ويجري بين البلدين، وهو أهم

روافد نهر الأردن، اذ يبلغ معدل تصريفه حوالي ٤٠٠ - ٥٠٠ مليون م٣ سنوياً. وقد ارتبطت مشروعاته المائية بمشروعات نهر الأردن، حيث تشترك في استغلال مياهه كل من سوريا والأردن واسرائيل، علماً أن [illegible] في المنبع والمصب والحدود، ولا تتجاوز حدود الكيان الصهيوني مع النهر [illegible]

وتعود أطماع الصهيونية [illegible] البريطاني على فلسطين حيث كانت الفائدة من مياه النهر مقصورة على مشروع [illegible] (روتنبرغ) سنة ١٩٢٦، و[illegible] العرب من الاستفادة من مياهه في ري المزروعات. [illegible] سنة ١٩٥٣ ضغط الكيان الصهيوني [illegible] الولايات المتحدة لوقف الاتفاق الذي عقد [illegible] سوريا والاردن لبناء «سد المقارن» لاستثمار مياهه [illegible] الولايات المتحدة «جونستون» (الذي تعرضنا لمشروعه آنفاً) سنة ١٩٥٣ [illegible] الاسرائيليين [illegible] المياه العربية، ومنها نهر اليرموك.

وفي سنة ٦٧ ضربت اسرائيل نفق تحويل مياه النهر الى الأردن، مما أدى [illegible] هجرة آلاف الأردنيين من الأغوار بسبب زعزعه نظامه المائي في المنطقة التي تعتمد على مياه نهر اليرموك، ولم يعد السكان اليه إلا بعد عام ١٩٧٣.

وفي بداية عام ١٩٨٠، حاول الأردن بناء «سد المقارن» على نهر اليرموك بالاتفاق مع سوريا والولايات المتحدة، إلا أن اسرائيل هددت بتدمير السد، وهذا ما يؤكد استمرار أطماعها في مياه النهر، فبعثت الولايات المتحدة (فليب حبيب) ليطالب بمزيد من مياه النهر وبتخصيص (١٤٠) مليون م٣ للضفة الغربية لتزويد المستعمرات بالمياه.

تستثمر سوريا (١٨٠) مليون م٣ من مياه النهر وبذلك تكون الكمية المتبقية (٢٢٠) مليون م٣ سنوياً، سحب الأردن منها بواسطة قناة الغور الشرقية ١٢٤ مليون متر مكعب عام ٨٠ و١٢٨ م م٣ عام ١٩٨١ و١٤٥ م م٣ عام ٨٢ و١٢٨ م م٣ عام ١٩٨٣، في حين استثمر الكيان الصهيوني ٩٦ مليون متر مكعب عام ٨٠، و٩٢ م م٣ عام ٨١، و٧٥ م م٣ عام ٨٢، و٩٢ م م٣ عام ٨٣.

وتدعيماً لسياسة الكيان الصهيوني في الحصول على أكبر كمية ممكنة من مياه النهر، قام بشق طريق في المرتفعات السورية المحتلة تصل الى قبيل نفق التحويل الأردني على نهر اليرموك، مدعماً ذلك بالمظاهر العسكرية ليتمكن من تحويل المزيد من المياه لصالحه على حساب الأردن.

توقعات استهلاك المياه حتى نهاية القرن الحالي:

وصل الكيان الصهيوني في الثمانينات الى استغلال شبه تام لموارده المائية المتوفرة، وهذه الموارد الباطنية والسطحية تنبع معظمها من خارج فلسطين المحتلة (عام ٤٨).

الاستهلاك الاسرائيلي للمياه عام ١٩٨٠ والاستهلاك المتوقع في عام ١٩٩٥ (بملايين الأمتار المكعبة)[١٥].

السنوات	٨٠	١٩٩٥	
	الاستهلاك الفعلي	أدنى تقدير	أعلى تقدير
الاستهلاك المنزلي والصناعي	٤٠٦	٥٠٠	٥٨٠
الاستهلاك الزراعي	١٣٠٠	١١٣٠	١١٣٠
الفاقد	٤٥	٥٥	٦٥
الاستهلاك الاضافي	٣٥	٨٥	١٠٥
مجموع الاستهلاك	١٧٠٦	١٧٧٠	١٨٨٠
الامكانات المائية	١٦٢١	١٥٤٠	١٥٤٠
العجز	٨٥	٢٣٠	٣٤٠

تشير الأرقام المتوقعة الى أن العجز المائي قد يصل في نهاية عام ١٩٩٥ الى ما بين ٢٣٠ – ٣٤٠ مليون م٣، علماً بأن الأرقام افترضت بقاء الاستهلاك الزراعي من المياه ثابتاً. مع أن التوجه للسياسة الاسرائيلية هو زيادة المساحات الزراعية المروية مما سيدفعها للحصول على مزيد من مياه نهري اليرموك والليطاني، وذلك بعد استنفاذها خطط الاستيلاء على مياه الضفة الغربية.

السيطرة على المياه:

مما تقدم يتضح بأن الصهاينة وعوا في وقت مبكر أهمية السيطرة على المياه، وخططوا للاستيلاء عليها بشكل مباشر، أو من خلال الاتفاقات والمشروعات الاقليمية.

وتفيد دراسة[١٦] أعدها فريق من العلماء في جامعة بنسلفانيا، بأن حدوث نقص حاد في موارد المياه في الأردن واسرائيل، قد يؤدي الى زيادة في التوترات ومظاهر العداء ما لم تتوصل دول المنطقة الى مشروع مياه شامل.

ويقول «توماس ناف» مؤسس معهد البحوث الخاص بمنطقة الشرق الأوسط، انه اذا ما استمرت معدلات النمو وأنماط الاستهلاك الحالية – حيث يصعب تغييرها –، فإن كلاً من اسرائيل والأردن سيفقدان أية مصادر مياه اضافية تستجيب لاحتياجات النمو مستقبلاً.

ويشير التقرير الى أن اسرائيل تستغل سنوياً حوالي (٩٥٪) من مصادر المياه المتجددة التي تسيطر عليها، وسوف تصل الى حالة عجز يقدر بحوالي (٨٠٠) مليون متر مكعب في السنة بدءاً من العام

٢٠٠٠ .

كما يشير التقرير الى أنه بإمكان اسرائيل ان تتغلب على الأزمة باعادة تخطيط اقتصادها للتقليل من الاعتماد على الزراعة التي تستهلك حوالي ٨٠٪ من كميات المياه المتاحة لديها، ولكن ذلك سيكون صعباً لأن مفهوم الصهيونية من ناحية مبدئية وسياسية له جذور عميقة في الزراعة.

وأما البديل الآخر، كما جاء في التقرير ذاته، فهو ان تقوم اسرائيل بالاستيلاء على منابع المياه في الدول المجاورة، مع أن مشكلة المياه لم تكن السبب الأساسي لاشعال حربي ٦٧، ٨٢ .

وفي عام ١٩٩٠، تسلم اسحق شامير[١٧] تقريراً من ستة عشر عالماً في المياه يفيد بأن اسرائيل تستنفد مياهها من الاحتياط بنسبة ١٥٪ أسرع مما يمكن لهذا الاحتياط استعادته سنوياً. وتؤدي زيادة الضخ الى تدهور الكمية والنوعية للاستهلاك.

وأفاد التقرير بأن الحاجة ملحة للأخذ بمقاييس طارئة، حتى لو شمل ذلك قرارات سياسية حساسة، مثل تقليص المساحات المزروعة. واذا لم يتم تطبيق سياسة صارمة، فسوف تواجه اسرائيل كارثة مائية خلال خمس سنوات.

إن أحد العوامل المعقدة في حسابات اسرائيل هو عودة الضفة الغربية وقطاع غزة الى أصحابها، إذ أن حوالي ٤٠٪ من مياه اسرائيل النقية يتم سحبها من الطبقة الصخرية المائية في الضفة الغربية والقطاع، وهذا يمثل نسبة ٩٥٪ من المياه معروفة المصدر في الأراضي المحتلة.

وبالنسبة لنهر الأردن، الذي تشارك في مياهه اسرائيل والأردن، فإنه يستخدم بطريقة هائلة، بحيث ان مياهه المتزايدة الملوحة تروي فقط بعض المحاصيل المقاومة للملوحة.

أما بالنسبة لنهر اليرموك، فإن موضوع مياه هذا النهر يشكل توتراً مستمراً بين الأردن واسرائيل، وقد وصل هذا التوتر الى حد خطير، عندما قامت اسرائيل بالاعتداء على مياهه للحصول على كمية أكبر مما هو مخصص لها.

وقد توقف مشروع اقامة سد المقارن وخطط بنائه بسبب معارضة الأردن حصول اسرائيل على جزء من مياهه.

وفي عام ١٩٨٣ نشرت «علهمشمار»[١٨] بأن لجنة خاصة شكلت في سلطة المياه الاسرائيلية لدراسة خطة ثورية لاستغلال أفضل لمياه اليرموك، وأن هذه الخطة أعدت من قبل اتحاد المياه في غور الأردن، وبموجبها سيتدفق حوالي ٧٠ مليون متر مكعب سنوياً من نهر اليرموك الى بحيرة طبرية بدلاً من ١٣ مليون متر مكعب. وبموجب هذه الخطة تم تعزيز محطات الضخ الثلاث الموجودة والتابعة لمستوطنات غور الأردن في نهر اليرموك، تتصل بخط مياه بحيرة طبرية – بيسان، اضافة الى اعادة العمل بمحطة ضخ (تل اور)، بحيث تنقل (٢٥) مليون متر مكعب من المياه سنوياً الى بحيرة طبرية. كما قامت شركة ميكوروت باستخدام محطة ضخ رابعة في منطقة (سبير) وذلك لتقليص تسرب المياه من البحيرة الى أدنى حد ممكن، حيث ان تخفيض مستوى بحيرة طبرية الى متر واحد سيؤدي الى

تخزين(١٧٠) مليون متر مكعب من المياه دفعة واحدة، مما يضيف حوالي (١٢,٥) مليون متر مكعب من المياه للمصادر المائية في اسرائيل. وتزعم اسرائيل بأن هذه الخطة لا تتناقض مع اتفاق جونستون الذي تم التوصل اليه في الخمسينات.

ان الأزمة التي تعاني منها اسرائيل، اذا لم تحل من خلال اعادة تركيب اقتصادها والتقليل من دور الزراعة، فإن البديل الآخر أمامها هو الاستيلاء على المياه العربية.

مشروع أردني اسرائيلي لاستغلال مياه اليرموك (رؤية اسرائيلية)[19]:

في سبيل البحث عن آفاق جديدة للتعاون الاسرائيلي، كتبت البيشاكالي افراهام طال تقريراً بعنوان «خطة المياه في الشرق الأوسط في ظل السلام» ونشرته «المعرفة» في عددها الثالث ١٩٩١، تطرقت فيه الى كيفية استخدام مياه نهر اليرموك والمصادر المائية الأخرى التي تقع ضمن الأراضي الأردنية لصالح اسرائيل، بحجة التعاون والسلام لمصلحة البلدين.

تقول الكاتبة: يعد نهر اليرموك من أكبر المصادر المائية في المنطقة، ويقدر حجم فيضانه الشتوي من المياه بخمسمائة متر مكعب في الدقيقة. ونتيجة لوجود اتفاق ضمني بين سوريا والأردن واسرائيل، فإن الأردن يحصل على معظم مياه النهر. ويستغل الأردن موسم فيضان النهر في الصيف لتحويل الفيضان الى قناة الغور الشرقية، التي تروي وادي الأردن. وبالرغم من أن النهر يجري في منطقة قليلة المياه، فإن مياهه غير مستغلة. يكمن سبب هذا الأمر في أن معظم مياهه تتكون من مياه الفيضان الشتوي، ولكن من الممكن استغلالها، أما عن طريق اقامة السدود على منابع النهر أو عن طريق تحويلها الى خزانها الطبيعي والمتمثل في بحيرة طبرية. على ان هذين الخيارين يواجهان صعوبات سياسية عديدة. ولا شك في أن إقامة السدود على منبع النهر تستثير مشكلات سياسية عديدة، حيث تقع ضفته الجنوبية الغربية في الأردن وضفته الشمالية الغربية في سوريا (وضمنها الجولان المحتلة).

علاوة على هذه الصعوبات السياسية، فإنه ليس من الممكن ان يقال حقيقة ان التكلفة الاقتصادية لمثل هذا السد باهظة للغاية. وكما هو معروف، فإن تكلفة اقامة السد عند مصب النهر تقدر بخمسمائة مليون دولار. وهذا الأمر يعني ان التكلفة السنوية لضخ كل متر مكعب من المياه بحوالي ثلاثة دولارات.

وفيما يتعلق بفكرة تحويل مياه اليرموك الشتوية الى بحيرة طبرية، فإن حالة الحرب المعلنة بين الأردن واسرائيل تحول دون تنفيذها، علماً بأن تكلفتها الاقتصادية أقل بكثير من سائر الحلول، الأمر الذي يجعل هذه الفكرة هي المدخل لحل مشاكل الأردن المائية في المستقبل القريب.

واذا ما تم تخزين مياه نهر اليرموك في بحيرة طبرية، فإنه سيصبح من الضروري حفر قناة تحت مجرى النهر، وانشاء محطة ضخ لاعادة المياه في الصيف الى المجرى، وتقدر تكاليف هذا المشروع بواحد وعشرين مليون دولار. وفي حالة تخزين المياه في بحيرة طبرية، فإنه سيصبح من الممكن الحصول

على ١٨٠ مليون متر مكعب من فيضان النهر.

وفيما يتعلق ببحيرة طبريا التي تعد بمثابة المخزون الرئيسي للمياه، فإن قدرته على التخزين محدودة، إذ أنها تقدر بخمسمائة مليون متر مكعب. ولكن بعض المشروعات تهدف الى رفع قدرتها التخزينية الى ١٥٠ مليون متر مكعب اضافي، وهذه المعطيات تعني ان ما يقرب من نصف المياه التي ستحول من اليرموك الى طبرية لن تستخدم، حيث ان كميات المياه التي ستحصل عليها اسرائيل من الأردن ستفي باحتياجاتها.

ولا شك في أن تخزين المياه في بحيرة طبرية سيقلل من كمية المياه التي سيحصل عليها الأردن، ولكنه سيخدم اسرائيل، حيث انه من الممكن ان تستخدم كميات المياه التي لا يحتاجها الأردن عن طريق ضخها في الطبقات المائية الواقعة تحت الأرض في وسط اسرائيل. ومن ضمن مزايا مشروع تخزين مياه نهر اليرموك في بحيرة طبرية بالنسبة لاسرائيل، تقليل ملوحة البحيرة بنسبة ٢٠٪. وسيتكون هذا المشروع من سد لتحويل المياه، وقناة يبلغ طولها خمسة كيلومترات. وسيتم حفر هذه القناة على امتداد التضاريس الموجودة في المنطقة، وسيصبح بمقدور هذه القناة نقل بضع مئات من الأمتار المكعبة من المياه في الثانية. ومن الممكن ان يتم انشاء نفق لتحقيق الغرض نفسه. وسيحتاج هذا المشروع الى اقامة محطة لضخ المياه تستطيع ضخ ثمانية أمتار مكعبة في الثانية، وإقامة أنابيب يبلغ قطرها ٢,٢ متر ويبلغ طولها خمسة كيلومترات، وستهدف هذه المنشآت الى نقل المياه التي تم تخزينها الى مجرى النهر. وستغذي هذه المياه قناة الغور، كما سيزود هذا المشروع نهر الأردن بمائة مليون متر مكعب من المياه في السنة.

الهوامش:

(١) العرب واسرائيل والحرب على المياه - جون كيلي - جريدة الرأي الأردنية، تاريخ ٨٤/٤/٢٤ .
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر ذاته.
(٤) محمد المومني، السياسة المائية للكيان الصهيوني - دراسة في الجغرافية السياسية، دار عمار للنشر والتوزيع ١٩٨٦ .
(٥) جون كيلي، مصدر سبق ذكره.
(٦) محمد المومني، مصدر سبق ذكره.
(٧) تم جر مياه نهر النقب عام ١٩٦٤ .
(٨) محمد المومني، مصدر سبق ذكره.
(٩) المصدر السابق.
(١٠) ملفات دائرة الشؤون الفلسطينية - وزارة الخارجية الأردنية.

(١١) الصراع حول المياه في الشرق الأوسط (رؤية عربية)، مركز الفالوجا للدراسات والنشر العدد الثالث، القاهرة، سبتمبر ٩١ .
(١٢) المصدر السابق.
(١٣) المصدر السابق.
(١٤) محمد المومني، مصدر سبق ذكره.
(١٥) محمد المومني، مصدر سبق ذكره.
(١٦) ملفات دائرة الشؤون الفلسطينية – مصدر سبق ذكره.
(١٧) المصدر السابق.
(١٨) المصدر السابق.
(١٩) المعرفة/ خط الدفاع الأول – مركز الفالوجا للدراسات والنشر – العدد الثالث القاهرة، سبتمبر ١٩٩١ .

الوضع القانوني لنهر الأردن وحقوق الشعب الفلسطيني في مياهه

د . جمال نافع

١ – مدخل:

يهدف هذا البحث الى القاء الضوء على المركز القانوني لنهر الاردن والاحكام والمبادئ القانونية الدولية التي تحكم استثمار مياهه، وموقف القانون الدولي من المشاريع الاسرائيلية على النهر وحقوق الاطراف والدول المشتركة في حوض النهر، وأبراز حقوق الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ في مياهه.

ويكتسب موضوع المياه في منطقة الشرق الاوسط عموما، وفي فلسطين بشكل خاص، أهمية كبرى نظرا الى شح مصادر المياه من جهة، والى موقع هذه المياه في السياسة الاسرائيلية من جهة أخرى. حيث تنتهج اسرائيل سياسة مائية تهدف الى السيطرة على مصادر المياه وأستثمارها بشكل منفرد يسمح بأستغلال هذه المياه الى أقصى درجة تمكنها من تعزيز الهجرة والاستيطان وفرض السيطرة على فلسطين والدول المجاورة.

أن مراجعة سريعة لتاريخ ومقدمات استحداث اسرائيل كدولة في المنطقة تظهر بوضوح أن مشروع الدولة كان، وما زال، يعتمد على السيطرة على مصادر المياه السطحية والجوفيةالى درجة يمكن أن تضفي على كافة الحروب الاسرائيلية طابع السعي الى السيطرة على مصادر المياه، حيث لم يغب عن بال السياسيين الاسرائيليين الدور الاساسي والحيوي الذي تلعبة المياه في بنية واستمرارية اسرائيل. لقد بدأت مشاريع السيطرة على المياه منذ الهجرات اليهودية الأولى واستمر مرورا بقرار التقسيم (قرار رقم ١٨١) والاجراء الصهيوني على ادخال تعديلات على هذا القرار بهدف ضمان سيطرة الدولة اليهودية على اعالي حوض نهر الاردن، وتواصلت هذه السياسة وتبلورت بشكل أكثر وضوحا عام ١٩٦٧ حيث استطاعت اسرائيل احكام سيطرتها المنابع الاساسية لنهر الأردن والبحيرات الجوفية التي تغذيه في الجولان السوري وجنوب لبنان، وكذلك مصب رافده الرئيسي نهر

اليرموك، بالاضافة الى السيطرة على الشاطئ الغربي لنهر الاردن والبحر الميت أثر احتلال الأراضي الفلسطينية غربي النهر عام ١٩٦٧ .

ولا يتسع المجال هنا لمناقشة مشروعية استحداث دولة اسرائيل وسيطرتها على أعالي النهر وبحيرة طبريا وتجاوزها لقرارات الامم المتحدة المتعلقة بالتقسيم، بالرغم من أهمية هذا الامر قانونيا في تفسير المركز القانوني لنهر الاردن. وبالرغم من أن سياسة الامر الواقع المستندة الى الإحتلال والضم التي اتبعتها اسرائيل في فرض سيطرتها على حوض النهر لا تصلح لأن تكون أساسا لتحديد الوضع القانوني لنهر الاردن، الا أن المجال هنا لا يتسع لمناقشة تفصيلة لذلك .

لذا، فان مناقشة المبادئ العامة التي تحكم التصرف بمياه النهر سوف تستند الى الجغرافيا السياسية للنهر في ضوء خطوط اتفاقية الهدنة المبرمة عام ١٩٤٩ . وتجدر الاشارة هنا الى أن تأسيس هذا التقرير على هذه الوقائع لا يعني بأي حال من الاحوال التسليم بشرعية الاستيلاء والسيطرة على مياه النهر أو الأقرار بسياسة الامر الواقع وتكريسها، وانما يعني اظهار مدى مخالفة وانتهاك اسرائيل للنظام القانوني الذي يحكم استثمار مياه نهر الاردن حتى في ضوء الجغرافيا والسياسة المستحدثة للنهر.

والجدير بالذكر هنا أن الدراسات الفنية العربية المتخصصة بمياه نهر الاردن، على كثرتها، او الدراسات القانونية المتعلقة بحقوق استثمار مياه النهر، على ندرتها، لم تأخذ بعين الاعتبار أو لم تبرز بشكل واضح الحاجات المائية للأراضي الفلسطينية المحتلة كما لم تظهر الشخصية القانونية المستقلة للشعب الفلسطيني ودولته والمركز والحق القانوني لهذه الشخصية الدولية فيما يتعلق بالانتفاع بمياه نهر الأردن، الأمر الذي تحاول هذه الدراسة أبرازه في شقه القانوني.

ولا بد من التأكيد أن هذه الحقوق الفلسطينية لا يمكن ترجمتها أو ضمانها دون حل دائم وشامل للقضية الفلسطينية، يضمن للشعب الفلطيني حقه في تقرير مصيرة وأقامة دولته كأداة ضرورية لممارسة سيادة هذا الشعب على أرضه وثرواته وبخاصة المائية منها.

ومع الأخذ بعين الاعتبار المدخل الأساسي الوارد في هذه المقدمة، فان هذه الدراسة سوف تستعرض الوضع القانوني لنهر الأردن عبر بيان العناصر الرئيسية التالية :- الجغرافيا السياسية للنهر، النهر الدولي والنهر الوطني، المركز القانوني لنهر الأردن، المشاريع الأسرائيلية أو السياسة المائية الاسرائيلية تجاه النهر وموقف القانون الدولي منها، حقوق الاطراف المشتركة في حوض نهر الأردن. وابراز الحقوق الاساسية للاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ في مياه النهر.

القسم الأول: الوضع القانوني لنهر الأردن

٢ • الجغرافيا السياسية لنهر الأردن:

ينبع النهر بشكل رئيسي من جبال لبنان الشرقية ومرتفعات الجولان السورية وتمتد البحيرة الجوفية الذي تغذية في كل من لبنان، سوريا وشمال فلسطين، ويبدأ تشكل النهر من مياه الحاصباني

الذي ينبع من جنوب شرق لبنان والذي يجري في الأراضي الفلسطينية لمسافة ٦كم حيث يلتقي بالعراق وبانياس القادم من سوريا لتشكيل نهر الأردن الذي يسير جنوبا ماراً بموقع بحيرة الحولة المجففة ليشكل بحيرة طبريا وبعد خروجه منها يرفده فرعه الرئيسي، نهر اليرموك- الذي ينبع من سوريا ويمر في الأراضي الأردنية – ويصب في نهر الأردن في نقطة تبعد ٧كم عن جنوب بحيرة طبريا. ويواصل النهر سيره جنوبا، حيث ترفده مجموعة من الأودية الأردنية والفلسطينية ويصب أخيرا في البحر الميت. ويبلغ طول النهر ٢٥٠ كم تقريبا.

ويتبين من ذلك أن معظم منابع النهر الرئيسية تقع في أراضي دول عربية، سواء ما تعلق بامتداد البحيرة الجوفية التي تغذي النهر أو روافده الرئيسية. أما نهر اليرموك والذي يعتبر الرافد الأكبر لنهر الأردن ينبع ويتشكل في كل من سوريا والاردن ويرفد نهر الاردن بما يقارب ٤٠٪ من تصريف النهر بعد اتحادهما[1]. وبمراجعة الموازنة المائية لنهر الأردن يتبين أن ٧٥٪ من مصادر المياه التي تغذي النهر تقع في أراضي عربية في حين لا تتجاوز كمية المياه التي تغذي النهر والتي تسيطر عليها اسرائيل منذ عام ١٩٤٨ نسبة ٢٥٪ من هذه المصادر وبعد حرب حزيران عام ١٩٦٧ احكمت اسرائيل سيطرتها على معظم مصادر هذه المياه حيث احتلت هضبة الجولان التي تغذي النهر وعززت سيطرتها على جنوب لبنان، كما أحكمت سيطرتها على بحيرة طبريا ومصب نهر اليرموك وجميع الشاطئ الغربي للنهر والبحر الميت. ويبين الجدول رقم (١) الموازنة المائية لنهر الأردن.

٣ • النهر الدولي والنهر الوطني:

يقصد بالنهر في القانون الدولي نظام أو وحدة مائية (system of waters) يتكون من كل مجاري المياه والبحيرات التي تتصل فيما بينها وتسير في منطقة تكون حوضاً واحداً (Drainage Basin - River Basin). وينتهي حوض النهر في البحر او في بحيرة داخلية لا تتصل بالبحر. ويدخل في حوض النهر كذلك مجاري المياه التي تسير تحت الارض – الجوفية – وتكون متصلة بالنهر. (انظر توصيات جماعة القانون الدولي في مؤتمر دوبروفنك سنة ١٩٥٦ ، وفي مؤتمر نيويورك عام ١٩٥٨)[2].

ويعتبر النهر وطنيا اذا كان حوض النهر واقعاً برمته في أقليم دولة واحدة، حيث يخضع في هذه الحالة لسيادة هذه الدولة ويكون لها الحق بممارسة سيادتها الكاملة عليه باعتباره جزءاً من أراضيها الداخلية، بما في ذلك تنظيم واستغلال موارده المائية.

ويعتبر النهر دولياً اذا كان حوضه يمر في اقليم أو أراضي دول مختلفة أو يفصل بين أو يشاطئ أقاليم دولتين أو أكثر. وفي هذه الحالة فان هذا النهر لا يخضع لسيادة منفردة لأي دولةمن الدول المار في أراضيها بل يكون له حكمه ونظامه الخاصين به . حيث يمتنع على أية دولة مباشرة سيادتها المنفردة على النهر أو أي من أجزاء حوضه، وليس لأية دولة الحق في تحويل مجري النهر أو شق جدول منه أو

بناء سد عليه أواستثماره دون موافقة الدول الأخرى المشاركة فيه. وأن ممارسة الدولة لسيادتها على مياه النهر الجارية في أراضيها مقيدة بعدم الاضرار بمصالح وحصة الدول الأخرى المشاركة في الحوض ومشروطة بموافقتها. وتعتبر الدولة مسؤولة تجاه الدول الأخرى في حالة الأضرار بمصالح وحقوق الأخيرة بالانتفاع بمياه النهر أو في حال القيام بأي اجراء مخالف للقواعد القانونية الدولية لاستثمار مياه النهر الدولي.

٤ • المركز القانوني لنهر الأردن:

استناداً الى الوقائع التي يظهرها العرض الجغرافي والسياسي لامتداد نهر الأردن والى مبادئ القانوني الدولي التي تحدد معيار التمييز بين النهر الوطني والنهر الدولي، فان نهر الأردن هو واحد من الأنهر الدولية ويخضع للأحكام والمبادئ القانونية التي تنظم استغلال مياه هذه الانهر حيث تبين حقائق العرض الجغرافي السياسي أن البحيرة الجوفية التي تغذى النهر، وكذلك روافده الرئيسية تمتد في دول مختلفة وأن هذه الروافد تشكل النهر الذي يسير جنوباً ماراً في موقع بحيرة الحولة المجففة ليشكل بحيرة طبريا، والتي هي بمثابة خزان طبيعي لمياه النهر وهي تمثل جزءاً لا يتجزأ من النهر وتخضع لنفس المبادئ القانونية التي تحكم الأنهر الدولية، وكذلك الأمر بالنسبة لبحيرة الحولة. أما بالنسبة لنهر اليرموك ، الذي يعتبر الرافد الأساسي لنهر الأردن فأنه يتمتع أيضاً بمركز دولي. وعندما يسير النهر جنوباً فانه يشاطئ كل من الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ، حتى مصبه في البحر الميت الذي يشاطئ نفس هذه الأراضي.

ويتبين من ذلك أن نهر الأردن بدأ من منابعه حتى مصبه يمر في أراضي دول مختلفة، وعليه فان هذا النهر بما في ذلك بحيرة طبريا والحولة سابقاً، هو نهر دولي وتشترك في مياهه وحقوق استغلالها الدول والشعوب المشاطئة له والمار في أراضيها وهي كل من لبنان، سوريا، الأردن، وفلسطين. وكذلك الحال بالنسبة للبحر الميت حيث تنطبق عليه أحكام استثمار المياه الدولية المشتركة وتشترك في حقوق استغلال مياهه كل من الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة واسرائيل.

٥ • السياسة المائية الأسرائيلية تجاه النهر في ضوء القانون الدولي:

ان المركز القانوني لنهر الأردن بأعتباره نهراً دولياً يحتم خضوعه لأحكام ومبادئ استثمار المياه المشتركة وفقاً للقانون الدولي الذي منع على أي دولة استغلال مياه نهر دولي بشكل يؤدي الى الحاق الضرر بحقوق الدول والأطراف الأخرى المشاركة في النهر.

ولبيان موقف القانون الدولي تجاه السياسة المائية الاسرائيلية المتعلقة باستثمار مياه النهر –تحويل مياه النهر– لا بد من تقديم حول هذا المشروع والأضرار التي يسببها ومن ثم بيان مدى تناقض هذا المشروع مع النظام القانوني لاستثمار مياه النهر.

٥ – ١ • مشروع ناقل المياه القطري:

يهدف المشروع الى تحويل مياه نهر الأردن الى منطقة النقب بهدف استيطانها. وقد ابتدأ العمل بالمشروع عام ١٩٥٦ وانتهى من تنفيذه عام ١٩٦٤ . حيث يتم ضخ مياه نهر الأردن من نقطة تقع على الشاطئ الشمالي الغربي لبحيرة طبريا الى انابيب وقنوات يبلغ طولها ١٣٠ كم من شاطئ البحيرة حتى محطة رأس العين بالقرب من يافا – تل أبيب. ويلتقي هذا المشروع بمشروع (ايركون) الذي يهدف الى جر مياه نهر العوجا الذي ترد مياه من الينابيع الجوفية الممتدة الى المنحدرات الشمالية للضفة الفلسطينية والذي يعمل على نقل ١٢٠ مليون م٣/سنة من المياه الى المناطق الاسرائيلية وشمال النقب ويبلغ طوله ١٠٩ كم من رأس العين حتى مفتاميم في النقب[٣].

وتبلغ طاقة ناقل المياه القطرى على سحب ما يقارب عن ٣٦٥ مليون م٣ سنويا من مياه النهر. وتقدر كمية المياه التي تستثمرها اسرائيل من مياه نهر الأردن ما يتراوح بين ٦٠٠ – ٧٠٠ مليون م٣ سنويا تبعاً لاختلاف التقديرات. ومن الجدير بالذكر أن اسرائيل تحيط المعلومات المتعلقة بكميات المياه بدرجة من السرية تحول دون التوصل الى أرقام دقيقة[٤].

ويرتبط هذا المشروع بالمشاريع التكميلية التالية: –

– تجفيف بحيرة الحولة: قامت اسرائيل عام ١٩٥٣ بأنشاء قناة خاصة لتحويل موقعها الى أراضي تابعة للمستوطنات ويوفر هذا المشروع ١٠٠ مليون م٣/سنة من المياه لاسرائيل.

– تحويل المياه المالحة الى نهر الأردن: قامت اسرائيل بتجميع مياه الينابيع المالحة من المنطقة الواقعة غرب بحيرة طبريا وتحويلها لتصب في نهر الأردن بعد خروجه من بحيرة طبريا وتحويلها لتصب في نهر الأردن بعد خروجه من بحيرة طبريا

– قناة غور بيسان: ويقوم المشروع على سحب ما يقارب من ٧٤ مليون م٣ سنويا من مياه النهر لري منطقة غور بيسان[٥].

ومن جهة أخرى تشير بعض التقارير الى أن اسرائيل قامت بعد حرب عام ١٩٦٧ بانشاء قناة يتم بواسطتها جر ما يقارب من ١٠٠ مليون م٣ سنويا من مصب اليرموك في نهر الاردن، حيث يعاد تخزين هذه المياه في بحيرة طبريا[٦].

٥ – ٢ • آثار وأبعاد المشروعات الاسرائيلية:

تسبب السياسة المائية الاسرائيلية تجاه النهر بالحاق أضرار أساسية بمصالح الدول الأخرى المشاركة في النهر، ويمكن ابراز أهم هذه الآثار فيما يلي:

– تستغل اسرائيل مياه نهر الأردن العذبة بكاملها (وتقدر نسبة المياه التي تستثمرها اسرائيل من مياه النهر ما يتراوح بين ٦٠٠ – ٧٠٠ مليون م٣ سنويا) حارمة بذلك الأردن والأراضي الفلسطينية

المحتلة عام ١٩٦٧ من حصتها وحقها في هذه المياه.

– افساد مياه النهر وذلك عبر تحويل المياه المالحة لتصب في النهر بعد خروجه من بحيرة طبريا، الأمر الذي يحول دون استخدام مياه النهر في الري أو الشرب.

– الحاق الأذى بالأراضي الزراعية الأردنية والفلسطينية الغور الشرقي والغربي –التي كانت تعتمد في ريها على مياه نهر الأردن.

– الحيلولة دون تطور منطقة الغور على كافة الصعد الاقتصادية، العمرانية والاجتماعية بسبب من السيطرة على المياه وخلق حالة من التهجير والخلل الديمغرافي في هذه المنطقة الحساسة عسكريا وسياسيا.

– أن جر المياه والتصرف الاسرائيلي المنفرد بها يشكل تهديدا لأمن واستقرار المنطقة ويخلق حالة من النزاع المستمر على هذه المياه الأمر الذي يهدد بانفجاره في أية مرحلة.

– أن استثمار مياه نهر الأردن في ري منطقة النقب وما يرافق ذلك من بناء مستوطنات وخلق مناطق للمهاجرين الجدد يعزز سياسة الاستيطان والهجرة ويمنح اسرائيل عناصر قوة بشرية واقتصادية على حساب تهجير الفلسطينيين ويعزز نزعة التوسع الاسرائيلي ويساهم في زيادة غير طبيعية في عدد سكان المنطقة التي تعاني من عجز في مساحة الرقعة الصالحة للزراعة أو بالتالي يؤدى الى استمرار اختلال التوازن على كافة الصعد استراتيجياً.

– ويؤدي تحويل مجرى نهر الأردن الى انخفاض في مستوى البحر الميت الامر الذي يلحق أكبر الأذى بالصناعات الأردنية والعربية المقامة على البحر وكذلك بحقوق الشعب الفلسطيني في استثمار مياهه.

– يتمتع نهر الأردن بمكانة تاريخية ودينية مميزة خاصة لدى الدين المسيحي. لذا فان تغيير مجراه أو التصرف بمياهه أو افسادها يشكل انتهاكاً لمكانته المقدسة وخرقاً للنظام القانوني لحماية الأماكن المقدسة والتاريخية.

٣–٥ ، النظام القانوني لاستثمار مياه الأنهر الدولية:

استقرت قواعد القانون الدولي على أن النهر الدولي ليس مياها أو أراضي داخلية ؛ وأن سيادة الدولة على مجرى النهر مقيدة بالاوضاع الطبيعية والتاريخية وبضرورة احترام من كل دولة مشتركة في النهر في الحصول على ماكانت عليه من انتفاع بمياه النهر. ويمتنع على أي دولة القيام بأي اجراء يلحق الضرر أو ينتقص من كمية المياه التي كانت دولة أخرى أو أكثر، مشاطئة أو يمر النهر في أراضيها وتستفيد من ذلك النهر في ظل مجراه الطبيعي الى درجة تخلق الأذى بمصالحها. وقد شهد النظام القانوني لاستثمار مياه النهر الدولي تطورا ملحوظاً خلال القرن الحالي، ففي عام ١٩١١ تبنى المعهد القانوني الدولي اعلان مدريد لتنظيم استغلال مياه الأنهر الدولية، حيث جاء في أبرز بنود هذا

الأعلان أن ليس لأية دولة من الدول المشاركة في حوض النهر أن تحدث تغيرا في طبيعة مياه الحوض من شأنه أن يلحق ضررا بالدول الأخرى. كما يمتنع على أي دولة أحداث تغيير في مجرى النهر أو التصرف بمياهه أو حجزها الى درجة تؤدي الى انخفاض منسوب المياه الذي يسيل في الدول الأخرى الا بموافقة هذه الدولة وفي عام ١٩٣٣، وبمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي الثاني للمواصلات والنقل تم اعلان اتفاقية جنيف الخاصة باستغلال القوى المائية للأنهر الدولية، حيث كرست هذه الاتفاقية المبدأ الأساسي القائل بأن لكل دولة في حدود القانون الدولي، الحق في أن تنشئ على اقليمها المشاريع التي تراها مناسبة لاستخدام القوى المائية شريطة عدم المساس بمصالح دولة أخرى وعدم الحاق الضرر بها. وفي حال النزاع على أي مشروع يمكن أن يلحق أذى بدولة أخرى يترتب قبل تنفيذ هذه المشاريع اللجوء الى التفاوض بين الدول للوصول الى اتفاق بشأنها.

ويؤيد الفقية اوبنهايم (OPENHEIM) ذلك، حيث جاء مؤلفه القانون الدولي الجزء الأول، الطبعة السابعة ١٩٦٣ – «لا يجوز لدولة من الدول أن تقطع أو تحول مجرى نهر من الأنهر يمر من أراضيها الى أراضي دولة أخرى، بل يمتنع عليها اتخاذ أي اجراء بمياه مثل هذا النهر اذا كان يتأتى عنه حظر على الدولة الاخرى أو يحرمها من الأفادة من مجراه افادة صحيحية» . وجاء في توصية مقدمة من جمعية القانون الدولي، في مؤتمر دوبروفنيك عام ١٩٥٦ ، ما يلي «أن كل دولة مسؤولة بمقتضى القانون الدولي عن أي عمل فردي أو جماعي من شأنه احداث أي تغيير في النظام المتبع بالنسبة لأي نهر من الأنهر من شأنه الحاق الأذى بدولة أخرى» وقد أكدت الجمعية هذه المبادئ أيضاً في لقاء نيويورك عام ١٩٥٨ ، ودرست الجمعية في اجتماعها الذي عقد في هلسنكي عام ١٩٦٦ باحالة مشكلة استثمار المياه المتنازع عليها الى التحكيم وليس لأية دولة القيام بأي اجراء على النهر مختلف عليه قبل التوصل الى اتفاق بشأنه مع الدول الأخرى المشتركة في مياهه.

وتنكر قواعد القانون الدولي على أية دولة اكتساب أي حقوق في مياه الأنهر الدولية بواسطة استخدام القوة أو التهديد بأستخدامها، وهي نفس المبادئ التي تنطبق على أقاليم وأراضي الغير، وأن اللجوء الى هذه الوسيلة لا يمنح أية دولة حقوقاً مشروعة ومعترف بها في المياه أو مصادرها التي تستولي عليها. كما تؤكد مبادئ القانون الدولي أن تقييد سيادة الدولة على مياه الانهر الدولية يهدف الى الحفاظ على حالة من الأستقرار الدولي، وفي هذا الصدد يشير (SMITH)، في مؤلفه الفوائد الاقتصادية للأنهر الدولية «أننا اذا سلمنا بالسيادة المطلقة للدولة التي تمر الأنهر الدولية بأراضيها، وعلى حدودها، للتصرف فيها على هواها كان من شأن ذلك أن يخلق الفوضى ويلحق الأذى بالدولة التى تنساب فيها تلك الأنهر أو تمر بحدودها بعدها».

مبادئ قانونية لأستثمار مياه الأنهر الدولية:

١– لا يخضع النهر الدولي للسيادة المنفردة أو المطلقة لأي دولة من الدول التي يمر بأراضيها أو

يحاذيها وان سيادة الدولة على مجرى النهر مقيدة بالأوضاع الطبيعية والتاريخية للنهر.

٢ - أحكام الأنهر الدولية تسري على البحيرات التي تشكل جزءاً من حوض النهر وكذلك تسري نفس الأحكام على البحيرات الجوفية ومجاري المياه تحت الأرض التي تمتد في أكثر من دولة.

٣ - يمتنع على دول المسيل الأعلى القيام بأي عمل من شأنه الأضرار بحقوق ومصالح دول المسيل الأدنى للنهر، فليس لاحدى الدول المشتركة في حوض نهر دولي أن تقوم منفردة بقطع أو تحويل مجرى النهر أو شق قناة أو جدول منه أو القيام بأي تصرف أو اجراء من شأنه الحاق الأذى بأقليم دولة أخرى أو خفض كميات المياه الطبيعية التي تجري في أراضي الدولة الأخرى.

٤ - يمتنع على أية دولة ادخال تعديلات على طريقة الانتفاع بنهر دولي معين، اذا كان من شأن هذا الأجراء الحاق ضرر بمصالح الدول الاخرى دون الحصول على موافقة الدول الأخرى المشتركة بالنهر، فاذا لم يتم التوصل الى اتفاق بهذا الشأن يمكن عرض النزاع على التحكيم، على أن توقف كافة التعديلات أو الأعمال المقامة على النهر الى حين البت بالنزاع.

٥ - تكون الدولة مسؤولة عن أي عمل فردي أو جماعي من شأنه احداث تغيير في طريقة الانتفاع بمياه النهر ويؤدي الى الحاق الضرر بدولة أخرى، ويزال الضرر ولو كان قديماً.

٦ - يمتنع على أية دولة استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بهدف السيطرة على مصادر المياه، وأن اللجوء الى هذه الوسيلة لا يمنح الدولة حقوق مكتسبة ومستقرة في مياه الأنهر الدولية.

٤-٥ انتهاك اسرائيل للمركز والنظام القانونيين لنهر الأردن:

مما تقدم يتضح أن اسرائيل، ومنذ استحداثها على أرض فلسطين، عملت على السيطرة والتحكم بمياه نهر الأردن وممارسة سيادة مطلقة ومنفردة على مياه النهر عبر قيامها بتحويل مجراه وجر مياهه مخالفة بذلك ابسط القواعد القانونية المستقرة لأستثمار مياه الأنهر المشتركة وملحقة أفدح الأضرار بأراضي ومصالح الدول المشتركة في حوض النهر. ان اسرائيل بتصرفها المنفرد بمياه النهر، دون موافقة الدول المشتركة في الحوض، تنتهك المركز القانوني الدولي لنهر الأردن والنظام القانوني الذي يحكم استثمار مياهه.

وتحاول اسرائيل، والمؤيدون لها، لي عنق مبادئ القانون الدولي وتبرير تصرفها بمياه النهر عبر سوق ادعاءات لا تستند الى أي اساس من القانون والواقع يقوم ابرزها على ما يلي: ان اسرائيل تتمتع بحق مكتسب ومستقر في مياه النهر بزعم عدم المنازعة فيه، لقد أقيمت المشاريع الاسرائيلية على أراضي داخلية تمارس عليها الدول سيادتها وأن استثمارها لمياه النهر لا يلحق أذى بالدول الأخرى. ومن الضروري في هذا السياق تفنيد هذا الزعم الاسرائيلي والرد عليه وبيان المغالطات الواقعية والقانونية التي يقوم عليها: ان انتهاك اسرائيل المتواصل للمركز القانوني لنهر الأردن، ولمدة تزيد عن أربعين عاماً، لا يعطي اسرائيل حقوقا مكتسبة لمياه النهر، ذلك ان هذا التصرف المنفرد استند، وما

زال، الى استخدام القوة ولم يلاقِ أية موافقة ضمنية او صريحة من جانب الدول الأخرى، بل على النقيض من ذلك فان الأطراف العربية واصلت رفضها للمشروع الأسرائيلي بتحويل مياه النهر ونازعت وتنازع في مشروعية التصرف الاسرائيلي.

وتتضح المعارضة العربية للمشروع منذ بدايته الأولى، ففي عام ١٩٥٣ عندما بدأت اسرائيل العمل بمشروع التحويل من نقطة على جسر بنات يعقوب أو كانت هذه النقطة تقع ضمن منطقة منزوعة السلاح بموجب اتفاقية الهدنة، وأمام الاحتجاجات العربية بشكل عام، والسورية بشكل خاص، على المشروع اتخذ مجلس الأمن قراراً في العام نفسه يطلب من اسرائيل وقف العمل بالمشروع.

وفي عام ١٩٥٦ نقلت اسرائيل نقطة تحويل النهر الى نقطة تقع على الشاطئ الشمالي الغربي لبحيرة طبريا في محاولة للألتفاف على تنازع السيادة على المنطقة المجردة من السلاح، وبالتالي اعتبار المنطقة التي باشرت منها تحويل النهر خاضعة للسيادة الأسرائيلية وتستطيع اقامة أي مشاريع عليها باعتبارها أرضاً داخلية.

ان هذا الالتفاف السطحي على مبادئ القانون الدولي لا يغير من واقع ومركز مياه بحيرة طبريا. كونها مياهاً مشتركة تمثل جزءاً من مياه نهر الأردن وتابعة له ولا يمكن افرادها بحكم بغض النظر عن المنطقة التي يجري فيها مباشرةُ التصرف سواء كانت أراضي «داخلية» أو متنازع عليها، ذلك أن بحيرة طبريا هي بمثابة خزان مائي طبيعي لمياه نهر الأردن. وتعتبر قضية بحيرة لانو (LANOUX) الفرنسية، التي تسيل مياهها في الأراضي الأسبانية، مثالاً للقياس في موضوعنا، حيث قامت فرنسا بتحويل مياه نهر كارول (CAROL) الذي يجري في أراضيها ويصب في تلك البحيرة، فاعترضت اسبانيا على المشروع لأن تحويل النهر يؤدي الى انخفاض منسوب البحيرة، مما أضطر فرنسا الى أن تحول الى البحيرة مياه نهر فرنسي آخر هو نهر (ARIEGE) للحفاظ على نفس كمية المياه المنسابة الى الأراضي الاسبانية[٧].

وتكرست الأعتراضات العربية على المشروع الأسرائيلي عبر رفض الجامعة العربية لمشروع جونستون. لأن هذا المشروع الأخير يبيح لأسرائيل الاستئثار بحصة الأسد من مياه النهر ويجعل مصادر مياه نهر الأردن وخزونه تحت السيطرة الأسرائيلية. وقد قدمت الجامعة العربية واللجان الفنية مشاريع بديلة تأخذ بعين الأعتبار الحقوق والمصالح الحيوية للأراضي العربية التي كانت تستفيد من مجرى النهر. وباشرت الدول العربية بتنفيذ مشاريع للأستفادة من مياه نهر الأردن، الا أن التدخل العسكري الأسرائيلي حينا والسياسي لدى الجهات الممولة أحيانا أخرى قد حال وما زال دون تنفيذ هذه المشاريع.

وخلافاً للادعاء الاسرائيلي، فان المعارضة العربية للمشروع الاسرائيلي لم تكن بمجرد الأعتراض بقدر ما كانت أوراقاً للأبعاد السياسية والأقتصادية والعسكرية للمشروع، وتداركاً للأخطار المادية المباشرة التي يلحقها المشروع بالأراضي العربية، عبر حرمانها من المياه الضرورية.

ومن جهة أخرى فان المشروع الأسرائيلي يمثل مخالفة لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الهيئة الدولية، وبخاصة قرار مجلس الأمن الصادر بتاريخ ٢٣ تشرين أول ١٩٥٣ والذي يطالب اسرائيل بوقف أعمال تحويل النهر الى أن يصدر قراره النهائي حول الموضوع، ولم يصدر المجلس قراراً بالسماح لاسرائيل بالقيام بأعمال التحويل التي نفذتها بعد سنوات من ذلك التاريخ. كما أن المشاريع الأسرائيلية تمثل انتهاكاً لاتفاقية الهدنة المبرمة عام ١٩٤٩ ولقرارات هيئة مراقبة الهدنة، وكذلك للاتفاقية المبرمة بين بريطانيا وفرنسا عام ١٩٢٣، بصفتها الدولتان المنتدبتان على كل من لبنان، سوريا، الأردن، فلسطين والتي نصت على الحفاظ على طريق انتفاع الدول الأربع من مياه الأردن على حالها.

وأضافة الى تحويل مجرى النهر، فقد قامت اسرائيل، وكما ذكر أنفاً، بتجميع المياه المالحة من الأراضي الواقعة حول بحيرة طبريا وتحويلها لتصب في نهر الأردن جنوب بحيرة طبريا، وذلك للحيلولة دون دخول هذه المياه الى بحيرة طبريا، حيث كانت تصب اصلاً، من أجل تخفيف ملوحة مياه البحيرة التي تجرها اسرائيل وافساد البقية الباقية من مياه النهر. ونتيجة لهذا الأجراء فقد ازدادت نسبة ملوحة مياه النهر وأفسدت ولم تعد هذه المياه صالحة للري أو الشرب. ويعتبر هذا التصرف بمثابة اجراء مسيل ضار في أراضي دول الحوض، الأمر الذي يمثل أيضاً اضراراً مباشراً بالمناطق المروية التي كانت تستفيد من مياه النهر على ضفتيه في الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة.

مما تقدم يتضح، وبما لا يدع مجالاً للشك، أن المركز الدولي لنهر الأردن والنظام القانوني الذي يحكم استثمار مياهه ومبادئ القانون الدولي والعرف والعادة اللذان كانا سائدان فيما يتعلق بالتوزيع والانتفاع بمياه النهر قبل المشروع الاسرائيلي والمعارضة والمشاريع العربية البديلة، كل ذلك يوضح ويؤكد أن اسرائيل تنتهك المركز القانوني للنهر وتخالف نظام استثماره وأن هذا الانتهاك القائم على الاستثمار المنفرد لمياه النهر لا يمنح اسرائيل حقوقا مكتسبة ومستقرة في مياه النهر لأن سيطرتها على المياه قائمة على الاحتلال والقوة والاضرار بالحقوق ولا تقوم على أي اساس من القانون أو الحق وهي بالنتيجة باطلة بطلاناً مطلقاً. ولاترتب أثراً.

٥-٥ • قناة البحرين (المتوسط والميت):

في سياق انتهاك اسرائيل للنظام القانوني لاستثمار مياه نهر الأردن والمياه الدولية المشتركة، لا بد من الاشارة الى مشروع قناة البحرين الذي ترمع اسرائيل اقامته ما بين البحر المتوسط والميت، ذلك أن مياه البحيرات الدولية تخضع لذات المبادئ التي تنظم استثمار مياه الأنهر الدولية.

أعلنت اسرائيل في كانون ثاني ١٩٨٣ عن وضع حجر الأساس للمشروع. ويقوم المشروع على شق قناة بطول ١١٤ كم وطاقة ١٧٠٠ مليون م٣/سنة تبدأ من مستوطنة قطيف على ساحل قطاع غزة المحتل، حيث ستقام محطات لضخ المياه، ثم تسيل المياه عبر قطاع غزة بواسطة انبوب تحت الأرض، وينتهي خط المشروع عند منطقة «ناهال بليم» على ساحل البحر الميت. وقدرت الفترة الزمنية اللازمة

لتنفيذ المشروع بعشر سنوات، كما قدرت تكاليف المشروع بمبلغ ١٥٠٠ مليون دولار امريكي، ومن غير الواضح بشكل دقيق المرحلة التي وصل اليها المشروع او مصيره[٨].

١-٥-٥ الأهداف المعلنة للمشروع:

- توليد الطاقة الكهربائية
- تحلية مياه البحر المتوسط لأغراض الشرب والري والصناعة
- انشاء بحيرات لأغراض السياحة وتربية الأسماك
- اقامة تجمعات صناعية ومستوطنات زراعية (٦٠٠ مستوطنة شمال النقب).

٢-٥-٥ الأضرار المتوقعة للمشروع:

- اغراق أراضي فلسطينية وأردنية التي ستغمرها المياه نتيجة انخفاض مستوى سطح البحر الميت الى ٣٩٠م تحت سطح البحر.
- التسبب باختلال التركيب الكيماوي لمياه البحر الميت وانخفاض تركيز الاملاح والحاق الضرر بالمشاريع العربية لاستغلال مياه البحر الميت علماً بأن مشروع البوتاس سيتعرض للأغراق اذا وصل منسوب مياه البحر الميت الى ٣٨٦م تحت سطح البحر.
- الحاق الضرر بمخزون المياه الجوفية في المنطقة .
- ان انجاز المشروع يتضمن ابعاداً استراتيجية هامة وخطيرة ذلك أن المشروع سوف يسهل اقامة ١٠٠ مستوطنة جديدة على امتداد شمال النقب مع ما يتضمنه ذلك من تعزيز القدرة البشرية والأقتصادية لاسرائيل، كما أن المشروع يزيد من امكانية أقامة مفاعلات نووية اسرائيلية متعددة الأغراض، مع ما يمثله ذلك من مضاعفة القدرة العسكرية الاسرائيلية ويشكل تهديداً مستمراً لاستقرار وأمن المنطقة وشعوبها.

٣-٥-٥ الموقف القانوني من المشروع:

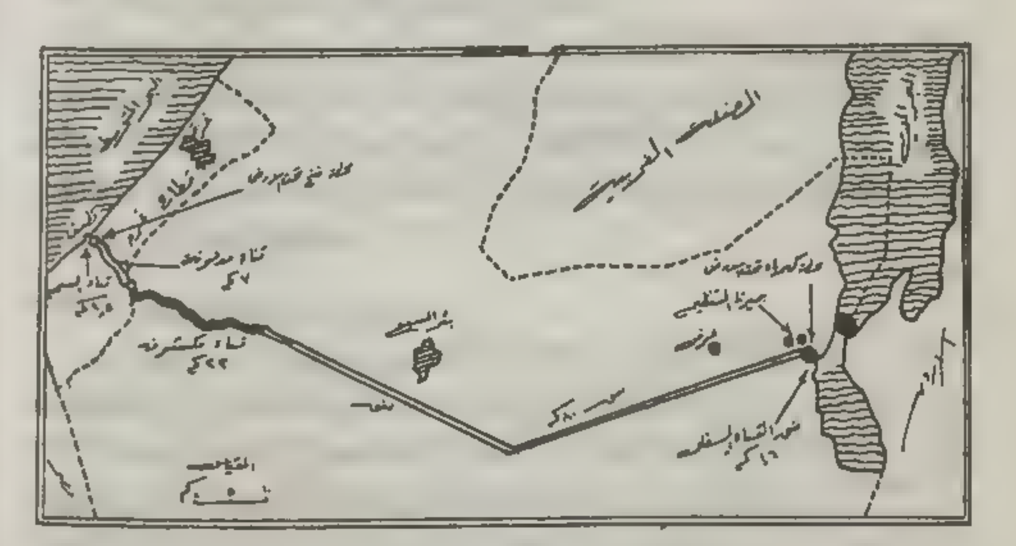
ان البحر الميت هو بمثابة بحيرة داخلية دولية تنطبق عليها أحكام الأنهر الدولية، ذلك أن البحيرة تتشكل من مصب مياه نهر الأردن وتشاطئ كل من الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ واسرائيل، لذا فان أي تصرف اسرائيلي منفرد بمياه البحر الميت يمثل مخالفة لقواعد القانون الدولي التي لا تجيز لأي طرف التصرف أو تغيير واقع وطبيعة مياه مشتركة دون موافقة الأطراف الأخرى، كما أن المشروع يعد بمثابة اجراء مسيل ضار بأراضي ومصالح الغير من الدول المشاطئة للبحيرة ويعد تغييراً لطبيعة المنطقة الجغرافية ولمصالحها الأثرية. ذلك أن أسالة أي مياه جديدة، كما هو حال المشروع، سوف يؤدي الى التسبب بأخلال تركيبة البحيرة ويلحق الأضرار في أراضي ومصالح الدول المشاطئة والمشاركة والمستفيدة من مياه البحيرة، كما أن المشروع سوف يحرم الشعب الفلسطيني

من حقه في استثمار مياه البحر الميت الأمر الذي يمثل انتهاكاً لسيادة الشعب الفلسطيني على أرضه وثرواته. ولا وجه قانوني هنا لادعاء اسرائيل بأنها تمارس سيادتها الوطنية على أراضي ومياه داخلية، الأمر الذي جرت مناقشته والرد عليه في معرض البحث في المركز القانوني لنهر الأردن، هذا بالاضافة الى أن القناة تمر عبر قطاع غزة المحتل عام ١٩٦٧ وما يمثله ذلك من انتهاك وتعدي على أراضي وحقوق الشعب الفلسطيني ومخالفة ذلك لقواعد القانون الدولي حول الأقاليم المحتل ولقرارات الأمم المتحدة ذات الشأن .

٦-٥ ٠ المياه الجوفية الدولية:

تعتبر بحيرات المياه الجوفية التي تمتد مساحتها في أراضي أو تحت أراضي أكثر من دولة هي مياهاً دولية وتخضع لنظام استثمار المياه المشتركة.

وعليه فان قيام اسرائيل باستنزاف المياه الجوفية الفلسطينية عبر جرها الى «أراضيها» بواسطة حفر آبار للاستفادة من اختلاف منسوب الارتفاع أو بأي وسيلة فنية أخرى هو اجراء مخالف لمبادىء القانون الدولي ولنظام استثمار المياه الدولية المشتركة. ولا وجه هنا أيضاً للادعاء الأسرائيلي لممارسة السيادة الوطنية ذلك أن هذه «السيادة» مقيدة بعدم الاضرار بحقوق ومصالح الدول والشعوب الأخرى.



مخطط التصميم العام لمشروع قناة البحرين

القسم الثاني: البعد الفلسطيني

حق الشعب الفلسطيني في مياه النهر:

ان حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيرة واقامة دولته المستقلة على أرضه هو حق ثابت وفقاً لقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة العديدة ذات العلاقة. ان هذا الحق يشمل حق الشعب الفلسطيني في ممارسة سيادته على أرضه بما يتضمن ذلك من حق السيادة على ثرواتها والتحكم باستغلالها ومنها المياه الجوفية والسطحية ومياه الانهر. وفيما يتعلق بمياه نهر الأردن فقد أبرز العرض الجغرافي - السياسي للنهر والمبادئ القانونية لأستثمار مياه الأنهر الدولية، أن للشعب الفلسطيني وأراضيه المحتلة عام ١٩٦٧ حقوقاً تاريخية وقانونية ثابتة ومستقرة في مياه النهر.

أسانيد الحق الفلسطيني:

ان حق الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ في الانتفاع بمياه النهر يستند بشكل رئيسي الى المركز القانوني الدولي لنهر الأردن والى المبادئ القانونية التي تنظم استثمار مياهه، الأمر الذي جرى عرضه في القسم الأول من هذه الدراسة.

اضافة الى ذلك، فان الوقائع والمبادئ القانونية التالية تسند المركز القانوني للأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ في النظام القانوني الدولي لاستثمار مياه النهر وتتضمن رداً على المحاولات والأدعاءات الاسرائيلية الهادفة الى الغاء البعد الفلسطيني من المسألة:

- تشمل الحدود السياسية لفلسطين أبان الانتداب نهر الأردن الأعلى بما في ذلك شواطئه الشرقية وكذلك الشواطئ الشرقية لبحيرة طبريا والمناطق المحيطة بها الشرقية الجنوبية المشاطئة لها، والتي كانت منزوعة السلاح بموجب قرار الهدنة، والتي استولت عليها اسرائيل لاحقاً.
- للشعب الفلسطيني حقوقه التاريخية في النهر باعتبارة الشعب الأكثر انتفاعاً بالنهر وخاصة قبل عام ١٩٤٨، حيث كانت فلسطين الطرف الرئيسي المشارك في حوض النهر اضافة الى سوريا والأردن.
- وحتى ما بعد استحداث اسرائيل، فقد بقيت الأراضي الفلسطينية غير المحتلة التي سميت لاحقاً (بالضفة الغربية) أراضي مشاطئة للنهر ومنتفعة من مياهه.
- الشعب الفلسطيني هو شخص من أشخاص القانون الدولي العام ولا يلغي شخصيته هذه حرمانه من اقامة دولته على أرضه، ذلك أن الدولة هي أداة الشعب لممارسة سيادته وأن حرمانه من هذه الأدارة لا يسقط حقوقه من السيادة واستثمار ثرواته.

– ان مشاريع المياه الخاصة باستثمار مياه الأردن المتعددة سواء مانفذ منها أو تلك التي لم تنفذ، لم تأخذ بعين الأعتبار حقوق الشعب الفلسطيني وحصته من هذه المياه. – ان الشعب الفلسطيني وأراضيه المحتلة عام ١٩٦٧ هي أراضي مشاطئة للنهر الدولي الذي تجري مياهه في أراضيه، وبالتالي فان هذه الآراضي(الضفة الغربية) هي أراضي مشاركة في مياه النهر الدولي ولها الحق القانوني والواقعي للاستفادة من هذه المياه.

– ان مياه نهر الأردن ليست مياهاً فائضة عن حاجة الأردن أو فلسطين بل على العكس من ذلك فان الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة تلك الواقعة حول حوض النهر تعاني من عجز في مياه الري.

– ان الأدعاء الاسرائيلي بأن هذه الأراضي لم تكن تنتفع من مياه النهر هو ادعاء مخالف للحقيقة، حيث أن الأراضي المجاورة للنهر كانت تروى من النهر، هذا بالاضافة الى أن حرمانها من مصادر المياه قد حال دون تطورها وتوسيع الرقعة الزراعية فيها.

– ان عدم تطور تقنيات المياه والزراعة لدي الشعب الفلسطيني سابقاً لا تعني بأي حال من الأحوال أن هذه حالة ثابتة، ذلك أن التطور العلمي والمادي المعاصر للشعب الفلسطيني يسمح بالاستفادة القصوى من مياه النهر الذي يستطيع أن يلبي احتياجات الشعب الفلسطيني، الا أن حرمانه من هذه المياه بخلاف ارادته يحول دون ذلك.

–كما رأينا سابقاً، فأن المشاريع الاسرائيلية على النهر، وبخاصة مشروع ناقل المياه القطري، تعد انتهاكاً للقانون الدولي ولقرارات الشرعية الدولية، وتعدياً على حقوق الدول المشاركة في حوض النهر بخاصة حقوق الشعب الفلسطيني. ولما كانت هذه المشاريع قد أقيمت دون موافقة بقية الأطراف المشاركة في الحوض، بما فيها الشعب الفلسطيني ، وبشكل ضار بمصالحها ومناف لحقوقها، فان هذه المشاريع لا تستند الى أي اساس من القانون الدولي وتعتبر باطلة ولا ترتب اي حق تكتسبه اسرائيل في مياه نهر الأردن.

– ان تحويل مياه النهر قد ألحق الضرر بالأراضي الزراعية الفلسطينية عبر حرمانها من المياه التي كانت تجري في أراضيها من جهة وعبر افساد الجزء المتبقي من مياه النهر بعد اسالة المجرى الضار المتشكل من المياه المالحة، الامر الذي يحول دون الأستفادة من الجزء المتبقي من هذه المياه نظرا لأرتفاع نسبة ملوحتها.

– ان اسرائيل مسؤولة عن الأضرار المباشرة التي ألحقتها بالأراضي الزراعية الفلسطينية وما أصابها من جفاف ومسؤولة أيضاً عن الحد من تطور هذه المناطق زراعياً وعمرانياً وسكانياًنتيجة حرمانها من المياه الضرورية للري والشرب.

– ان ازالة الضرر يتضمن التعويض عن الأضرار المباشرة ووقف أسباب الضرر والمتمثلة بأسالة المياه المالحة في مجرى النهر من جهة وأعادة مجرى النهر من حيث الكم والنوع الى وضعة الطبيعي من

جهة أخرى. ذلك أن القواعد القانونية تفرض أزالة الضرر ولو كان قديماً، والأبقاء على جريان النهر ومعدل تصريفه الطبيعي في حال التنازع على حقوق استثمار مياهه.

٨ . حول المزاعم الأسرائيلية:

وبالنتيجة، فأن حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك أراضيه المحتلة عام ١٩٦٧م، في مياه نهر الأردن هي حقوق اساسية ثابتة ومستقرة ولا خلاف عليها من وجهة نظر القانون الدولي. ذلك أن الشعب الفلسطيني ، استناداً الى كل ما تقدم، هو طرف مشارك في مياه النهر الدولي وأن أراضيه الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ هي أراضي مشاطئة للنهر ومنتفعة منه، وأن للشعب الفلسطيني الحق في المشاركة والحصول على كميات ونوع المياه التي كانت تمر في أراضيه والتي تسمح بريها وتطويرها على كافة الصعد.

ومرة أخرى لا يمكن قبول الادعاء الأسرائيلي بأن هذه المناطق لم تكن تستثمر مياه النهر بالطاقة القصوى، ذلك أن هذا منوط بالطرق والحاجات التي يحددها الشعب الفلسطيني، وأن حاجة هذه المناطق وتطور الامكانيات والتقدم العلمي تؤكد أن هذه المناطق تعاني عجزاً مائياً وأن تطورها، وبخاصة تلك المجاورة لحوض النهر، الاقتصادي والآجتماعي، يعتمد وبدرجة اساسية على مياه نهر الأردن. كما لا يمكن قبول المزاعم الأسرائيلية بأن المياه التي تجرها من النهر الى النقب هي مياه فائضة عن الحاجة، ذلك أن جميع الدراسات الفنية تؤكد أن الأراضي الأردنية والفلسطينيةالتي كانت تستفيد من مياه النهر تعاني من العجز وأن تحويل هذه المياه قد تم على حساب حقوق هذه الأراضي، كما أن جر هذه المياه قد تم لصالح انشاء مستوطنات لأقامة مهاجرين جدد، مع ما يتضمنه ذلك من أبعاد سياسية واستراتيجية، وذلك كله مخالف للقواعد القانونية التي تؤكد أن أي استثمار لمياه النهر الدولي يجب أن تكون لصالح شعوب المنطقة وسكانها الاصليين وليس لصالح خلق ظروف ومناخات لمجموعات ليس لها الحق في الأستفادة من مياه النهر على حساب حاجة وحقوق شعوب المنطقة. كما أن جزءاً كبيراً من هذه المياه تم تخصيصه لدي منتوجات زراعية اسرائيلية معدة للتصدير، وبذلك تكون اسرائيل والحالة هذه تصدر مياه نهر الأردن في حين أن الزراعة المحلية لشعوب الحوض بأمس الحاجة لهذه المياه لاستهلاكها المحلي.

٩ . آفاق الحل :

ان المركز القانوني لنهر الآردن والمبادئ القانونية التي تحكم استثمار مياهه هي نظام متكامل ومترابط ، ومن الضروري أخذ كافة عناصر هذا النظام، التي تم القاء الضوء عليها في هذه الدراسة ، عند البحث في آفاق حل قضية الأستحواذ الآسرائيلي على مياه النهر. ومما لا شك فيه بأن طبيعة هذا الحل سوف ترتبط بشكل وثيق بمضمون الحل للقضية الأشمل، قضية فلسطين. بالرغم من الحق

المطلق للدول والشعوب العربية، وخاصة فلسطين والأردن وسوريا في مياه نهر الأردن، الا أن البحث هنا في أفاق الحل يأخذ بعين الاعتبار أن قضية المياه هي من الموضوعات الرئيسية المدرجة على جدول أعمال المفاوضات العربية – الاسرائيلية. وفي هذا السياق يمكنا ابراز بعض أفاق حل قضية مياه نهر الأردن، علما بأن الآحتمالات واردة هنا حسب أهميتها وأولويتها القانونية والسياسية، التي يمكن أن تلبي (بعض) حقوق الشعب الفلسطيني في مياه النهر:

أولاً : الغاء مشروع ناقل المياه القطري جميع الآعمال المرتبطة به وأزالة كافة الآثار التي ترتبت عليه. وعلى اي مشروع لجر مياه النهر.

ثانياً: وقف العمل في هذا المشروع وكافة المشاريع المقامة على النهر وأعادة مجرى النهر الى سيلة الجغرافي الطبيعي الى حين الوصول الى اتفاق على تقاسم المياه المشتركة. يكون الشعب الفلسطيني طرفا اساسيا فيه.

ثالثاً: احالة النزاع الى التحكيم الدولي ووقف العمل في المشروع الى حين البت في هذا النزاع.

رابعاً: وقف اسالة المياه المالحة في مجرى النهر وابقاء أي وسيلة من وسائل افساد مياه النهر. أن هذا المطلب أساسي ومستقل ولا غنى عنه لضمان الحقوق الفلسطينية والأردنية، سواء أوقف مشروع ناقل المياه القطري أم لا. ذلك أن كميات المياه المالحة، بالرغم من أن عملية التخلص من آثارها ليست مسؤولية الأطراف العربية المشاركة في النهر بل مسؤولية الطرف الأسرائيلي المتسبب بالضرر، الا أن التخلص منها يمكن أن يجد العديد من الوسائل الفنية والعملية الكفيلة بذلك سواء تم ذلك عبر تجميع هذه المياه في بحيرة صناعية أو أعادة ضخها في البحر المتوسط. وبالرغم مما يمكن أن يثار حول العقبات الفنية، الا أن الوسائل التكنولوجية التي استطاعت نقل مياه بحيرة طبريا من مستوى أدنى الى مستوى أعلى يمكن أن تعمل وبذات الكيفية على تصريف المياه المالحة. مع التأكيد مرة أخرى أن هذه ليست مسؤولة الأطراف العربية المشاركة في النهر، الآ أن حقها يتمثل في وقف هذا السيل الضار والحيلولة دون افساد مياه النهر.

خامسا: ازالة الأضرار التي سببتها المشاريع الاسرائيلية، ويشمل ذلك التعويض عن الأضرار التي سببتها للآراضي الفلسطينية المجاورة للحوض وعن النتائج التي أدت الى وقف نمو هذه المناطق الأقتصادي والعمراني والسكاني. وكذلك جبر الضرر باسالة كمية المياه العذبة في النهر الصالحة لري هذه الأراضي. هذا بالأضافة الى تحميل اسرائيل كافة نفقات المشاريع البديلة.

سادساً: استثمار مياه نهر اليرموك:

ان عدم التوصل الى حل يقضي بالغاء المشاريع الاسرائيلية أو وقفها أو احالة النزاع الى التحكيم يفرض العمل على استثمار مياه نهر اليرموك بالقدر الذي يفي بحقوق واحتياجات الأراضي الآردنية والفلسطينية.

ان مراجعة لموازنة مياه نهر الأردن تبين أن طاقة تعريف نهر الأردن الأدنى الطبيعية تتراوح بين

١٥٧٠ مليون م٣ الى ١٨٠٠ مليون م٣ سنوياً تبعاً للمصدر والموسم[٩]، وأن ما تستثمره اسرائيل من مياه النهر يتراوح بين ٦٠٠ مليون – ٧٠٠ مليون م٣/سنة[١٠] واستناداً الى هذه الآرقام ومع التأكيد على الحقوق التاريخية والثابته للشعب الفلسطيني في مياه النهر، فانه وفي الاطار البحث عن تقاسم هذه المياه فأن للشعب الفلسطيني حق في حصته من مياه النهر لا تقل عن ٢٠٠ مليون م٣ سنوياً. ان هذه الحقوق يمكن توفيرها بالوسائل المقترحة التالية:

– تعديل اتفاقية سد الوحدة لتشمل فلسطين وزيادة طاقة تخزين السد لتلبي هذا التعديل وبحيث تستوعب جل تصريف نهر اليرموك البالغ ٤٩٢ مليون م٣ سنوية، حيث تبلغ طاقة تخزين السد حسب المشروع الحالي ٢٢٠ مليون م٣. ان السند القانوني لشمول فلسطين في اتفاقية هذا السد واضح، حيث أن نهر اليرموك يعتبر الرافد الأساسي لنهر الأردن وجزء من حوض النهر المشاطئ للآراضي الفلسطينية المحتلة، وبالتالي فان لهذه الأراضي الحق في الاستفادة من مياه نهر الأردن، الذي يتألف من مجموع روافده. ذلك أن اقامة السد وتخزين واستثمار مياه اليرموك، دون تعديل الأتفاقية بما يضمن حقوق الأراضي الفلسطينية، يحد من كمية المياه المنسابة بشكل طبيعي في نهر الأردن وبالتالي يحول دون استفادة الأراضي الفلسطينية من كمية المياه التي تجرى فيها، ويزيد من نسبة ملوحتها مما يضاعف من خطورة الأضرار التي تلحق بها.

ولما كانت فلسطين طرفاً شاطئاً للنهر ومساركاً في مياهه فان لها الحق في الموافقة أو رفض أو تعديل أي اتفاق أو مشروع يتعلق باستثمار مياه النهر.

ان تعديل الأتفاقية بتوسيعها لتشمل فلسطين، وزيادة طاقة تخزين السد يجب أن يكون على حساب كمية تعريف نهراليرموك في نهر الأردن، وبالتالي تقاسم كمية تعريف مياه نهر اليرموك بين الأردن وفلسطين. ومن الناحية الفنية، قد يتطلب ذلك احياء مشروع قناة الغور الغربية المتفرعة من قناة الغور الشرقية، او منفصلة عنها، والتي تتخذ من نهر اليرموك عبر سد الوحدة.

وحول المعارضة الاسرائيلية لمشروع سد الوحدة، لا بد من الاشارة هنا الى أن اعتراض اسرائيل على مشروع السد يتسم بالتناقض وازدواجية المعيار. حيث لا يمكن لاسرائيل أن تدعي السيادة الوطنية على مياه النهر التي تجري داخل حدودها فتحولها وتستثمرها بارادة منفردة، بغض النظر عن حقوق الآطراف المشاركة بها، وفي الوقت نفسه تقوم بمنع الاضراف الأخرى المشاركة في الحوض استثمار مياه اليرموك بحجة أن هذا النهر يعتبر رافداً رئيسياً لنهر الآردن، وبالتالي يمثل جزءاً من الحوض الدولي المشترك.

ان اسرائيل والحالة هذه، تتبع معياراً مزدوجاً لتكييف المركز القانوني لنهر الأردن، فهو نهر دولي عندما يتعلق الأمر بالاعتراض على مشاريع الأطراف الأخرى ونهراً وطنياً عندما يتعلق الأمر باستثمارها لمياهه. هذا من جهة أو من جهة أخرى فان إقامة السد يعتبر تصرفاً مشروعاً ورداً عملياً على المشاريع الاسرائيلية لتمويل النهر، ومحاولة من الاطراف المشتركة في الحوض لتوفير حصتها المشروعة من المياه،

الأمر الذي يتضمن أيضاً اصلاحاً للأضرار التي سببها المشروع الاسرائيلي والتي تتحمل اسرائيل وحدها المسؤولية عنها.

– ان ازالة ووقف مسيل المياه المالحة والضارة يتيح المجال لاستثمار جزء مهم من المياه التي تجري بشكل طبيعي في نهر الأردن، وذلك يوفر جزءاً من حقوق الشعب الفلسطيني في مياهه.

– في حال عدم وقف مشروع ناقل المياه القطري، أو في ما اذا تم التوصل الى اتفاق بشأنه، فان هذا الاتفاق يجب أن يتضمن تزويد قطاع غزه بحصة من مياه النهر التي ينقلها هذا المشروع، خاصة وان خط المشروع يحاذي أراضي القطاع، مما يوصي بامكانية تنفيذ ذلك بسهولة على الصعيد الفني، الأمر الذي يمكن أن يمثل ايضاً اصلاحاً ما للأضرار التي لحقت بمياه وأراضي القطاع نتيجة أرتفاع نسبة ملوحة مياهه. هذا بالأضافية الى أن أراضي القطاع تمثل جزءاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ولا يمكن فصل أو تجزئة حقوق الشعب الفلسطيني، ويجب النظر الى هذه الحقوق في مياه النهر نظرة شمولية وبشكل يمثل ترجمة لحق الشعب الفلسطيني بممارسة سيادته على أرضة وثرواته بما فيها المياه وتنمية مصادرها.

١٠ – خلاصة:

ان حق الشعب الفلسطيني في مياه نهر الأردن هو حق ثابت تسنده كافة الاعراف والمواثيق ومبادئ القانون الدولي باعتبار فلسطين طرفا مشاطئاً للنهر ومشاركاً من مياهه، وبالتالي طرفاً، أو يجب أن تكون كذلك في أي مشروع أو اتفاقية لاستثمار مياه النهر، وأن أي تصرف أو اجراء لاستغلال مياه النهر لا يأخذ ذلك بعين الاعتبار يقع باطلاً.

ان ترجمة حقوق الشعب الفلسطيني في مياه نهر الأردن هو امر سيرتبط بشكل وثيق بايجاد حل للقضية الفلسطينية برمتها. وأن أي حل فني أو قانوني جزئي غير شامل وغير دائم لا يمكن أن يضمن حقوق الشعب الفلسطيني. فبمعزل عن ترجمة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وأقامة دولته المستقلة وممارسة سيادته على أرضه ومستقبله السياسي والأجتماعي والأقتصادي بما يمكنه من التحكم بكافة عناصر هذه السيادة لا يمكن الوصول الى ترجمة عملية لممارسته لسيادته على ثرواته بما فيها المائية منها. ان أية ترجمة للحقوق المائية الفلسطينية في نهر الأردن يتطلب أقصى درجات التنسيق مع الأطراف العربية المشاركة في الحوض. وأن هذا التنسيق لا يتضمن المجاملة بمعناها القانوني، وانما يفترض ابرام اتفاقيات تفصيلية وشاملة لحقوق استثمار مياه النهر، معاهدات تبرز حق الشعب الفلسطيني في مياه نهر الأردن باعتباره طرفاً اساسياً مشاركاً ومقرراً في كيفية استثمار مياه النهر.

ان التوصل الى الحقوق العربية، والفلسطينية منها، في هذه المياه يتطلب المباشرة في تنفيذ المشاريع المائية البديلة التي تترجم هذه الحقوق، والتي لا تقتصر الى السند القانوني الدولي. ذلك أن

موضوع المياه هو موضوع وجود بالنسبة لكافة شعوب المنطقة على المستويين الفردي والجماعي وتدركة شعوب المنطقة لما تعانية في معيشتها اليومية من شح في المياه، في وقت تستثمر في اسرائيل مياه المنطقة وتستنزفها الى درجة تهدد مستقبل هذه الشعوب وبقائها.

ولا بد من الأشارة في هذا المجال الى أن الحديث عن العجز المائي الذي ستشهده اسرائيل – والذي تقدرة حتى نهاية القرن الحالي ما بين ٤٠٠ – ٥٠٠ مليون م٣/ سنة هو أن مبالغ فيه وذو أبعاد استراتيجية يهدف الى تعزيز وتبرير استيلاء اسرائيل على المياه الفلسطينية ومياه نهر الأردن ودعم مقولة أن حدود اسرائيل الأمنة (وهو مصطلح سياسي قانوني اسرائيل مستحدث) ترتبط بامنها المائي، وأنه لو تم التسليم على المستوى الدولي بهذه المقولة لما كان لأي من دول حوض الدانوب أو دول حوض النيل أي حدود آمنة. كما أن المبالغة في ابراز العجز المائي الاسرائيلي مرتبط بالأطماع الاسرائيلية في مياه الليطاني اللبناني وفي مياه النيل.

ان العجز المائي الاسرائيلي، ان وجد، هو مسؤولية اسرائيلية وهو مرتبط بالنمط الاستهلاكي الاستنزافي السائد في اسرائيل وسياسة الهجرة والأستيطان، حيث تشير التقريرات الى أن معدل استهلاك المستوطن الاسرائيلي في الآراضي الفلسطينية المحتلة يبلغ عشرة أضعاف معدل استهلاك المواطن الفلسطيني من المياه. كما أن حل هذا العجز المفترض لا يمكن أن يتم على حساب الحقوق والمصالح الفلسطينية في المياه الجوفية أو مياه نهر الأردن.

ان استمرار استنزاف اسرائيل للحقوق المائية الفلسطينية سوف يؤدي الى الحاق الفدح الضرر بمصادر هذه المياه ويهدد بوقوع كارثة سوف يستحيل اصلاح آثارها اذا لم توقف هذه السياسة الأسرائيلية. وأن يمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة سيادته على أرضه وثروته المائية هو أمر لا بديل عنه لوقف تفاقم اخطار الكارثة التي تهدد المنطقة بكاملها والتي لشعوبها المصلحة المباشرة والحيوية في التصدي لسياسة اسرائيل المائية، وخاصة في حوض نهر الأردن، ومساندة حق الشعب الفلسطيني على الصعيد السياسي، وحقة في مياهه.

جدول رقم (١)
موازنة مياه نهر الأردن*

المصدر	البلد	التصريف (مليون م٣/سنة)		المجموع
		الدخل	الفقدان	
١- الأردن الأعلى				
أ) الدان[١]	اسرائيل	٢٤٥		
ب) الحاصباني	لبنان	١٣٨		
ج) بانياس	سوريا	١٢١		
٢- الأردن في الحولة				٥٠٤
٣- قناة الحولة	اسرائيل			١٠٠-
٤- مياه محلية تدخل النهر عند جسر بنات يعقوب	اسرائيل/ سوريا	١٤٠		
٥- الداخل الى بحيرة طبريا				٥٤٤
٦- داخل الى بحيرة طبريا				
أ - مياه سطحية	اسرائيل/ سوريا	٧٠		
ب - أمطار	اسرائيل	٦٥		
ج - ينابيع حول البحيرة	اسرائيل	٦٥		
٧- تبخر من البحيرة	اسرائيل		-٢٧٠	
٨- تعريف النهر خارج البحيرة			٤٧٤	
٩- اليرموك	سوريا/ الأردن	٤٩٢		٩٦٦
١٠- وديان وينابيع[٢]	الأردن/ اسرائيل	٥٠٥	١٤٧١	

١ - يلاحظ أن الدان يمتد الى أراضي عربية وليس نهراًاسرائيلياء
٢ - الوديان والينابيع/ بأغلبها من أراضي فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧ اضافة الى الأردن.
المصدر:
المياه في الشرق الأوسط صراح أم تعاون/ توماس ناف
Source: thomas Naff, Water in the Middle East, Conflict or cooperation

الهوامش:

١ - «البعد السياسي لمشكلة المياه في المنطقة ودورها في التسوية السلمية المقدمة في المؤتمر الاقليمي للسلام»، د. فتحي شقور - ورقة عمل ضمن اعمال ندوة «مشكلة المياه في الشرق الاوسط الواقع والمستقبل» - ٢٥ - ١٩٩١/١١/٢٦، عمان.
٢ - د. محمد حافظ غانم، مبادىء القانون الدولي العام، القاهرة ١٩٦٤، ص ٣٧٩ .
٣ - عز الدين طوقان عز الدين، حرب المياه في الشرق الاوسط، عمان ١٩٩٠، ص ١٣٨ .
٤ - وتشير بعض التقديرات الى ان اسرائيل تستغل أكثر من ٧٠٪ من مياه النهر، مرجع رقم (١).
٥ - ادوارد رزق، المياه العربية واسرائيل، وزارة الاعلام الاردنية، ص ٣٩ .
٦ - صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية ٩٠/٧/٢٦، و «الحياة» البيروتية ٩١/٩/٨ .
٧ - فؤاد عطا الله، أحكام الأنهر، عمان ١٩٦٥ .
٨ - من اوراق ندوة «اسرائيل والمياه العربية» التي عقدت في جامعة اليرموك الاردنية، «صامد الاقتصادي»، عدد ٥٢، عام ١٩٨٤، ص ٩٠ .
٩ - الجدول المرفق -
Thomas Naff, Water in the Middle East, Conflict or cooperation.
١٠ - المصادر رقم (١)، (٤) و (٥).

الاستلاب الإسرائيلي للمياه اللبنانية

هناء ابراهيم

كل ينبوع ماء عربي، يعني أحد عوامل العدوان الاسرائيلي، ودافعا من دوافعه. من هُنا كانت الأطماع الصهيونية في مياه الجنوب اللبناني؛ حيث دأب الصهاينة الأوائل على التأكيد بأن الحدود الشمالية للوطن القومي اليهودي تبدأ من نهر الليطاني.

ومن هُنا نجد أن سعي إسرائيل الدائم للاستيلاء على المياه العربية ليس أمراً عارضاً، بل جزءاً من خطة كاملة تجسدها سياسة إسرائيل المائية منذ إنشاء دولة الكيان، وتعمل تلك السياسة للسيطرة على المياه إنطلاقاً من فكرة بلورها «حاييم وايزمن» باسم المنظمة الصهيونية العالمية ورفعها إلى «ديفيد لويد جورج» رئيس وزراء بريطانيا، آنذاك، في ١٩١٩/١٢/٢٩، رافضاً حدود فلسطين الشمالية، حسب إتفاقية سايكس – بيكو، مؤكداً، في رسالته، أن مستقبل فلسطين الاقتصادي يعتمد على موارد مياهها للري والقوى الكهربائية. وتتحدد موارد المياه، بصورة رئيسية، من منحدرات جبل حرمون، ومنابع حوض الاردن، ونهر الليطاني.

وللنظرة الصهيونية إلى المياه منطقها الخاص، فللمياه علاقة وثيقة بالزراعة. والزراعة مرتبطة بالايديولوجية الصهيونية؛ بينما الإستيطان مرتبط بالأمن القومي. وهكذا، تصبح الدائرة مقفلة، وتصبح المياه هي الخط الاحمر للأمن القومي لإسرائيل.

وهذا الاهتمام بالزراعة والري، بالإضافة إلى ارتباطه بعوامل ايديولوجية؛ فهو مرتبط، أيضاً، بمستلزمات إقتصادية، نابعة من طبيعة الاقتصاد الإسرائيلي، المحدود صناعياً، والمحاصر تجارياً، مما يتيح له مجالاً للنمو في القطاعين الزراعي والسياحي، لتغطية النقص في بقية القطاعات. مما أعطى الجنوب اللبناني أهمية استثنائية بالنسبة لإسرائيل، تتمثل في:

١ – وجود منابع مياه نهر الاردن، ومجرى نهر الليطاني ومصبه في تلك المنطقة، وسهولة الدفاع عن الكيان الصهيوني بتوفر الموانع الطبيعية.

٢ – الأهمية العسكرية والاستراتيجية لهذه المنطقة، بالنسبة للدولة الصهيونية، والسيطرة من

جميع جهات الحدود على المناطق التي قد تشكل مصدراً للمتاعب في المستقبل.

٣ – التوسع السكاني الصهيوني، وصلاحية الأرض اللبنانية، من ناحية خصوبتها، وطبيعتها، وحيازة مساحة جغرافية واسعة للتوسع.

فالجنوب اللبناني، بإعتباره يمثل جغرافياً شمال فلسطين المحتلة، هو بمثابة فجوة كبيرة في استراتيجية الأمن القومي العربي، وعلى حد تعبير اللواء الإسرائيلي الاحتياط، أهرون ياريف، في محاضرة ألقاها بدعوة من «الرابطة الإسرائيلية للعلوم السياسية»، أنه «في شمال فلسطين لا توجد مشكلة أراضي، وإنما هي مشكلة حضور ووجود، لذلك، فإن مهمة السياسة الخارجية، الأن، هي أن توجد أفضل طريق، وأجدى طريق، من أجل تحديد مدة وطابع وحجم هذا الحضور، ويتمثل الهدف بالمحافظة، بالطبع، على مصادر المياه واستغلالها، كما يجب أن تستغل[١]».

والأمن الاستراتيجي الاسرائيلي يعني، حسب ما ذكر إيغال آلون[٢]:

أ – الحرص على استمرار التفوق العسكري.

ب – الحرص على العمق الجغرافي.

ج – الحدود الآمنة.

فهل هذه الاستراتيجية كانت نتيجة أزمة المياه، التي تعانيها إسرائيل، اليوم، والمتفاقمة بإضطراد، أم أن لها جذورها التاريخية؟

الأطماع التاريخية للعدو الصهيوني في مياه لبنان:

من مدينة بال السويسرية، حيث عُقد المؤتمر الصهيوني الأول، عام ١٨٩٧، صرح تيودور هرتزل، رداً على سؤال: «أني لو أردت تلخيص نتائج هذا المؤتمر لقلت إنه، في هذا المجال، وضعنا أسس الدولة اليهودية، بحدودها الشمالية، التي تصل حتى نهر الليطاني. وبعد خمسين سنة سيرى، بالتأكيد، هذه الأسس أي إنسان[٣]».

وفي العام ١٩٠٣، كتب هرتزل إلى السلطان العثماني عبد الحميد، عارضاً عليه تقديم قرض بمبلغ مليوني ليرة تركية للدولة، مقابل موافقتها على ما أسماه «حق اليهود» بالعيش في منطقة مائية، إمتداداً إلى جنوب لبنان، دون أن يخفي أن نهر الليطاني «يشكل جوهر المخططات اليهودية، الرامية إلى نشر الازدهار في المنطقة[٤]». لكن السلطان العثماني رفض، يومذاك، هذا العرض الصهيوني.

ثم سعت الحركةالصهيونية، في مراحل لاحقة، إلى تثبيت أحلامها، مستغلة نتائج الحرب العالمية الأولى، وتقاسم النفوذ في المنطقة بين فرنسا وبريطانيا. ففي العام ١٩٢٠، وفي اثناء سعي بريطانيا وفرنسا لرسم الحدود بينهما في المنطقة، وإصرار فرنسا علىاتفاقية سايكس – بيكو؛ بعث الصهيوني الأمريكي لويس برانديس برسالة إلى حاييم وايزمن، يطلب فيها تدخل رئيس الوزراء البريطاني، آنذاك، لويد جورج، كي يحول دون تطبيق هذه الاتفاقية؛ واعتبر برانديس في رسالته أن

«الحدود الوطنية الشمالية والشرقية، لا غنى عنها لقيام مجتمع يعيل نفسه بنفسه، ولتطور البلاد الاقتصادي في الشمال، ينبغي أن تضم فلسطين مفارق مياه الليطاني عند جبل الشيخ (حرمون)، وإلى الشرق من سهل الجولان وحوران[5]».

وفي ٣ شباط / فبراير ١٩١٩، تضمنت المذكرة الرسمية التي قدمتها الحركة الصهيونية إلى مؤتمر الصلح الذي عُقد في فرساي، حدود نطاق الوطن القومي المزعوم؛ إذ ظلت مسألة المياه في صلب الإهتمام: «إن حدود فلسطين سوف تتبع الخطوط العامة الموضوعة كما يلي:

«تبدأ من الشمال عند نقطة على البحر المتوسط، بالقرب من صيدا، ويسير خطها بمحاذاة مساقط المياه، عند سفوح جبال لبنان، إلى جسر القرعون؛ ومن هناك إلى البيرة، يتبع الخط الفاصل بين المنحدر الشرقي والمنحدر الغربي من جبل الشيخ، إلى مقربة من غرب بيت جن؛ ومن هناك يتجه شرقاً، تبعاً لمساقط المياه الشمالية لنهر مغنية، على مقربة من الخط الحديدي الحجازي، وإلى الغرب منه، وينتهي عند خليج العقبة. أما الحدود الجنوبية فلم يتم رسمها، وكان من المفترض أن يتم تحديدها عن طريق المفاوضات مع المصريين[6]».

أي إن هذه الحدود تشمل جنوب لبنان كله، بما في ذلك نهر الليطاني، وهضبة الجولان، والضفتين الغربية والشرقية لنهر الاردن.

وفي العام ١٩١٩ بعث الزعيم الصهيوني، حاييم وايزمن، برسالة إلى «ديفيد لويد جورج» رئيس وزراء بريطانيا، آنذاك، تحدث فيها عن الأهمية الاستراتيجية للمياه في حياة إسرائيل الموعودة؛ وانتهى إلى القول: «لنؤكد، في أكثر من مكان، على الأهمية الاستراتيجية لإدخال نهر الليطاني ضمن حدود إسرائيل الشمالية، كمورد أساسي للمياه والنمو الاقتصادي[7]».

وفي العام ١٩٢١، أصدرت مؤسسة الصندوق اليهودية، وثيقة ورد فيها «أنه لمن المؤسف أن نتخلى، حالياً، عن كل خططنا المتعلقة بمياه نهر الليطاني[8]».

وفي العام ١٩٣٨، كلفت الوكالة اليهودية، خبير التربة الأمريكية، لودرميلك، بالإشراف على إعداد مشروع مائي، يرمي إلى ري الأراضي القاحلة في فلسطين. ومن بين الاقتراحات التي قدمها في مشروعه «الاستيلاء على نهر الليطاني، وتحويل مياهه، عبر أراضي فلسطين الشمالية، إلى بحيرة صناعية، تقام في سهل البطوف، ومنها تسحب إلى أراضي النقب[9]».

وقد اشار بن غوريون في وثيقة سرية كتبها في العام ١٩٤١: «إن أراضي النقب، وكذلك مياه نهري الاردن والليطاني، يجب أن تكون مشمولة داخل حدودنا[10]».

وفي العام ١٩٤٨، رسم مبعوثا الوكالة اليهودية، هايز وسافيخ، خططاً لاستثمار مياه الليطاني. وأوصت «لجنة التوفيق الدولية» باستثمار سبعة أثمان مياه الليطاني لحساب إسرائيل، وذلك في العام ١٩٤٩ .

تلا ذلك «مشروع جونسون»، في العام ١٩٥٣، ثم مشروع كوتون، في العام ١٩٥٤، والذي

إقترح جر مياه الليطاني (٤٠٠ مليون م٣)، سنوياً، إلى مشروع الري الاسرائيلي، بما يكفل تأمين الري لأكثر من / ١,٧٥٠,٠٠٠ / دونم من الأراضي[11].

وخلال الإجتماعات التمهيدية لإتفاق الهدنة، من العام نفسه ١٩٤٩، تم ضم عدة مزارع لبنانية إلى اسرائيل، تبلغ مساحتها ٢٠٠٠ دونم.

وخلال عام ١٩٦٧، إقتطعت إسرائيل ١٤ مزرعة من الأراضي اللبنانية. وفي إجتياح ١٩٨٢، استولت على المنطقة التي أدخلتها داخل الشريط الشائك؛ ويبلغ طولها ثلاثة كيلومترات، بعمق خمسمائة متر، داخل الأراضي اللبنانية[12].

وفي أوائل عام ١٩٨٦، استكملت إسرائيل إنجاز جميع الخطوات اللازمة لقضم منطقة واسعة من الأراضي اللبنانية، في منطقة مرجعيون وحاصبيا؛ ويبلغ طول هذه المنطقة ما بين ١٣ و ١٥ كلم. ويقع في نطاقها نبع الوزاني. وكانت اسرائيل قد باشرت هذه العملية، منذ العام ١٩٨٢؛ حيث أنجزت شق طريق يصل منطقة الحولة بنبع الوزاني، ثم أقامت جسراً على ضفتي مجرى النبع[13].

يتضح مما تقدم أن لبنان وما يحتويه من وفرة مائية وتربة خصبة، كان دائم الحضور في الاستراتيجية الصهيونية، وفي كل ما تقدمت به من مخططات ومشاريع، وما حاولت تنفيذه منها.

فهل هذه الوفرة المائية قادرة على تحقيق متطلبات الطرفين، اللبناني والاسرائيلي؟!

مصادر المياه في لبنان:

يتضمن القسم الجنوبي من لبنان خمسة أنهار رئيسية، هي:

١ – **نهر الليطاني**: ينبع من البقاع، ويصب شمالي صور، في البحر المتوسط، يبلغ طوله ١٧٠ كلم ويسمى القسم الجنوبي منه «القاسمية»؛ ويروي القسم الساحلي.

٢ – **نهر الأولي**: ينبع من جبل الباروك، ويصب شمالي صيدا وطوله ٥٣ كلم.

٣ – **نهر الزهراني**: ينحدر من نبع الطاسة، ويصب جنوب صيدا بعد ان يروي قسماً من بساتينها، ويؤمن مياه الشرب لمنطقة النبطية، ومغدوشة وجوارها، طوله ٢٥ كلم.

٤ – **نهر الحاصباني**: ينبع من قرب حاصبيا، يروي قسماً من أراضيها، طوله ٤٣ كلم، ٢١ كلم ضمن أراضي الجنوب اللبناني و٢٢ كلم في شمالي فلسطين، ويضخ حوالي ١٥٧ مليون م٣، سنوياً.

٥ – **نهر الوزاني**: يفد من قرية الوزاني الحدودية، ثم يدخل أراضي شمال فلسطين، وطوله ١٧ كلم.

وتشكل هذه الأنهر الخمسة الموارد الأساسية للمياه اللبنانية، إذ أن ٨٠٪ من أراضي الجنوب اللبناني صالحة للزراعة، بكل أنواعها؛ وهي بحاجة دائمة للري. وتعتبر هذه النسبة من الأراضي العمود الفقري للإقتصاد في الجنوب اللبناني الذي يرتكز على محاصيل الأرض.

وعندما نأخذ الصعوبات المادية والتقنية في لبنان بعين الإعتبار، نجد أن مجموع كميات المياه

المتوفرة، لا تكفي حاجة البلاد من المياه للزراعة، والصناعة، والاستهلاك المنزلي، لأن هطول الأمطار، في كل عام، ينحصر ضمن مدة قصيرة، لا تتجاوز الثمانين يوماً. إضافة إلى أن هذا الهطول يكون، بشكل عام، عاصفاً وكثيفاً، مسبباً جرفاً سطحياً على المنحدرات، وتفسخات في بطون الصخور الكلسية. كما ان توزيع المياه عبر المشاريع المائية القائمة في لبنان تتميز بسوء التنظيم والكفاءة المنخفضة، وما زالت المناطق اللبنانية محرومة من مياه الشرب بواسطة شبكات توزيع، ولا تملك أجهزة لتكرير المياه.

وقد أشارت آخر الأبحاث إلى ان كميات الأمطار والثلوج التي تتساقط فوق الأراضي اللبنانية، على صغر مساحتها، تقدر، سنوياً، بحوالي ٩٧٠٠ مليون م٣؛ يصرَّف منها، سنوياً، ٤٠٢٥ مليون م٣، ويبقى ٦٠٠ مليون م٣ مخزونة في باطن الأرض؛ وهذا المخزون يتحول إلى آبار المياه الجوفية ناحية الجنوب؛ أو تهدر، كلياً، فتفيض صوب البحر الأبيض المتوسط لتصب فيه؛ من هنا يأتي تمسك «إسرائيل» بالجنوب وبسفوح جبل الشيخ، لأنها خزانات طبيعية، وتُقدر مجموع المياه اللبنانية بـ ٥٠٧٥ مليون م٣، إذا ما أضيفت إليها كميات المياه «المهدورة» تلك؛ ويبقى ٤٦٢٥ مليون م٣، ينساب منها إلى خارج الأراضي اللبنانية حوالي ٦٥٠ مليون م٣، باتجاه سوريا (النهر الكبير)، وباتجاه فلسطين (نهر الحاصباني)؛ ويبقى للبنان، بالنتيجة، ٣,٣٧٥ مليون م٣، في فترة غزارة الأمطار؛ و٨١٨ مليون م٣، في أيام الشح؛ فلبنان بالنسبة للكيان الصهيوني خزان طبيعي، من هُنا يرتبط مصير الجنوب اللبناني بمصير مياهه، إلى حد بعيد.

وتقول بعض الأوساط أن عدم معرفة لبنان، أو تجاهل حكوماته المتتالية لقيمة هذا النفط الطبيعي الخام، جعله سائباً، ومحط انظار «اسرائيل»، لأن لبنان لا يستفيد من هذه الكمية، إلا بما نسبته ١٥ في المائة، والباقي يذهب هدراً.

كما تشير غالبية التقديرات إلى أن مجموع الحجم السنوي للمياه التي تطل على الأراضي اللبنانية، يصل إلى ٩,٢ مليار م٣، منها ٤٧٪ بالمئة يتبخر، مباشرة، نتيجة التربة الكلسية، والباقي حوالي ٤,٩ مليار م٣، يتوزع على التسعة عشر نهراً، وروافدها، وعلى المياه الجوفية.

أما بالنسبة للمياه السطحية، فإن الفائض السطحي المتوسط من الهطول المطري والثلجي، يبلغ أكثر من أربعة مليارات م٣ في السنة، تحملها عدة انهار، ينبع معظمها من غرب لبنان، ما عدا العاصي، والليطاني، والحاصباني، ويعطي الجدول رقم (١) متوسط التصرفات السنوية لهذه الانهار.

جدول رقم (١)
التدفق السنوي للانهار اللبنانية (بملايين الأمتار المكعبة، سنوياً)[١٤]

النهر	التدفق	النهر	التدفق
الكبير	١٩٠,٠١	بيروت	١٠١,٣٦
اسطوان	٦٥,١١	الدامور	٢٥٦,٥٠
عرقة	٦٤,٩٦	الأولي	٢٨٤,٣٥
البارد	٢٨٧,٩٧	سينيق	٥١,٣١
أبو علي	٣٦٢,٤٠	الزهراني	٣٨,٥٩
الجوز	٧٥,٦٧	الليطاني الأسفل	١٢٩,٨٣
ابراهيم	٥٠٧,٩٠	رأس العين	٢٨,٠٦
الكلب	٢٥٢,٥٦	الليطاني الأعلى	٦٤١,٣٠
أنطلياس	١٧,٧٧	الحاصباني	١٥١,٣٩
–	–	العاصي	٥١٢,٤٦
	المجموع ٣,٨٨ مليارات م٣		

أما بالنسبة للموارد الجوفية، فتقدر التغذية السنوية للخزانات الجوفية من الفائض السطحي بنحو ٦٠٠ مليون م٣، وهي عذبة عند سفوح الجبال المتاخمة للساحل، أو الأراضي المرتفعة في الشرق.

وبالنسبة لاستهلاك المياه في لبنان للأغراض المنزلية والزراعية والصناعية، فهناك غياب كبير في البيانات الواضحة والدقيقة. ومع ذلك، فثمة تقدير لكمية المياه المستخدمة في الأغراض المنزلية والصناعية معاً، لسنة ١٩٨٥، وللمياه المتوقع استخدامها، في سنة ٢٠٠٠؛ ومن هذا التقدير، أمكن حساب توزيع الاحتياجات المائية حسب الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)
توزيع الاحتياجات المائية (بملايين الامتار المكعبة)[١٥]

السنة	الأغراض منزلية	صناعية	ري	المجموع
١٩٨٥	١٣٥	٥٤	٦٧٠	٨٥٩
٢٠٠٠	٣٩٠	١٥٦	٩٠٢	١٤٤٨
٢٠١٥	٦٣٠	٣١٠	١٢٤٠	٢٢٢٠
٢٠٣٠	٩٨١	٤١٩	١٦٣٤	٣١٠٦

يتضح من جدول رقم (٢) ان لبنان يمكنه مواجهة حاجاته المائية، في المستقبل القريب، إذا ما باشر، جدياً، في تنفيذ مشاريعه المائية، درءاً للخطر؛ مع الملاحظة بأن سد القرعون هو السد الوحيد في لبنان، والذي يخزن في حدود ٢٠٠ مليون م٣ من المياه، ويساهم في مواجهة العجز الطارىء خلال سنوات الجفاف، مع الأخذ بعين الاعتبار الإزدياد الحاصل في ضخ المياه من الخزانات الجوفية.

من كل ما تقدم نلاحظ أن لبنان يتمتع بالوفرة المائية، قياساً إلى قلة عدد سكانه وضعف نشاطه لاستثمار مياهه الوطنية، وهذا ما جعله محط أطماع اسرائيل التاريخية، للسيطرة على منابعه، واستغلالها لسد حاجاتها من المياه التي ستبلغ عام ٢٠٠٠ حوالي ٢١٥٠ مليون م٣ حسب ما جاء في الدراسات الاحصائية التي أجريت حديثاً في عدد من مراكز البحث الاسرائيلية.

وتجدر الاشارة إلى أن محاولات اسرائيل زيادة مصادرها المائية، حتى العام ١٩٨٠، بلغت ٨٨ مليون م٣، في حين أن نسبة استخدامها لمصادرها المائية تقارب ٩٧٪، وهذا ما جعلها تتطلع بعيون شرهة للمياه اللبنانية، خاصة مياه نهر الليطاني، حيث يدعي المسؤولون الاسرائيليون أنهم أولى باستهلاك فائضه، الذي يصب في البحر، والذي يربوا على ٤٠٠ مليون م٣، علماً بأن المخزون السنوي لمياه الليطاني يزيد على الـ ٧٠٠ مليون م٣؛ بينما لا تستثمر الدولة اللبنانية من هذا المخزون سوى ٤٠ مليون م٣ .

إن إعلان الصهاينة بأنهم أولى بإستهلاك فائض الليطاني لم يتوقف عند هذا الحد، بل تطاول حتى شمل الليطاني، والحاصباني، والوزاني، ومعظم مصادر المياه في لبنان. وإذا كانت السيطرة على مياه الليطاني قد إنطلقت من فكرة الاستفادة من فائض تصريفه، فإن سيطرتها على الحاصباني والوزاني قد إنطلقت من فكرة «الحدود الآمنة». ومن هُنا نجد أن جوهر الإستراتيجية الصهيونية يتلخص في كيفية السيطرة على مصادر المياه في لبنان، تحت شعارات مختلفة.

ولم تقف هذه الاستراتيجية عند حدود طرح عدة مشاريع للسيطرة على مصادر المياه، بل سعت جاهدة إلى تنفيذ هذه المشاريع، على مراحل متلاحقة، متجاوزة بذلك القانون الدولي والرأي العام العالمي.

الخطوات العملية للكيان الصهيوني من أجل السيطرة على المياه:

١ - **نهر الليطاني**: دأب الصهاينة الأوائل على التأكيد أن الحدود الشمالية للوطن القومي اليهودي تبدأ عند نهر الليطاني.

غير ان مراجعة الخطط المائية الرسمية لدولة اسرائيل، نظراً أن هذه الدولة الغاصبة؛ قد أدخلت الليطاني في خططها، منذ عام ١٩٤٤، وتحديداً في الخطة المسماة لودرميلك؛ وذلك لزراعة صحراء النقب. وعادت اسرائيل إلى دمج الليطاني في خطة السنوات السبعة (١٩٥٣ - ١٩٦٠)، مدعية لنفسها الحق في ٤٠٠ مليون م٣، سنوياً، من مياه هذا النهر، مقابل ٣٠٠ مليون، فقط، للبنان.

واستمرت الأطماع الاسرائيلية تختفي وتظهر، حتى الاجتياح الاسرائيلي لجنوب لبنان عام ١٩٨٢، حيث شرعت اسرائيل في تحقيق أطماعها في نهر الليطاني، إذ قامت بتركيب مضخات كبيرة قرب «جسر الخردلي»، ثم مدت أنابيب ضخمة، بطول ١٠ كلم، من مجرى الليطاني، محاوراً لبلدة سريان، وحتى خزانات مشروع الطيبة؛ وبنت شبكة أنابيب أخرى، طولها ٢٥ كلم، من خزانات الطيبة وحتى بلدة عيتا الشعب، حيث شيدت خزانات ضخمة، قرب البلدة، لتستقبل مياه الليطاني، وتوزيعها على الجليل.

كما قامت اسرائيل بشق نفق، طوله ١٧ كلم، من قرية كفركلا حتى وادي ميماس في مرجعيون، لسحب مياه الليطاني إلى شمال فلسطين المحتلة. ومن المقرر أن تضخ اسرائيل ١٥٠ مليون م٣ من مياه الليطاني إلى الخزان الطبيعي في بحيرة طبريا. وقد استغلت إسرائيل غزو لبنان، عام ١٩٨٢، لتحقيق حلمها القديم، المتمثل في الاستيلاء على مياه الليطاني؛ وذلك لتأمين كمية مياه عذبه إضافية، لا تقل عن ١٥٠ مليون م٣، سنوياً، لتنفيذ برنامج السنوات العشر، الذي وضعته لري ٢٥ ألف هكتار إضافي، وإيواء نحو مليون مهاجر جديد. ويحقق الليطاني تلك الأهداف؛ إذ يؤمن كمية مياه تصل إلى ٧٠٠ مليون م٣، سنوياً، يستغل لبنان، منها، حالياً، ٣٠٠ مليون م٣، لإنتاج الطاقة الكهربائية، ولري بعض السهول الواقعة، في منطقتي البقاع، والساحل الجنوبي. وإذا استغلت إسرائيل مياه الليطاني في منطقة الحزام الأمني، فإن ذلك يؤمن لها ١٥٠ مليون م٣ من المياه العذبة، سنوياً، فضلاً عن ري ٢٥ ألف هكتار إضافي، واستيعاب مليون مهاجر.

وبإختصار، فإن الليطاني يوفر لاسرائيل مياهاً، أكثر مما توفره منابع الاردن، التي استولت عليها عام ١٩٦٤[١٦].

٢ - **نهر الوزاني**: أما بالنسبة للوزاني، فالأخطار التي تواجهه تختلف عن التي تواجه الليطاني، فهذا النهر ينبع من الأراضي اللبنانية، ويسير قليلاً، ليمتد مع الحاصباني، مشكلاً رافداً من روافد الاردن، تقدر طاقته في حدود ٦٥ مليون م٣، سنوياً. ومنذ الإجتياح الأول، عمدت القوات الصهيونية إلى تسييج موقع النبع، وبدأت بالعمل على تحويل مجرى النهر، من قرب منبعه، بحيث يرتفع منسوبه إلى ٢٧١م فوق سطح البحر، إلى نقطة في فلسطين يراوح منسوبها بين ٢٠٠ - ٢٥٠م، ليعاد من هناك ضخه، صعوداً، بإتجاه القناة الاستراتيجية التي تربط طبريا بالنقب.

وبذلك تحقق «اسرائيل» كسباً، على صعيدين؛ فمن جهة تحول دون استمرار ذهاب مياه الوزاني إلى بحيرة طبريا، حيث المنسوب يقل عن ٤٠م ولا تعود بالتالي مضطرة لضخ هذه المياه من هذا المستوى المنخفض إلى المنسوب العالي للقناة /٤٠٠ / م، مع ما يعنيه هذا من تكاليف باهظة. ومن جهة أخرى فانها تحول دون وصول المياه إلى البحيرة، بسبب الملوحة العالية التي ستصيب المياه في هذه الحالة[١٧].

٣ - **نهر الحاصباني**: يبلغ تصريفه ٧٠ مليون م٣، سنوياً، مع العلم أنه يصاب بالجفاف صيفاً،

خلافاً للوازني، بينما يتحول، شتاءً، إلى سيول غزيرة.

ومنذ عام ١٩٧٨ – تاريخ الإجتياح الاسرائيلي واحتلاله لقسم من الجنوب اللبناني، والذي يسمى اليوم «الشريط الحدودي» –، سيطرت الدولة العبرية على حوالي ٣٠ كلم من نهر الليطاني، ابتداءً من تلال قليا، والدلافة، وصولاً إلى تلة الشومرية المشرفة على جسر القعقعية. وتضم هذه المساحة منطقة الخردلي، بما يسمح بإنشاء حوض للتجمع المائي، سعته ٨٠ مليون م٣ . ولهذا تشدد السلطات الإسرائيلية قبضتها على قسم من نهر الحاصباني وعلى عدد من روافده (نبع الحاصباني؛ القرشة؛ الجوز؛ والعين... الخ) مع الإشادة إلى ان نهر الحاصباني يجري مسافة ٢١ كلم في الأراضي اللبنانية، قبل دخوله الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث يتم استغلال ما نسبته ٩٢٪ من مياهه في تلك الأراضي، أي ما يعادل ١٤٠ مليون م٣ . وهذا، طبعاً، إضافة إلى سيطرة قوات الإحتلال على عدد من الينابع الغزيرة، مثل: الوزاني، الدردارة؛ الجوز؛ العين؛ المغارة؛ الحام؛ سريد؛ الباردة؛ الرقيقة؛ والقرشة. وتشير التقديرات إلى أن ينابيع منطقة شبعا، وحدها، تعطي حوالي ٣٠ مليون م٣ من المياه سنوياً[١٨].

وقبل الاجتياح الأخير للبنان ١٩٨٢، وضعت إسرائيل يدها على المساحات التالية من لبنان، مع ما فيها وما يلزمها من المياه:

أ – إقتطاع ١٥٠ دونم من أراضي علما الشعب.

ب – السيطرة على ١٨٠٠ دونم، بحجة السياج الأمني، ممتدة من بلدة العديسة حتى عيتا الجبل.

ولم تكتف اسرائيل بإقتطاع الأراضي، وضمها، وإقامة شريط من العملاء، يفصل بينها وبين لبنان، بل بادرت إلى غزو الجنوب، وإحتلال قسم كبير منه. ولا تزال، حتى اليوم، تسيطر على أجزاء حيوية من الجنوب، منذ العام ١٩٨٣، حيث عمدت إلى وضع يدها على أنابيب «مصلحة مياه جبل عامل» من خزانات الطيبة التي تتغذى بالمياه من محطة الطيبة، الكائنة على نهر الليطاني (طاقتها ٨٠٠٠م٣، يومياً)؛ وحولت إسرائيل هذه الأنابيب، بعد تدميرها، إلى مضخات وخزانات برعشيت، وخزان إنشاته، جنوب كازينو حيرام، في عين إبل (قضاء بنت جبيل)، ومنه مدّت شبكة أنابيب إلى محطة الضخ الرئيسية، التابعة لمستعمرة «شتولا»، التي بنتها إسرائيل في تلة الراهب، أوائل السبعينات. وتؤمن هذه المحطة مياه الشفة لمستعمرة «شتولا»، وتروي بساتينها. ولكي تغطي إسرائيل عملية سرقة المياه هذه، عمدت شركة المياه الاسرائيلية «ميكروت» إلى مد انبوب (قطر ٢٥سم) من محطة «شتولا» عبر وادي سعسع، وأوصلتها بشبكة مياه بلدتي رميش، وعين إبل اللبنانيتين، في محطة للضخ، تقع على منحدر جبلي، شمالي رميش (قرب مخفر سابق للجيش اللبناني)، ومن هناك مدّت أنابيب إلى محطة ضخ في منطقة «كورة»؛ حيث أوصلتها بشبكة «مصلحة مياه جبل عامل» التي تصب في خزان بلدة عتيا الشعب. وهكذا، عمدت شركة المياه الاسرائيلية إلى ربط شبكات مياه ١٢ قرية

لبنانية محتلة بمحطة ضخ مستعمرة «شتولا»، حيث يدفع كل مشترك لبناني بموجب عداد خاص مبلغ ٥٠٠ ل.ل.، شهرياً، عن كل متر مكعب من المياه.

وبذريعة تأمين مياه الشفة إلى بلدة مرجعيون وجوارها، تعمل إسرائيل، حالياً، على مد شبكة مياه من ينابيع شبعا (الجوز؛ المغارة؛ والعين...) إلى هذه القرى.

وخلال العام المنصرم، أقدمت فرق الهندسة التابعة للجيش الاسرائيلي على مد شبكة أنابيب (قياس ٦ إنش) من نبع العين (المتفرع من نهر الجوز) وإلى بلدة حاصبيا والقرى المجاورة لها (عين قنيا؛ وشويا...[١٩]).

وما كان لهذا كله إلا أن يترك آثاراً ذات وزن على الحياة الاقتصادية اللبنانية.

الخسائر اللبنانية جراء السيطرة الاسرائيلية على مياهه:

تلحق سيطرة إسرائيل على مصادر المياه اللبنانية خسائر وأضرار بالاقتصاد اللبناني، على النحو التالي:

١ – توسيع الرقعة الجغرافية والعمق الاستراتيجي للدولة اليهودية.

٢ – الحيلولة دون تطوير الجنوب، إقتصادياً؛ مما يعني الحد من فرص العمل بالنسبة لأبناء الجنوب.

٣ – إبقاء الزراعة في وضعها الحالي، وعدم تمكين الحكومة اللبنانية من تطويرها في المستقبل، لسد حاجات لبنان، مما يؤدي إلى إفساح المجال أمام تصدير السلع الاسرائيلية، بما يمكنها من تعديل ميزانها التجاري.

٤ – عدم تمكين الحكومة اللبنانية من توليد الطاقة الكهربائية، اللازمة لتطوير جنوب لبنان، ورفع مستوى المعيشة فيه على النحو الأفضل.

٥ – الحيلولة دون قيام الحكومة اللبنانية بتطوير الجنوب، إقتصادياً، خاصة في مجال الصناعة، التي تتطلب وفرة مائية.

٦ – بقاء الجنوب في حالة فوضى إقتصادية بما يمكّن إسرائيل من التدخل في شؤونه الداخلية، وبالتالي في بقية شؤون لبنان.

كل ذلك ترتب عليه تحوّل الجنوب اللبناني إلى بؤرة للفساد الاجتماعي، تجلّت في تداول أنواع شتى من المخدرات، وتصديرها إلى الخارج، فضلاً عن تحولهِ إلى مدخلٍ مناسبٍ لتطبيق الصيغة الاسرائيلية الصهيونية في تكريس النزاعات الطائفية والإقليمية، وتصديرها إلى دول الجوار في المنطقة، مما يتيح لإسرائيل فرصة ذهبية للتدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار، على أوسع نطاق ممكن.

– ومن أجل تحقيق هذه الغايات، نجد أن المخطط الاسرائيلي من أجل السيطرة على مصادر المياه

في لبنان لم يقف عند حد دراسة المشاريع المائية، وإعداد المخططات لها، ورصد ملايين الدولارات من أجل تنفيذها. بل ان هذا المخطط، في كل مراحل تنفيذه، قد أخذ شكلاً عدوانياً، متجاوزاً كل الصيغ القانونية والأعراف الدولية، حيث إعتمد على تهجير سكان ٦٠ قرية في جبل عامل من اهل الجنوب، بغية تفريغه من القوى المعادية لإسرائيل، وبالتالي سهولة السيطرة عليه، وتنفيذ المخططات المائية. ولم تقف هذه السياسة عند حد التهديد، أو الحصار الإقتصادي، بل أخذت شكل القتل الجماعي، كما حصل في مجزرتي صبرا وشاتيلا، إضافة إلى حملات الاعتقالات اليومية، والتجويع والحصار، وقطع الطرقات، ومنع تصدير الانتاج الزراعي من الجنوب والبقاع الغربي، وكل أشكال الهيمنة الاقتصادية الاسرائيلية.

خاتمة:

لقد أوضحنا في معرض حديثنا، أن الجنوب اللبناني يشكل فجوة كبيرة في استراتيجية الأمن القومي العربي، كونه يمثل، جغرافياً، شمال فلسطين المحتلة. فضلاً عن انه يشكل بالنسبة لإسرائيل أحد الشرايين المهمة التي تمد الجسم الصهيوني بمقومات البقاء والصمود والاستمرار؛ وذلك من خلال: الأرض، والأمن، والسياسة الخارجية. فالسيطرة على الأرض توفر لاسرائيل العمق الاستراتيجي، وتُحسن الوضع الأمني، إضافة إلى السيطرة على المياه.

ولهذا لا بد من سبل للمواجهة، وذلك من خلال إقامة مشاريع زراعية، وصناعية، وتجارية، عربية لبنانية، تأخذ الأولوية في الدراسة والتنفيذ، مع تخصيص الميزانية الكفيلة بتحقيقها. فضلاً عن تشجيع الهجرة نحو الجنوب، وذلك لأن تعزيز الطاقة البشرية تشكل سداً منيعاً أمام أطماع اسرائيل التوسعية، سواء بالنسبة للمياه أو الأرض.

وخلاصة القول، أن ما يجري في لبنان لن يقف عند حدوده بل سوف يتعداه إلى أبعد من ذلك، ما لم تكن هناك مواجهة مضادة.

الهوامش:

(١) السفير - بيروت - ٢٢ كانون أول ١٩٨٤ .

(٢) المصدر السابق.

(٣) هالمية رسلان حيدر - الأمن المائي للبنان في استراتيجية السيطرة الاسرائيلية - السفير - بيروت - الحلقة الثانية ١٩٩١/١٢/٩ .

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

(٦) جورج المصري - حرب المياه في الصراع العربي الصهيوني - الوحدة - الرباط - العدد ٧٦ كانون ثاني ١٩٩١ ص٦٦ .

(٧) غسان بيرم - حرب إسرائيل المفتوحة على الجنوب، مياه ومواقع نفوذ. عبر تغييرات ديموغرافية - السفير - بيروت ١٩٩١/١١/١٨ .

(٨) المصدر السابق.

(٩) حيدر - مصدر سبق ذكره.

(١٠) حيدر - مصدر سبق ذكره.

(١١) حيدر - مصدر سبق ذكره.

(١٢) حسان الشويكي - الأمن المائي العربي - الوحدة - الرباط - العدد ٧٦ - كانون ثاني ١٩٩١ ص٣١ .

(١٣) حسان الشويكي - مصدر سبق ذكره ص٣٢ .

(١٤) د. جمال مظلوم - اسرائيل وأطماعها المائية في المنطقة - مجلة شؤون فلسطينية - نيقوسيا - العدد ٢١٩ - ٢٢٠ حزيران / يونيو - تموز / يوليو ١٩٩١ ص٥٣ .

(١٥) المصدر السابق ص٥٥ .

(١٦) جورج المصري - مصدر سبق ذكره ص٦٧ .

(١٧) حنان وهيب - دراسة حول المياه ومشاريعها في فلسطين، مخطوط أعد لنيل الاجازة في الهندسة المدنية من جامعة دمشق ١٩٨٥ - ١٩٨٦ مطبعة دار السلام. ص١٢١ .

(١٨) حيدر - مصدر سبق ذكره.

(١٩) هالمية رسلان حيدر - الأمن المائي للبنان في استراتيجية السيطرة الاسرائيلية - السفير - بيروت - الحلقة الأولى ١٩٩١/١٢/٧ .

السياسة المائية للولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط

غسان شهابي

طالما أثار الماء شهية العدوان لدى الكيان الصهيوني ومن ورائه الإمبريالية العالمية. فأزمة المياه في الشرق الأوسط، من أهم القضايا الإستراتيجية، وإعتباراً من العام ٢٠٠، قد تتجاوز المياه، النفط في الأهمية؛ مما يرشحها للتسبب في إشعال حرب في المنطقة.

ولم تكن مشكلة المياه ذات شأن، قبل سنوات، وحتى إذا كان البعض ينظر إليها بإهتمام، فقد كان ذلك في حدود الإهتمام الزراعي أو الإقتصادي، على أن تزايد وتائر الجفاف، في العقد الأخير، فرض مشكلة المياه كأحد الأخطار الأساسية التي تهدد مستقبل الكثير من أقطار المنطقة. فأصبح تعبير «أزمة المياه» شائعاً، بل انه تحول من دائرة الإقتصاد والزراعة ليصبح مشكلة سياسية، أو مشكلة ستتكشف عن كل أبعادها السياسية في المستقبل القريب. ومشكلة المياه هذه لا تعلن عن نفسها في شتى بقاع العالم، بل في مجموعة من البلدان الشرق أوسطية أولاً، إضافة إلى بعض البلدان الإفريقية وتندرج ضمن هذه البلدان مصر، وسوريا، والكيان الصهيوني، والعراق.. وغيرها، مع العلم أن مواقع الصراع المائي في المنطقة هي أربعة، وتشمل: أحواض أنهار النيل، والفرات، والأردن، والليطاني، لأنها بمثابة شرايين الحياة العربية، التي تقطعها إسرائيل، وهذه حقيقة ثابتة تكرّسها الحركة الصهيونية، بأحلامها، وأحكامها، وبمشروعاتها الراهنة على أرض الواقع؛ وليس صدفة أن تكون المياه العربية في دائرة الخطر والنهب، فضلاً عن المشروعات السياسية التي تروّج لها الإدارة الأمريكية، التي لا تستثني المياه، والتي تهدف من خلالها إلى تأمين شرايين الحياة لملايين المهاجرين اليهود في فلسطين المحتلة، مع حرمان الشعب الفلسطيني من حق العودة إلى أرضه، وتهجير من بقي منه مقيماً فوقها. ولم تقف أزمة المياه عند حدود مناطق الصراع، بل غدت شأناً عالمياً، تبنّته الأمم المتحدة، عندما خصصت عقد الثمانينات لهذه المسألة الحيوية.

لقد حملت المياه الولايات المتحدة الأمريكية على الاهتمام الشديد بها، وتكريس مجموعات

دراسية تستقرىء دور المياه في المستقبل في تفجير حروب بين الدول المتنازعة، أي أن العنصر المائي في الشرق الأوسط، أصبح عنصراً أساسياً في صياغة سياسة الولايات المتحدة المتعلقة بالشرق الأوسط، والتي تتركز على مدى تأثير مشكلات المياه في هذه المنطقة على المصالح الاستراتيجية الأمريكية فيها.

بنية السياسة الأمريكية حول مصادر المياه:

تعتمد بنية سياسة الحكومة الأمريكية حول المياه على العديد من الوزارات والمؤسسات ذات الشأن والاختصاص بموضوع المياه والسياسة. ونأتي في هذه الدراسة على إعطاء لمحة موجزة عن أهمها.

وزارة الخارجية الأمريكية[١]:

يحتل الماء في وزارة الخارجية الأمريكية مكانة خاصة، حيث إنهمكت هذه الوزارة منذ أمد بعيد في مواضيع المياه في المنطقة، ونجحت في ذلك، إلى حد بعيد. ومن الدوائر التي تعمل على ملاحقة هذه المسائل في الوزارة، مكتب شؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، حيث تقوم دائرة شؤون المنطقة والموظفون المعنيون بكل دولة بمتابعة التطورات في المنطقة؛ ويتابع عناصر السفارات عن كثب مسائل المياه؛ وينصب الإهتمام في عمل المكتب على الأبعاد السياسية لمشكلات المياه، دون أبعادها الاقتصادية، ويقدم المحللون في كل من المكتب والسفارات تقييماً سريعاً للأحداث، عندما تكون التطورات ذات صلة مباشرة بمصالح الولايات المتحدة.

ويعمل مكتب الاستخبارات والابحاث التابع لوزارة الخارجية الأمريكية على دراسة مشكلات المياه في المنطقة، أيضاً، على أساس إعطائها الأولوية القصوى، وخاصة تلك المشكلات التي تتعلق بمسائل الحدود الدولية.

وتمسك وزارة الخارجية بزمام القيادة في جميع الجهود الديبلوماسية المتعلقة بالنزاعات حول المياه. ويعتبر مشروع جونستون الشهير، الذيَ وُضع في أوائل الخمسينات، مضرب المثل على ذلك، من حيث الإمكانات والإلتزام.

الوكالة الأمريكية للإنماء[٢]:

تقع مسؤولية تطوير مصادر المياه في الدول الأجنبية بشكل رئيسي على عاتق الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي، التي تعتبر الوكالة الرئيسية للحكومة الأمريكية المعنية بتمويل جهود التطوير، وتتوفر لدى هذه الوكالة الخبرة في كافة أوجه إدارة مصادر المياه، ومراقبة تلوث المياه، وتخزين المياه، ومنشآتها، والزراعات المروية، ومعالجة المياه المستعملة. وقد أخذت الوكالة على عاتقها دراسة إمكانية تنفيذ سد المقارن، ذي الطابع الحساس من الناحية السياسية، والمقام على نهر اليرموك. وقامت بتمويل إصلاح معدات توليد الطاقة الكهربائية للسد العالي في مصر؛ ونفذت الدراسات الأساسية

لشبكة مياه الشرب، ومعالجة المياه المستعملة، ومشاريع الري في كل من مصر، وسورية، والأردن، وتعمل، حالياً، على تنفيذ برامج تتعلق بالمنشآت الرئيسية الخاصة، والمياه العادمة، في كل من مصر والأردن. ويعتبر مكتب آسيا والشرق الأدنى التابع للوكالة الأمريكية للانماء الدولي، مسئولاً عن تنسيق العناصر الفنية والسياسية لمشاريع المياه في الشرق الأوسط، ومع أنه كانت تنقص اللجنة سلطة صنع السياسة، إلا أنّ أعضاءها عملوا، بالفعل، على سبر الخيارات حول السياسة والمسائل المنبثقة عنها. وقد تم، مؤخراً، حل تلك اللجنة، نتيجة للتغيرات التي طرأت على مشروع الوكالة الأمريكية للانماء الدولي، الخاص بتطوير مصادر المياه من حيث الحجم والتركيز.

وزارة الدفاع الأمريكية[3]:

تتابع وزارة الدفاع، عن كثب، المسائل المتعلقة بالمياه، نظراً لإرتباطها بالمصالح العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط. وعلى سبيل المثال، تخطيط مجموعة العمل لشئون مصادر المياه، من أجل تأمين مياه الشرب للقوات في حقل المعركة، مما يحول دون تحول المياه إلى مصدر تغيير في زمن الحرب. ومن هذا المنطلق غدا التنسيق الاستراتيجي لتزويد العربية السعودية بالمياه مسألة حاسمة بالنسبة للعدوان الأمريكي على العراق. فقد احتلت المخاوف السعودية بخصوص المياه مكان الصدارة لدى حكومة الولايات المتحدة، عندما واجهت الأخيرة مشكلة تأمين المياه لمئات الآلاف من الجنود الأمريكيين العطاش في صحراء السعودية. وحتى الآن، لا تزال وزارة الدفاع الأمريكية تعتمد على مصانع تعبئة المياه في السعودية والإمارات. وهناك تقارير حديثة تشير إلى «أن مجموعة العمل المكلفة بإدارة مصادر المياه التابعة لوزارة الدفاع، بدأت تعد خططاً لتوريد مياه الشرب إلى الجنود في مسرح العمليات، حال توقف إمدادات المياه من السعودية والإمارات»[4].

وكالة مخابرات الدفاع[5]:

تعمل وكالة مخابرات الدفاع على مراقبة الإتجاهات المتعلقة بمصادر المياه في المنطقة، وتركز، بشكل خاص، على مجالات ثلاثة: إحتمالات حدوث المواجهات، نتيجة لندرة المياه، وتأثيرات ندرة المياه على التطور والإستقرار السياسي، وتأثيرات إمدادات المياه، في حال حدوث أعمال عسكرية، على نطاق واسع، في المناطق الجافة.

وقد نُشرت آخر دراسة رئيسية غير سرية صدرت عن وكالة مخابرات الدفاع، حول مصادر المياه في الشرق الأوسط، في العام ١٩٨٣ .

قوات الهندسة في جيش الولايات المتحدة[6]:

تشترك قوات مهندسي الجيش في شتى المجالات الإنشائية والهندسية ذات العلاقة بتطوير مصادر المياه. ويشمل ذلك مراقبة الفيضانات وتوليد الطاقة من المياه.

وتقوم قوات المهندسين بدور تخطيطي وإستشاري، وتلبي، في هذا المجال، الطلبات التي تقدّم لها من حكومة كل من الولايات المتحدة والدول الأجنبية، وأكثر من ثلثي الموظفين فيها (حوالي أربعة عشر ألف شخص)، مخصص للأعمال المتعلقة بمصادر المياه. من هنا يحتل الأمن المائي مكانة هامة تصل إلى درجة أهمية الأمن العسكري في غرف عمليات وزارة الدفاع الأمريكية.

صندوق الأبحاث الزراعية والتطوير الثنائي الجانب: الأمريكي - الإسرائيلي[7]:

تم انشاء الصندوق في العام ١٩٧٧، بهدف تشجيع جهود التعاون بين إسرائيل والولايات المتحدة في مجال الأبحاث والتطوير المتعلقة بالزراعة. ويتقاسم الطرفان الإدارة، وإتخاذ القرارات. وقد تم منح ٦٣ مليون دولار، خلال الأعوام العشرة الماضية، لإنفاقها على ٣٧٤ مشروع أبحاث مختلفة؛ منها ما يركّز الجهود على إدارة مصادر المياه، أو أساليب رفع الحد الأقصى للزراعة، أو تطوير أنواع جديدة من النباتات ذات المقاومة العالية للجفاف وعلى إدارة التربة. وقدّم الصندوق المساعدة في تطوير وتركيب أجهزة مراقبة، لإختبار شروط التربة، من حيث مستويات الرطوبة؛ مما يؤدي إلى الإقلال من الري غير الضروري. كما تم إجراء أبحاث حول العلاقة بين التربة والمياه، بما في ذلك دراسة تركيب التربة، وتأثيرها على إمتصاص الماء. كما تم إجراء تجارب على إستخدام المياه المعالجة في الري.

المشاريع المائية الأمريكية:

أن الإهتمام الأمريكي بمسألة المياه ليس جديداً، فقد ترافق مع بداية تعزيز التنسيق الأمريكي-الصهيوني. قبل أن تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها، وبعد ضعف الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية القديمة، وصعود الإمبريالية الأمريكية الحديثة، حيث هرع الصهاينة إلى الولايات المتحدة، ليكثفوا وجودهم فيها، ويعرضوا على سادة الإحتكار العالمي الجدد خدماتهم. مع إعادة بناء الأجهزة الصهيونية العاملة في الولايات المتحدة، لتكون قادرة على ممارسة الضغوط، حين يتطلب الأمر ذلك.

مشروع لودرميلك[8]:

طلب الصهاينة في عام ١٩٤٣، إلى المدير المساعد لمصلحة صيانة التربة في الولايات المتحدة، ولتركلاب لودرميلك، أن يقوم بوضع دراسة سابقة له لأراضي فلسطين موضع التطبيق العملي، فيجملها بمخططات لبرنامج يتم تنفيذه في المستقبل.

وكان لودرميلك قد زار فلسطين، في عام ١٩٣٩، كخبير في صيانة التربة. وقد خيّل إليه، حينذاك، أن فلسطين تشبه كاليفورنيا، لأنها ستصبح إمتداداً للنظام الاستعماري العالمي. وأجمل دراسته المذكورة، بكتاب عنوانه «فلسطين أرض الميعاد»، ولم تقتصر على موضوع التربة الذي دعي

من أجله لزيارة فلسطين، وإنما شملت، أيضاً، دراسة الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للشعب العربي الفلسطيني، ولم يشر المشروع، مطلقاً، إلى حق سكان ضفاف نهر الأردن في مياه هذا النهر، بل طالب بتهجيرهم إلى سهول وادي دجلة والفرات. فلم يكن بحثه في الأمور الهندسية، المكلف بها، أساساً، بل تفنن في التخطيط لكيفية سلب العرب أراضيهم، وتشريدهم، وإحلال المهاجرين اليهود فيها، متكئاً في ذلك إلى المزاعم التاريخية لليهود في أرض فلسطين.

وخصص لودرميلك قسماً من مشروعه للتنظيم الكهربائي، إعتماداً على ما قامت به هيئة «وادي تنسي» في الولايات المتحدة، من تخطيط، وتنفيذ لمشاريع ذلك الوادي، وينقسم مشروع لودرميلك إلى شقين:

يقضي أولهما، بتحويل مياه نهر الأردن الأعلى، ونهر اليرموك، ووادي الزرقاء، لارواء سفوح الوادي، ومرج إبن عامر، وبيسان، والجليل، وبئر السبع، والنقب.

أما الثاني فينحصر في قناة توليد الكهرباء، وهنا تبرز ثلاث إمكانيات فنية شديدة:

- قناة حيفا – طبريا وفيها سبعة أميال مكشوفة، مع نفق بطول عشرين ميلاً، عبر مرتفعات شفا عمرو، فسهل البطون، فطبريا.
- قناة حيفا – البحر الميت، وهي طويلة ومكلفة.
- قناة من منطقة غزة إلى البحر الميت، وهو ما بدأت بتنفيذه إسرائيل، فعلاً.

وميزة المشروعين الأخيرين، هي في الحصول على فرق إرتفاع أعظمي هو: ما يقارب إنخفاض بحيرة لوط عن سطح البحر، ثم الاحتفاظ ببحيرة طبريا كخزان للمياه العذبة، حيث نصل بالنتيجة إلى أن الشق الأول من المشروع يخلي مساحات واسعة من الأغوار من سيلان المياه العذبة المحولة إلى مناطق أخرى من فلسطين والأردن، لتحل محلها المياه المالحة، وتغمر تلك المساحات، مما يضطر سكان تلك المناطق إلى هجرها. وهو ما تسعى إليه حكومة الكيان الصهيوني.

مشروع هيز[9]:

جاء مشروع جيمس هيز، عام ١٩٤٦، متمماً لمشروع لودرميلك، ونشر عام ١٩٤٨، تحت عنوان «سلطة وادي تنسي ونهر الأردن في مقترحات للري وتطوير الطاقة الكهربائية في فلسطين»، ويمكن أيجاز المراحل المختلفة لمشروع هيز فيما يلي:

١ – إستثمار المياه الجوفية في الساحل ومياه الحاصباني في لبنان، لتوليد الكهرباء.

٢ – تحويل نهر بانياس في سورية إلى تل القاضي (دان) في فلسطين، لإرواء الحولة، والجليل، ومنطقة مرج إبن عامر.

٣ – تحويل مياه اليرموك إلى بحيرة طبرية.

٤ – تحويل كمية ٢ مليار م٣ من مياه البحر الأبيض المتوسط إلى البحر الميت.

٥ – إقامة السدود والمنشآت في سهل البطوف لتحويل مياه الشتاء.

٦ – إستصلاح سهل الحولة، وتجفيف المستنقعات.

٧ – الاستفادة من ينابيع ووديان الأردن الغربي.

٨ – إنشاء السدود على مختلف وديان الساحل الغربي في فلسطين.

ولعب مشروعا لودرميلك وهيز دوراً كبيراً في رسم الخطوط العامة لحدود الدولة الصهيونية كما ورد في قرار التقسيم، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، خريف ١٩٤٧ .

مشروع جونستون[10]:

إعتبرت إدارة الرئيس الأمريكي، دوايت ايزنهاور، فكرة إقامة إدارة لتطوير منطقة نهر الأردن، على إعتبار أن جنوب لبنان، وشمال «إسرائيل»، وغربي سورية والأردن، مناطق شديدة التخلف، زراعياً، وإقتصادياً، وإدراكاً من ايزنهاور ووزير خارجيته، جون فوستر دالاس، بأن كلاً من الجانبين العربي والاسرائيلي، لديه تصوره الخاص وخططه حول تطوير سهل الأردن، فقد حضتا الأمم المتحدة، من أجل أخذ زمام المبادرة في وضع خطة موحدة، يمكن أن تكون مقبولة من جميع البلدان التي لها حق مشروع. بالاستفادةمن سقاية مياه نهر الأردن.

وهنا قام موظفو وزارة الخارجية الأمريكية، بالألحاح على إدارة «وادي تنسي» الأمريكية بإكمال خطتها الموحدة، وإستجابت، هذه الإدارة، وأصبحت في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٣، بفضل المساعدات التي حصلت عليها من المؤسسات الهندسية في «بوسطن» الأمريكية، في المراحل النهائية من إعداد خطتها. وفي ذلك الوقت، ووسط الجلبة التي أحدثتها إسرائيل، بسبب مشروعها ببناء قناة خاصة بها، تمكنها من تحويل معظم مياه نهر الأردن إلى الأراضي المحتلة، وذلك في نقطة تقع على مقربة من جسر بنات يعقوب، مما أثار ردود فعل قوية، من مختلف الأطراف، وبالأخص الولايات المتحدة. ولكي تداري من ذلك الموقف، قام الرئيس الأمريكي في حينه، أيزنهاور، بتعيين أريك جونستون، وهو إحتكاري أمريكي يرأس عدداً من الشركات الأمريكية، ممثلاً شخصياً له في الشرق الأوسط، برتبة سفير، حيث تقدم لكل من لبنان وسوريا والأردن بمشروع، من أجل إستغلال مياه نهر الأردن وروافده، وفيما يلي أهم نقاطه:

أ – إنشاء سد على الحاصباني، وجر المياه المخزونة، بقساطل طولها ٢١ كم، إلى فلسطين، لتوليد الكهرباء.

ب – تحويل بانياس في سورية، والوزاني وسريد وبريفيت لبنان، إلى فلسطين المحتلة، لري أراضي الجليل، ومرج إبن عامر.

جـ – إنشاء سد في موقع العدسية لتحويل مياه اليرموك إلى بحيرة طبرية.

إلا أن المشروع تعدى الطابع الفني البحت، واتصف بطابع سياسي يصعب ستره، بهدف إلى

فك الحصار عن إسرائيل، وفتح الأبواب والحدود معها. ولا بد من الإشارة في هذا المجال إلى أن مشروع جونستون جاء ضمن خطة الولايات المتحدة، في الخمسينات الرامية لملء الفراغ، وإحتلال مكان الإستعمارين الفرنسي والبريطاني في الشرق الأوسط.

مشروع سيناء:

قصد بمشروع سيناء إستقبال اللاجئين الفلسطينيين من كل مصر وقطاع غزة، لتوطينهم هناك وتشغيلهم، وقد أقترح عام ١٩٥٣ . وحدد له موقع شمال غربي شبه جزيرة سيناء، وحدث أن زارته بعثة طبية تابعة للأمم المتحدة، فوضعت تقريراً سرياً، أكدت فيه أن منطقة المشروع حافلة بالأمراض المتوطنة. وفي سياق الإعتداءات العسكرية التي شنتها إسرائيل ضد قطاع غزة، جاء إعتداؤها العسكري على بير الصفاء في ضواحي غزة، في ١٩٥٥/٢/٢٨، حيث قتلت زهاء أربعين مصرياً وفلسطينياً، فإنفجرت في اليوم التالي إنتفاضة شعبية عارمة لم تتوقف إلا بعد ثلاثة أيام، حين تعهدت الحكومة المصرية بالإستجابة لكل مطالب الإنتفاضة، وفي مقدمتها إلغاء مشروع سيناء.

ومعروف أن حكومة عبدالناصر أبلغت الحكومة الأمريكية حينذاك بتأجيلها تنفيذ مشروع سيناء إلى ما بعد إتمام بناء السد العالي، جنوبي مصر، والذي كان البنك الدولي – الذي تتمتع أمريكا بنفوذ مقرر فيه – تعهّد بتمويله. ثم تتابعت الأحداث حيث رفضت أمريكا مد عبدالناصر بالسلاح، فلجأ إلى الاتحاد السوفياتي، وكانت صفقة الأسلحة السوفياتية الشهيرة مع تشيكوسلوفاكيا صيف ١٩٥٥ . ثم كان إعتذار البنك الدولي عن تمويل السد العالي، وردّ عبدالناصر بتأميم قناة السويس في ٧/٢٥/ ١٩٥٦؛ الأمر الذي حدا بـ بريطانيا وفرنسا وإسرائيل إلى شن عدوانها العسكري ضد مصر، خريف ١٩٥٦ . وقصة تمويل السد والإعتذار عن تمويله، ثم نجاح عبدالناصر في بنائه، تلخص قصة أول زعيم أحس بمدى خطورة مشكلة المياه في صراع الحركة القومية العربية ضد الامبريالية والصهيونية.

وخلال الفترة ١٩٥٨ – ١٩٦٤، أنجزت الولايات المتحدة دراسة عن مياه النيل، وقامت بهذه الدراسة، آنذاك، لصالح أثيوبيا، التي كانت، في حينه، حليفاً مطيعاً للولايات المتحدة؛ استهدفت هذه الدراسة إستصلاح ٤٠٠ ألف هكتار من الأراضي القائمة على الحدود السودانية الأثيوبية، ولإنتاج كمية ضخمة من الكهرباء، لتغطية إحتياجات هذا المشروع، الذي يحرم مصر والسودان من خمسة بليون متر مكعب من الماء سنوياً. ومن الملاحظ هنا أن الولايات المتحدة كانت تلوّح بمشروعها هذا لعبدالناصر، بأنّ هناك سلاحاً جديداً وخطيراً، لأن مصادر النيل الأساسية – كما هو معروف – تأتي من مرتفعات أثيوبيا، وبإمكان النظام الأثيوبي أن يشهر الماء سلاحاً لمعاقبة مصر والسودان، إذا أراد، لصالح الإمبريالية الأمريكية، بالطبع.

وجاءت هذه المشاريع ضمن ما عرف في حينه باسم النقطة الرابعة. ولقد استهدفت هذه المشاريع وغيرها مثل، يونجر، بيكر هيرز، كوتوت... الخ، توفير المياه اللازمة لتوطين اللاجئين

الفلسطينيين في المناطق التي يعيشون فيها، لطي المسألة الفلسطينية، وضمان تعاون عربي – إسرائيلي، بشكل مباشر أو غير مباشر، في هذا المجال.

الأمن المائي في السياسة الأمريكية:

أصدر مركز الدارسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن، أواخر عام ١٩٨٧، دراسة تحت عنوان «السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصادر المياه في الشرق الأوسط»، جاء فيها:

«يقف الشرق الأوسط على شفا أزمة مصادر طبيعية رئيسية، فقبل القرن الحادي والعشرين، يحتمل أن يمزّق الصراع على مصادر المياه المحدودة والمهددة الروابط الهشة، أصلاً، بين دول المنطقة، ويؤدي إلى جَيَشان لم يسبق له مثيل في المنطقة»[11].

ولا تبحث مجمل الدراسات الأمريكية والمؤسسات المعنية عن سبل مساعدة دول المنطقة، لتجاوز أزمتها المائية، بل تسعى، أولاً وأخيراً، إلى تأمين المصالح الأمريكية، أو حماية المصالح القومية الأمريكية، حسب التعبير الأمريكي الشائع، وهذا يعني أن مسألة المياه، التي تظهر للعيان وكأنها مسألة غير سياسية، يتم تعامل البيت الأبيض معها، بشكل يومن إستثمارها، سياسياً، وإدراجها في إطار الاستراتيجية الأمريكية الدولية. ولهذا أوصى تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية، بأن تركز الحكومة الأمريكية على أربع نقاط في السياسة الخارجية، وهي:

١ – التكنولوجيا المتقدمة حول المياه؛
٢ – إدارة المصادر المائية، واستراتيجية المحافظة عليها؛
٣ – التنسيق بين الوكالات الأمريكية ذات العلاقة بمصادر المياه؛
٤ – البحث والتخطيط الطويل الأمد.

من هذا المنظور، فإن الولايات المتحدة تهدف إلى أمرين، أولهما تأمين سيطرتها الراهنة على الشرق الأوسط، لأنها تسعى إلى تجاوز الأسباب التي تجعل الوضع في المنطقة قلقاً وقابلاً للانفجار، بإستمرار، خاصة وأن تقرير مركز الدراسات يشير، بوضوح، إلى أن منطقة الشرق الأوسط محفوفة بالعداءات العرقية، والدينية، والسياسية، التي يمكن أن تنقل العلاقة بين البلدان المتجاورة من وضعها الهش الراهن إلى وضع متفجر في المستقبل. وهذا يعني ضرورة عمل الولايات المتحدة على خلق صيغة تعايش بين هذه الدول، إعتماداً على مسألة المياه، الأمر الذي يعني هيمنة واشنطن الشاملة على المنطقة، إذ يمكن للموقف السياسي أن يحرم بلداً معيناً من المياه، في حال كان موقفه مناهضاً لواشنطن.

لكن الأمر الأكثر وضوحاً في التقرير الأمريكي، هو إعتبار التكنولوجيا المائية أداة إبتزاز سياسي، لأن إحتكار هذه التكنولوجيا، وتملّك أكثر أشكالها تقدماً، يعطي واشنطن، في المستقبل، أداة ضغط جديدة على حلفائها وخصومها، أيضاً، ويصبح وضع هذه التكنولوجيا مساوياً لأهمية

التكنولوجيا العسكرية، الآن، الأمر الذي يعني إمتلاك الولايات المتحدة، بإستمرار، أسلحة الضغط على الدول والحكومات.

كتبت صحيفة «لوس أنجلوس تايمز» الأمريكية، في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨، بصدد أزمة المياه في الشرق الأوسط: «قبل نهاية القرن، ستواجه إسرائيل وجيرانها العرب، نقصاً حاداً في المياه، وسيضطرون أمامه إما للتعاون من أجل حل مشترك للأزمة، أو إلى إشعال حرب حول طرق تقسيم المياه»[١٢]. ولقد إعتمدت الصحيفة، في قولها هذا، على دراسة استغرق اعدادها خمسة عشر شهراً قام بها برنامج الشرق الاوسط في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، وإقترحت الدراسة على البيت الأبيض القيام بفعل إداري، يجمع خبراء الدول العربية وإسرائيل والولايات المتحدة، على أن تقوم الأخيرة بتوجيهه وتمويله.

ومن الواضح أن الحكومات العربية تدرك تماماً خطر حرب المياه، وذلك على خلفية النقص المزمن في المياه. ففي ربيع ١٩٧٩، بعد أسابيع من توقيعه إتفاقيات كامب ديفيد، صرّح السادات قائلاً: «ان الشيء الوحيد الذي يمكن أن يجعل مصر تحارب ثانية هو الماء»[١٣] إن تهديده الواضح هذا لم يكن موجهاً إلى إسرائيل، بل إلى أثيوبيا، أساساً، التي تسيطر على ٨٥٪ من منابع النيل، شريان الحياة لمصر. وفي عام ١٩٩٠، أطلق الملك حسين تحذيرات مشابهة بهذا الشأن.

وهناك ثلاث مسائل أساسية أعادت طرح موضوع المياه في الشرق الأوسط، ليتبوأ مكان الصدارة في مختلف المباحثات والمؤتمرات والخطط لهذه المنطقة، في السياسة، والأمن، والبيئة، والحياة الاقتصادية. وهذه المسائل هي:

١ – الماء كان، ولم يزل، البند الثاني الذي سيعالجه مؤتمر السلام الاقليمي، الذي إنعقد في مدريد، أواخر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١، وطرح هذا البند، أساساً، في جولات وزير الخارجية الأمريكي، جيمس بيكرإلى المنطقة، منذ آذار/ مارس ١٩٨٩؛

٢ – القمة العالمية للمياه، المزمع إنعقادها في تشرين الثاني/ نوفمبر القادم، في مدينة اسطنبول وسيحضر هذا المؤتمر ممثلو ٢٢ بلداً من أقطار المنطقة، وبحضور جهات دولية لإكساب نتائجه هذه الصفة؛

٣ – إفتتاح «النهر الصناعي العظيم»، في ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٩١، في الجماهيرية العربية الليبية، وهو أكبر مشروع مياه عربي في الشرق الأوسط، ومن بين أكبر المشاريع العالمية في هذا المجال. فضلاً عن أن السياسة الخارجية الأمريكية، ربطت بين البندين الأول والثاني، وجعلت من «إسرائيل» محورهما، على أساس تقسيم الثروات والوضع الإقتصادي الشامل، بعد عملية التطبيع على إعتبار أن «إسرائيل دولة إقليمية»–. وقد أعلن وزير الخارجية الصهيوني، ديفيد ليفي، في ٢٥ آب/ أغسطس ١٩٩١ «بأن الولايات المتحدة لن تشارك في قمة المياه العالمية في اسطنبول، إذا لم توجه دعوة رسمية إلى إسرائيل لحضور هذا المؤتمر»[١٤].

وكذلك الأمر بالنسبة لتركيا، فقد أولت الولايات المتحدة إهتماماً كبيراً للأمن المائي، حيث ربطته بدور تركي كبير في هذا المجال، وقد عبّر عن هذا الأمر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، الذي تشرف عليه جويس ستار، التي تتبنّى، منذ أوائل الستينات، فكرة «دمج إسرائيل في المنطقة، من خلال مشاريع مائية مشتركة مع الدول العربية»[١٥]. وعقد مركز الدراسات الاستراتيجية مؤتمراً مغلقاً. في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦، حضرته إسرائيل وبعض الدول العربية وتركيا، ومسؤولون أمريكيون من وزارتي الدفاع والخارجية، وقاطعته سوريا، في حينه. كما نظم المركز ندوة حول النيل، في ٤ شباط/ فبراير ١٩٨٧، وكان من أبرز قرارات المركز، في ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٨٧، إعلان مستشار رئيس الوزراء التركي للشؤون الخارجية في حينه، جيم دوننا، بما يُسمى «مشروع خط أنابيب السلام»، الذي يقضي بسحب فائض الأنهر التركية إلى دول المنطقة، عبر شبكتين منفصلتين، الأولى عبر سوريا، والأردن، والضفة الغربية، والسعودية، والثانية عبر العراق، والسعودية، والبحرين، وقطر، والامارات. ويلقي هذا المشروع ضوءاً كثيفاً على الدور التركي الأمين والمائي في المستقبل المنظور. مع ملاحظة أن جويس ستار عملت في البيت الأبيض، في عهد الرئيس جيمي كارتر، كضابط إتصال مع المنظمات اليهودية، وكانت نظمت مؤتمراً حول «التعاون الإقتصادي بين مصر وإسرائيل». وبذلك يصبح المشرق العربي ومنطقة الخليج بأسرها تحت سيطرة تركيا المائية، لأن تركيا ستكون رأس الحربة في هذا النظام المائي الجديد، وهي المدعومة، عسكريا، وسياسياً، ومادياً، من حلف الأطلسي، والولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن أصبحت عضواً بارزاً في هذا الحلف، وتعزّز موقعها هذا أكثر فأكثر بعد حرب الخليج وحروب النفط، وهي تتهيأ لمرحلة حروب المياه، من هنا نفهم حقيقة الضغوطات التي تمارسها الولايات المتحدة على دول المنطقة، مثل إعلانها أنها لن تشارك في أية «قمة مائية»، اذ لم تكن إسرائيل مدعوة إليها، رسمياً، بإعتبارها إحدى الدول الإقليمية، مما يوضح لنا أيضاً، لماذا تعقد قمة المياه العالمية، هذه المرة، في تركيا، تحديداً، وخصوصاً بعد دورها الأمني المتميز الذي لعبته إبان أزمة الخليج، وبعدها.

المياه والنظام العالمي الجديد:

انطلاقاً من المنهج الأمريكي الجديد تجاه دور المياه في أزمة الشرق الأوسط، صرح السيد ريتشارد أرميتاج، مستشار الرئيس بوش الخاص لشؤون المياه في الشرق الأوسط، في مؤتمر صحفي، عقده في ١٩ آذار/ مارس ١٩٩١، ما يلي: «... وهناك شيء يقال حول الاقتراح القائل بأن التعاون العربي – الاسرائيلي في مواضيع المياه قد يؤدي إلى تعاون على جبهة سياسية أعرض، وان التعاون في موضوع المياه قد يشكل عملية لبناء الثقة. إن رسالتي، اليوم، هي أننا تجاوزنا فكرة اعتبار المياه في الشرق الأوسط مجرد مفتاح غير سياسي، قد يفتح أبواباً سياسية. ان أزمة المياه تواجهنا جميعاً، وليس هناك ما هوأهم من ضمان الشروط الأولية لبقاء الإنسان؛ فهي أهم من النزاعات حول الحدود، أو

التطلعات السياسية، أو الترتيبات الأمنية، أن أي زعيم عربي، أو إسرائيلي، لا يدرك وضع المياه الملّح، الذي يكتنف الشرق الأوسط، ولا يعمل لمعالجته، إنما يحكم على مجتمعه والمجتمعات المجاورة بالموت المؤلم والبطيء. ان القيود السياسية التي أفشلت أريك جونستون، ومن خلفوه، لا يمكن إعتبارها مقبولة الآن، وليس هناك عيب أو عبء سياسي في إمكانية، بل بضرورة إجتماع العرب والاسرائيليين، بشكل صريح، وفي وضح النهار، لصياغة حلول منصفة لمشكلات لا يمكن، ولا يتوجب حلها، من قبل طرف واحد، ولن يحقق أي مجد أو كسب سياسي، أولئك الذين يترددون، بينما الأزمة تزداد سوءاً، أو أولئك الذين يسعون إلى تعزيز قبضتهم الواهية على مصدر ثمين دون أي إعتبار لإحتياجات جيرانهم»[١٦].

ان ما تطرحه الولايات المتحدة من توجه لحل أزمة المياه في المنطقة، يتطابق مع منهج طرحها لحل الأزمة الشاملة للمنطقة، سياسياً، وعسكرياً، وإقتصادياً. وهو ما بدأت بتنفيذه منذ توقيع مصر إتفاقيات كامب ديفيد مع إسرائيل. فهي تنطلق من زاوية الكيل بمكيالين، وتجزئته الشرعية الدولية؛ فأزمة المياه التي تعاني منها إسرائيل نابعة من أن المياه الطبيعية المتوفرة والمتجددة لا تكاد تفي بحاجة سكانها، والعدو الصهيوني الذي كان، دائماً، يمتنع عن الانسحاب، لذرائع أمنية عسكرية، أضاف اليها ذريعة الأمن المائي، مدعياً أن إنسحابه من الأراضي العربية لا يؤمّن مياه الشرب، ويعني أنه سيكون تحت رحمة أعدائه. وتساند أمريكا إسرائيل في هذا الصدد، وتحاول البحث عن حل إقليمي لمشكلة المياه لصالح إسرائيل، وتجد في المشروع التركي لتزويد دول الخليج والأردن وسوريا بالمياه، وسيلة للدخول إلى مرحلة سلام مائي في المنطقة. ولم يفت أمريكا أن مشروع الأطماع التركية في حقوق سوريا والعراق في مياه دجلة والفرات، وإستثمارها بهدف تحويل تركيا إلى قوة إقتصادية كبرى، بالإعتماد على ما تم إنجازه من سدود فيها، بلغت ٢١ سداً، إلى جانب مشاريع لإنشاء ١٧ محطة توليد كهرباء.

ان محاولة النهوض الصناعي والزراعي التركي ستكون على حساب الأمة العربية، وان ما يسمونه مشروع «أنابيب السلام» هو، في حقيقته، مشروع تحويل المياه العربية السورية والعراقية إلى سلعة تركية. إننا على أبواب الحقبة المائية في المنطقة، بعد أن أخلت لها الحقبة النفطية موقعها، طواعية.

الهوامش:

(١) جويس ستار، دانيل ستول، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصادر المياه في الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (واشنطن)، ١٩٨٧، ص٣٣ .
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) جويس ستار، حروب المياه، (واشنطن)، ربيع ١٩٩١، ص٢٤ .

(٥) ستار وستول، مصدر سبق ذكره.
(٦) المصدر نفسه.
(٧) المصدر نفسه.
(٨) علي أبو الحسن، فلسطين العربية في ظل الاحتلال الصهيوني «منطقة نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية»، بيروت، دار الحكمة ١٩٩٠، ص٦٨ – ٧٠ .
(٩) حمد الموعد، حروب المياه في الشرق الأوسط، دمشق، دار كنعان، ١٩٩٠، ص٥١ – ٥٢ .
(١٠) أبو الحسن، مصدر سبق ذكره، ص٧٢ .
(١١) ستار وستول، مصدر سبق ذكره، ص٧ .
(١٢) جمال محفوظ، إسرائيل وأمريكا وسياسة السيطرة المائية، الهدف (دمشق)، العدد ٩٩١ . ١٩٩٠/١/٢١، ص٢٤ – ٢٥ .
(١٣) ستار، مصدر سبق ذكره، ص٢٤ .
(١٤) محمد عقل، ضحايا النظام المائي الجديد، المنبر (بيروت)، ص٨ – ٩ .
(١٥) المصدر نفسه.
(١٦) صخر أبو نزار، الحرب السائلة بين العرب وإسرائيل، الجيل، آب/ أغسطس/١٩٩١، ص٨٨ .

مشكلات المياه في القانون الدولي

منى أسعد

ها قد أزاح الماء البترول، وحل محله في اولوية اهتمامات شعوب ودول الشرق الاوسط بشكل خاص، فبعد أن عرفت السنوات/ ١٩٧٤ – ١٩٨٦ بالحقبة النفطية، يبدو أننا دخلنا في الحقبة المائية، حيث ان ندرة الماء وحاجة الانسان الماسة اليه، في حياته ومعيشته، دفع بهذه المادة إلى ذروة اهتمام العالم أجمع، وغدا من يسيطر على المياه، يستحوذ على حياة البشرية ويهدد وجودها.

ومن هنا يتأتى اهتمامنا بهذه القوة «المدمرة»، اذ اننا نقف امام مجموعة احتمالات لا توحي بغير ذلك:

١ – ان العديد من اقاليم العالم، قد اقتربت من استغلال الحد الاقصى لموارد المياه المتاحة للشرب والري والتنمية الصناعية، وقد ترافق هذا مع انخفاض معدل تدفق المياه، بسبب التغيرات المناخية، مما يعني استحالة توفير الماء اللازم في عقد التسعينات، وهو ما سيدفع بهذه المادة إلى ذروة التنافس، وقد تكون سبباً مباشراً للحرب.

٢ – ان أهمية المياه في المشاريع التنموية والصناعية، يجعلها تكون محط أنظار بلدان العالم الصناعي، وبالتالي ستتحول إلى عنصر هام في أية استراتيجية دولية مقبلة.

٣ – ان رغبة بلدان العالم النامي بالتطور والتصنيع، يجعلها في أمس الحاجة لكميات اضافية من المياه، ليس فقط لتلبية حاجات المواطنين الآنية فحسب، بل أيضاً من اجل تنفيذ مشاريعها التنموية. كل هذا في ظل ادارات غير كفوءة لاستثمار المياه، وحكومات عاجزة عن الارتفاع فوق الصراعات التاريخية، من اجل التعاون في تنمية وتوزيع موارد المياه الثمينة.

٤ – ان تزايد الكثافة السكانية الهائلة، في بلدان العالم الثالث، وما يرافقه من استفحال الازمة الغذائية وضعف القدرة الشرائية لهذه البلدان، سيدفعها بالضرورة، الى استغلال المياه، بالحدود القصوى، لتحقيق التنمية الزراعية والصناعية، حتى ولو ادى هذا الى نشوب حرب.

٥ – ان فشل خبراء التكنولوجيا، في محاولة تحلية مياه البحار، بسبب ارتفاع التكاليف، وضآلة الإنجازات، سيجعل من المياه الحلوة محل تنافس كل الدول، وربما يحوّل المياه إلى سلعة تشترى كالبترول، تماماً، وقد سبق لإسرائيل أن أبرمت معاهدة مع تركيا، قضت أن تشتري الأُولى من الثانية /٢٥٠/ مليون م٣ من المياه، سنوياً.

ومن الجدير بالذكر أن ما يزيد على ٢٥ الف طفل يموتون كل يوم في العالم بسبب المجاعات أو الجفاف أو الأمراض الناتجة عن تلوث المياه[١]. هذا على صعيد العالم، أما إذا نظرنا إلى المسألة من جانب كل قارة، على حدة، فإن الخطر يبدو أكثر جسامة، وأشد إلحاحاً. ففي إفريقيا، وحدها، سوف يعاني ٢٥٠ مليون نسمة (أي حوالي ٤٥٪ من إجمالي عدد السكان)، من تناقص المياه، وقد يموت البعض نتيجة مشكلات ذات علاقة مباشرة، أو غير مباشرة، بالمياه، مع نهاية هذا القرن.

أما في أمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي، فهناك ما يزيد عن ٥٩ مليون نسمة من سكان الحضر، يعانون من عدم الحصول على خدمات الصرف الصحي الملائمة، الأمر الذي يخلق أرضاً خصبة لنمو الكائنات الطفيلية في المياه.

وقد مر «الاتحاد السوفيتي»، أيضاً، بمشكلات خطيرة، تتعلق بندرة المياه، وتلوثها، ففي آسيا الوسطى السوفيتية، وخاصة في حوض بحيرة أُورال، ازدادت، بسرعة، معدلات الإصابة بالسرطانات والاضطرابات المعوية، كما ارتفعت معدلات الوفيات في الأطفال، وذلك نتيجة للتدهور الحاد في طبيعة مياه الإقاليم.

أما المنطقة العربية، فقد تحولت المياه فيها من نعمة إلهية، إلى نقمة ولعنة، بل إلى قنبلة ذرية موقوتة، وتاريخ انفجارها مرهون بنجاح إسرائيل في تحقيق حلم الصهيونية، بالسيطرة على المياه العربية «من النيل إلى الفرات»، هذا الشعار الذي يطالعنا على واجهة الكنيست، وفي التوراة والذي خاضت الصهيونية من أجله الحروب، ولا تزال تهدد أمن العالم العربي بحرب أشد شراسة وضراوة.

وما محاولات اسرائيل، الآن، التغلغل في القرن الإفريقي، تحت ستار تقديم العون العسكري، لكل من أثيوبيا، ومتمردي جنوب السودان، إلا خطوة ضمن هذا السياق، القاضي بمد نفوذها على مياه نهر النيل. وللهدف ذاته، سعت اسرائيل والدبلوماسية الاسرائيلية، إلى بناء علاقات سياسية مع تركيا، على أعلى المستويات. حيث تشير المصادر الدبلوماسية إلى أن اسرائيل كانت وراء محاولات تركيا قطع المياه العذبة عن سوريا والعراق، ورفع سعر التكلفة، بصورة عالية.

إن ملاحظة الخط البياني للدبلوماسية الاسرائيلية، مع الدول المجاورة والمحيطة بالدول العربية، توحي، بما لا يدع مجالاً للشك، بأن، اسرائيل عازمة على تحقيق هدفها الاستراتيجي، ربما بغير الحرب هذه المرة، بل بالسياسة الخارجية، مما سيتيح لها، في المستقبل القريب – إن نجحت – أن تتحكم في كل قطرة ماء يحتاجها مواطن عربي في المنطقة. وبهذا الشكل تكون اسرائيل قد أخضعت المنطقة العربية، فعلاً، لسيطرتها. وهذا امر يمكن أن لا يقبله العرب، وحينها لا بد للقنبلة أن تنفجر.

أما تركيا فانها تعرف، بدقة، مدى أهمية الثروة التي تهيمن عليها، وهي على استعداد لتسخير هذه المادة الثمينة في تحقيق أهدافها، السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية؛ وفي الهيمنة، والسيطرة على المناطق المجاورة. وما مشروع «أنابيب السلام»*، الذي تقدمت به تركيا، سنة ١٩٨٦ ، إلا دليلاً على ذلك.

إن نجاح هذا المشروع، المقترح من قبل الحكومة التركية، يحمل في طياته رغبة تركيا في إحكام القبضة على الجزيرة العربية ومنطقة الخليج، وإخضاعها لسيطرتها المباشرة، من خلال التحكم في ضخ المياه العذبة إليها، والتي تعادل الحياة، تماماً. وليس من الصعب سبر أغوار نوايا تركيا، والتاكد منها، فمحاولتها قطع مياه نهر الفرات عن سوريا والعراق، رغم ما تحمله من أضرار لكلا البلدين، لا تزال ماثلة في الأذهان، وقد ترافقت مع تهديدات، من وقت لآخر، إلى سوريا، على سبيل المثال لا الحصر، بوقف ضخ المياه، اذا لم تبادر الحكومة السورية لوقف نشاط قيادة «حزب العمال الكردستاني»، «عبر حدودها»، وبالتالي الضغط على سوريا لدفعها إلى توقيع معاهدة امنية تضمن للاتراك منع تسرب اعضاء الحزب المذكور إلى تركيا، عبر الحدود السورية، كما تدعى تركيا[٢].

إن قراءة هذه الاحتمالات، تعنى أن الماء العذب، تحديداً، سيلعب، في المستقبل القريب، دوراً كبيراً، في توزيع خريطة القوى السياسية، في الشرق الأوسط؛ مما سيدخل العالم، وفي القلب منه الوطن العربي، في مأزق حرج، لا يستطيع أحد التكهن بنتائجه.

ويفترض هذا، بالضرورة، من علماء القانون الدولي، التنبه إلى خطورة الوضع، والسعي الحثيث لمعالجة مشكلة مياه الأنهار الدولية؛ وذلك بتبني اسس واضحة، وإيجاد قواعد وإجراءات ناظمة، لاقتسام هذه المياه بين الدول. وبمعنى آخر، توفير الإطار القانوني، الذي يتيح للأطراف المتنازعة فرصة الاحتكام إلى مبادئه.

المياه في القانون الدولي:

قبل الدخول في موضوع مياه الأنهار الدولية، لا بد من تسليط الضوء على مفهوم المياه، بالنسبة للقانون الدولي، حيث قسمها القانون إلى قسمين رئيسيين:

١ – **مياه جوفية**، وتخضع لسيادة الدولة المطلقة.

٢ – **مياه سطحية**، وهذه إما محلية، وتخضع للقانون المحلي، وإما دولية، كمياه البحار ومياه المضايق الدولية، والقنوات البحرية، والأنهار الدولية.

وقد حاول علماء القانون الدولي وضع ضوابط ونظم، لكل حالة، بشكل مستقل، مما يتيح للدول حرية الاستفادة من المياه، على قدم المساواة.

* يقضي هذا المشروع بايصال المياه العذبة الى الجزيرة العربية ومنطقة الخليج العربي، لإروائها، عبر أنابيب أشبه بأنابيب النفط.

أولاً: مياه البحار: ما من شك في أن أهمية البحار، لا تنحصر في كونها طريقاً للمواصلات بين الدول، وحسب، بل، أيضاً، من حيث كونها مصدراً للثروات الحية وغير الحية، ولهذا فقد سعت الأسرة الدولية إلى إبرام أكثر من اتفاقية لتحديد حق كل دولة بحرية في الاستفادة من مياه البحر الذي يتبع إقليمها، نذكر منها اتفاقيات جنيف الأربع، لعام ١٩٥٨؛ التي حددت سلطة الدولة على المياه الإقليمية بحدود ثلاثة أميال، كحد أدنى، وإثني عشر ميلاً، كحد أقصى.

وفي عام ١٩٦٠ ، أرادت بعض البلدان، مثل مصر والعربية السعودية، تعديل هذه الاتفاقية، واقترحت أن يكون عرض البحر الاقليمي ١٢ ميلاً يضاف إليه ١٢ ميلاً آخر بمثابة منطقة صيد. إلا أن الاقتراح رُفض، بأكثرية ضئيلة؛ ثم كان إقتراح آخر، بأن تكون وراء الأميال الثلاثة منطقة تكميلية بحدود ستة أميال، إلا أنه رُفض، أيضاً.

واستمر الامر على هذا المنوال، حتى كانت الدورة السادسة لمؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار، عام ١٩٧٧ ، حيث أقرت النص المقترح غير الرسمي، المعروض على الدول لمناقشته، والعمل به، ضمن اطار اتفاقية، أو اتفاقيات دولية جديدة[٣].

إلا أن النص لا يزال، حتى الآن، قيد الدراسة والجدال بين الدول. وقد طرأت عليه الكثير من التعديلات، حيث بات من الممكن القول إنه تعرض لتبدلات جذرية. وذلك بسبب تمسك كل دولة بوجهة نظرها، مما يثير مشاكل يصعب، في كثير من الأحيان، حلها.

ثانيا: مياه المضائق: غني عن القول إن المضائق هي الممرات البحرية الضيقة، التي تصل بين بحرين عامّين. وهي تخضع لنظام خاص، وتستخدم للملاحة الدولية، من قبل جميع السفن، بمقتضى حق المرور البريء (مرور السفن الحربية، وقت السلم)؛ وتتمتع المضائق بأهمية كبرى في العلاقات الدولية، ولهذا، فقد كانت ولا تزال، سبباً للتوتر بين الدول، مما حدا بالأسرة الدولية، إلى صياغة نظام قانوني خاص بالمضائق؛ وإن كان قد اتى على صيغة معاهدات ثنائية، كالاتفاق الذي وقّع بين فرنسا وبريطانيا، في ٨ نيسان/إبريل ١٩٠٤ ، ونظّم بموجبه حق المرور لجميع السفن، في مضيق جبل طارق.

أما مضيق تيران، الذي كان سبباً في اندلاع الحرب، بين العرب واسرائيل، عام ١٩٥٦ ، فلم ينتظم وضعه الحقوقي بعد؛ رغم اقدام حكومة مصر على الاعتراف به ممراً دولياً، عند توقيعها معاهدة كامب ديفيد مع اسرائيل، عام ١٩٧٩ ، كون المعاهدة ملزمة للاطراف الموقعة عليها، فقط، ولا يمتد أثرها على باقي الدول المعنية (السعودية والأردن)؛ وهي بهذا تزيد المشكلة تعقيداً، من الناحية السياسية، على الأقل.

ثالثا: القنوات[٤]: وهي ممرات حفرت لتصل بين:

١ – نهرين وطنيين، او بين نهر داخلي وبحر، وعندئذ تكون داخلية، وذات صفة قومية.

٢ – واما أن تصل بين بحرين فعندئذ:

أ – اما أن تكون الملاحة فيها غير خاضعة لنص دولي خاص، مما يعني خضوعها للسيادة الكاملة للدولة.

ب – وإما أن تكون خاضعة لاتفاق دولي، وهنا يبقى للدولة الساحلية السيادة عليها، مع مراعاة الالتزامات الدولية، التي وجدت لتسهيل الملاحة في القناة.

ولأن القنوات قد فتحت لتسهيل الملاحة، والمواصلات، فيجب فتحها للسفن التجارية لجميع الدول، مع إعطاء الحق للدولة صاحبة الإقليم، أو الشركة التي فتحت القناة، وهي المسؤولة عن صيانتها، في أن تحصل من السفن العابرة الرسوم والضرائب.

أما السفن الحربية، فالمألوف والطبيعي أن تمنع الدولة مرورها، حرصاً على أمنها وسلامتها؛ على أن هذا قد يضر بالدولة صاحبة الشركة، مما يعني توتر العلاقات بينها وبين الدولة صاحبة القناة؛ ولهذا فقد استقر الرأي على أن يسمح للسفن الحربية، بالمرور بالقنوات، شرط ألا تقوم هذه السفن بأي عمل حربي في القناة، أو على إحدى ضفتيها، وألا تتخذ منها قاعدة عسكرية لعملياتها.

وثمة، حالياً، أربع قنوات بحرية، ذات أهمية دولية، وهي: السويس؛ بنما؛ كييل وكورنثا.

أما الوضع القانوني للقنوات، فلم يستهدِ علماء القانون الدولي، حتى الآن، إلى قانون دولي واحد ناظم، تخضع له كل القنوات البحرية الدولية، وبالتالي، فلا يزال وضع القنوات سبباً للتوتر، ومثاراً للجدل بين الدول.

رابعاً: الأنهار الدولية[٥]: وسنتناولها بشيء من التفصيل، وذلك لأن أهمية الأنهار الدولية تأتي من خصوصيتها:

أولاً: كونها مثار تنافس ونزاع بين الدول، اذا لم يكن الان، ففي المستقبل القريب؛

ثانياً: من كونها ثروة اقتصادية مشتركة بين أكثر من دولة.

ويمكن تعريف الأنهار الدولية بأنها: الأنهار التي تجري ضمن دول عدة، وتوصف بأنها ليست بالأنهار القومية؛ وهذه الأنهار تعود ملكيتها لدول عدة، وليس لدولة واحدة؛ إذ أن كل دولة تملك حق ممارسة سيادتها على ذلك القسم من النهر، الذي يقع ضمن أراضيها، شريطة التقيد بحقوق ومصالح الدول الاخرى التي يمر النهر في أراضيها. أما الأنهار الحدودية فهي التي تقع على تخوم الدولة؛ وهي أنهار تفصل بين دولتين متجاورتين، وتكون حدوداً طبيعية لتلك الدول المتجاورة. وتعود ملكية هذه الأنهار لأراضي الدول التي تفصل فيا بينها، وذلك وفق مبادىء القانون الدولي التي تنظم استثمار مياه الانهر المشتركة. ويعتبر خط الحدود، كقاعدة، خطاً فاصلاً، في منتصف النهر، أو ضمن ما يسمى منتصف قناة النهر.

وبالنسبة للأنهار القومية، التي تمتلكها الدولة من المنبع حتى المصب، فانها تخضع للسيادة المطلقة للدولة، وهنا لا توجد مشكلة، لكن المشكلة تكمن في الأنهار الدولية، حيث تقر المبادىء القانونية، والأعراف الدولية، بالملكية المشاعية، للدول المتشاطئة، والتي لا تستطيع أي منها أن

تتصرف دون الأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول المتشاطئة الأخرى.

وقد استحوذ هذا الموضوع على اهتمام رجال القانون الدولي، فبذلت الجهود المضنية، سواء من قبل الأفراد أو الجماعات، بغية الوصول إلى صيغة، تضمن حقوق الدول المتشاطئة؛ حتى استقر الرأي، أخيراً، على أن ملكية الدولة لجزء من النهر العابر لأرضها، أو المجاور لإقليمها، يعني حقها في أن تمارس على هذا الجزء السيادة والسلطة العامة، من قضاء وشرطة، وتنظيم شؤون الملاحة، وغيرها؛ وحقها في استغلال مياهه، في مختلف النواحي الزراعية، والصناعية، مع مراعاة الحقوق المماثلة للدول المتشاطئة الاخرى، وألا تلحق هذه الأعمال ضرراً بهذه الدول.

واقتضى هذا، بالضرورة، وجود قواعد تنظيم الانتفاع بمياه الأنهار الدولية، من حيث:

١ – حق الدول المتشاطئة في استغلال مياهه في شؤون الزراعة والصناعة.

٢ – نظام الملاحة في الأنهار الدولية.

أولاً: استغلال مياه الأنهار الدولية[٦]:

أُدرج هذا الموضوع في جدول أعمال معهد القانون الدولي، منذ سنة ١٩١٠؛ ونوقشت القضية في اجتماع مدريد، سنة ١٩١١؛ حيث تبنى المعهد إعلاناً، عرف باعلان مدريد؛ وقد تضمنت المادة الأولى منه الاقرار بامتناع أية دولة عن:

١ – أن تغيّر المنطقة التي يعبر فيها النهر حدودها، إلى إقليم دولة مجاورة، إلا بموافقة هذه الدولة؛

٢ – أن تغيّر طبيعة المياه، تغييراً من شأنه أن يضر بغيرها؛

٣ – أن تقوم على إقليمها بأعمال يمكن أن تؤدي إلى فيضان النهر في إقليم دولة اخرى؛

٤ – أن تصرف أو تحجز من ماء النهر قدراً يتسبب عنه هبوط المستوى الطبيعي لمجرى الماء في الدولة المجاورة؛

٥ – أن تقوم بأي عمل يمكن أن يؤدي إلى تعطيل الملاحة في النهر، أو إلى إيجاد عقبات في سبيلها؛

٦ – يجب على الدول المعنية تعيين لجان مشتركة دائمة، لكي تتولى دراسة المشاريع المقترح إقامتها على النهر.

وفي هذه الحالة، بات من حق الدول أن تستثمر مياه النهر، بما يلزم لحاجاتها المختلفة، سواء للشرب أو السقاية أو لتوليد الطاقة الكهربائية، ولها أن تقوم بكافة الأعمال الهندسية، التي تحقق لها هذا الاستثمار، ولكن هذا يظل مشروطاً بإعطاء الحق نفسه للدول المتشاطئة الاخرى؛ وهو ما يسمى «حق المعاملة بالمثل»؛ وبشرط عدم إلحاق الضرر بأي من الدول المتشاطئة على النهر ذاته.

وبحث المؤتمر الثاني للمواصلات والنقل، الذي عقد في جنيف، سنة ١٩٣٣، مسألة تنظيم

استخدام القوى المائية في الأنهار الدولية، وأقر بشأنها اتفاقية ابرمت في ٩ كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه، جاء فيها: «أن تحتفظ كل دولة، في حدود القانون الدولي، بالحرية في أن تقوم على إقليمها، بجميع الأعمال التي تراها ملائمة لاستخدام القوى المائية، ما لم تكن هذه الأعمال من شأنها أن تمس إقليم دولة أخرى، أوكان يترتب عليها أضرار جسيمة بدولة اخرى؛ وفي هذه الحالة يتعين، قبل تنفيذها، التفاوض بين الدول التي يهمها الأمر، للوصول إلى اتفاق بشأنها».

وبناء على اقتراح تقدمت به «اللجنة الدائمة لتجميع القانون الدولي»، إلى المؤتمر الأمريكي السابع، المنعقد في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٣٣ ، فقد أقرت التوصية التالية: «إنه يجب، دائماً، لاستغلال مياه الأنهار الدولية، في أغراض صناعية، أو زراعية، الاتفاق بين الدول صاحبة النهر، طالما أن هذا الاستغلال يمكن أن يكون له أثر بالنسبة لأقاليم الدول المجاورة».

إلا أن التطور الصناعي والتقدم في مجالات الزراعة وتوليد الطاقة الكهربائية والتكنولوجيا، عزز رغبة كل دولة من الدول المتشاطئة، في الاستفادة من مياه هذه الأنهار، إلى الحدود القصوى، ضاربة عرض الحائط بالضرر الذي يلحق بباقي الدول من هذا الاستغلال؛ والأمثلة على ذلك كثيرة، يمكن أن نذكر منها، حادثة لا تزال حية في الأذهان، وهي محاولة تركيا قطع مياه نهر الفرات، لمدة شهر كامل، بغية تشغيل «سد أتاتورك»، المقام على النهر ذاته؛ حيث من المتوقع إنهاء العمل فيه عام ١٩٩٢؛ وسيروي هذا السد مساحة زهاء ٧٠٠ ألف هكتار، من سهول ماردين التركية. وقد أوضح خبير بريطاني، أن سد أتاتورك هو بمثابة انقلاب جيولوجي بالنسبة إلى نهر الفرات، لأنه سيؤثر، جذرياً، في منسوب المياه التي تتدفق نحو سوريا والعراق، وهذا بدوره سيؤثر على البلدين، تأثيراً سلبياً، بشكل كبير، عدا عن انخفاض مستوى تدفق المياه إلى كلا البلدين، وما يرافق ذلك من ارتفاع في نسبة الملوحة في مياه النهر، مما يلحق كبير الضرر بالزراعة، والصناعة القائمة على النهر، كما أن هناك ضرراً أكبر سيلحق بمحطات توليد الطاقة الكهربائية، المشادة على النهر، اضافة ضرر آخر ناتج عن عجز هذه بعض الدول عن الإيفاء بالتزاماتها، مع غيرها من الدول؛ فالعراق، مثلاً، كان قد وقع اتفاقاً مع الكويت يلتزم بمقتضاه بتقديم ٣٥٠ إلى ٧٠٠ مليون جالون، يومياً، لمياه الشرب؛ و٢٠٠ – ٥٠٠ مليون جالون، لاستخدامها في الري والزراعة. ومما لا شك فيه أن مشروع تركيا سيعيق تنفيذ هذا الالتزام(٧)

إن الاضرار التي يسببها التصرف المنفرد بمياه الانهر المشتركة بحقوق ومصالح الدول الاخرى هو ماحدا بالأسرة الدولية إلى زيادة الاهتمام بموضوع استغلال مياه الأنهار الدولية للأغراض غير الملاحية، فشكل «مجمع القانون الدولي»، لجنة خاصة، منذ عام ١٩٥٦ ، مهمتها تثبيت قواعد القانون الدولي. وقد خرجت اللجنة، عام ١٩٥٧ ، بمشروع قرار، نصت المادة الثانية والثالثة منه على احترام حقوق الدول المتشاطئة، على أن يكون في حدود احترام الحق العائد للدول المتشاطئة الاخرى ومنعت المادة الخامسة إجراء أي تغيير على الوضع الطبيعي للمياه، يكون من شأنه الإضرار

بحقوق الآخرين.

وفي سنة ١٩٦١ ، تبنت اللجنة، في سالزبورغ، قراراً، جاء في مقدمته: «إن معهد القانون الدولي يعتبر المصادر المائية، مسألة ذات مصلحة عامة، يجب أن يكون استغلالها عن طريق التشاور بين الدول المتشاطئة».

وحرصت المادة الثانية، من القرار، على ضمان حقوق الدول المتشاركة في النهر، فنصت بأن لكل دولة الحق في الاستفادة من المياه التي تخترق، أو تحدُّ إقليمها، بشرط التقيد بالحدود التي يفرضها القانون الدولي، وخاصة القاعدة التي مفادها: «هذا الحق محدد بحق انتفاع الدول الاخرى ذات المصلحة في المجرى المائي نفسه».

ونصت المادة الخامسة على ضرورة التشاور بين الدول، حول المشروعات المزمع إشادتها على مجرى النهر، من قبل أحد الدول المتشاطئة، حيث جاء فيها: «لن يباشر بمشروعات استغلال المياه، إلا بعد اعلان مسبق للدول الاخرى صاحبة المصلحة».

وأكدت «جمعية القانون الدولي»، في توصياتها الصادرة عام ١٩٥٦ ، على ضرورة الاتفاق بين الدول المتشاطئة على المشاريع والانشاءات الجديدة، التي تنوي أحدى الدول إشادتها؛ وفي حالة عدم التوصل إلى مثل هذا الاتفاق، يجب أن يعرض الأمر على التحكيم.

وتم التأكيد على هذه المبادىء، في اجتماعات الجمعية، المنعقدة في جنيف، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٧ ، وفي لاهاي، في آذار/مارس ١٩٥٨ ، وفي مؤتمر نيويورك، المنعقد في أيلول/سبتمبر من العام ذاته، وكذلك في مؤتمرها التاسع والأربعين، المنعقد في هامبورغ، سنة ١٩٦٠ .

وقد توجت الجمعية أعمالها، في مؤتمرها الثاني، الذي عقد في هلسنكي، في الفترة الواقعة بين ١٤ – ٢٠ آب/أغسطس ١٩٦٦ ، حيث قدمت لجنة الأنهار الدولية إلى المؤتمر مشروعاً نهائياً، بتقنين قواعد القانون الدولي، في مجالات استغلال مياه الأنهار الدولية؛ ونصت المادة الرابعة منه على «حق كل دولة من دول النهر، بالاستفادة من مياهه»؛ كما نصت المادة السابعة على أن «الدول المتشاطئة لا تستطيع إنكار الاستعمال الحالي لمياه النهر الدولي، وليس لها القيام بخزن المياه لاستعمالها في المستقبل».

وأوصت المادة ٣١ ، دول النهر، باحالة مشكلة استغلال مياه النهر؛ إلى جهة ثالثة، تقوم بدور الوسيط، وليس لأي من هذه الدول القيام بالمشروعات المزمع إقامتها، قبل التوصل إلى الاتفاق مع الدول المعنية.

وبعد أربع سنوات، أصدرت الجمعية العامة للأُمم المتحدة، توصية إلى لجنة القانون الدولي، عبر قرارها رقم ٢٦٦٩/د/٢٥ ، لعام ١٩٧٠ ، تطلب منها أن تباشر دراسة القانون المتعلق باستخدام المجاري المائية الدولية، في الأغراض غير الملاحية، بقصد إنمائه التدريجي، وتدوينه.

وعلى الفور، تشكلت لجنة منبثقة عن «لجنة القانون الدولي»، برئاسة الاستاذ كيرفي، وقامت باستطلاع رأي الدول والمنظمات الدولية؛ وفي عام١٩٨٠، تمكنت اللجنة من أن تقدم أولى مواد

مشروع الاتفاقية، التي تنظم استخدام الأنهار الدولية، للأغراض غير الملاحية؛ غير أن هذه الاتفاقية لم تنجز، حتى الآن.

ثانياً: تنظيم الملاحة في الانهار الدولية[٨]:

كانت معاهدة فرساي، التي اختتمت فيها الحرب العالمية الأولى، أول معاهدة تنظم الوضع الحقوقي للأنهار الدولية، من حيث حق الملاحة، وحق المعاملة بالمثل، وتحديداً المواد ٣٢٧ – ٣٦٢، التي اعتبرت كل من أنهار الراين؛ الألب؛ الأودر والمين والدانوب، وفروع كل من هذه الأنهار القابلة للملاحة، والتي توصل أكثر من دولة بالبحر، حرة بالنسبة للملاحة لجميع الدول، تستوي في ذلك من حيث المعاملة والمرور.

ثم كانت معاهدة برشلونه، المؤرخة في ٢٠ نيسان/إبريل ١٩٢١، التي اشتركت في التوقيع عليها اثنتان واربعون دولة، والتي حددت نظماً قانونية خاصة للملاحة في الانهار الدولية؛ وتشمل على تحديد المياه الصالحة للملاحة، على النحو التالي:

١ – مجاري المياه الصالحة بطبيعتها للملاحة، التي تفصل بين دول مختلفة، أو تجري فيها؛

٢ – مجاري المياه التي تعتبر ذات أهمية دولية، بمقتضى قرارات فردية، من الدول التي تجري فيها، أو بمقتضى اتفاق دولي، تقره الدول صاحبة النهر؛

٣ – مجاري المياه التي تشرف عليها لجان دولية، تمثل فيها دول أخرى غير الدول صاحبة المجرى.

وصاغت هذه الاتفاقية، نظم الملاحة في الأنهار الدولية ثانياً؛ إذا أنها فتحت الملاحة الحرة لسفن جميع الدول الموقعة على الاتفاقية (المادة ٣). كما ألزمت الاتفاقية جميع هذه الدول، بمراعاة المساواة في المعاملة بين جميع السفن؛ وبالقيام بأعمال الصيانة، لإبقاء النهر صالحاً للملاحة. وبالمقابل، فقد اعطت الحق لهذه الدول بأن تتقاضى من السفن رسوماً وعائدات مقابل الصيانة وتحسين المجرى.

ولكن دولة من الدول المتشاطئة، أن تخضع النهر الواقع في إقليمها والملاحة فيه لقوانينها الخاصة، المتعلقة بالشرطة، والجمارك، والمصلحة العامة، وما يشابهها.

ووفق هذه المعاهدة، فإن حرية الملاحة تظل وقفاً على السفن المدنية والتجارية، وبالتالي، فإن السماح للسفن الحربية، أو غيرها، بالمرور، يحتاج إلى اتفاق خاص.

كما نصت المعاهدة على أن أي نزاع قد يثار بشأن تطبيق بنود هذه الاتفاقية، يعرض على «محكمة العدل الدولية»، بعد أن يكون عرض، أولاً، على لجنة المواصلات والنقل، التابعة لعصبة الأمم المتحدة، لتبدي رأيها فيه، بصفة إستشارية.

وقد حددت الاتفاقية نظم الإشراف على الملاحة الدولية، بثلاثة أساليب، تاركة للدول صاحبة

النهر حرية اختيار أي من الأساليب الثلاثة:

١ – لكل دولة الحق في الإشراف على الجزء التابع لإقليمها؛

٢ – أن تؤلف لجنة مشتركة، تضم ممثلين عن جميع الدول، التي يعبر النهر أرضها، أو يشاطئها؛

٣ – أن تؤلف لجنة دولية، تضم، بالإضافة إلى من سبق ذكرهم، ممثلين عن الدول التي يهمها أمر الملاحة النهرية.

إلا أن عجز الاتفاقية عن تحديد أُسلوب محدد، أو صيغة واحدة للاشراف على الملاحة، كان السبب وراء فشل الاتفاقية؛ حتى أنه لم يبق من الدول الموقعة، إلا واحد وعشرون دولة مؤيدة لها، مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، صيف ١٩٣٩.

ومنذ نهاية الحرب، والأسرة الدولية، من خلال هيئاتها القانونية، تبذل قصارى جهدها، لإيجاد نظام قانوني بديل، إلا أن هذه الجهود لم تثمر، حتى الآن.

التعامل الدولي:

كما الدولة التي تصنع الضوابط القانونية، لتنظيم علاقات الأفراد، بعضهم ببعض، إنطلاقاً من مبدأ المساواة أمام القانون في الحقوق والواجبات، وتضع العقوبات الرادعة لأي تجاوز؛ كذلك الأمر، وانطلاقاً من المبدأ ذاته، فإن جُل ما تطمح إليه الأسرة الدولية، من سعيها الدؤوب، هو إيجاد الاطار العام القانوني، الناظم لحقوق الدول المتشاطئة، في الاستفادة من مياه الأنهار الدولية، على أسس تتضمن المساواة في الحقوق والواجبات، بما يضمن تكريس مبدأ التعامل الدولي.

ولأن استئثار إحدى الدول باستثمار مياه النهر، أو خزن مياهه، أو تغيير مجراه، يعني إثراء هذه الدولة، على حساب باقي الدول، وتحويل أراضي الأخيرة إلى صحراء قاحلة، مما يتنافى مع مبادىء التعامل الدولي، الساعي إلى تأمين الرفاه والخير للانسانية جمعاء، وليس لبلد أو مجتمع بذاته، لذا فقد بني التعامل الدولي في مجال الأنهار على أساس إنساني، مراعياً[٩]:

١ – الشكل الجغرافي لمجرى النهر، الذي يشكل أساس الحق والالتزام، ومضمون النظام النهري.

٢ – طريقة التعامل، التي تتطلب تنظيم اتفاق دولي، أو معاهدة دولية، مسبقة يبين على أساسها التعامل في توزيع الحصص، أو طبقاً للقوانين المحلية، التي تقر المساواة في التوزيع.

وطالما أنه لا توجد، حتى الآن، الصيغ القانونية التي تحكم الحدود، التي يمكن أن تتمتع بها الدولة الضفية، الواقعة على النبع، عن غيرها الواقعة على المجرى، فقد أعطى القانون الدولي الحق للدولة الواقعة على المجرى، والتي تتأثر، نتيجة حرمانها من حصص النهر، في التقدم بشكوى لمحكمة العدل الدولية، مطالبة بالتعويض، إستناداً لنظام المحكمة المشار إليها.

ونحن نرى أنه حتى يتيسر للأُسرة الدولية، وضع تلك الضوابط موضع التنفيذ، وللأهمية القصوى للمياه، وبالذات للعذبة منها، فإنه لا بد من اتخاذ خطوات عملية، سواء على مستوى الدول المتشاطئة، أو على صعيد الأُسرة الدولية.

أما ما يتعلق بالدول المتشاطئة[11]:

١ – فلا بد من تشكيل لجنة عليا، ذات صلاحيات خاصة، تضم ممثلين عن كل دولة من دول النهر، تعمل على متابعة موضوعة المياه المشتركة، واحتمالات المستقبل، ودراسة خطط التنمية الوطنية؛

٢ – تقوم هذه اللجنة، بعد دراسة الواقع، وخطط التنمية لكل بلد، باقتراح الحلول، على ضوء القانون الدولي؛

٣ – وتقوم اللجنة، بعد ذلك، بتحديد درجة أهمية كل مشروع مزمع إقامته على النهر، كأن تعطي الأولوية للمشاريع الزراعية، أو مشاريع مياه الشرب، حسب حاجة كل بلد؛

٤ – وتقوم هذه اللجنة بدراسة مشاريع التنمية، آخذة بعين الاعتبار، أن إقامة المشاريع على النهر سيؤدي إلى تغيير في منسوب، أو نوعية المياه، فلا بد، والحالة هذه، من نقل المشاريع المستهلكة للمياه، أكثر من اللازم إلى مناطق اخرى؛

٥ – وتقوم هذه اللجنة بتوجيه الإدارات في كل دولة من دول النهر، وترشيدها، لضرورة استخدام السبل العلمية، في الري والسقاية، ومنع هدر وضياع المياه؛

٦ – وتقوم هذه اللجنة، بعد دراسة الواقع، وخطط التنمية، باجراء اللقاءات والحوارات مع القيادات السياسية، للتوصل إلى قرارات سياسية صائبة، لحل الأزمات الاقتصادية، وتنفيذ المشاريع، دون الحاق الضرر بباقي الدول،

أما على صعيد الأُسرة الدولية، فلا بد من القيام بعملية إنقاذ سريعة، تهدف إلى التعاون الدولي السليم، من أجل الحد من الآثار المدمرة لندرة المياه، وتلوثها.

واخيراً، لابد من القول: إنه إذا كان النفط، في الحقبة الماضية، قد نال وسام الذهب الأسود، فإن المياه، في الحقبة القادمة، ستكون الذهب الخالص عينه.

الهوامش:

(١) د. جويس ستار، مدخل الى مؤتمر قمة إفريقي حول المياه، السياسة الدولية، (القاهرة) إبريل/ نيسان ١٩٩١ . ص١٦٦ – ١٦٨ .

(٢) حسن السبع، مياه الفرات، مشروع حرب قادمة، الدستور، (عمان) ١٩٩٠/١/١٨ .

(٣) محمد عزيز شكري، مدخل إلى القانون الدولي العام، دمشق، مطابع جامعة دمشق، ١٩٨٥ . ص٢١٥ .

(٤) المصدر نفسه، ص٢٤٢ .

(٥) المصدر نفسه، ص٢٠٥ – ٢١٤ .

(٦) د. علي حسين صادق الطائي، أحكام القانون الدولي في الخلاف التركي العراقي حول مياه الفرات القبس (الكويت) ١٩٩٠/٢/١ .

(٧) وكالة الأنباء القطرية، أبعاد ومضامين القرار التركي، باحتجاز مياه نهر الفرات لمدة شهر كامل (تقرير) الرأي (عمان) ١٩٩٠/١/١٤ .

(٨) استندت في هذا القسم، أساساً، على: شكري، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٦ – ص٢١٦ .

(٩) د. نبيه العلي، حقوق الاستفادة من مياه الأنهار، النداء (بيروت) ١٩٩٠/٢/١١ .

(١٠) د. داود حسن كاظم، قانون العقل لا بد أن يكون صمام الأمان، التهديد بالمياه أحدث الأسلحة وأكثرها فتكاً، البيان (دبي) ١٩٩٠/١٢/٢٧ .

تركيا: رؤية استراتيجية
انعكاس وفرة المياه على مستقبلها السياسي والاقتصادي

يوسف عبد الحميد

مقدمة:

ليس من مصلحة العرب أن يوجهوا خطاباً معادياً لتركيا، إذ أن تركيا الراهنة هي تركيا الارهاص الذي لم يستقر بعد على صورة معينة.. وهي تركيا التيارات الدينية والسياسية التي بعض منها يعادي العرب، وبعضٌ منها يدعو إلى صداقتهم، والتعاون معهم، واعتبارهم عمقاً اسلامياً وشرق اوسطياً.. وأن ما يصيبهم يصيب تركيا.. وما يصيب تركيا يصيبهم.

وفي كل الاحوال، برز خطاب تركي معادٍ للعرب، كما برز خطاب صديق لهم. وفي كل الأحوال، ومنذ ١٩٢٤ وحتى الوقت الحاضر مورست سياسات معادية للعرب، كما مورست سياسات أكثر اقتراباً، او حذراً، أو صداقة لهم، أو «تأييداً» لقضايالهم.

وهنا لا نقول ان السياسات التي مورست إزاء العرب تأيداً وصداقة، كانت واضحة، أو كانت ترق إلى المستوى المطلوب. لا بل إن الأصح أن نقول، أن تركيا لم تحكم حتى الوقت الحاضر، بتيار ينتمي انتماء صريحاً لهذا الشرق، ويعلن صداقته للعرب وتأييده لقضاياهم.

والأصح أيضاً أن نقول أن التيار الغالب في السياسة التركية، تاريخياً، كان التيار الذي ينشد الغربَ انتماءً وعلاقات سياسية واقتصادية وثقافية.

ولقد كانت حرب الخليج امتحاناً حقيقياً للسياسة التركية الرسمية، إذا برهنت أن القوى السياسية النافذة كانت تودُّ من خلال الكيفية التي شاركت بها تركيا في تلك الحرب، خدمة مصالح الغرب، على حساب المصالح العربية، انتظاراً لمكاسب، تحسب تركيا أنها ستنالها، ضمن «التسوية» العامة لمشاكل المنطقة.

كذلك كانت الحرب امتحاناً على الصعيد الشعبي، إذ أكدت أن التيار الذي فهم مرامي الحرب ووقف ضدها تيارٌ لا يستهان به ومن هنا أهمية الدعوة إلى خطاب عربي - تركي قوامه التصالح

والتفاهم والرؤية المتوازنة والصائبة لمشاكل المنطقة، وكيفية معالجتها، لاستبعاد الإملاء الخارجي، الذي يصبُّ بصورة دائمةٍ، لغير مصلحة العرب والاتراك.

وإذا كنا في هذه الدراسة قد ركّزنا على مسألتي أزمة الخليج وموضوع المياه، فليس من منطلق العداء لتركيا أو لمصالحها الحيوية.. بل من منطلق ضرورة الاشارة إلى سلبية الموقف التركي الرسمي من هذين الموضوعين اللذين عولجا بما يلحق الضرر بالمصالح العربية، ولا سيما موضوع المياه الذي على ضوء معالجته مستقبلها معالجة متوازنة تبين النوايا التركية سلباً وإيجاباً إزاء العرب.

الاختيار الصعب:

لا تزال تركيا موزعة بين أن تكون دولةً مشرقية بحكم الجغرافيا والتاريخ والدين والتراث.. أو أن تكون غربية، استمراراً لخط مؤسسها الحديث «أتاتورك»، بعد انهيار الامبراطورية العثمانية في أوائل هذا القرن، أو طبقاً للتطور الذي ترى المدرسة السياسية العلمانية «الاتاتوركية» أنه مرتبط بعلاقة تركيا بالغرب، والمنافع التي تكسبها من هذه العلاقة على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والحضارية.

ويكاد التاريخ الحديث لتركيا أن يكون تاريخ التطلع إلى الغرب، ومحاولة تجسيد هذا التطلع إلى وقائع مادية.

إلّا أن تركيا لم تنجح حتى الوقت الحاضر في أن تقيم العلاقة التي تنشدها مع الغرب الذي لا يزال يعاملها كدولة مشرقية ومسلمة، حسب رأي الرئيس توركوت اوزال، رغم انها انخرطت منذ أربعينات هذا القرن، كدولة أطلسية، في خدمة المصالح الغربية، وبخاصة المصالح الأمريكية.. ودخلت في عداواتٍ إقليمية ودولية، بسبب انضوائها تحت لواء حلف الأطلسي، وما سببه ذلك الأنضواء من مخاوف لجيرانها العرب، وللجار القوي: (سابقاً) الاتحاد السوفيتي.

ولا تزال تركيا تعاني من أزمة البحث عن الهوية حتى الوقت الحاضر. فهي إذ تتطلع إلى الغرب تصطدم بحقائق معاملتها بصورة دولية، وبحقائق تُري قادتها السياسيين، أن العلاقات الدولية لا تقوم إلّا على المصالح البحتة، إذ عندما يرى الغرب أن دخولها السوق الأوروبية المشتركة، يشكل مصلحة له، فلا بد أن يُرحبَ بها في هذه الحال.. أما عندما تكون «عالة».. او عندما تهدِّدُ سلعُها وصادراتُها الزراعية السلعَ الأوروبية، فلا بد أن تُرفض.

إن تهافت تركيا على الغرب، وانخراطها في حلف الاطلسي في مرحلة النهوض العربي، واحتدام الصراع بين حركة التحرير العربية والغربية، بما في ذلك الأحلاف التي أريد فرضها على المنطقة، والعلاقة التي كانت تنمو بصورة سرية، لكنها معروفة مع اسرائيل[١]، عوامل ضربت مصداقية المحاولات التركية التي كانت تبذل لتحسين العلاقات التركية مع العالم العربي. وكان ينظر إلى هذه المحاولات بالريبة، سواء لأسباب تاريخية، أو بسبب قبول تركيا أن تكون عضواً في حلفٍ، غايتُه

الأساسية بإحكام القبضة على المنطقة، وتشديد الهيمنة السياسية والاقتصادية عليها.

لقد حكمت تركيا المنطقة «أربعة قرون متتالية.. وإذن فهي دولة ذات جذور عميقة فيها.. ومع العالم العربي كانت امبراطورية.. وبدونه لم تعد امبراطورية[2]». وانتماؤها الجغرافي الأسيوي غالبٌ بصورة حاسمة على انتمائها الأوروبي، إذ ان مساحتها الواقعة ضمن آسيا تعادل/٩٧/ بالمئة من مساحتها الكاملة، البالغة ٧٨٠,٠٠٠ كلم٢ التي تعادل أو تزيد عن مساحات كل من سورية والاردن والعراق[3].

صحيح أن الثمانينات سجلت انعطافاً في توجهات السياسة التركية نحو المنطقة، ولكن الدافع العميق لهذا التحول كان دافعاً اقتصادياً، إذ بعد نشوب الحرب العراقية – الايرانية، رأت تركيا ان الفرصة مواتية لاستغلال الظروف التي خلقتها الحرب. وقد اعترف رئيس الوزراء التركي السابق توركوت اوزال، أكثر من مرة، ان المنحى الجوهري للتوجهات التركية الجديدة نحوالشرق الأوسط هي توجهات ذات منحى اقتصادي[4].

إن التاريخ العربي – التركي حافل بالشكوك والمخاوف والتراكمات، بدءاً من اقتطاع لواء الاسكندرون، إلى الاعتراف باسرائيل، وتنمية العلاقات الاقتصادية بصورة سرية أو علنية معها، إلى الانخراط بالأطراف المعادية للعرب، إلى التصرف في حرب الخليج تصرفاً ينم عن العداء والاطماع.

والعرب قد يتفهمون مرحلة طويلة من القلق والتعثر والتذبذب في الحياة السياسية التركية، إذ من الطبيعي أن تطول صدمة الانهيار من جراء التحول من امبراطورية كبرى إلى دولة عادية، كما انه من الطبيعي أن يكون ثمة تعثر في التجربة الديموقراطية التي كان الجيش يضيق ذرعاً في ممارستها ممارسة متخلفة من قبل رموز كبيرة من البرجوازية والاقطاعية التركية.

كان العرب لا يستطيعون تفهم ان تكون السياسة التركية في خدمة الاستعمار، المتسبب الحقيقي في كل مشاكل المنطقة، لا سيا وان العرب والعثمانيين «أمتان معتنقتان للاسلام، وقد قاتلتا معاً ضد الاستعمار الصليبي[5]»، وعانتا فيا بعد من التدخل الاستعماري الأوروبي، وما تركه من ارث سيمضي زمن طويل دون ان تتحرر المنطقة من ذيوله ومضاعفاته.. إذ أن الخرائط الراهنة التي تتسبب بالكثير من الصراع الداخلي والاقليمي، خرائط موروثة عن مرحلة الاستعمار الأوروبي، الذي حال بفعل تدخله بأساليب متعددة، دون تعامل دول المنطقة مع بعضها البعض كدول متجاورة ومُستَهْدَفَةٍ ومتداخلة المصالح.

الجيش:

لسنا هنا في صدد دراسة تاريخية عن الجيش التركي الذي يعتبر من الجيوش الكبيرة في العالم.

لكن الحديث عن تركيا الحديثة، بكل تطوراتها وتفاعلاتها، غير ممكن، ولا يصبح حديثاً مستوفياً شروطه الموضوعية، بدون الحديث عن الجيش، بسبب ما كان له من أهمية في صياغة

المعادلات السياسية[6] والاستقرار لهذا البلد ذي الموقع الحساس، والطموحات القومية والإقليمية الكبيرة.

وتركيا دولة لم تغادر بعدُ مناخات الامبراطورية الكبرى. وإن دولةً هذا شأنها، لا بد ان تعطي للقوة، سواء للحفاظ على أمنها القومي، او لتلبية تطلعاتها الوطنية الأهمية التي تستحقها في عالم يقوم على اعتبارات المصالح والقوة بالدرجة الأولى.

والحقيقة الماثلة لكل من «يقرأ» تركيا عن قرب وبعمق، هي سطوة الماضي الامبراطوري، وما خلفه تداعي الامبراطورية وانهيارها، من مرارات وجروح عميقة في الوجدان التركي الشعبي وفي وجدان النخبة أيضاً، لا تزال حاضرة ويعبر عنها في الفكر السياسي، وفي الأدب، وفي المشاعر العفوية لشعب يكاد لا يعترف حتى الآن بفقدان تلك الامبراطورية.. أو أن ليس بمقدور تركيا الحديثة معاودة بنائها وتحقيقها مرة أخرى.

لذلك فإن الجيش والقوة موضع قداسة في المجتمع التركي. وهذا الجيش هو المؤسسةالوطنية الأهم في تركيا. وقد استطاع منذ ولادة تركيا الحديثة في العشرينات من هذا القرن ان يلعب دور الحكم والمنقذ مرات عديدة[7]. حسب رأي كثير من دارسي التاريخ التركي الحديث.

كما قدم نخبة سياسية هامة، انتقلت من المؤسسة العسكرية لتشكل موقعاً هاماً في الطاقم الذي حكم تركيا في فترات مختلفة.

ونستطيع القول، بكثير من الثقة، أنه لم تحكم حكومة في التاريخ التركي الحديث بدون رضى القوات المسلحة[8].

وعندما كان يحدث حصول صراع سياسي وفوضى، وبوادر «تهديد» للأمن الوطني التركي، كان الجيش يمسك بالسلطة إلى أمد معين، ثم يعيد السلطة مرة أخرى إلى المدنيين[9].

وفي عام ١٩٨٠، شكل تدخل الجيش التركي حالة أرقى من كل الحالات السابقة، إذ أمسك بالسلطة، واستطاع أن يمارس عملية تطهير سياسية شاملة[10] بادئاً بالعنف الذي كان يمارس من قبل جميع الفئات اليسارية واليمينية. وقد نجح باعتراف جميع القوى السياسية بهذه المهمة الصعبة.

فقد أصر الجنرال كنعان ايفرين (رئيس أركان أسبق) على «صياغة جديدة ودقيقة للسلطة[11]».. وعلى وتجديد كامل لقيادات الطبقة السياسية، وعلى شمول عملية التطهير كل التنظيمات السرية والعلنية والنقابات والصحافة[12]».

ورغم تعرض تركيا في عهد الجنرال ايفرين «لحملة انتقاد كبرى، بسبب انتهاك حقوق الانسان[13]»، إلا أنه استطاع المضي بالسلطة حتى يتم تسليمها – ديموقراطياً – لرجل مدني قوي «وافق على ترشيحه الجيش هو توركوت اوزال[14]»، الذي وضحت خلال حكمه ملامح تركيا الأكثر نزوعاً نحو الغرب، امتلاكاً للقوة، والتكنولوجيا، والاقتصاد المتطور، والمتجه نحو الشرق لدواع اقتصادية بحته، من خلال سياسة أكثر تعبيراً عن البرغماتية والمصالح البحتة.

تركيا وحرب الخليج:

خاضت تركيا حرب الخليج دون أن تخوضها. بمعنى أنها حُسِبَتْ في عداد الدول التي خاضتها، دون أن تتكلف عناء الحرب، وكلفتها الباهظة، وما كان سينجم عن مشاركتها من مضاعفات على المستقبل البعيد. ولدى تفحص السياسة التركية في المرحلة القصيرة التي سبقت الحرب واثناء اندلاعها يمكن ملاحظة:

● ان القيادة التركية السياسية ضمرت، ولا تزال تضمر، استثار هذه الحرب إلى الحد الأقصى. وقد أبدى توركوت أوزال رغم تحفظاته، بعضاً من النوايا التركية، ودافع عن الموقف التركي الذي تعرض للنقد، مبدياً ارتياحه لأن تركيا تلقت مليارَي دولار، ووُعدت بمبلغ مماثل وسياحة أنشط ورؤوس أموال كبيرة ستفد إلى البلد. وذهب أوزال إلى حد أبعد في الافصاح عن بعض النوايا، إذ ندم لأنه لم يُشرك الجيش في العمليات العسكرية، لأن اشتراكه، كان سيكسبه خبرة ودراية، كما كان سيتيح لتركيا موقعاً وحصة أكبر في المساومات التي ستعقب حرب الخليج. وقد شاطر وزير تركي (تركي كامران) أوزال في حماسة لاحتلال تركيا مكاناً أقليمياً مرموقاً مرحلة تالية، لأن تاريخ تركيا كدولة أطلسية، وما قدمته خلال الحرب، بدءاً من السماح للطائرات الأمريكية بالانطلاق من أراضيها والاغارة على العراق، إلى حشد القوات التركية على الحدود العراقية، يؤهلها لأن يكون لها دور مميز على طاولة المفاوضات.

● والجيش التركي هو الذي حال دون الانخراط في الحرب، معبراً عن المناخ الشعبي التركي العام الذي خشي من الانخراط في الحرب لدواع متعددة، فيها الخوف من الحرب ومضاعفاتها، والاساءة إلى منطقة تشدها إلى تركيا أهم واعمق الروابط، سواء على مستوى جيوبوليتيكي، أو على مستوى التاريخ والدين والمصالح المشتركة.

ويعتبر الجيش التركي، على جميع المستويات في تركيا، في الأحوال العادية، والمضطربة في آن واحد «القيم المؤتمن على المصالح التركية العليا[١٥]». وقد استقال رئيس اركانه قبل نشوب حرب الخليج دون تقديم أسباب واضحة.

كما وقف الزعيم التركي ورئيس الجمهورية السابق كنعان ايفرين، وهو ذو خلفية عسكرية مرموقة (رئيس اركان سابق) ضد المشاركة في الحرب، وضد أية سياسة قد تؤدي إلى قيام دولة كردية حفاظاً على وحدة تركيا، وكي لا تنتشر العدوى إزاء القوميات الأخرى[١٦].

● وبينما كان العاملان الأكثر أهمية في صياغة الموقف التركي في حرب الخليج هما الخوف من الورقة الكردية والطموح الاقتصادي التركي الذي تنامى كثيراً في مرحلة اوزال على مستوى المنطقة[١٧] إلا أن قوة الرأي المعارض للانخراط في الحرب كانت ورقة كابحة ومؤثرة إلى حد بعيد، في منع الاشتراك بالحرب. وقد دلت بعض استطلاعات الرأي العام أن ٧٤٪ من الشعب التركي عارضوا

المشاركة في الحرب على العراق[١٨].

وإذا كانت بعض أقسام من الرأي العام قد عارض الانخراط في الحرب، لأسباب تتعلق بالروابط والقيم والتاريخ المشترك، فإن قسماً آخر عارض الاشتراك في الحرب، خشية أن تؤدي هزيمة تلحق بالعراق وتؤدي إلى انهياره، إلى «تقويض للتوازن العام في المنطقة[١٩]».

وشاركت الصحافة التركية في تأمين الموقف الكابح للمشاركة في الحرب، طمعاً بموقع تساومي قوي في مرحلة ما بعد الحرب، إذ كتبت الصحيفة «بازي كل» في صحيفة (كون ابدي) مفصحةً «أن الشعب ضد الحرب» وأن مواطنين كثيرين مناهضين للحرب اتصلوا بالصحيفة وطلبوا نشر اسمائهم من أجل الامتناع عن المشاركة في الحرب لانها دمار وازهاق ارواح.. وأن ثمة عائلات تركية ماتت من غاز الفحم لأنها أحكمت اغلاق ابوابها[٢٠]».

وأما الوزير السابق حسن جلال كوزال (نائب حالي في البرلمان)، فقد اعطى معارضته للحرب بُعداً أعمق إذ قال «إننا نحشد جيوشنا ضد دولة مسلمة.. وأصبحنا إلى جانب اسرائيل. وفيا مضى كنا نقاتل والمسلمين ضد الصليبيين.. والآن أصبحنا ننخرط في سياسة محالفة للامبريالية.. نقف مع امريكا واسرائيل وحكومات العشائر[٢١]».

وأما جريدة «مليت» فقد عبرت عن غضب ملحوظ إزاء السياسة التركية الحكومية، وإزاء موافقة البرلمان على تخويل الحكومة صلاحية شن الحرب بقولها: «إن الحكومة والنواب مسؤولون عن الجراح العميقة التي سببناها، وهي جراح ستبقى تنزف لأجيال عديدة[٢٢]».

ولا بد من ملاحظة أن طيلة فترة اندلاع العمليات القتالية، عبَّر الشعبُ التركي عن شجبه لهذه الحرب، بوسائل العنف والمظاهرات واستهداف المؤسسات الأمريكية.

● وبرزت مواقف اكثر خطورة عبرّ عنها توركوت اوزال، البراغماتي الذي يستغل أزمة العالم العربي في صراعه مع اسرائيل وفي تشرذمه وضعفه إزاء الصياغة الأمريكية الجديدة لخريطة المنطقة. فقد استخدم أوزال قبيل اندلاع الحرب بثمان واربعين ساعة، ولأول مرة، تعبير «الشعوب العراقية». وامتلأ خلال هذه الفترة الاعلام الرسمي التركي بمفردات طائفية عند الحديث عن العراق. وحاول هذا الاعلام ان يبرر «أن من حق تركيا أن تؤثر على الاكراد والسنة في العراق لموازنة تأثير إيران على الشيعة[٢٣]»؟!

وقد نشرت جريدة «حرية» ما سمي من قبل الجريدة بخريطة أوزال للعراق، مؤلفاً من ثلاث دول: عربية وكردية وتركمانية. ومن الملاحظ أن أي نفي لهذه الخريطة لم يصدر من قبل أي مصدر رسمي تركي.

وقد اعترفت الصحافة التركية استناداً إلى مصادر تركية وثيقة بأن اوزال أخذ يجمع، خلال فترة الأزمة الخليجية، كل الوثائق المتعلقة بمرحلة العشرينات فيا يخص مدينة الموصل التي يبدي حيالها الأتراك اطماعاً إقليمية أحياناً وينفون هذه الأطماع أحياناً أخرى[٢٤].

وإذا ما رجعنا إلى الفترة القصيرة التي سبقت الأزمة الخليجية، أمكننا ملاحظة ذلك التعاون التركي – الامريكي – الاسرائيلي الذي تجلى بمطاردة تسلح العراق ومحاولة منعه من امتلاك اسلحة متطورة، إذ بناءً على معلومات من الموساد الاسرائيلي، صادرت تركيا جزءاً من المدفع العملاق «الذي كان العراق يستورده من مصادر غربية دعماً لأمنه الوطني[٢٥].

تركيا الحاضر.. تركيا الغد:

اتسمت مرحلة توركوت اوزال كرئيس للوزراء ثم كرئيس للجمهورية بـ «تقديس» ملحوظ للاقتصاد.. وقد برز خلال عهده رجال الأعمال كنخبة أكثر سطوعاً وأهمية «وفاعلية» في المجتمع التركي[٢٦].

فهم رجال الأعمال. الذين يخلقون المشاريع، ويستقدمون الاستثمارات، ويدفعون الحالة الاقتصادية إلى الديناميكية المنشودة[٢٧].

كما حدث في مرحلة أوزال تحديث ملموس في الكفاءة البشرية والخدماتية. وإذ ينجح حزب «الطريق القويم» بزعامة السياسي المخضرم سليمان ديميريل بـ ١٧٨ مقعداً في البرلمان التركي المؤلف من (٤٥٠) مقعداً، فإن تركيا تنتقل إلى وضعٍ جديد وهي أقوى اقتصادياً، لأن أوزال أضفى الطابع الاقتصادي على مرحلته التي امتدت طويلاً نسبياً، وغلب خلالها الاعتبارات الاقتصادية على أية اعتبارات أخرى[٢٨].

والشخصان المتنافسان: أوزال وديميريل، تجمعهما الآفاق والتوجهات والخلفيات السياسية والاقتصادية (وبخاصة العلاقة الحميمة مع امريكا)، ويفرقهما الطموح السياسي والتشبث بالسلطة.

وكلاهما تخرج من أمريكا.. وكلاهما يؤمن بالاقتصاد الحر. وقد سبق لأوزال أن عمل مستشاراً لديميريل في مرحلة سابقة. غير انهما في مرحلة لاحقة تبادلا العداء والتنافس.

ونستطيع القول أن كلا منهما يتمتع بدرجة من القوة تجعله يحجم عن الاستمرار في مصارعة الطرف الاخر: فديميريل في غنى عن الاستمرار في الصراع مع شخصية معارضةٍ قويةٍ ولها انجازات كبيرة. و«أوزال» في غنى أيضاً عن خوض صراع مع شخصيةٍ ممسكةٍ بالسلطة، وقد تستخدمها (السلطة) أو تستخدم موقعها الأقوى في البرلمان لاسقاط «أوزال» قبل أن تكتمل مدته الرئاسية.

ويتباهى اوزال أنه سلم ديميريل وضعاً اقتصادياً هو الافضل في التاريخ التركي الحديث[٢٩]، اذ أن في مصارف تركيا (٩٠) تريليون ليرة تركية، أي ما يعادل (٤٥) مليار دولار[٣٠]. وهذا دليل على حيوية الاقتصاد التركي الذي يعاني «من تضخم غير كلاسيكي» حسب تعبير اوزال.. «اذ ان المهم هو ما يتمتع به الاقتصاد التركي من دينامية الدورة الاقتصادية.. إذ صحيح ان هنالك استدانة.. لكن هنالك بالمقابل قدرة على الدفع.. وتركيا الأن في وضع تنافسي يجعلها متفوقة على دول مثل اليونان

والبرتغال وهنغاريا مثلاً[٣١].

والارقام التالية تبين قدرة الاقتصاد التركي التي اشار إليها أوزال: فقد سدّدت تركيا: ١,٦ مليار دولار من قيمة الديون الأساسية، كما سددت ١,٣ مليار تلبية للفوائد المستحقة عليها، وسددت لليابان ٢٩٩ مليون دولار، ولألمانيا ٢٦٥,٢ مليون دولار، ولأمريكا ٢٠٥,٣ مليون دولار، كما سددت لفرنسا مبلغ ٦٦,٩١ مليون دولار، ولسويسرا /٦٨/ مليون دولار، ولكندا ٦٣,٩ مليون دولار[٣٢] وإذا كان ديميريل يمتلك من التاريخية والخبرة والعلاقات والتطلع، ما يمكنه أن يفي بوعودٍ قطعها على نفسه عبر برنامجه الانتخابي الذي فاز على اساسه، وبخاصة على الصعيد الديموقراطي، إلا أن الوضع الاقتصادي هو التحدي الأكبر، فالتضخم يبلغ ٧٠٪، وهو – ديميريل – يحلم أن يخفض هذا الرقم خلال عام واحد إلى ٤٠٪[٣٣].

لكن الامنيات شيء والواقع شيء اخر، إذ أن تاريخ مثل هذه البلدان التي تنهج نهجاً رأسمالياً مثل تركيا يؤكد أن سمة التضخم مرافقة تماماً لـ «النهوض «الاقتصادي الذي يطحن الجماهير المسحوقة تحت وطأته.

وربما سيتعارض الحزبان اللذان شكلت منهما الحكومة الجديدة: حزب ديميريل وحزب انيونو، في سياستهما الاقتصادية.. إذ أن ديميريل يؤمن بالاقتصاد الحر والمطلق، بينما ينتهج الحزب الآخر سياسةً فيها الكثير من سمات السياسة التاريخية الموروثة عن عهد أتاتورك، والتي تتدخل فيها الدولة مركزياً في توجيه بعض نواحي الاقتصاد الوطني.

والبرنامج الذي جاء الحزبان على اساسه هو برنامج طموح ويحتاج إلى إمكانات كبيرة. فهنالك وعود للعاطلين عن العمل، وهم يعدون بالملايين باعطائهم تعويضاً ريثما تُؤمن لهم فرص العمل.. وهنالك وعود بتأمين الزوجات.. وبصورة عامة هنالك وعود اقتصادية وديموقراطية في مجالات شتى[٣٤].

وخلق مثل هذه المناخات ستخلق دينامية قد لا تستطيع السلطة الجديدة التحكم فيها، لا سيما وأن المعادلة السلطوية ليست على درجة مطمئنة من القوة، مما دعا الأمريكيين لأن يقيموا معادلة أخرى تضم «ديميريل» و «اوزال»[٣٥].

والأكثر تفهماً وتعمقاً في فهم الواقع التركي يرون أنه بسبب عمق التحولات السياسة، واطلاق دينامية متصاعدة للقوى الاجتماعية في مرحلة الثمانينات وبسبب مواكبةٍ تركيا للتحولات الاقتصادية التحديثية، فإن ثمة تساؤلاتٍ تلحُّ، عن مدى امكانية نجاح «الديموقراطية التقليدية» ممثلة برمزها الهام ديميريل، في مجابهة التحديات الداخلية والخارجية التي تجتازها تركيا[٣٦].

ويرى أصحاب هذه النظرة أن الطاقم التقليدي الممسك الأن بزمام السلطة: (ديميريل – انيونو) هو طاقمٌ مُتجاوزٌ قياساً إلى الطاقم الذي غادر الحكم، وقد امتلك تجربة ثمينة، سواء على الصعيد السياسي والاقتصادي. لاسيما وان تركيا انخرطت بما فيه الكفاية في عصر الهيمنة الأمريكية،

وقد اكتسب اوزال في تلك الفترة ثقة امريكا وثقة رجلها الأول بوش الذي توطدت علاقة خاصة بينه وبين الرئيس التركي أوزال[37].

لكن الشأن الاقتصادي على خطورته وأهميته ليس الشأن الوحيد المهمين على عقول ومشاعر واهتمامات الاتراك.. بل إن ثمة تحديات أخرى بدأت تقرع ناقوس الخطر، وتتطلب إجابات سارعت في بروزها أحداث أزمة الخليج ومن هذه التحديات:

الموضوع الكردي:

وهو الموضوع الذي أطلق عليه بعض الكتاب صفة «التابو» الذي احتُرِق في تركيا.. وأصبح الحديث عنهُ مسموحاً، بعد أن كان الحديثُ به وعنه ممنوعاً من قبل، ويثير ردودَ فعل غاضبةً، سواء على مستوى الشارع التركي أو على مستوى النخبة السياسية.

ولقد أصبحت القضية الكردية قضية أمر واقع، لا سيا بعد الأزمة الخليجية، ومحاولة القوى الدولية اللعب بهذه الورقة التي تراوح أحياناً، وتندفع أحياناً أخرى.

وتتلقف تركيا الأن هذه الورقة بكثير من الحذر والقلق، لتلعب بها ضد العراق، وهي تخشى أن يؤدي اللعب بها إلى لعب ضد المصالح التركية نفسها.

ولا تستطيع تركيا الادعاء بأن المسألة الكردية غير مطروحة عليها، كما هي مطروحة على العراق نفسه، أو كما هي مطروحة – وإن لم يكن بالدرجة نفسها – على أية دولة تتواجد فيها كثافة كردية كبيرة.

كما لا تستطيع الادعاء أن أراضيها لم تكن مسرحاً لأعمال عنف أدّت، في السنوات الماضية إلى مقتل ما يقارب (٣٢٠٠) شخص[39]، سواء من الأكراد، أو من الاتراك، مدنيين أو جنوداً، ضمن عملية الكفاح المسلح التي يشنها حزب العمل الكردي في الجنوب الشرقي من تركيا، حيث الكثافة السكانية الكبيرة.

وعندما نقول أن القضية الكردية غدت أمراً واقعاً حتى بالنسبة لتركيا، فإننا لا ننطلق من اوهام أو تقديرات لا تستند إلى وقائع.. وحسبنا أن نسوق بعض هذه الوقائع لنبرهن على صحة وجهة نظرنا:

● إن ثمة أرضاً ممتدةً من جنوب شرق تركيا إلى عمق الأراضي العراقية، هي الأن مسرح لأعمال عنف مسلحة. وقد ردّت عليها تركيا بتصعيدٍ وقتالٍ، وصل حتى مستوى استخدام سلاح الطيران.. واعلنت مراراً أنها ستظل تتعقب قوات حزب العمال الكردي «طالما استدعت الأمور ذلك» وكلنا نذكر أنه، منذ سنوات قليلة، سمحت السلطات العراقية للسلطات التركية بحرية وحق تعقب الأكراد حتى داخل الأراضي العراقية.

● ولقد فاز في الأونة الأخيرة (٢٢) نائباً في البرلمان التركي كممثلين عن الأكراد.. كما انتخب

برلماني كردي نائباً لرئيس مجلس النواب التركي، هو فهمي اشقلان. وعندما أقسم نائبان كرديان بينهما امرأة اليمين القانونية، قالا انهما يفعلان ذلك تحت ضغط الدستور ليس إلا، واعلنا ولاءهما الوطني الكردي، الأمر الذي اثار ضجة كبيرة على المستوى التركي[40].

● إن السماح للأقلية الكردية في تركيا ببعض الحقوق اللغوية والثقافية، (هو أمر يحدث لاول مرة) دليل على ثقل هذه القضية ووطأتها، سواء على مستوى رسمي أو مستوى شعبي.

وبلغت الأمور حد استعمال توركوت اوزال، لأول مرة، تعبير «الشعوب التركية والحل الفديرالي»، الأمر الذي أثار حفيظة قسم من الرأي العام التركي وعددٍ من السياسيين المتشددين ضد قيام وطن كردي، نظراً لما يجره ذلك من تداعيات على المستوى التركي العام، لا سيا وأن تركيا مؤلفة من اقليات قومية أخرى[41]. وكانت ردة فعل رئيس الجمهورية السابق كنعان ايفرين من أقوى ردود الفعل السلبية، وهو يعكس انتماءً للقوات المسلحة ووزناً في المجتمع التركي، بسبب تصديه لظاهرة العنف التي كانت تفتك بالمجتمع التركي، في مرحلة السبعينات المنصرمة[42].

كما استعمل رئيس الوزراء الجديد ديميريل تعبيرات إيجابية ازاء الأكراد ما كانت لتستعمل لولا المستجدات الجديدة، ولولا أن الادارة التركية الجديدة ترى أن من مصلحة تركيا أن تدفع عنها هذه الورقة، باتجاه آخر.

● وفي الوقت نفسه الذي تتعامل فيه تركيا بـ «اهتمام» بالقضية الكردية مبديةً المرونة أحياناً والقوة أحياناً أخرى، فإنها مطمئنة إلى أن الولايات المتحدة، وهي الممسكة بناصية الأمور في المنطقة، لن تملي عليها في الموضوع الكردي أي املاء يتعارض مع رغباتها الأساسية. بل انها، وبسبب ما تشكله تركيا من اهمية في السياسة الأمريكية، لن تفعل في النتيجة إلا ما تريده تركيا[43].

● كما أن قوى سياسية نافذة في تركيا، ترى أن الطفرة الاقتصادية التي تعيش مناخاتها تركيا، وبخاصة بعد تحقيق المشاريع المائية لجنوب الشرق والأناضول، ستفلح في اجتذاب الأكراد ودمجهم في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية لتركيا[44].

● وانسجاماً مع هذا الدور، أي دفع الورقة الكردية باتجاه العراق، قَبِلَ الأتراك وجوداً تمثيلياً للأكراد بكل فصائلهم الأساسية (الطالباني – البارزاني)[45]، وقد تصرفوا عقب توقف الحرب الخليجية مباشرة، بما يؤكد أنهم يودون تحميل العراق منفرداً ثقل المسألة الكردية، سواء باستمرار حالة السلب والعداء قائمة بين الطرفين العراقي والكردي، أو بمراقبة الوضع الذي «ينتج» في العراق من اجل الاستفادة من عبره ودروسه.

● الموضوع القبرصي: وهو التحدي الآخر الذي سيواجه حكومة ديميريل. لكن هذا الموضوع ليس موضوعاً ملحاً كما الموضوع الكردي الذي يشكل استنزافاً عسكرياً واقتصادياً ومعنوياً من ناحية، وتهديداً أمنياً على المستوى الوطني والاستراتيجي من ناحية ثانية، وذلك لأن كل الوقائع تدل على أن الدولة الكردية مشروع مستقبلي لا فكاك منه، إلا إذا تواطأت ضده الدول الكبرى مع الدول

الأقليمية الرئيسة: ايران، تركيا، العراق.

وتركيا في الموضوع القبرصي ليست ملزمة بالقيام بمبادرات متسرعة، فهي الدولة التي عمدت إلى تغيير حقائق الأمر الواقع التي تعكس مصلحتها في قبرص، وهي بسبب خصوصية العلاقة التي تربطها بالغرب عموماً وأمريكيا خصوصاً لن تعاني ضغوطاً للتراجع عن الخطوات التي اتخذتها.

وهي بعد «الطفرة» التي تشعر انها حققتها على الصعيد الاقتصادي، لا تجد نفسها مضطرةً أيضاً للجري وراء السوق الاوروبية المشتركة، التي تضع الفيتو على القبول التركي، لذرائع منها الموضوع الكردي، والموضوع القبرصي، والمسألة الديموقراطية، في حين يرى توركوت اوزال ان تركيا تُرفض لأنها دولة مسلمة[٤٦].

«أما التحدي الجديد الذي انفتح بـ «شكل مفاجىء» أمام تركيا جماهيراً ودولةً وإدارةً، فهو هذا «العالم التركي[٤٧]» المترامي الممتد من يوغوسلافيا إلى الاتحاد السوفياتي، لقد بدأ كما لو أن «التاريخ ينتقم لتركيا[٤٨]» كما يقول أحد الكتاب.

فالوضع الذي نشأ في يوغسلافيا، والجمهوريات التي «استقلت» أو انفصلت مشكلة كياناً جديداً له حرية انتهاج السياسات الجديدة.. وبخاصة تلك الجمهوريات المسلمة، او الناطقة باللغة التركية، تملي على تركيا «مسؤوليات» جديدة، قد لا تستطيع تجاهلها أو التنصل منها.

وتتجه في تركيا تيارات لا تزال تتطلع بحنين وألم وحسرة إلى التاريخ الامبراطوري العثماني. وهي ترى ان هذا الوضع الجديد الذي نشأ عن تفكك الاتحاد السوفياتي، واسفر عن ولادة جمهوريات جديدة بعضها يتطلع بحق إلى دور تركي فاعل وداعم، يقدم لتركيا فرصة تاريخية بالمعنى العميق والشمولي[٤٩]. وإن كانت هذه الفرصة تثقل كاهل الدولة التركية بمسؤوليات سياسية واقتصادية وأمنية وثقافية متنوعة. لكنها لن تستطيع الامتناع عن «الاستجابة» إلى مثل هذا الحافز التاريخي الكبير[٥٠].

وقد ارسلت حكومة «اوزال» مساعداتٍ اقتصاديةً سريةً بصورةٍ غير رسمية إلى بعض الجمهوريات السوفيتية التي انفصلت، مدعية أنها نشاطات اقتصادية قام بها رجال اعمال أتراك لا صلة للدولة بهم[٥١].

حتى أن تركيا أخذت تتعامل ببعض «الايجابية» مع الجمهورية الأرمينية الوليدة.. وقد قوبلت الخطوة التركية بما يماثلها من الجانب الأرمني لدواع ومصالح تخدم الطرفين المعنيين[٥٢].

إن دولة مثل تركيا، لم يمضِ على تداعي امبراطوريتها سوى عشرات قليلة من السنين، لا تستطيع الامتناع عن الاستجابة لـ «نداء» قد يكون قطعاً وفوق طاقتها لكنها ستلبيه إلى هذه الدرجة أو تلك، وسترى أن هنالك دولاً تنازعها هذا الدور (إيران) لأن المسألة ليست اختياراً هامشياً، بقدر ما هي استجابة لتحدي التاريخ والجغرافيا والموقع والمصالح الكبيرة.

المياه التركية: ورقة للضغط.. ورقة للسلام:

تلوح تركيا بورقة المياه منذ عدة سنوات، وبأشكال مختلفة، فهي تارة تقدم هذه الورقة كورقة «سلام» من خلال أنابيب أسمتها «أنابيب السلام»، تمتد من أراضيها لتصل حتى دول الخليج التي تنظر إليها تركيا بأهمية كبيرة: نفطاً، وسوقاً ومالاً وعلاقات متعددة المستويات يحتل الاقتصاد الموقع الأول فيها.

وهي تُشهر هذه الورقة كورقة ضغط على كل من سورية والعراق. وقد ذهبت إلى الحد الذي قطعت فيه المياه عن هذين البلدين، لذرائع فنية حسب زعم المسؤولين الأتراك.. وقد عرّضت البلدين إذ ذاك (١٩٩٠) إلى أخطار مؤكدة، وألحقت بهما، زراعة وطاقة، أضراراً كبيرة.

وبعد حرب الخليج تزايد موضوع المياه بروزاً وأهمية على صعيد المنطقة التي ستحتاج المياه بصورة متزايدة، سواء لأغراض التنمية المتعددة الوجوه، أو لأغراض الشرب.

وقد أقحمت «إسرائيل» نفسها كدولة «طبيعية» من دول المنطقة، واعلنت بصورة أو أخرى أن موضوع المياه يعنيها «وانها ستعالجه مع دول المنطقة المعنية مع المسائل الاخرى التي ستعالج في مؤتمر السلام»؟!

ونستطيع الجزم سلفاً أن توزيع المياه، سيأخذ بالاعتبار حصةً لاسرائيل، بقوة حقائق الأمر الواقع، كأية دولة من دول المنطقة .. وهي لن توقع أي اتفاق حول الموضوع الجوهري: الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، إلا ضمن اتفاق متكامل يشمل كل المسائل التي تود مقايضتها، سواء على صعيد المياه او الطاقة أو الاعتراف وإقامة العلاقات الاقتصادية.. الخ.

فما هو موضوع المياه في جانبه التركي؟ وما هي ملابساته؟ ولماذا طرح في مرحلة جد عصيبة، سواء بالنسبة للعراق او لسورية، وكلاهما منهمكان في أوضاع بالغة الصعوبة والتعقيد؟

تقيم تركيا مشروعاً مائياً كبيراً هو مشروع جنوب شرق الأناضول المؤلف من ٢١ سداً، و١٧ محطة توليد كهرباء[٥٣].. وستبلغ كلفة هذا المشروع ١٨ مليار دولار وسينتهي العمل به في مطلع القرن القادم[٥٤]. ويعتبر «سد أتاتورك أكبر السدود في هذا المشروع.. وهو تاسع أكبر سدٍ في العالم. وستبلغ كلفته ٢٠ مليار دولار[٥٥]. وطول هذا السد (٢) كلم. وارتفاعه ١٩٦م كما أن مساحة بحيرته ٨١٧ كم٢، وسعتها ٤٨ مليار م٣[٥٦]».

وتوفر مشاريع الري التركية ذات الصلة بنهر الفرات لتركيا مياهاً تمكنها من ري ١،٨ مليون هيكتار في المناطق الجنوبية الشرقية، مما يعادل ٢٠٪ من اجمالي مساحة الأراضي الزراعية الحالية[٥٧]. وهذا سيعكس «دخلاً إضافياً للاقتصاد التركي قدره ٤٤٢ مليار ليرة تركية سنوياً بأسعار ١٩٨٥[٥٨]».

كما سيضمن توفير إمكانية زراعة الأراضي التركية المشار إليها «ما بين مرتين وثلاث مرات سنوياً بدلاً من زراعتها مرة واحدة. كما سيغير الهيكل المحصولي للزراعة في تلك الأراضي تغيراً نوعياً

وكمياً»[٥٩].

وستمكن تلك المشاريع تركيا من «انتاج ٢٧,٧٣٨ مليار كيلووات/ ساعة من الطاقة الكهربائية سنوياً، الأمر الذي سيضيف إلى الناتج القومي التركي ٩٤٠ مليار ليرة تركية باسعار ١٩٨٥. كما سيوفر ١,٦ مليون فرصة عمل جديد في المشاريع الزراعية والصناعية والخدمية في مناطق جنوب شرق الأناضول[٦٠]».

وازدهار هذه المنطقة مسألة ذات طابع أمني استراتيجي بالغ الأهمية، إذ أن هذا الازدهار، سيساعد في دمج الأكراد دمجاً طوعياً في الوضع الجديد، الذي سيكون بمثابة طفرة أكيدة تمكس نتائج إيجابية على مستوى معيشة أبناء المنطقة، وعلى المستوى العام.

ومن نتائج هذا المشروع الايجابية أيضاً «زيادته للانتاج السمكي، إذ سيوفر ١,٤٩ مليون طن سنويا[٦١]».

ومساحة تركيا الضخمة (٧٨٠) ألف كلم٢ ، والتي تعادل مساحة كل من سوريا والعراق والاردن تؤهلها لأن تكون دولة زراعية كبرى[٦٢] ، وبخاصة عندما تنجح المشاريع المائية المشار إليها آنفاً، حيث ستلبي طموحها الاقتصادي وطموحاتها السياسية والاقليمية في منطقة مضطربة، لم يُتح لها التدخلُ الخارجي أن تنصرف للتنمية المتوازنة والمتكاملة.

وإذا كانت الصادرات التركية للعالم العربي تشكل «٢٣٪ من صادراتها العامة (١٩٨٨) فإن إنجاز المشاريع المائية التركية، وما يعكسه من زيادة في الانتاج الزراعي التركي سيرفع تلك الصادرات إلى ٣٥٪ في ١٩٩٤[٦٣]».

وهذه الصلة المتزايدة مع العالم العربي، المنهمك في مشاكله وتعثراته وصراعاته مع التدخل الخارجي، ستزيد من مكانة تركيا الاقليمية، إذ أن الحلم التركي هو ان تكون تركيا منطقة اهراءات قمح، وسلة غذائية للشرق الأوسط كله. وتخزينها للمياه "بالصورة التي اشرنا إليها سيجعلها في رأي بعض الخبراء بين الدول العشر الكبرى في العالم[٦٤]".

الفرات والقانون الدولي:

ينبع نهر الفرات من الأراضي التركية، حيث يعبر مسافة ٩٠٠كم وطول هذا النهر كاملاً يزيد عن ألفي كيلو متر.. ويجتاز مسافة في سورية تتجاوز الـ ٥٠٠ كيلو متر، وما تبقى من طوله يجتازه في العراق، الذي هو ثالث دولة تتقاسم مياه الفرات مع تركيا وسوريا.

ومنذ اوائل الستينات، ومسألة تقاسم مياه الفرات قائمة بين الدول الثلاث. ولا تزال مسألة التقاسم مختلفاً عليها حتى الوقت الحاضر، ولم تسوَّ قانونياً، رغم العديد من الاجتماعات التي عقدت بين الاطراف الثلاثة في أوقات متباعدة منذ بدأت تراود البلدان الثلاثة فكرة التنمية والتوسع الزراعي والصناعي ومخاوف نقص المياه، بسبب انحباس مياه الأمطار، واحتمالات استمرار ذلك لأمد طويل،

الأمر الذي سيجعل المياه محل تنافس شديد كما يقول عدد من دارسي هذه المسألة المستجدة والمقلقة.

وقد زاد من مخاوف كل من سورية والعراق، عمْدُ السلطات التركية عام (١٩٩٠) إلى حبس مياه الفرات[٦٥]، لأسباب ادعت أنها فنية، لمدة شهر، الأمر الذي ألحق أضراراً كبيرة بهما، سواء على الصعيد الزراعي أو على الصعيد الكهربي[٦٦] (الطاقة)، كما بعث حبس المياه قلقاً عميقاً لدى مسؤولي البلدين، بسبب احتمال تكرر هذه البادرة، ما لم تُنظم علاقة اقتسام المياه. وثمة خشية من أن يكون حبس المياه ورقة ضغط قابلة للتكرار والممارسة، سواء عندما يتعلق الأمر بالموضوع الكردي، او عندما يتعلق بمستجدات جديدة ذات طابع إقليمي او دولي، لا سيا وأن صلة تركيا بالغرب، وبخاصة الولايات المتحدة، تشكل مخاوف جدية لدى العرب بأنها قد تُستخدم كأداة ضغطٍ تحقيقاً لسياسات ومصالح لا تخدم المصلحتين العربية والتركية، كما جرى إبان أزمة الخليج، إذ عمدت تركيا إلى العديد من الاجراءات استجابة للامدادات الأمريكية، مثل وقف ضخ النفط العراقي، وحشد قوات تركية كبيرة على الحدود العراقية، والسماح للطيران الأمريكي بالانطلاق من قواعد امريكية داخل الأراضي التركية للاغارة على العراق.

وقد أبدت الجامعة العربية قلقها واهتمامها عبر بيان وجهته بمناسبة حبس المياه، ودعت فيه إلى «تقصير فترة الحبس، وإلى ضرورة الالتزام بقواعد القانون الدولي، الذي لا يجيز لتركيا – مع أن النهر ينبع من أراضيها – وقف تدفق مياه النهر من جانب واحد.. كما يلزمها – القانون الدولي – بأن لا تتخذ أية خطوة تؤثر على منسوب المياه الواصل إلى البلدان قبل التشاور المسبق معها[٦٧]».

إن الطمأنينة التي أرسلتها تركيا عبر تصريحات العديد من مسؤوليها، لم تكن كافية لخلق مصداقية تركية حول المستقبل، والكلام الذي أطلقه مسؤول تركي كبير وهو «أن تركيا مصممة على عدم الدخول في أي نوع من المساومة مع العراق وسورية بشأن حقوقها السياسية.. إلا أنها تتفهم اهتمامات جيرانها[٦٨]».

وادعى المسؤول التركي أن مقاول سد أتاتورك طلب وقف تدفق المياه لمدة (٦) أسابيع لكن تركيا، «انطلاقاً من حسن نواياها ومراعاة جيرانها، عملت ما بوسعها لتقليص هذه المدة إلى أربعة أسابيع[٦٩]».

ويبدو أن تركيا مصممة على عدم قبول الاحتكام إلى القانون الدولي لحل هذه المسألة، التي قد تتفاقم بسبب شعور تركيا بالاستقواء بالمستجدات الجديدة، وبخاصة تحطيم قوة العراق العسكرية، وحالة التفكك التي يعانيها العالم العربي.

ويتصدى الدكتور «جلال عبد الله معوض» لمعالجة هذه المسألة، إذ يرى «أن القانون الدولي لا يشتمل على قواعد واضحة ومحددة ينبغي إعمالها بشأن تنظيم استغلال الأنهار الدولية، في حالة عدم اتفاق الدول النهرية المعنية[٧٠]، إلا أن العرف الدولي – يتابع الدكتور معوض – كمصدر رئيس للقانون الدولي، «توجد به أحكام مستقرة في هذا الصدد[٧١]».

ويحدد الدكتور معوض «أن نهري الفرات ودجلة نهران دوليان استناداً إلى القانون الدولي، لأنهما وان كانا ينبعان من تركيا، إلا أنهما يعبران أراضي دولتين أخريين، وتجتازان داخلهما مسافة أطول من المسافة التي يجتازها النهران داخل تركيا – ويمكن أن يتعرض البلدان:- سورية والعراق لأخطار مؤكدة إذا ما عمدت تركيا إلى تصرف من جانب واحد في مياه هذين النهرين، يخفض منسوب مياههما عبر الأراضي السورية والعراقية[٧٢]».

لكن القول ان القانون الدولي لا يحسم هذه المسألة، لا يعني «عدم امتلاك المجتمع الدولي أسساً قانونية معينة لمعالجتها[٧٣]».. ونحن، طبقاً للقانون الدولي، إزاء حالات متعددة يمكن أن تساعد في حل مثل هذه الخلافات التي عرفتها المجتمعات الانسانية عبر الصراعات الاقليمية والدولية وفي مراحل زمنية متباعدة.

فثمة نظرية تدعى «نظرية السيادة المطلقة»، وهذه النظرية تخول الدولة بالسيادة المطلقة على جزء النهر الدولي الواقع في إقليمها دون قيد او شرط، بما في ذلك التحويل الكلي أو الجزئي لمجراه. ويبدو أن السلطات التركية تأخذ – حتى الوقت الحاضر – بهذه النظرية[٧٤]».

وهنالك نظرية أخرى فحواها «أن كل دولة يجري في إقليمها جزء من النهر الدولي لها الحق في الاستفادة من مياه هذا الجزء بالكيفية وعلى الوجه الذي تريده، بشرط أن لا يؤدي ذلك إلى الاضرار بحقوق الدول الأخرى. وتفسير ذلك أنه ليس من حق الدولة المعنية – هنا – أن تتحكم في مجرى النهر، وأن تؤدي الحقوق والمصالح المشروعة للدول الأخرى المعنية.. وهذا يعني أن النهر وحدة مطلقة، لا يجوز التصرف بها بانفراد، وعلى حساب مصالح وحقوق دولة أخرى[٧٥]».

وهنالك أيضاً نظرية «الملكية المشتركة».. وهي تعني «أن النهر من منبعه إلى مصبه ملكية مشتركة بين جميع الدول التي يعبرها النهر.. وهذا يعني أنه لا يحق لأي منها الانفراد باقامة المشاريع أو التغيير في منسوب المياه، دون موافقة الدول الأخرى إذا كانت تلك المشاريع تلحق الضرر لصالح الدول الأخرى[٧٦]».

وثمة نظرية «حقوق الدول المتجاورة».. وهي تعني «حق الدولة في استخدام مياه هذا الجزء من النهر شريطة عدم حصول مساس جوهري بحقوق ومصالح الدول الأخرى التي يمر النهر بأراضيها[٧٧]». وقد تبدو هذه النظرية ملائمة لحل الخلاف القائم بين البلدان الثلاثة، إذا أخذ بالاعتبار ليس حقوق التجاور الجغرافي وحسب، وإنما عدم السماح للدول الكبرى أن تستغل هذا الصراع لمصلحتها ولاضعاف الدول الاقليمية المركزية في المنطقة، وهي دول يقوى فيها تيار الاستقلال والاعتماد على الذات والتعاون، على حساب الصراع لمصلحة الغير.

وعندما تعلن تركيا أنها مستعدة لمدّ «انابيب السلام» التي تصل حتى دول الخليج، وتفيد منها حتى اسرائيل، يُطرح التساؤل: هل فعلاً أنها تملك من فائض المياه ما يمكنها من هذه المغامرة المكلفة، والأكثر كلفة حتى من تحلية مياه البحر، حسب رأي الخبراء[٧٨]؟

كما لا بد من طرح تساؤل آخر حول مصداقية الجدية التركية في طرح هذا «المشروع»، الذي يتوقف المرء عند أسباب الاعلان عنه وفي هذه الظروف بالذات، وفي مناخات محادثات السلام العربية الاسرائيلية التي ستعالج في مرحلة لاحقة، وربما متوازية مع مسألة الاحتلال، مسائل أخرى، تود تركيا أن تشارك فيها كدولة إقليمية مركزية تبغي حصاد نتائج معنية لقاء الدّور الذي قامت به في حرب الخليج، ومكافأة لها على سياسة أطلسية انتهجتها خلال أكثر من ربع قرن مضى.

إن إقحام، اسم إسرائيل بين الدول المرشحة للاستفادة من المياه، في وقت تصر فيه على عدم الانسحاب من الأراضي العربية وعدم السماح بقيام وطن فلسطيني، مسألة تسيء إلى العلاقات العربية – التركية، في وقت تطرح فيه وجهة نظر بالغة الأهمية ترى أن التعاون العربي – التركي الايراني بصورة إيجابية يمكن أن يدرأ عن المنطقة التدخل في تطورها السياسي والأمني والاقتصادي والثقافي، وأن يوصلها إلى مرحلة من الاستقرار الطويل، والشعور بالطمأنينة الحقيقية إزاء التهديدات الخارجية المتواصلة.

إننا ومع الاعتراف بأن العديد من دول المنطقة يتهددها الجفاف، وتحتاج للمزيد من المياه تلبية لحاجات التنمية، إلا أن التركيز على هذه المسألة وفي هذه الظروف، وإعطائها «الأهمية والخطورة» الملحوظتين، يبعد قضية الاحتلال كقضية مركزية او يخفف من أهميتها، لخلق انطباع أن الخطر الذي يتهدد هذه المنطقة هو خطر يتعلق بفقدان المياه، او الصراع عليها، وليس استمرار الاحتلال الذي يستنزف المنطقة ويوقع عليها عبء معاناة لا يحتمل[٧٩].

ونتبع ما كتب حول موضوع المياه، سواء على المستوى الاقليمي أو الدولي، واستناداً إلى رأي كثير من الخبراء، نرى أن هنالك تناقض في الموقف التركي حيال موضوع المياه. ففي حين تقول مصادر تركية وغير تركية أن تركيا ستعاني مستقبلاً من نقص المياه، وان مصادرها المائية غير كافية، قياساً بسورية والعراق، يعلن عن هذا المشروع الذي سيغذي بمياه تركية[٨٠]؟!

وثمة ادعاء تركي أن حصة الفرد في تركيا هي ٣٠٠٠ م٣ من الماء، بينما يمتلك السوري والعراقي حصة تصل إلى ٥٠٠٠ م٣.. كما ان ثمة دراسات ذات مصدر تركي تقول أن حصة الفرد التركي من المياه ستكون في عام /٢٠١٠/ ٢٣٠٠ م٣ إذن لماذا تطرح تركيا هذا المشروع وتترك العرب يتعلقون بالوهم، حسب تعبير محمود رياض الأمين العام السابق للجامعة العربية[٨١].

ويرى محمود رياض أن لأكثر جدوى تعبيراً عن الجدية والمصداقية ان تعمد تركيا إلى حل مسألة المياه بينها وبين كل من سورية والعراق. إذ أن المشروع (الأنابيب) مشروع خيالي، بسبب كلفته الباهظة، حيث تشير الدراسات إلى أن كلفة ريّ الدونم الواحد ستصل إلى مبلغ ١٠٠٠ دولار، وان كلفة نقل ليتر الماء الواحد حتى دول الخليج أكبر من كلفة تحلية ليتر من ماء البحر حسب رأي محمود رياض، استناداً إلى الدراسات النزيهة والمجردة عن الأغراض السياسية[٨٢].

ويحذر محمود رياض من كثير من الدراسات المخادعةالتي تقف وراءها مؤسسات صهيونية ذات

أغراض معروفة[٨٣]، تتعلق باغراق المنطقة بالمخاوف والصراعات والشكوك كي تستنزف العرب، وتتوزع اهتماماتهم وجهودهم لخدمة المشروع الصهيوني الذي يستفرد العرب ويبتز منهم «التسوية التاريخية» التي تكرس «اسرائيل» دولة طبيعية من دول المنطقة، دون أن تنسحب من الأراضي العربية المحتلة.

الهوامش:

(١) جنكيز تشاندرا السفير، بيروت ١٩٩١/٣/١٢ .
(٢) د. سعد أبو دية صوت الشعب، عمان ١٩٩١/١/١٦ .
(٣) المصدر نفسه.
(٤) عرفان نظام الدين (ملف) تركيا والعرب بعد حرب الخليج، الشرق الاوسط لندن ١٩٩١/٧/٥ .
(٥) المصدر نفسه.
(٦) عبد القادر البريفكاني (ملف تركيا السياسي) الشرق الاوسط لندن ١٩٩١/١٠/٢٤ .
(٧) المصدر نفسه.
(٨) المصدر نفسه.
(٩) المصدر نفسه.
(١٠) المصدر نفسه.
(١١) المصدر نفسه.
(١٢) المصدر نفسه.
(١٣) المصدر نفسه.
(١٤) المصدر نفسه، تركيا وملفات المسألة الشرقية.
(١٥) عرفان نظام الدين، الحياة، لندن ١٩٩١/١/٢٨ .
(١٦) عرفان نظام الدين، الحياة، لندن ١٩٩١/٦/٢٠ .
(١٧) عرفان نظام الدين: تركيا وملفات المسألة الشرقية الحياة، لندن ١٩٩١/٢/١١ .
(١٨) سعد ابو دية، صوت الشعب، عمان: ١٩٩١/١/٢٦ .
(١٩) السفير ١٩٩١/٣/١٢ ، مصدر سبق ذكره.
(٢٠) صوت الشعب، عمان ١٩٩١/١/٢٦ .
(٢١) المصدر نفسه.
(٢٢) الحياة، لندن ١٩٩١/١/٢٨ .
(٢٣) الحياة، لندن ١٩٩١/١/٢٤ .
(٢٤) المصدر نفسه.
(٢٥) جهاد الدين: جولة في تركيا التسعينات السفير، بيروت ١٩٩١/١١/٢٦ .
(٢٦) المصدر نفسه.
(٢٧) المصدر نفسه.
(٢٨) المصدر نفسه.
(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) المصدر نفسه.
(٣١) المصدر نفسه.
(٣٢) المصدر نفسه.
(٣٣) المصدر نفسه.
(٣٤) المصدر نفسه.
(٣٥) المصدر نفسه.
(٣٦) المصدر نفسه.
(٣٧) المصدر نفسه.
(٣٨) جهاد الزين، جولة في تركيا التسعينات (٢) ، السفير، بيروت ١٩٩١/١١/٢٧ .
(٣٩) المصدر نفسه.
(٤٠) المصدر نفسه.
(٤١) المصدر نفسه.
(٤٢) المصدر نفسه.
(٤٣) المصدر نفسه.
(٤٤) المصدر نفسه.
(٤٥) المصدر نفسه.
(٤٦) جهاد الزين: جولة في تركيا التسعينات. السفير، بيروت ١٩٩١/١١/٢٨ .
(٤٧) المصدر نفسه.
(٤٨) المصدر نفسه.
(٤٩) المصدر نفسه.
(٥٠) المصدر نفسه.
(٥١) المصدر نفسه.
(٥٢) المصدر نفسه.
(٥٣) جلال عبد الله معوض: مياه الفرات والعلاقات العربية التركية، شؤون عربية، نيسان ١٩٩١ ص١٣١ .
(٥٤) المصدر نفسه، ص١٣١ .
(٥٥) المصدر نفسه، ص١٣١ .
(٥٦) المصدر نفسه، ص١٣٣ .
(٥٧) المصدر نفسه، ص١٣٤ .
(٥٨) المصدر نفسه، ص١٣٤ .
(٥٩) المصدر نفسه، ص١٣٤ .
(٦٠) المصدر نفسه، ص١٣٤ .
(٦١) المصدر نفسه، ص١٣٤ .
(٦٢) المصدر نفسه، ص١٣٤ .
(٦٣) المصدر نفسه، ص١٣٤ .
(٦٤) المصدر نفسه، ص١٣٤ .
(٦٥) وليد عربيد، الحياة، لندن ١٩٩١/١٠/١٧ .
(٦٦) المصدر نفسه.

(٦٧) المصدر نفسه.
(٦٨) المصدر نفسه.
(٦٩) المصدر نفسه، ص١٤١ .
(٧٠) المصدر نفسه، ص١٤١ .
(٧١) المصدر نفسه، ص١٤٢ .
(٧٢) المصدر نفسه، ص١٤٢ .
(٧٣) المصدر نفسه، ص١٤٣ .
(٧٤) المصدر نفسه، ص١٤٣ .
(٧٥) المصدر نفسه، ص١٤٣ .
(٧٦) المصدر نفسه، ص١٤٣ .
(٧٧) المصدر نفسه، ص١٤٣ .
(٧٨) المصدر نفسه، ص١٤٤ .
(٧٩) د.محمود رياض: أنابيب السلام التركية، (حلقتان): الحياة لندن ١٩٩١/٩/١٠ ، ١٩٩١/٩/١٧ .
(٨٠) المصدر نفسه.
(٨١) المصدر نفسه.
(٨٢) المصدر نفسه.
(٨٣) المصدر نفسه.

الاحتلال الإسرائيلي ووضع الحقوق الإنسانية والقانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ١٩٦٧

د. مروان القدومي

حين لحقت الهزيمة بالعرب في العام ١٩٦٧م، أصبحت الضفة الغربية وقطاع غزة في قبضة اسرائيل، بعد ان عقدت الدول المتحاربة هدنة أدت الى وقف القتال من الناحية المادية الفعلية فقط، لا من الناحية الشرعية المستقرة، أي ان حالة الحرب ما زالت قائمة، وهذا الوضع في القانون الدولي يسمى «احتلالاً» نظراً لأن ما استقر عليه العمل هو التمييز بين «الغزو» و«الاحتلال» و«الفتح».

فمجرد دخول قوات دولية محاربة اقليم العدو يسمى «غزواً»، فاذا تمكنت تلك القوات من وضع يدها على الاقليم فعلاً وأوجدت فيه هيئات تديره اعتبر «احتلالاً» حربياً، فاذا ضم مع ذلك الى اقليم الدولة المحتلة صراحة باعلان خاص كان «فتحاً».

والغزو والاحتلال: لا يفيدان نقل الملك في الاقليم، ولا يعتبران سبباً مكسباً للسيادة على الاقليم.

واما الفتح: فقد كان يفيد نقل الملك، او بمعنى آخر، نقل حقوق السيادة على الاقليم، ولكن الاتفاقيات الدولية التي عقدت منذ سنة ١٩١٩[1]، نصت على عدم الاعتراف بالفتح كوسيلة مشروعة لتملك الاختصاصات الدولية[2].

الآثار المترتبة على الاحتلال:

اولاً: في الاموال المنقولة:

لا يجوز لدولة الاحتلال الاستيلاء على اموال الافراد او مصادرتها او الحجز عليها.

وتنص المادة (٥٣) من لائحة الحرب البرية على انه لا يجوز التعرض لاموال المنشآت المعدة للعبادة او البر و التعليم او الفنون[3].

ثانياً: في العقارات الثابتة:

لا يجيز القانون الدولي لدولة الاحتلال نقل الملك في الاقليم من اهله الشرعيين، ومصادرة الاراضي سواء في ذلك الخاصة أم العامة.

وبما يتعلق بمصادرة الملكية الخاصة، فان المادة ٤٦ من لوائح لاهاي تحظرها حظراً صريحاً.

اما مايتعلق بالملكية العامة، فان المادة ٥٥ من لوائح لاهاي تنص على انه: «تعتبر الدولة المحتلة نفسها مجرد مدير ومنتفع بهذه المباني العامة والاملاك غير المنقولة والغابات.. وعليها ان تحمي رأس مال هذه الممتلكات..»[٤].

ثالثاً: في التشريع:

يتعين على الدولة المحتلة ان تحترم القوانين المعمول بها في الاقليم قبل الاحتلال، ولا يجوز لها ايقاف نفاذ هذه القوانين أو بعضها او استبدالها وتغييرها، وذلك استناداً الى المادة ٦٤ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، التي تحتم استمرار سريان القانون المعمول به قبل الاحتلال دون تبديل.

رابعاً: في الاشخاص:

يفرض القانون الدولي على دولة الاحتلال احترام حياة سكان الاقليم والحفاظ على شرفهم ومعتقداتهم واملاكهم، حيث تنص المادة ٤٦ من لوائح لاهاي:

«يجب احترام شرف الاسرة وحقوقها، وحياة الاشخاص والملكية الخاصة بالاضافة الى المعتقدات والممارسات الدينية»[٥].

وبالنسبة لمعاملة الاسرى في ظل القانون الدولي، فقد أوجب صيانة حياتهم وأوصى بحسن معاملتهم بما تقتضيه الانسانية المتمدنة، ونظم معاملتهم في لائحة الحرب البرية في المواد (٤ ـ ٢٠) سنة ١٩٠٧، وفي اتفاقية جنيف الثانية ١٩٢٩م وسنة ١٩٤٩م[٦].

وعلى الرغم من هذه المبادىء والنصوص، فقد اجبرت اسرائيل في حزيران عام ١٩٦٧م الاسرى السوريين على التقدم امام القوات الاسرائيلية للكشف عن حقول الالغام في ميدان العمليات العسكرية، الامر الذي ترتب عليه وفاة الكثيرين منهم، ولكن العرب لم يسلكوا هذا الطريق التزاما منهم بأحكام الاتفاقية التي تمنع توجيه اعمال القصاص لاشخاص الأسرى.

خامساً: في الهجرة:

يحظر القانون الدولي على دولة الاحتلال نقل وتهجير سكان الاقليم، فقد نصت الفقرة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة «يحظر النقل الاجباري للافراد او الجماعات المحتلة الى ارض القوة القائمة بالاحتلال او الى ارض اي بلد آخر، محتلة او غير محتلة بصرف النظر عن دافع ذلك».

وعلى الرغم من ذلك، فقد رافق الاحتلال الاسرائيلي عملية تهجير قسرية واسعة من الضفة الغربية وقطاع غزة، وخاصة بعد ان شنت القوات الاسرائيلية حملة من الارهاب والاعتقالات والاشاعات المغرضة، حيث بلغ عدد النازحين (٢٠٠,٠٠٠) نازح حسب تقرير Merip (عدد ٣ تشرين الثاني ١٩٧١م).

واما عن حكم الهجرة من الارض المحتلة، فنقول: لا تصح الهجرة منها لأن هذا الامر يخدم قوات الاحتلال ويفرغ الارض المحتلة من اصحابها الشرعيين، فيحرم والحال هذه على الفلسطينيين الذين يعيشون في الديار المقدسة تحت ظل الاحتلال الاسرائيلي ان يتركوا هذه البلاد ويهاجروا منها، لأن اقامتهم فيها تعتبر مرابطة في سبيل الله.

ومن هنا فهجرتهم منها هروب من الجهاد في مكان وجب عليهم فيه، والفرار لا ينفع لا من الموت ولا من القتل، والذين نزحوا في العام ١٩٦٧م لم ينفعهم نزوحهم، بل خسروا وتفاوتوا في المصائب حتى الموت الذي فروا منه كثر فيهم، وقل في المرابطين الثابتين

الاحتلال ووضع الحقوق القانونية والانسانية:

حظيت مسالة حقوق الانسان باهتمام المجتمع الانساني منذ أزمنة بعيدة، ويفاخر الغربيون بأن حضارتهم كانت اول حضارة اعلنت حقوق الانسان رسميا لأول مرة في تاريخ البشرية، حيث تم ذلك في انجلترا في القرن السابع عشر (١٦٨٩) بعنوان اعلان قانون الحقوق الشعبية، ثم في فرنسا سنة (١٧٨٩)، واخيراً اصدار الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي اقرته الجمعية العامة للامم المتحدة في ديسمبر سنة ١٩٤٨م، وقد نصت مادته الاولى على ما يلي: «يولد جميع الناس احرارا متساوين في الكرامة والحقوق...».

ولكن القرآن الكريم سبق هذه الانظمة الى تقرير هذا المبدأ الهام، بل وتفوق عليها جمعاء بقوله تعالى: «يا ايها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم ان الله عليم خبير».

وقامت الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها (٢٣) باصدار قرار في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٨م خاص باحترام حقوق الانسان ابان المنازعات المسلحة، وتضمن هذا القرار في بنوده الرئيسية الاحكام التي وردت في القرار رقم ٢٣ الذي صدر عن المؤتمر الدولي لحقوق الانسان الذي دعت اليه الامم المتحدة وعقد في ١١ مايو سنة ١٩٦٨م.

وبما ان الضفة الغربية هي منطقة محتلة فعلاً، فانها تخضع بالتالي لاحكام قانون الاحتلال الحربي المستقرة في القانون الدولي. ومن مبادئه الرئيسية: حماية حقوق السكان المدنيين في المناطق المحتلة، والمحافظة على مركز ومصالح صاحب السيادة الشرعي الذي طردته سلطات الاحتلال[٧]، وعدم جواز تدخل سلطة الاحتلال في الحياة اليومية للمواطنين في المناطق المحتلة، وضرورة تمكينهم من تسيير وادارة شؤونهم بانفسهم.

وقد وضع القانون الدولي ضوابطا وحدودا لما يجوز لسلطات الاحتلال القيام به وما لا يجوز، الا ان سلطات الحكم العسكري قد تجاوزت الصلاحيات التي منحها اياها قانون الاحتلال الحربي وتدخلت في جميع مناحي الحياة اليومية للمواطنين، وتصرفت وتتصرف وكأنها صاحبة السيادة. فقد عمدت اسرائيل الى تسمية المنطقة باسم (يهودا والسامرة)، وتظهر سياسات اسرائيل في المناطق التي احتلت عام ١٩٦٧م، على انها عازمة على البقاء الى الابد وتحويلها الى جزء لا يتجزأ من دولة اسرائيل.

وتتعارض هذه السياسة مع التزامات اسرائيل بمقتضى كل من القانون الدولي العرفي واتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب التي عقدت في ١٢ آب سنة ١٩٤٩م والتي وضعت اسرائيل

توقيعها عليها.

وقد بات واضحاً ان المناطق العربية المحتلة تنوء بعبء ممارسات وانتهاكات الحكم العسكري. وأبرز هذه الانتهاكات لحقوق الفلسطينيين الاساسية هو استمرار الاحتلال مدة تزيد عن عشرين عاما، الامر الذي يحرم المواطنين من حق تقرير المصير ويفرض عليهم مشاقا كبيرة مادية ونفسية[8].

وقد مارست سلطات الحكم العسكري ـ خلال هذه المدة ـ سياسة متعددة الجوانب ارتكزت على مبدأين اساسيين هما تهويد الارض، وتغييب الشعب وقد اتبعت اساليب مختلفة في سبيل تحقيق هذه الاهداف، فجنحت الى خرق الاتفاقيات والاعراف الدولية وانتهاك الحقوق والحريات في المناطق العربية التي احتلتها.

ويتآزر مع هذا الحكم العسكري مجموعة غريبة من القوانين قل ان نجد مثيلاً لها في دول العالم، منها مثلاً: قانون انظمة الطوارىء، وقانون العودة، وقانون الجنسية، وقانون الاراضي وغيرها.

وقد ساعدت هذه القوانين الحكم العسكري فأعطته صلاحيات وسلطات واسعة تكاد ان تكون بمثابة حرمان حقيقي وخرق صريح للاعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة ١٩٤٨م ولغيره من المواثيق المتعلقة بحقوق الانسان.

ونستعرض فيما يلي بعض الطرق والاساليب التي اتبعها الحكم العسكري في التنكر للحقوق الاساسية لسكان المناطق المحتلة او تقييدها.

الحقوق القانونية:

رغم ان القانون الدولي يفرض على الدولة المحتلة ان تحترم القوانين المعمول بها في الاقليم قبل الاحتلال، ولا يجوز لها ايقاف نفاذ هذه القوانين او بعضها او استبدالها وتغييرها، وذلك استنادا الى اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ واتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧، الا ان الحكم العسكري في المناطق المحتلة جعل وجود هذه القوانين شكلياً، حيث تم اصدار مئات الأوامر العسكرية التي انعكست بطبيعة الحال على وضع السكان العرب، لأن كل واحد من الأوامر يعادل قانونا جديدا.

وبالقاء نظرة عابرة على الفوضى القانونية القائمة في الاراضي المحتلة، نجد ان الحكم العسكري يستخدم تشكيلة متعددة من القوانين، مثل القانون العثماني، والاردني، اضافة الى انظمة الطوارىء البريطانية التي فرضت عام ١٩٤٥م، والمئات من الاوامر العسكرية التي اصدرتها سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي.

وقد انعكست هذه الفوضى القانونية بطبيعة الحال على وضع السكان العرب، وكان من ابرزها هو التمييز العنصري الممارس ضدهم. وظهرت الى حيز الوجود الكثير من الحركات العنصرية مثل كاخ وميتع وتسومت وهتحيا وغوش ايمونيم.. وغيرها، والتي يدعو اصحابها الى طرد العرب من بلادهم وقتلهم وارهابهم. واصبح المواطن العربي لا يتمتع بالحقوق القانونية التي يتمتع بها المستوطن اليهودي، حيث

انه لا يُعرض على قضاة او محاكم عادلة نزيهة. ففي الوقت الذي يُحكم فيه احد المواطنين العرب بعقوبة قاسية بسبب حجر قذفه، يطلق سراح مستوطن اطلق النار على مواطنين عرب وقتل بعضهم بعد حجزه (١٥) يوماً، وهو ما يمثل خرقاً واضحاً لقاعدة قانونية، وهي ان العقوبة يجب ان تتناسب مع جسامة الجريمة[9].

وفي هذا المجال، يقول البروفسور اسرائيل شاحال، رئيس منظمة حقوق الانسان في اسرائيل: «هناك بكل تاكيد معيار مزدوج للعقوبات، ويتعرض السكان العرب لعقوبات قاسية تبلغ عشرين ضعفاً في شدتها مقارنة مع العقوبات التي تفرض على المستوطنين[10]».

انها شهادة حق من اسرائيلي، تدل على التمييز العنصري الذي تمارسه سلطات الاحتلال.

ومن التغييرات الهيكلية في القضاء، الغاء محكمة النقض، وسحب شرعية المحاكم الاسلامية القانونية، ونقل محكمة الاستئناف من القدس الى رام الله بهدف ضم القدس، اضافة الى ان قرارات المحاكم العسكرية نهائية غير قابلة للاستئناف.

وكان من التجاوزات القانونية التي لها ابعاد سياسية، السماح للعرب بالمثول امام محكمة العدل العليا الاسرائيلية[11].

كما ادخلت سلطات الحكم العسكري تغييراً هاماً كان له اثر على الانسان الفلسطيني في المطالبة بحقوقه ضد تصرفات المستوطنين، وهو انشاء لجنة الطعون المكونة من ضباط اسرائيليين، كان الغرض منها سيطرة سلطات الاحتلال على صلاحيات كان ينبغي طبقاً للقانون ان تظل في ايدي المحاكم. ولجنة الطعون هذه لا تتقيد بقواعد الادلة والاجراءات، كما ان قراراتها نهائية غير قابلة للاستئناف[12].

ويشكل تقرير (مساعدة المستشار القضائي للحكومة يهوديت كارب) حول المخالفات القانونية ازاء سكان المناطق[13]، تسجيلا وقائعياً لسلسلة الحوادث التي تعرض لها المواطنون العرب في المناطق المحتلة، ويعتبر هذا التقرير اقراراً واضحاً ومباشراً بواقع الظلم والقهر واستخدام القوة عن طريق المستوطنين للضغط على المواطنين العرب لدفعهم نحو الهجرة ومغادرة الارض[14].

وضع الحقوق الانسانية:

حقوق الملكية:

نفذت اسرائيل في المناطق المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ سياسة المصادرة والتهويد، فسارعت بضم القدس العربية واحاطتها بالضواحي السكنية اليهودية وصادرت عشرات الآلاف من الدونمات من المساحة داخل المدينة وفي ضواحيها، وضمن سياسة «خلق الواقع والافادة من الوقت» شرعت اسرائيل في تنفيذ مخطط استيطاني في الضفة الغربية والمناطق المحتلة الاخرى[15] متبعة اساليبها المعروفة وأهمها:

- الاستيلاء على اراضي الدولة وممتلكاتها.
- الاستيلاء على اراضي الغائبين وممتلكاتهم.

- مصادرة الاراضي واغلاقها تحت ستار «اغراض الامن».
- اجبار المزارعين على تبديل اراضيهم باراض في امكنة اخرى.
- شراء بعض الاراضي من اصحابها بالتحايل او الاغراء[16].

وغيرها من الاساليب والوسائل اللاانسانية الهادفة الى سحق الوجود الفلسطيني على الارض.

ويستند الحكم العسكري على القوانين الاسرائيلية الخاصة بالمصادر واهمها:

اولا: قانون املاك الغائبين.

ثانيا: قانون تنظيم الاستيلاء على عقارات في ساعة الطوارىء عام ١٩٤٩.

ثالثا: اجراءات استغلال الاراضي للعام ١٩٤٩.

رابعاً: قانون استملاك الاراضي للعام ١٩٥٣.

خامساً: قانون الطوارىء عام ١٩٤٥ الذي سنته حكومة الانتداب.

سادساً: قانون الاستيطان الزراعي (وقد سنت الكنيست هذا القانون بعد حرب سنة ١٩٦٧)[17]

ويستفاد من الارقام التي قدمتها لجنة الامم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين في سنة ١٩٤٧، عشية اعلان قيام «دولة اسرائيل» أن مجموع ما كان يملكه من الاراضي في فلسطين كلها يتراوح بين ٩، ١٢ في المائة من الاراضي القابلة للزراعة في البلد، وفي سنة ١٩٤٧، اصبح العرب يملكون ١٩ في المائة من اراضي فلسطين التي كانت تحت الانتداب، بينما اصبح الاسرائيليون يملكون اكثر من ٨١ في المائة[18].

يقول السيد ليونارك ميكر، المحامي بمركز القانون والسياسة الاجتماعية والمستشار القانوني (سابقاً) لوزارة الخارجية في الولايات المتحدة «ان المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة قد قامت في حالات شتى بنزع الملكية الخاصة اومصادرتها، ولا يبدو من الممكن استنتاج ان نزع الملكية الخاصة في هذه الاراضي ـ حتى لو صحبه تعويض ـ يتمشى مع القوانين النافذة فيها قبل احتلال اسرائيل لها.

وفيما يتعلق بمصادرة الملكية الخاصة، فان المادة ٤٦ من لوائح لاهاي تحظرها حظراً صريحاً كما سبق واوضحنا.

وتتعلق بهذا الموضوع المادتان ٥٥، ٥٦ من لوائح لاهاي؛ وهما تنصان على ما يلي:

«ينظر لدولة الاحتلال على انها مجرد مدير منتفع للمباني العامة والعقارات والغابات والاملاك الزراعية المملوكة للدولة المعادية والواقعة في البلد المحتل ويجب عليها المحافظة على راس مال هذه الاملاك وادارتها حسب قواعد الانتفاع هذه»[19].

وهكذا يتبين لنا ان احكام القانون الدولي تمنع دولة الاحتلال من التصرف بالاراضي المحتلة، او نزع ملكية اصحابها، وعليه، فان اجراءات الحكم العسكري بضم اجزاء من الاراضي المحتلة اومصادرة واستملاك الاراضي والاملاك العربية، واقامة مستوطنات عليها، هي ممارسات باطلة ادانتها فيها الجمعية العامة في قراراتها المتعددة، منها، القرار رقم (٣٠٩٢)، (د ـ ٢٨) في ٢٨ كانون الاول سنة ١٩٧٣م، الذي دعا فيه اسرائيل الى التقيد باتفاقية جنيف.

وتشكل بعض الاسالب التي يستخدمها الحكم العسكري تجاه المواطنين انتهاكات واضحة لحقوق الملكية الاساسية، منها: هدم منازل المشتبه فيهم، الذين قد لا توجه اليهم اية تهمة او قد لا يدانون على الاطلاق دون ان يتاح لهم سبيل قانوني لرفع الحيف الناجم عن هذه التدابير او التعويض حتى في الحالات التي تثبت فيها براءتهم فيما بعد. وكذلك استمرار الحكم العسكري في رفض الاعتراف بحق العودة للاشخاص الذين نزحوا من الاراضي المحتلة اثناء حرب ١٩٦٧ ونتيجة لها.

ويتضح لأي مراقب للتغييرات التشريعية والادارية التي اجرتها اسرائيل في الضفة الغربية، انها انما اجريت للحفاظ على امن اسرائيل، والاستيلاء على الارض، والسيطرة على مصادر المياه، ولايجاد علاقات اقتصادية بين اسرائيل والضفة الغربية، ولمنع تطور المؤسسات الفلسطينية المستقلة، وهو ما يؤدي الى انتهاك صريح للحقوق الاجتماعية لسكان الضفة الغربية الفلسطينيين.

ومن الامثلة على الطريقة التي تطبق بها اسرائيل هذه السياسة نورد ما يلي[20]:

- الامتناع عن اصدار رخص لحفر الآبار الارتوازية، وكان من نتيجة ذلك ان اتجه قطاع كبير من السكان العرب الذين كانوا سيعملون في الزراعة الى العمل في اسرائيل كعمال عاديين.
- الامتناع عن اصدار رخص استيراد التجهيزات الصناعية.
- القيود على التصدير الى اسرائيل.
- القيود على الحركة العمالية.
- تقليص الخدمات الحكومية.

ان من شأن هذه القيود والتدابير، التي يسلكها الحكم العسكري في المناطق المحتلة، عرقلة التقدم والازدهار للسكان العرب في الاراضي الفلسطينية المحتلة، ويظهر تاثير هذا الوضع بنوع خاص على الجيل الجديد من السكان، حيث يضطر الكثيرون منهم الى الهجرة سعياً وراء العمل.

اجراءات اقتصادية واجتماعية وثقافية:

لقد امتدت اجراءات الحكم العسكري لتشمل مختلف مجالات الحياة في المناطق المحتلة، فعلى الصعيد الاقتصادي ـ كما قدمنا ـ سعت الادارة العسكرية الى ربط اقتصاد المناطق المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي، وقد اتخذت اسرائيل سلسلة اجراءات لهذه الغاية، من بينها اغلاق المصارف العربية العاملة في المناطق، وفرض الضرائب والرسوم الباهظة على المنتوجات والعقارات وغيرها[21]، مع ملاحظة أن نسبة الضرائب التي تفرضها اسرائيل هي اعلى نسبة موجودة في العالم. كما اغرقت الاسواق العربية بالبضائع الاسرائيلية، مما قضى على المنافسين المحليين.

فالمناطق المحتلة خزان لمصادر اقتصادية واسواق مغلوبة على امرها تستعملها اسرائيل لحل مشكلاتها الاقتصادية، وسكان المناطق المحتلة مجبرون على المساهمة في الميزانية الاسرائيلية دون أن يكسبوا شيئاً مقابل ذلك..

وقد ادى ابتلاع اسرائيل لثلث الطاقة العاملة في المناطق المحتلة ١٩٦٧ الى تقليص النشاط

الاقتصادي نظراً لهبوط عدد العاملين فيها[٢٢].

وما زالت سلطات الحكم العسكري تستنزف الموارد الطبيعية، وعلى وجه الخصوص الموارد المائية في الاراضي المحتلة، لمصلحة تلك السلطات وضد مصالح الشعب الفلسطيني. وبما ان الماء مورد شحيح وثمين في المنطقة، فان السيطرة عليه وتوزيعه تعني السيطرة على اهم وسائل البقاء، لذلك يبدو ان اسرائيل تستعمل الماء ليس فقط كسلاح اقتصادي بل كسلاح سياسي ايضاً لدعم سياستها الاستيطانية[٢٣].

وهكذا، فان الظروف الاقتصادية للمناطق المحتلة قد اسهمت بدورها في استمرار عملية النزوح، وان كانت بنسب اقل.

وعلى الصعيد التعليمي والثقافي، فرضت الادارة العسكرية قوانين الرقابة العسكرية على المناهج التعليمية في المدارس، وعلى الصحف والمجلات والكتب المتداولة في المناطق المحتلة. وساد العلاقات بين السلطات العسكرية وبين المؤسسات التعليمية الفلسطينية جو من التوتر والعداء. فكثيراً ما تلجأ السلطات العسكرية الى اغلاق الجامعات عقابا على النشاطات اللامنهجية.

وهناك اجراءات يتخذها الحكم العسكري من شأنها اعاقة التطور في الكليات والجامعات، منها: ما ذكره الأمر العسكري رقم ٨٥٤ بشأن تجديد رخص الجامعات سنويا، مما يجعل استمرار وجود الجامعات والمعاهد رهينة هوى الحاكم العسكري المطلق. وعدم السماح للجامعات بالاشتراك في المهلات العلمية العربية، والحصول على اذن بالعمل للمدرسين[٢٤].

وذكرت اللجنة الاقتصادية لغرب اسيا التابعة للامم المتحدة، ان السياسة التعليمية في ظل الاحتلال الاسرائيلي قد ضيقت بشدة من اكتساب المعرفة المتعلقة بالتاريخ والثقافة الفلسطينيين، وان سلطات الاحتلال حذفت من المناهج الدراسية المواد التي تشير الى فلسطين وحب الوطن والوطنية الفلسطينية والهوية القومية للشعب الفلسطيني[٢٥].

وتخضع المطبوعات والصحف الصادرة في الضفة الغربية للرقابة والقيود على التوزيع، وتواجه صعوبات جمة في الحصول على الخدمات الهاتفية، والتلكس، وخدمات وكالات الانباء العالمية. وتقوم السلطات بمصادرة افلام وآلات التصوير او أشرطة وآلات التسجيل، كما تمنع الصحافيين من الوصول الى اماكن الاحداث. واستنادا الى قانون الطوارىء لعام ١٩٤٥، فان الصحف تتعرض للاغلاق المؤقت او الدائم من قبل سلطات الاحتلال.

ومن التدابير والممارسات الاخرى للحكم العسكري، والتي تؤثر على الحقوق الانسانية لسكان الارض المحتلة، ما يلي:

الاقامة الاجبارية:

تفرض اوامر التقييد من قبل الحاكم العسكري في اللواء او حاكم المنطقة، وتستند هذه الاوامر على البند (١٠٨ ـ ١١٠) من انظمة الطوارىء التي سنتها حكومة الانتداب البريطاني علم ١٩٤٥[٣٦]،

وبموجب هذه الاوامر تستطيع السلطات الاسرائيلية تقييد حريات الاشخاص في تنقلاتهم.

ومن النماذج على تلك الصلاحيات والسلطات:

١ ـ صلاحية التوقيف.

٢ ـ صلاحية التحري.

٣ ـ صلاحية الضبط والمصادرة.

٤ ـ صلاحية تفتيش الاشخاص.

٥ ـ صلاحية ايقاف المركبات والبواخر.

٦ ـ صلاحية الاعتقال الاداري.

٧ ـ صلاحية منع التجول.

٨ ـ صلاحية اغلاق المناطق.

٩ ـ صلاحية اغلاق المحلات.

١٠ ـ صلاحية اصدار اوامر تقييد.

١١ ـ صلاحية فرض الاقامة الجبرية[٣٧].

وعلى العموم، فان هذا القانون يعطي الصلاحية للسلطة في تقييد حرية الانسان الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وهو نفس القانون الذي هاجمته اسرائيل فيما مضى، وتكثر من استعماله الان ضد المواطنين العرب فحسب[٣٨].

تقييد حرية الحركة:

اعتاد الجنود الاسرائيليون ان يصادروا بطاقة اي عابر سبيل يتفق ان يتواجد بالقرب من مكان تقام فيه مظاهرة، او يحدث فيه اضطراب ايا كان نوعه، وسحب البطاقة من اي شخص يعني انه سيظل ملازماً لبيته الى حين اعادتها اليه[٣٩].

القيود على السفر:

من التدابير المفرطة في قسوتها التي يتخذها الحكم العسكري تجاه الفلسطينيين في المناطق المحتلة القيود على السفر، فليس في مقدور احد ان يغادر المناطق المحتلة دون الحصول على تصريح، وكثيرا ما يستعمل الحكم العسكري مناسبة منح التصريح لممارسة الضغط على طالب التصريح.

وكذلك القانون الذي يمنع اي فرد من سكان المناطق المحتلة تحت السادسة والعشرين من عمره يغادر المنطقة من العودة اليها قبل مضي تسعة اشهر، ويبدو ان القصد من هذا القانون هو تشجيع الشبان على العثور على عمل واقامة دائمة خارج الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومن القيود المفروضة على حرية السفر التي يعاني منها سكان المناطق المحتلة يوميا، كثرة نقاط التفتيش وحواجز الطرق بين المدن، وحظر المبيت على سكان الضفة الغربية وغزة داخل الخط الاخضر بدون تصريح، وهو ما يخلق مصاعب للعمال الذين يعملون في اسرائيل، مما يضطرهم الى تكبد نفقات سفر يومية باهظة[٣٠].

الاعتقال الاداري والابعاد:

تخـول المـادة ١١١ من قانون الطوارىء الحكام العسكريين سلطة الاعتقال الاداري، ضد كل شخص يقرر الحاكم ـ لسبب ما ـ اعتقاله، والحاكم في ذلك غير ملزم بذكر او تقديم سبب الاعتقال. ويمكن تجديد الاعتقال قبل المحاكمات دون توفر اية تدابير فعالة تكفل للمعتقل ان يستأنف عدم تجديد اوامر الحجز.

اما المادة ١١٢ من القانون نفسه فانها تمنح الحاكم العسكري سلطة اصدار امر بطرد اي انسان خارج البلاد، او نفيه ومنعه من العودة الى وطنه، وكذلك منع اي انسان موجود خارج البلاد من العودة اليها.

وقرارات الابعاد التي اتخذها الحكم العسكري ولا يزال ضد المواطنين الفلسطينيين، هي من اقسى العقوبات التي يمكن ان يتعرض لها اي انسان، لانها تنزع الانسان من بين اهله وعن ارض وطنه، وترمي به الى ارض غير اراضيه ووطن غير وطنه[31].

انكار حرية التعبير.

لقد انكر الاحتلال الاسرائيلي كافة حقوق التعبير الديموقراطي والتنظيم السياسي على اهالي المناطق المحتلة. وليس في اسرائيل اي قانون يقرر وجود الحقوق والحريات العامة والشخصية وحريات الفكر والتعبير وحرية التجمع، كغيرها من الدول، حيث يوجد ما يعرف بـ«لائحة الحقوق»، او ما يعرف احيانا بـ«الحقوق المدنية».

وحتى لو افترض وجود قانون للحريات، فان وجود قانون الطوارىء يلغي كل شيء ويهدد الانسان العربي في كل حرياته وحقوقه دون استثناء[32].

ولا توجد او تتوفر اية ضمانات او تدابير فعالة لحماية المعتقلين اثناء الاستجواب بعد احتجازهم مباشرة. ولا يتم مطلقا قبول دفع الاشخاص المتهمين، اثناء المحاكمات في المحاكم العسكرية، مهما كانت الحجة قوية.

وسكان المناطق المحتلة محرومون من حرية التجمع بموجب الامر العسكري رقم ١٠١ بشأن حظر اعمـال التحـريض والدعـايـة العدائية، وقد استعمل هذا الامر بكثرة لمنع المظاهرات والاحتجاجات والاعتصامات والاجتماعات والاعمال الجماعية الاخرى المختلفة.

العقوبات الجماعية.

تحظر اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بمعاملة المدنيين في المناطق المحتلة فرض العقوبات الجماعية والعقوبات النيابية، الا ان ايقاع هذه العقوبات هو امر اعتيادي في المناطق المحتلة. فمن الممارسات المعروفة عن سلطات الحكم العسكري انها تختم بيتا او بيوتا سكنية بالشمع الاحمر، او انها تهدم البيوت، وتتم هذه الحالة على الارجح، اذا اشتبهت في ان احد سكانه عضو في جماعة فدائية، او اذا ما كان يسكن فيه او يزوره مثل هذا العضو[33].

كما تعاقب بالاغلاق جميع الحوانيت الموجودة في المنطقة المجاورة لمكان يشتبه بأن سيارة اسرائيلية

رُشقت فيه بالحجارة. وكل من كان ماراً بالقرب من مكان كان قد شهد عملاً تعتبره السلطات غير قانوني، يصبح هدفا لاعمال الانتقام الاسرائيلية[34].

قمع المقاومة المدنية:

يواصل سكان المناطق المحتلة التعبير عن مشاعرهم تجاه الاحتلال الاسرائيلي في مختلف المناسبات، وضمن الامكـانـات المتـاحة، وقد شملت مظاهر المقاومة: الاضرابات، وحركات الاعتصام والمظاهرات السلمية، ومذكرات الاحتجاج والاستنكار لعمليات المصادرة واجراءات التهويد. وقد واجهت اسرائيل هذه المظاهرات بعنف ووحشية[35]، نجم عنها استشهاد وجرح المئات واعتقال وتغريم مئات آخرين من المواطنين العرب، واعلان نظام منع التجول في معظم مدن وقرى ومخيمات المناطق المحتلة.

وما الانتفاضة الشعبية التي عمت الارض المحتلة منذ ١٩٨٧/١٢/٩، الا اثباتاً ودليلاً للعالم على عجز السلطات الاسرائيلية على فرض احتلالها بالقوة، وزيف دعايتها المنادية بالسلام.

وقد أدان قرار مجلس الامن الدولي رقم ٦٠٥ المؤرخ في ١٩٨٧/١٢/٢٣ السياسة الاسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني، وندد باجراءات القمع الاسرائيلية ضد اهالي الاراضي العربية المحتلة، ودعا الى ضرورة تطبيق الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية المدنيين في المناطق المحتلة.

ثم جدد هذا المجلس هذه الادانة بتاريخ ١٩٨٨/١/٥، وفيما يلي اهم ما ورد في القرار رقم (٦٠٧) الذي وافق عليه بالاجماع.

يؤكد مجلس الامن مجددا، مرة اخرى، ان اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في اوقات الحرب المؤرخة في ٢ آب عام ١٩٤٩ تطبق على الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس.

- يلزم اسرائيل بالامتناع عن ابعاد مدنيين فلسطينيين من الاراضي المحتلة.
- يطلب بصورة ملحة من اسرائيل القوة المحتلة ان تحترم الواجبات التي تفرضها عليها الاتفاقية.
- تقرر ان يبقى قيد الدراسة الوضع في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس.

وقام ديفيد ميلر وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الاوسط بتاريخ ١٩٨٨/١/٤ بزيارة تفقدية الى مخيمات قطاع غزة المحتل، وقال في مقابلة مع هيئة الاذاعة البريطانية ـ خلال زيارته ـ: ان الاوضاع فيها تشكل اهانة للقيم الانسانية المتحضرة. واضاف ان الوضع مروع، بالبؤس والشقاء الذي يعانيه السكان لا يضاهيه اي بؤس وشقاء في اي مكان آخر في العالم[36].

وبعد، فان هذا غيض من فيض مما تفعله قوات الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة متحدية بذلك كافة العهود والمواثيق الدولية، وضاربة بها عرض الحائط.

الهوامش:

(١) منها: اتفاقيات لوكارنو لسنة ١٩٢٥، وميثاق باريس لسنة ١٩٢٨، وبرتوكول جنيف لسنة ١٩٣٤.

(٢) د. سامي جنينه، **قانون الحرب والحياد**، (غير معروف مكان وتاريخ النشر) ص١٨٦.

(٣) د. سامي جنينة، **مذكرات في القانون الدولي** (غير معروف مكان وتاريخ النشر) ص٩٢ ـ ٩٣.

(٤) **المستوطنات الاسرائيلية في غزة والضفة الغربية**، الامم المتحدة، نيويورك، ١٩٨٢، ص١١.

(٥) المصدر السابق ص٨٦.

(٦) سامي جنينه، مذكرات في القانون الدولي، مصدر سبق ذكره، ص٨٦.

(٧) عثمان التكروري، عمر ياسين، **الضفة الغربية وقانون الاحتلال الحربي**، مركز الدراسات ـ نقابة المحامين، القدس، ١٩٨٦، ص٥٣

(٨) رجا شحادة، جوناثان كتاب، **الضفة الغربية وحكم القانون**، ترجمة وديع خوري، دار الكلمة للنشر، بيروت، ١٩٨٢، ص٦١

(٩) احسان عطية، **ممارسات المستوطنين في الاراضي العربية المحتلة**، نادي الخريجين العرب، القدس ١٩٨٤، ص١٣٥ ـ ١٣٧.

(١٠) جريدة **القدس**، ٣/٥/١٩٨٤.

(١١) احسان عطية، مصدر سبق ذكره، ص١٢٧

(١٢) المصدر السابق، ص١٢٧.

(١٣) نشر هذا التقرير بتاريخ ٧/٢/١٩٨٤ (عدد صفحاته ٣٢).

(١٤) احسان عطية، مصدر سبق ذكره، ص١٩٦ ـ ١٩٧

(١٥) جميل هلال، **الضفة الغربية ـ التركيب الاجتماعي والاقتصادي**، مركز الابحاث الفلسطيني ـ بيروت، ١٩٧٤، ص٢٥٩.

(١٦) **فلسطين ـ تاريخها وقضيتها**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت (د.ت)، ص١٨٥.

(١٧) احسان عطية، **مصادرة الاراضي في المناطق المحتلة**، جمعية الدراسات العربية، القدس، ١٩٨٠، ص٤٢ ـ ٤٥

(١٨) المستوطنات الاسرائيلية في غزة والضفة الغربية، مصدر سبق ذكره، ص٦.

(١٩) المصدر السابق، ص١٠.

(٢٠) رجا شحادة، مصدر سبق ذكره، ص٦٧ ـ ٧٢.

(٢١) فلسطين ـ تاريخها وقضيتها، مصدر سبق ذكره، ص١٨٦ ـ ١٨٧.

(٢٢) حسين ابو النمل، **الضفة والقطاع بين الالحاق والدمج**، مركز الابحاث الفلسطيني، بيروت، ١٩٧٨، ص١٠٠.

(٢٣) المستوطنات الاسرائيلية.. مصدر سبق ذكره، ص٢٢.

(٢٤) رجا شحادة، مصدر سبق ذكره، ص٩٤ ـ ١٠٠.

(٢٥) **الاطفال الفلسطينيون في الاراضي المحتلة**، تقرير صادر عن هيئة الامم المتحدة، نيويورك، ١٩٨١، ص٩.

(٢٦) على اثر صدور قانون الطوارىء، اجتمعت نقابة المحامين اليهود في ٧/٢/١٩٤٦ في تل ابيب واصدرت بيانا حوله، جاء فيه «ان الصلاحيات الممنوحة للسلطة الحاكمة بموجب قانون الطوارىء تحرم سكان فلسطين من حقوقهم الانسانية الاساسية، وهذا القانون يؤدي الى تعرض الحرية الفردية للخطر، كما يؤدي الى عدم وجود رقابة قضائية عليها» / انظر الى كتاب The other Israel صفحة ١٣٦.

(٢٧) احسان عطية، ممارسات المستوطنين...، مصدر سبق ذكره، ص١٩٦ ـ ١٩٧.

(٢٨) المحامي وليد العسلي، **الديمقراطية السياسية في اسرائيل**، دار الاسوار للطباعة والنشر، عكا، ١٩٧٩، ص١٤٦.

(٢٩) رجا شحادة، مصدر سبق ذكره، ص٧٨.

(٣٠) المصدر السابق، ص٧٥ ـ ٧٦.

(٣١) ضاري رشيد السامرائي، **الفصل والتمييز العنصري في ضوء القانون الدولي العام**، دار الرشيد للنشر، بغداد ١٩٨٣، ص٤٥١ ـ ٤٥٤.

(٣٢) المحامي وليد العسلي، مصدر سبق ذكره، ص١٤٩.

(٣٣) رجا شحادة، مصدر سبق ذكره، ص٨٣.

(٣٤) رجا شحادة، مصدر سبق ذكره، ص٨٤.

(٣٥) المحامي وليد العسلي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٤٦.

(٣٦) جريدة **الفجر المقدسية**، بتاريخ ٥/١/١٩٨٨.

مؤسسات التعليم الجامعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

عبدالله القطشان

لا يقل دور التعليم أهمية عن العوامل السياسية والعسكرية والاقتصادية في مسيرة نضال شعبنا المرير والدامي لنيل حقوقه الوطنية العادلة.

وإننا ندرك انه لا السيف ولا السياسة وحدهما بمقدورهما انجاز تطلعات شعبنا في التحرير وبناء الدولة المستقلة، وانما تتداخل عوامل متعددة من بينها التعليم الذي يعتبر الجهاز الذي تتنفس منه الحركات التحررية والثورية في عالمنا الحديث والمعاصر، وعاملاً رئيسياً من عوامل رفع مستوى وعيها وانتمائها.

وقبـل القـاء الضوء على مؤسسات التعليم الجامعي الفلسطيني في مرحلة الثورة واعلان الدولة الفلسطينية المستقلة، نود تقديم عرض سريع لخلفية تأسيس اول جامعة عربية فلسطينية، حيث تعود فكرة تأسيس جامعة للتعليم العالي العربي الى سنة ١٩٢٣ عندما اجتمع اربعون عضوا من مختلف الهيئات والمؤسسات الرسمية والأهلية يمثلون مختلف الاتجاهات الثقافية في بلادنا، وأقر المؤتمرون تشكيـل مجلس التعليم العالي الفلسطيني (Palestinian higher studies council) بهدف تطوير التعليم العربي ليصل الى مستوى التعليم الجامعي[١]. وفي عام ١٩٢٧ طرح مشروع تاسيس كلية عربية في القـدس Jerusalem college لمنـح درجة البكالوريوس في العلوم والاداب. وفي عام ١٩٣١ برزت فكرة تأسيس جامعـة الأقصى تحت اسم «الجـامعة العربية» Arab university ، عندما تراس الحاج امين الحسيني المؤتمر الاسلامي الذي عقد في القدس واتخذ المؤتمر خطوات تمهيدية على طريق تأسيس الجامعة، ولكن المشروع لم يكتمل بسبب العراقيل التي وضعتها الحركة الصهيونية متحالفة مع حكومة الانتداب، إضافة الى المعوقات الأخرى من بعض الاطراف العربية من خارج فلسطين[٢] في الوقت الذي كان فيه شعبنا يوجه كل جهوده وطاقاته الاقتصادية والسياسية للدفاع عن وجوده وأرضه واستقلاله امام تصاعد خطر الحركة الصهيونية المتنامي.

بقيت المحاولات الفلسطينية مستمرة لتأسيس جامعة حتى سنة ١٩٤٨. وبعد كارثة ١٩٤٨، عاش

شعبنا في الشتات وعلى الجزء المتبقي من الوطن يحمل في وجدانه حلمه الذي لم يفارقه في حياة المنفى، ومن تلك الاشارات السابقة نستطيع التاكيد على ان عملية تأسيس جامعة فلسطينية ليست فكرة جديدة كما يعتقد بعضنا، وكما يزعم الكتاب والمسؤولون الصهاينة في تقاريرهم المقدمة الى المؤسسات والهيئات الدولية، رغم ان هؤلاء يعرفون الحقيقة ولكنهم يحاولون اخفاءها ليبرهنوا امام المنظمات الدولية بأن الاحتـلال الاسرائيـلي هيـأ الظروف المنـاسبـة عنـدما سمح بتاسيس الجامعات العربية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وهو ما لم يكن متوفراً في تلك المناطق قبل الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧.

لقد شهدت السنوات الممتدة ما بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٩ تأسيس ست جامعات فلسطينية فتية، وهي الفترة التي شهدت انبعاث «اعادة احياء» الهوية الفلسطينية بكل مضامينها، وفي ظل هذه الظروف اصبح ميلاد الجامعات الفلسطينية حقيقة واقعة منسجمة مع بروز الهوية الوطنية لشعبنا، بعد ان كان حلماً وفكرة تراود آباءنا واجدادنا منذ العشرينات من هذا القرن. من هنا كان التعليم العالي الفلسطيني نتاج تطلعات وطنية سابقة واستجابة لتحديات حضارية فرضتها ظروف الاحتلال من جهة والنضال الوطني الفلسطيني في تلك المرحلة من جهة اخرى. ولا يستطيع الباحث ان ينكر دور القيود التي فرضت في تلك السنوات أمام قبول الاعداد المتزايدة من ابناء شعبنا في الجامعات العربية، مما دفع سكان فلسطين المحتلة للبحث عن حلول وطنية استطاعت تجاوز تلك العراقيل والقيود. وكان القرار الوطني بتشجيع أبناء الوطن المحتل بالبقاء على ارضهم عن طريق ايجاد مؤسسات جامعية تستطيع استيعاب اكبر عدد ممكن من الشباب، وذلك عوضاً عن الالتحاق في الجامعات الأجنبية، مما يؤدي الى تفريغ الارض الفلسطينية من سكانها، من بين العوامل التي ساهمت بدور فعال في بروز تلك الجامعات الى حيز الوجود.

ونحن لا ننكر دور العامل الاقتصادي في دفع الفلسطينيين للبحث عن حل لمشاكلهم الاقتصادية عبر التعليم العالي بعد ان فقدوا مواردهم الاقتصادية ابان نكبة ١٩٤٨ وهزيمة ١٩٦٧، ولا يمكن فهم هذا العامل الاقتصادي الا ضمن العامل النفسي في تحقيق الذات من جهة ولان التعليم بالنسبة لنا يمثل وطناً آخر غير قابل للاحتلال أو الضم او الاستيعاب او القهر او المصادرة.

في ضوء كل ذلك يمكن الحديث بشكل أكثر تفصيلاً عن نشأة الجامعات الفلسطينية وتطورها من الناحية الاحادية أو الجماعية المقارنة.

اولاً: جامعة بيرزيت

اقيمت جامعة بيرزيت في البداية كمدرسة ابتدائية في سنة ١٩٢٤ ابان فترة الانتداب البريطاني. لم يكن احد في ذلك الوقت يفكر في ان هذه المدرسة الصغيرة الواقعة في احدى قرى رام الله ستتوج كأول جامعة عربية فلسطينية تولد في عهد الاحتلال الصهيوني كتعبير عن تاكيد الهوية الثقافية للشعب الفلسطيني.

في سنة ١٩٣١ تطورت مدرسة بيرزيت واصبحت تضم الصفوف الثانوية وتؤهل طلابها لامتحان متركيوليشن فلسطين والامتحانات الخارجية التي كانت تعقد في القدس[٣]. في سنة ١٩٥٢ تبنت المدرسة برامج تعليمية لمستوى فوق المرحلة الثانوية[٤]، وفي سنة ١٩٦١ تطورت المدرسة الى كلية للتعليم المتوسط الذي يضم تخصصات أدبية وعلمية[٥]. وفي عام ١٩٦٧ تخلت الكلية عن مراحل التعليم العام. وفي عام ١٩٧٢ توجت الكلية المتوسطة لتصبح اول جامعة عربية في فلسطين وتحولت من مؤسسة علمية خاصة الى مؤسسة علمية عامة[٦]، وبذلك تحققت امنية عزيزة على شعبنا طال انتظارها منذ بداية العشرينات من هذا القرن.

ومن قبيل مقارنة بعض الاحداث، فان مدرسة بيرزيت تأسست في نفس الفترة التي تأسس فيها أول مجلس للتعليم العالي الفلسطيني وتفس الفترة التي اسست فيها مدرسة البنات الانجليزية في حيفا التابعة لارسالية القدس ونفس السنة التي اسست فيها مدارس كفر مالك ـ وابو كشك ـ المساعيد ـ عزون ـ ابو ديس ـ سلواد ـ السافرية ـ حرام ـ مجدل يبا ـ وبيت نوبا ـ الفالوجه ـ برقه ـ طمون ـ طوباس والمرصرص ـ رانيه ـ معزاز ـ الزريعي ـ العبيد[٧]، وفي نفس السنة التي شهدت افتتاح الجامعة العبرية في القدس.

واذا حق لجامعة بيرزيت ان تفاخر باعتبارها أول جامعة عربية فلسطينية فتحت الطريق امام المدن الفلسطينية الأخرى التي انتهجت نفس السبيل، فان لها ميزة أخرى باعتبارها الجامعة التي ولدت في احضان الريف الفلسطيني والتي تمثل تجربة رائدة في خدمة المجتمع المحلي، وهي تلعب نفس الدور على المستوى الوطني في مجالات متعددة الجوانب. وتتمتع جامعة بيرزيت بمستوى علمي رفيع تشير اليه العديد من الكتابات التي تبحث في التعليم الجامعي الفلسطيني.

الاهـــداف.

١ ـ اتاحة فرص الدراسة والتخصص والتعمق في ميادين المعرفة مع الاعتناء بالثقافة العامة.

٢ ـ القيام بالبحث العلمي وتشجيعه وتنمية روح البحث والاستقصاء والاستقلال الفكري.

٣ ـ تنمية روح العمل الجماعي عند الطلبة.

٤ ـ الاهتمام بالقيم الاخلاقية.

٥ ـ العناية بالحضارة العربية والاسلامية ونشر تراثها.

٦ ـ العمل على رقي الآداب والفنون وتقدم العلوم.

٧ ـ توثيق الروابط مع الجامعات العربية والعالية والهيئات العلمية المختلفة[٨]

وجـامعة بيرزيت عضو في اتحاد الجامعات العربية، يشرف عليها مجلس امناء يضم أحد عشر

عضواً. تمنح الجامعة درجة البكالوريوس في الآداب ـ العلوم ـ التجارة والهندسة. وتتبع نظام التعليم الحر والفصول الدراسية ونظام الساعات المعتمدة.

كليات الجامعة:

ضمت الجامعة اربع كليات التحق بها ٢٣٩٣ طالبا وطالبة يمكن توزيعهم بين الكليات على النحو التالي

١ ـ كلية الآداب التي ضمت ٩٧٥ طالبا في اقسام اللغة الانجليزية، العربية، الدراسات الشرق اوسطية، الآثار، علم المكتبات، علم الاجتماع، التربية وعلم النفس.

٢ ـ كلية العلوم وضمت ٥٥٥ طالبا في اقسام الكيمياء، الفيزياء، الرياضيات، الكيمياء الحيوية، والاحياء.

٣ ـ كلية التجارة، وقد التحق بها ٤٦٨ طالبا، وتتكون من اقسام المحاسبة، ادارة الاعمال، والاقتصاد.

٤ ـ كلية الهندسة وضمت ٣٩٥ في اقسام الهندسة الميكانيكية، المدنية، والكهربائية[٩].

هيئة العاملين: وكانت خلال العام ١٩٨٥/٨٤ كما يلي:

هيئة التدريس والكوادر المساعده		العاملون في الادارة والخدمات	
دكتوراه	٩٧	دكتوراه	٤
ماجستير	٧٩	ماجستير	١٦
بكالوريوس	٣٠	بكالوريوس	٦٦
متوسط ومهني	٣٠	متوسط ومهني	١٠٢
		ثانوية عامة	١٩
		بدون مؤهل	١٠٣
المجموع	٢٣٦	**المجموع**	٣١٠[١٠]

المكتبــة:

تحتوي مكتبة الجامعة على ٨٣٠٠٠ كتاب ونشره في مختلف التخصصات، وتشترك المكتبة في عدد كبير من الدوريات باللغة العربية واللغات الاجنبية[١١]

الطلبة

تطور عدد الطلبة في الجامعة بين العام الجامعي ١٩٧٧/ ١٩٧٨ و ١٩٨٤/ ١٩٨٥ كما يلي:

العام الجامعي	ذكور	اناث	المجموع
١٩٧٧/ ١٩٧٨	٥٢٠	٣٠٧	٨٢٧
١٩٧٨/ ١٩٧٩	٦٦٢	٤٠٠	١٠٦٢
١٩٧٩/ ١٩٨٠	٨٤٢	٥٤٨	١٣٩٠
١٩٨٠/ ١٩٨١	١٠٤٤	٦١٧	١٦٦١
١٩٨١/ ١٩٨٢	١١٩٩	٦٨٣	١٨٨٢
١٩٨٢/ ١٩٨٣	١٣٤٣	٦٩٤	٢٠٣٧
١٩٨٣/ ١٩٨٤	١٥٣٥	٧٤١	٢٢٧٦
١٩٨٤/ ١٩٨٥	١٦٧٤	٧٧٩	٢٣٩٣[١٢]

ثانياً: جامعة النجاح الوطنية:

تأسست كلية النجاح الوطنية في مدينة نابلس عام ١٩١٨. وكانت تعتبر من ارقى المدارس الوطنية في فلسطين، وانتهجت اساليب التعليم العربي الاسلامي. في سنة ١٩٤١ تطورت الى مدرسة ثانوية كاملة تؤهل طلابها لامتحان الدراسة الثانوية الفلسطينية «متركيوليشن»[١٣] والالتحاق في جامعات الدول العربية المجاورة وجامعات الشرق الاوسط ومعاهد التعليم الاجنبية.

فتحت المدرسة ابوابها امام عدد كبير من ابناء الدول العربية المجاورة. وكانت تتلقى المساعدات المالية من المجلس الاسلامي الأعلى.

في عام ١٩٦٥ ادخلت الكلية برامج اعداد المعلمين. وفي سنة ١٩٧٧ تطورت الكلية الى جامعة فلسطينية[١٤] تفتتح ابوابها امام جميع ابناء الوطن المحتل، وخاصة منطقة شمال الضفة الفلسطينية التي تضم مدينة جنين وطولكرم ونابلس التي يتواجد فيها اكبر تجمع سكاني عربي في المنطقة.

اهداف الجامعة.

١ ـ توفير البيئة الجامعية الحيوية للاكفاء من أبناء الشعب الفلسطيني الراغبين في الاستفادة من برامجها الاكاديمية وخدماتها الثقافية والاجتماعية والفنية وذلك عن طريق:

أ ـ برامج دراسية لمستوى درجة البكالوريوس.

ب ـ الابحاث الضرورية لسد حاجات المجتمع الفلسطيني الثقافية والاجتماعية والمهنية وتطبيق التكنولوجيا الحديثة.

ج ـ توسيع البرامج الدراسية لمستويات الدراسات العليا حسب المقتضيات والامكانيات.

٢ ـ تنمية الشخصية الفلسطينية القادرة على التفكير الموضوعي الناقد والتقييم السليم والتجاوب

باحساس ذهني وإنساني مع المجتمع وذلك عن طريق:

أ ـ تنمية الذات وتطوير الدوافع والقدرات باعتبار التعلم عملية متواصلة.

ب ـ تعزيز المنافسة الحرة في الانجازات الاكاديمية والاجتماعية والفنية.

ج ـ تحمل المسؤولية بالمساهمة في توسيع افق المعرفة وتنمية الذات بالتفكير النقدي لتجارب الانسان المعاصر من أجل انارة المستقبل.

٣ ـ احياء التراث العربي والاسلامي وتوثيق روابط التعاون مع الشعوب المحبة للسلام وذلك عن طريق توجيه افراد اسرة الجامعة ومساعدتهم في:

أ ـ تفهم المقاييس والقيم الاخلاقية العربية والاسلامية وممارستها في مرافق الحياة.

ب ـ تقوية الاحساس بمشاكل الشعب الفلسطيني والمساهمة في ايجاد الحلول لها والعمل على ازالتها بالطرق العلمية والتحليل المنطقي.

ج ـ المقدرة على التجاوب باحساس وتعاطف مع الآخرين بمعرفة حضارتهم وتقدير مشاعرهم.

٤ ـ الاستمرار في تطوير الجامعة لتحافظ على حداثتها والتجاوب مع حاجات المجتمع وتحديات المستقبل وذلك عن طريق:

أ ـ تقييم الخطط الدراسية والعمرانية بشكل دوري وتحديد اولوياتها في البرامج ومشاريع التنمية.

ب ـ ممارسة النقد الذاتي للتعرف على مواقع الضعف لازالتها والميزات الحسنة لتقويتها.

ج ـ الاطلاع على انظمة ومناهج الجامعات الاخرى للاستفادة من تجاربها التربوية والعلمية.

د ـ التفاعل الحقيقي مع المجتمع بالاتصال الدائم معه واستجابة لحاجاته المتغيرة باستمرار.[١٥]

يشرف على الجامعة مجلس امناء مكون من ١٢ عضواً[١٦]، وهي عضو في اتحاد الجامعات العربية.

تمنح الجامعة درجة البكالوريوس في تخصصات العلوم الادارية والتجارة والهندسة والاداب والعلوم والدبلوم العالي في التربية. تتبع الجامعة نظام التعليم الحر والفصول الدراسية ونظام الساعات المعتمدة.

كليات الجامعة.

ضمت الجامعة خمس كليات وكلية اعداد معلمين (كلية مجتمع للتعليم المتوسط) التحق بالجامعة عام ١٩٨٥/٨٤ ٢٨٨٧ طالب في مختلف التخصصات على النحو التالي:ـ

- كلية الاداب ٨٨١ طالب
- كلية العلوم ٥١٣ طالب
- كلية التجارة ٦٣١ طالب
- كلية الهندسة ٢١٤ طالب
- كلية التربية ٢٩٣ طالب
- كلية اعداد المعلمين ٣٥٥ طالب[١٧]

هيئة العاملين: وكانت خلال العام ٨٤/٨٥ كما يلي:

هيئة التدريس والكوادر المساعدة		والعاملون في الادارة والخدمات			
دكتوراه	٩٢	دكتوراه	٥	متوسط ومهني	٥٢
ماجستير	٧٢	ماجستير	٧	ثانوية	١٣
بكالوريوس	٣٣	بكالوريوس	٤١	بدون مؤهل	٥٩
المجموع	١٩٧	المجموع	٥٣	المجموع	١٢٤[١٨]

المكتبة

تحتوي المكتبة الجامعية على ٥٢٠٠٠ كتاب ونشره في اللغة العربية واللغات الاجنبية، وتشترك في عشرات الدوريات العربية والاجنبية[١٩]

عدد الطلبة:

تطور عدد الطلبة من الأعوام الجامعية ١٩٧٧/١٩٧٨ ـ ١٩٨٤/١٩٨٥ كما يلي:

العام الجامعي	ذكور	اناث	المجموع
١٩٧٧/١٩٧٨	٤٨٦	٤٣٨	٩٢٤
١٩٧٨/١٩٧٩	٧٤٦	٦٢٩	١٣٧٥
١٩٧٩/١٩٨٠	١٠٨٥	٨٥٦	١٩٤١
١٩٨٠/١٩٨١	١٤٦٢	١٠٨٧	٢٥٤٩
١٩٨١/١٩٨٢	١٦٦٦	١١٥٦	٢٨٢٢
١٩٨٢/١٩٨٣	١٣٦٥	١١٥٩	٢٣٩١
١٩٨٣/١٩٨٤	١٣٩٨	١٠٢٦	٢٤٢٧
١٩٨٤/١٩٨٥	١٤٨١	١٠٥١	٢٥٣٢[٢٠]

★ بالاضافة الى ١٣٤ طالب و٢٢١ طالبة في كلية مجتمع النجاح.

ثالثاً: الجامعة الاسلامية في غزة:

ظهرت الجامعة الاسلامية كمؤسسة جامعية في سنة ١٩٧٨ وكان ظهورها تجسيداً لفكرة جرينة هدفت تطوير معهد فلسطين الازهري الى جامعة عربية اسلامية في نفس العقد الذي شهد ميلاد الجامعات الفلسطينية الشقيقة، تقع الجامعة في مدينة غزة، وتمنح درجة البكالوريوس في تخصصات الشريعة واصول الدين، واللغة العربية، العلوم، التجارة، التربية، والتمريض. قبلت الجامعة الاسلامية كعضو في اتحاد الجامعات العربية سنة ١٩٨١ كما قبلت عضواً في رابطة الجامعات الاسلامية في سنة ١٩٨٤، وتعتبر هذه الجامعة أكبر جامعة فلسطينية من حيث عدد الطلاب.

يشرف على الجامعة مجلس امناء مكون من ٦ اعضاء وهي تتبع نظام التعليم الحر والفصول الدراسية ونظام الساعات المعتمدة[٢٢]

اهداف الجامعة

١ ـ خدمة المجتمع الفلسطيني والعربي والاسلامي في المجالات الثقافية بشكل عام.
٢ ـ تقديم التعليم الجامعي لابناء الشعب الفلسطيني عامة وابناء قطاع غزة على وجه الخصوص.
٣ ـ اتاحة فرصة التخصص لابناء الشعب الفلسطيني في ميادين المعرفة الانسانية والمعرفة الاسلامية بشكل خاص.
٤ ـ تشجيع البحث والاستقصاء العلميين، وتنمية الاستقلال الفكري وحب التحليل والاكتشاف مع الالتزام بالعقيدة الاسلامية دستوراً للحياة.
٥ ـ العمل على رقي الاداب والعلوم والفنون مع الارتباط بالتراث الاسلامي.
٦ ـ الاهتمام بالقيم والاخلاق الاسلامية، والتاكيد على التحلي بها في مسيرة الجامعة وتسليح خريجيها بذلك.
٧ ـ توعية الطلاب بتاريخ بلادهم وقضاياهم المتعددة وتوعيتهم بتاريخ اجدادهم وربط ماضيهم بحاضرهم للاستفادة من كل ذلك في رسم مستقبلهم.
٨ ـ اعادة صهر المجتمع الفلسطيني في بوتقة واحدة وتخليصه من شوائب المذاهب الهدامة والافكار المستوردة.
٩ ـ استقطاب الكفاءات الفلسطينية في مختلف جوانب المعرفة، وتوظيف جهودهم في خدمة ابناء امتهم ووطنهم.
١٠ ـ توثيق الروابط مع الجامعات ومراكز البحوث والهيئات العلمية المحلية والعربية والعالمية مع التركيز على الاسلامية منها.[٢٣]

كليات الجامعة وتوزيع الطلبة حسب التخصصات وهيئة التدريس ١٩٨٤/١٩٨٥

ضمت الجامعة سبع كليات التحق بها ٤٠٧٣ طالب وزعوا بين الكليات على النحو التالي:

- كلية الشريعة ٣٩٠ طالب
- كلية اصول الدين ٤٦٥ طالب
- كلية الآداب ٥٨٨ طالب
- كلية التربية ١٥٠٦ طالب
- كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ٦٦١ طالب
- كلية العلوم ٤٢٤ طالب
- كلية التمريض ٣٩ طالب[٣٤]

هيئة العاملين وكانت خلال العام ٨٤/٨٥ كما يلي

هيئة التدريس والكوادر المساعده		العاملون في الادارة والخدمات	
دكتوراه	٤٥	دكتوراه	-
ماجستير	٦٠	ماجستير	-
بكالوريوس	٩٠	بكالوريوس	٣٨
متوسط ومهني	٤	متوسط ومهني	١٥
		الثانوية	١١
المجموع	١٩٩	**بدون مؤهل**	٣٦
		المجموع	١٠٠[٣٥]

المكتبة.

احتوت مكتبة الجامعة على ٤٠,٠٠٠ كتاب ووصلت اليها مجموعة جديدة من الكتب العلمية، وتشارك المكتبة في عدد من الدوريات العربية والاجنبية[٣٦]

تطور عدد الطلبة بين عامي ١٩٧٨/١٩٧٩ - ١٩٨٤/١٩٨٥

١٩٧٨/١٩٧٩	١٢٣	طالب
١٩٧٩/١٩٨٠	٢٦٠	طالب
١٩٨٠/١٩٨١	٨٤٠	طالب
١٩٨١/١٩٨٢	١٧٤٨	طالب
١٩٨٢/١٩٨٣	٢٥٠٠	طالب
١٩٨٣/١٩٨٤	٣٣٠٠	طالب
١٩٨٤/١٩٨٥	٤٠٧٣	طالب[٣٧]

رابعاً: جامعة القدس:

تشكلت جامعة القدس من اربع كليات تأسست في سنوات مختلفة وفي مواقع مختلفة إذا ما قارناها بالجامعات الاخرى في الوطن المحتل، وتتمتع كل كلية باستقلال شبه كامل في ادارتها وأهدافها وماليتها وشؤونها الداخلية

والجامعة عضو في اتحاد الجامعات العربية، وتمنح درجة البكالوريوس في العلوم والشريعة الاسلامية والتمريض والصحة العامة والعلوم الصحية والاداب،وتتبنى نظام التعليم الحر والفصول الدراسية.

كليات الجامعة والطلبة وهيئة التدريس والعاملون في الادارة والخدمات للسنة ١٩٨٤/١٩٨٥

عدد الكليات ٤

عدد الطلبة ١٢٥٢

عدد هيئة التدريس ١٣٨

العاملون في الادارة ١٤٥

المراجع العلمية ٢١٠٠٠٤[٣٨]

وهذه نبذة مختصرة نلقي من خلالها الضوء على كل كلية حسب فترة تأسيسها:-

١ - كلية العلوم والتكنولوجيا «أبو ديس»

تأسست سنة ١٩٧٠ كمدرسة اعدادية - ثانوية تحت اسم «المعهد العربي» وفي عام ١٩٧٧ تطورت الى «كلية العلوم» ولكنها اغلقت من قبل سلطات الاحتلال الصهيوني واعيد فتحها مرة أخرى في سنة ١٩٨١ [٣٩] تقع الكلية في قرية ابو ديس جنوب شرق القدس، ويشرف عليها مجلس امناء مكوّن من ١٦ عضواً،[٣٠] والكلية معترف بها من اتحاد الجامعات العربية باعتبارها احدى كليات جامعة القدس، وتمنح الكلية درجة البكالوريوس في العلوم

الاهداف

١ - خدمة المجتمع باعداد الطلبة اعدادا يتلاءم مع حاجات المجتمع، وستعمل الكلية على انشاء اقسام وتخصصات في المستقبل كلما وضحت حاجة المجتمع لها.

٢ - الحفاظ على مستوى أكاديمي ممتاز.

٣ - تخريج طلبة قادرين وراغبين في العمل على تطوير مجتمعهم لايصاله الى مرحلة التحديث وادخاله الحضارة العلمية التكنولوجية الحديثة حتى يصبح المجتمع معاصراً للمجتمعات المتقدمة على قدم المساواة والتكافؤ

٤ - الاهتمام بتأصيل هوية الطالب العربية وربطه ثقافياً بجذوره وتراثه والعناية بأخلاقه وسلوكه ودينه

٥ - افساح المجال لكل طالب لكي يحقق قدراته الكامنة، وبذا يحقق انسانيته

٦ ـ الاهتمام بالابحاث بنفس قدر الاهتمام بالتعليم والتدريس [٣١]

اقسام الكلية. ـ تضم الكلية ٨ اقسام وهي:ـ

١ ـ قسم الكيمياء
٢ ـ قسم الرياضيات
٣ ـ قسم الفيزياء
٤ ـ قسم العلوم الحياتية
٥ ـ قسم التكنولوجيا الكيميائية
٦ ـ قسم التكنولوجيا الطبية
٧ ـ قسم التكنولوجيا الحاسب الالكتروني
٨ ـ قسم التكنولوجيا الالكترونية

هيئة التدريس والعاملون في الادارة والخدمات وعدد الطلبة والمكتبة في العام ١٩٨٤/١٩٨٥

هيئة التدريس		العاملون في الادارة والخدمات	
		دكتوراه	ـ
دكتوراه	٢٢	ماجستير	١
ماجستير	٢٧	بكالوريوس	١٥
بكالوريوس	٢٨	بكالوريوس	٩
متوسط مهني	١٠	ثانوية	٢٠
متوسط ومهني	٨٧	بدون مؤهل	١٧
المجموع	المجموع	٦٢[٣٢]	

التحق بالكلية ٥٥٥ طالب في الاقسام الثمانية[٣٣] تضم مكتبة الكلية ٢١٠٠٠ كتاباً ونشرة علمية باللغة العربية والانجليزية والمكتبة مزودة بدوريات عربية وأجنبية [٣٤]

ب ـ كلية الدعوة واصول الدين ـ بيت حنينا:

افتتحت كلية الدعوة وأصول الدين في سنة ١٩٧٨ بقرار من وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية في عمان[٣٥]. تقع الكلية في شمال مدينة القدس «بيت حنينا»، ويشرف عليها مجلس امناء يضم ٩ اعضاء، [٣٦] الكلية معترف بها من اتحاد الجامعات العربية باعتبارها احدى كليات جامعة القدس، تمنح الكلية درجة البكالوريوس في الشريعة الاسلامية، وهي تتبع نظام الفصول الدراسية والساعات المعتمدة.

الاهداف:

١ ـ ابراز مكانة القدس الدينية والعلمية مع التأكيد على طابعها الاسلامي.

٢ ـ اقامة مركز علمي اسلامي يعزز مدرسة الفكر الاسلامي حول المسجد الاقصى.

٣ ـ الارتفاع بمستوى التعليم الشرعي من المرحلة الثانوية (ثانوية شرعية ومعهدين متوسطين في القدس وقلقيلية) الى المرحلة الجامعية الاولى ومن ثم الارتقاء الى منح شهادات في الدراسات العليا.

٤ ـ اعداد جيل من الدعاة الى الله على اسس علمية وتربوية سليمة تؤهل أبناءه لدخول مجال الوعظ والارشاد والدعوة الى الله.

٥ ـ سد حاجة البلاد من الدعاة والعاملين في مجال الدراسات الدينية.

٦ ـ الحد من هجرة الشباب الى الخارج طلباً للعلم والعمل.

٧ ـ مواجهة التيارات الفكرية المستوردة والناجمة عن الظروف الراهنة، بجيل مستند الى جذوره القويمة عقيدة وفكراً [٣٧].

تضم هيئة التدريس ١٥ عضواً، بينما يعمل ٢٨ عضواً في الادارة والخدمات[٣٨]، التحق بالكلية عام ١٩٨٥/٨٤ ٣٢٥ طالب [٣٩]، وتحتوي مكتبتها على ١٠,٠٠٠ مرجع ونشره باللغة العربية والانجليزية، وتشترك في دوريات اقليمية وعالمية باللغة العربية والانجليزية[٤٠].

جـ ـ كلية الاداب للبنات «مؤسسة دار الطفل العربي».

تأسست كلية الاداب للبنات في سنة ١٩٨٢ بفضل جهود مؤسسة «دار الطفل العربي» التي تقع في حي الشيخ جراح بمدينة القدس [٤١]. يشرف عليها مجلس امناء يضم ١٦ عضواً[٤٢]. الكلية معترف بها من اتحاد الجامعات العربية باعتبارها احدى كليات جامعة القدس. تعتمد الكلية نظام الفصول الدراسية والساعات المعتمدة وتمنح درجة البكالوريوس في الاداب ودبلوم في التربية.

تضم الكلية الاقسام التالية:ـ

ـ اللغة العربية
ـ اللغة الانجليزية
ـ الخدمة الاجتماعية

الاهداف.

١ ـ الابقاء على المدينة المقدسة منارة للعلم والاشعاع الثقافي كما كانت في العقود السابقة من هذا القرن، وتعميق رسالتها الانسانية والثقافية.

٢ ـ فسح المجال امام جميع فتيات فلسطين ممن تعترض ظروفهن التقليدية والبيئية سبيل وصولهن الى لمؤسسات التعلمية العليا، وبخاصة التي تقع خارج مدينة القدس.

٣ ـ تنمية روح البحث العلمي والاستقلال الفكري وروح العمل الجماعي الدى امهات المستقبل.

٤ ـ العناية بالحضارة الاسلامية ونشر تراثها وتنمية الاهتمام بالثقافة القومية والعالمية وتطوير التراث الوطني.

٥ ـ تكوين المواطن الصالح وتنمية شعور الانتماء للارض والوطن والاهتمام بالقيم الاخلاقية.

٦ ـ العمل على رقي الاداب والفنون.

٧ ـ توثيق الروابط مع الجامعات والهيئات المحلية والعربية والعالمية[٤٣].

هيئة التدريس والطلبة والمكتبة للعام الجامعي ١٩٨٤/١٩٨٥

هيئة التدريس		العاملون في الادارة والخدمات	
دكتوراه	٣	دكتوراه	١
ماجستير	٦	ماجستير	١
بكالوريوس	١	بكالوريوس	٦
		متوسط مهني	٤
		ثانوية	١
		بدون مؤهل	٣
المجموع	١٠	**المجموع**	١٦[٤٤]

التحق بالكلية ٢٥٢ طالبة في قسم اللغة العربية واللغة الانجليزية والخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع، تحتوي مكتبة الكلية على ما يقارب من ٨١٠٠ كتاب ونشرة باللغة العربية والانجليزية وتشترك المكتبة في عدد من الدوريات العربية والاجنبية[٤٥].

الكليات العربية للمهن الطبية «البيرة»:

تأسست اول كلية من الكليات العربية للمهن الطبية وتدعى كلية التمريض العربية في ١٥/٩/١٩٧٩. وفي ١٥/٩/١٩٨٠ تأسست ثاني كلية من الكليات العربية للمهن الطبية وهي كلية الطب المخبري ـ الصحة العامة[٤٦].

تمنح الكلية درجة البكالوريوس علوم في التمريض وبكالوريوس علوم في الطب المخبري وبكالوريوس العلوم في الصحة العامة، والكلية معترف بها من اتحاد الجامعات العربية باعتبارها إحدى كليات جامعة القدس. تعتمد الكلية نظام الفصول الدراسية والساعات المعتمدة.

يشرف على الكلية مجلس امناء مكون من ٩ اعضاء[٤٧].

الأهداف:

١ ـ سد النقص المتزايد في عدد الممرضات في مستشفيات وعيادات الضفة الغربية.

٢ ـ سد النقص المتزايد في مدارس التمريض المؤهلة لمنح شهادة بكالوريوس في التمريض.

٣ ـ رفع مستوى الممرضة ثقافياً الى مستوى جامعي ليرتفع بذلك مستوى ثقة الممرضة بنفسها.

٤ ـ تحسين نظرة المجتمع الى الممرضة.

٥ ـ تحسين مستوى الخدمات الطبية وذلك بمواكبة التمريض بمستواه الرفيع لعمل الاطباء المتخصصين في الوحدات التخصصية.

٦ ـ اتاحة الفرصة لاطلاع العاملين في المهن الطبية المساعدة في بلادنا على أحدث ما توصل اليه العلم عن طريق عقد المؤتمرات العلمية ودعوة محاضرين اخصائيين للاشتراك فيها.

٧ ـ المساهمة في توفير الكوادر المؤهلة جيداً لسد العجز الفادح في عدد العاملين في حقول المهن الطبية المساعدة في بلادنا لا سيما التمريض.

٨ ـ اتاحة الفرص لابنائنا وبناتنا ان يتعلموا على المستوى الجامعي باحد فروع التخصصات في العلوم الطبية باحدث الوسائل واعلى المستويات.

٩ ـ انشاء مكتبة طبية عامة تحوي كل ما يلزم من مراجع وكتب ومجلات وأدوات سمعية وبصرية.

١٠ ـ المساهمة في تحسين الخدمات الصحية عن طريق توفير المختبرات الحديثة وتهيئة الطلبة تأهيلاً جيداً لادارتها والعمل بها.

١١ ـ تشجيع البحث العلمي في الاختصاصات التي تعتني بها الكليات[٤٨].

هيئة التدريس والعاملون في الادارة والخدمات وعدد الطلبة والمكتبة للعام ١٩٨٤/١٩٨٥

هيئة التدريس		العاملون في الادارة والخدمات	
دكتوراه	٢	دكتوراه	١
ماجستير	١٥	ماجستير	٢
بكالوريوس	٣	بكالوريوس	٧
متوسط ومهني	٦	متوسط ومهني	٧
		الثانوية	١
		بدون مؤهل	٢١[٤٩]
المجموع	٢٦	**المجموع**	٣٩

بلغ عدد الطلبة في الكلية ٢٥٢ طالب[٥٠]، ضمت المكتبة ٣٠٠٠ كتاب ونشره في اللغة العربية، والانجليزية، تشترك الكلية في ٥٠ دورية باللغة العربية والاجنبية[٥١].

تطور جامعة القدس بين السنة الاكاديمية ١٩٨١/١٩٨٢ ـ ١٩٨٤/١٩٨٥

السنة الدراسية	ذكور	اناث	المجموع
١٩٨١/١٩٨٢	١٨١	٢٦٨	٤٤٩
١٩٨٢/١٩٨٣	٢٩٥	٣٩٩	٦٩٤
١٩٨٣/١٩٨٤	٤٣٥	٦٦٧	١١٠٢
١٩٨٤/١٩٨٥	٥٠٤	٧٤٨	١٢٥٢[٥٢]

خامساً: ـ جامعة بيت لحم.

تأتي جامعة بيت لحم مباشرة بعد جامعة بيرزيت في الترتيب الزمني من حيث الافتتاح.
أسست جامعة بيت لحم في سنة ١٩٧٣ كثمرة لجهود عدد من الشخصيات العربية المحلية وعدد من رجال الدين التابعين لاخوة دي لاسال «أخوة المدارس المسيحية[٥٣]، يرجع نشاط هذه الجماعة في بلادنا لسنة ١٨٧٦[٥٤]. ساهم القاصد البابوي في القدس وبدعم من الفاتيكان في روما في عملية تأسييس الجامعة

ومن الملاحظ ان المؤسسات المسيحية لعبت دوراً كبيراً في تقديم الدعم المعنوي والمادي لجامعة بيت لحم، وهذا الدور الذي تقوم به المؤسسات المسيحية في مجال التعليم يعود الى القرن التاسع عشر. وما لبث دورها ان تعاظم تدريجياً ففي السنة الدراسية ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ استوعبت المدارس المسيحية في فلسطين ٣١٤٨٤ تلميذاً شكلوا ٢٠٪ من عدد الطلبة العرب في جميع المدارس العربية ونسبة ٦٨٪ من عدد الطلبة العرب في المدارس العربية الحكومية وما يقارب من ضعفي عدد الطلبة في المدارس العربية الاسلامية الخاصة. ومن ميزات التعليم العربي المسيحي تمسكه بالتعليم والثقافة الوطنية وقد شاركت المدارس المسيحية في حركة المقاومة الوطنية كالمظاهرات والاضرابات والاحتجاجات والمؤتمرات الوطنية التي شهدتها فلسطين أثناء فترة مقاومة الانتداب والحركة الصهيونية في فلسطين بين عامي ١٩٢٠ ـ ١٩٤٨[٥٥].

تعتبر جامعة بيت لحم احدى مؤسسات مجلس التعليم العالي، وقد حصلت على عضوية اتحاد الجامعات العربية في سنة ١٩٨١، وهي عضو في الهيئة الامريكية لمجلس الكليات. يستطيع خريجو هذه المؤسسة اكمال دراستهم العليا في الجامعات الامريكية والاوروبية، تفتح الجامعة ابوابها لجميع الطلبة دونما تمييزقائم على الدين أو اللغة او الجنس [٥٦] يشرف على الجامعة ثلاثة ممثلين من الفرير (اخوة دي لاسال) التابعة للكنيسة الكاثوليكية في روما ومجلس امناء يضم عشرة اعضاء يمثلون السكان العرب[٥٧] تمنح الجامعة درجة البكالوريوس في الاداب، ادارة الاعمال، التمريض والعلوم وتمنح دبلوم دراسات متوسطة في تخصص ادارة الفنادق، تتبع الجامعة نظام الفصول الدراسية والساعات المعتمدة

اهداف الجامعة

١ ـ خدمة المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بكونها مركزاً للتعليم ولتقدم المعرفة والحفاظ عليها ونشرها واستعمالها.

٢ ـ اتاحة الفرصة لدراسة برامج اكاديمية من مستوى رفيع في الاداب والعلوم والتربية وادارة الفنادق والتمريض وفي حقول اخرى ليتسنى للمتخرجين المؤهلين أن يتقلدوا مناصب مسؤولة في المجتمع.

٣ ـ المساهمة في المعرفة عن طريق البحث العلمي والدراسة والنشاط الخلاق في الميدانين النظري والعملي، والبحث عن طرق لتطبيق تلك المعرفة من أجل الارتقاء بالشعب ورفع مستواه في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة

٤ ـ نشر نتائج البحوث وتراث الثقافة الانسانية الخصب في الاداب والعلوم.

٥ ـ المساهمة في الحياة الثقافية والعقلية.

٦ ـ مساعدة المدارس الابتدائية والثانوية[٥٨].

كليات الجامعة للعام ١٩٨٥/٨٤:

ـ كلية الاداب: التحق بها ٥٤٣ طالب يدرسون في اقسام اللغة العربية، الانجليزية، علم الاجتماع، علم النفس، علم الاجتماع والنفس وعلم الاجتماع وخدمة المجتمع.
ـ كلية العلوم: ضمت ٣٣٩ طالب في قسم الاحياء، الرياضيات، والكيمياء.
ـ كلية التجارة. التحق بها ٢٤٦ طالب.
ـ كلية التمريض: التحق بها ١٠٢ طالب.
ـ معهد ادارة الفنادق وضم ٧٩ طالب[٥٩]

هيئة التدريس والعاملون في الادارة والخدمات

هيئة التدريس		العاملون في الادارة والخدمات	
دكتوراه	٢٩	دكتوراه	٥
ماجستير	٤٩	ماجستير	٧
بكالوريوس	٢٤	بكالوريوس	٩
متوسط ومهني	١٦	متوسط ومهني	١٩
		ثانوية	٧
		بدون مؤهل	٢٦
المجموع	١١٨	**المجموع**	٧٣[٦٠]

المكتبة:ـ

تحتوي مكتبة الجامعة على ٣٠٨٦٨ كتاب ونشره في اللغة العربية واللغات الاجنبية، وتشترك في عدد كبير من الدوريات العربية والاجنبية[٦١].

تطور عدد الطلبة بين السنة الدراسية ١٩٧٧/ ١٩٧٨ ـ /١٩٨٤/ ١٩٨٥:

	ذكور	اناث	المجموع
١٩٧٨/١٩٧٧	٤٢٤	٢٤٦	٦٧٠
١٩٧٩/١٩٧٨	٤٢١	٢٨٠	٧٠١
١٩٨٠/١٩٧٩	٤٧٤	٣٣٥	٨٠٩
١٩٨١/١٩٨٠	٤٧٨	٣٩٣	٨٧١
١٩٨٢/١٩٨١	٦٥٣	٥٢٥	١١٧٨
١٩٨٣/١٩٨٢	٥٦٥	٥١٣	١٠٧٨
١٩٨٤/١٩٨٣	٦١٤	٥٣٦	١١٥٠
١٩٨٥/١٩٨٤	٦٨٧	٥٤٣	١٢٣٠[٦٢]

★ بالاضافة الى ٤٠ طالب و ٢٩ طالبة في معهد ادارة الفنادق الذي يمنح شهادة الدبلوم.

سادساً: ـ جامعة الخليل:

اسست جامعة الخليل في البداية ككلية لتدريس الشريعة الاسلامية في عام ١٩٧١[٦٣]. شغلت الكلية مبنى مؤقتاً تابعاً لرابطة الجامعيين في الخليل. في عام ١٩٧٧ اتخذ مجلس امناء الكلية قراراً يقضي بفتح كلية للاداب وتحويل كلية الشريعة الى مؤسسة تعليم جامعي، واجه افتتاح الجامعة مشكلات من ابرزها مماطلة سلطات الاحتلال منح ترخيص لمزاولة العمل التعلمي. في العام الدراسي ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ افتتحت كليه الاداب وكان ذلك إيذاناً بميلاد جامعة الخليل في سلسلة القلاع الجامعية التي ولدت كرد فعل حضاري واستجابة للتحديات والعقبات امام تعليم ابنائنا في الجامعات الخارجية.

يشرف على الجامعة مجلس امناء يضم أحد عشر عضواً[٦٤]، وجامعة الخليل معترف بها كعضو في اتحاد الجامعات العربية. تمنح المؤسسة التعليمية درجة البكالوريوس في الاداب والشريعة ودبلوم في التربية وهي تنتهج نظام الفصول والساعات الدراسية المعتمدة.

أهداف الجامعة:

١ ـ نشر المعرفة باتاحة فرصة التعليم العالي والتخصص في مختلف ميادين العلوم الطبيعية البحتة منها والتطبيقية والعلوم الانسانية والفنون وتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء

في فروع العلوم المختلفة.

٢ ـ تطوير المعرفة بالقيام بالبحث العلمي وتشجيعه وتنظيم ومساعدة الجهات المختصة على حل مشكلات المجتمع وقضايا التنمية فيه.

٣ ـ الاهتمام بشخصية الطالب ومسلكه ومواطنته الصالحة وتوجيهه ايجابيا للخدمة العامة.

٤ ـ الاهتمام بالارشاد الميداني في مختلف النواحي التطبيقية في سبيل خدمة المجتمع وحل مشاكله القائمة وتلافي المتوقع منها.

٥ ـ توثيق الروابط مع الجامعات والهيئات العلمية العربية والدولية[٦٥].

كليات الجامعة للعام ١٩٨٥/٨٤:

تضم الجامعة كلية الشريعة وكلية الاداب التى تحتوي على قسم اللغة العربية، اللغة الانجليزية والتاريخ. تضم كلية الاداب والشريعة ١٦٩٧ طالب وزعوا على النحو التالي:

- كلية الاداب التحق بها ٨٢٢ طالب
- كلية الشريعة التحق بها ٨٧٥ طالب[٦٦]

هيئة التدريس والعاملون في الادارة والخدمات:

هيئة التدريس		العاملون في الادارة والخدمات	
دكتوراه	١٨	دكتوراه	١
ماجستير	٢٤	ماجستير	١
بكالوريوس	٦	بكالوريوس	١٣
		متوسط ومهني	٥
		ثانوية	٥
		بدون مؤهل	١٣
المجموع	٤٨	المجموع	٣٨[٦٧]

وتحتوي مكتبة الجامعة على ما يقارب من ٢٠,٠٠٠ كتابا ونشرة باللغة العربية والانجليزية[٦٨].

تطور عدد الطلبة في الجامعة بين العام الجامعي ١٩٧٧/١٩٧٨ و ١٩٨٤/١٩٨٥ كما يلي

	ذكور	اناث	المجموع
١٩٧٧/١٩٧٨	٢٠٦	١٣٦	٣٤٢
١٩٧٨/١٩٧٩	٢٦٦	٢١١	٤٧٧
١٩٧٩/١٩٨٠	٢٥٦	٢٦٨	٥٢٤
١٩٨٠/١٩٨١	٤٨١	٥٤٤	١٠٢٥
١٩٨١/١٩٨٢	٥٣٧	٦٦٤	١٢٠١
١٩٨٢/١٩٨٣	٧٩٨	٧٦٢	١٥٦١
١٩٨٣/١٩٨٤	٩٧١	٧٥٥	١٧٢٦
١٩٨٤/١٩٨٥	٩٩٦	٧٠١	١٦٩٧[٦٦]

نظرة تجمعية/ مجلس التعليم العالي:

تنضوي الجامعات الستة السابقة تحت لواء مجلس التعليم العالي الفلسطيني. وقد تم تأسيس هذا المجلس في صيف ١٩٧٧ اثر اجتماع هام دعى اليه مجمع النقابات المهنية في القدس وحضرته أربعون شخصية فلسطينية تمثل خبرات وتجارب تربوية وتعليمية وثقافية متعددة الجوانب من مختلف مناطق الوطن المحتل. انتخب المجتمعون لجنة تنفيذية انيط بها القيام بأعمال مجلس التعليم، ويلاحظ ان تشغيل المجلس العالي جاء ليعالج مشاكل التعليم الجامعي التي بدأت في الظهور ابان السنوات الخمس الاولى من تأسيس الجامعات الفلسطينية.

من هنا برزت أهمية قيام مؤسسة وطنية عليا في مجال التعليم تأخذ على عاتقها التصدي للمشاكل التعلمية والادارية والمالية والوطنية الملحة للجامعات الفلسطينية في غياب السلطة الوطنية.

ورغم ان مجلس التعليم العالي يعتبر إحدى المؤسسات الهامة في مجال التعليم العالي وبخاصة الجـامعي منـه. فاننا لن نتعرض الى دراسة تجربته على اعتبار انها تحتاج الى ورقةمستقلةوبالتالي فسيقتصر الحديث عن هذا المجلس عند هذا الحد لندخل من خلاله الى النظرة التجمعية للجامعات الستة التي سبق ذكرها، علما بأن المجلس يشرف بالاضافة الى الجامعات على المعاهد المتوسطة والتي يبلغ عددها خمسة معاهد وكليات متوسطة ويخرج عن اشرافه ١٢معهداً متوسطاً لبعضها يتبع ادارة الاحتلال ولا مجال لدخوله تحت اشراف المجلس. والبعض الاخر يعتبر مشروعاً خاصاً يهدف الى الربح تجري معالجة انضمامه الى المجلس بشكل مدروس ومتعمق.

طلبة الجامعات.

يوضح الجدول رقم (١) توزيع الطلبة في الجامعات الستة للعام الدراسي ٨٥/١٩٨٦.

جدول رقم (١) توزيع طلبة الجامعات الفلسطينية للعام الدراسي ٨٥/٨٦

اسم الجامعة	تحضيري	جامعي اول	جامعي ثاني	جامعي ثالث	جامعي رابع	جامعي خامس	المجموع
١ ـ الجامعة الاسلامية/ غزة	١١٧٠	١٣٦٨	٥٨٢	٧٦٦	٦٨٤	ـ	٤٥٧٠
٢ ـ حامعة بيت لحم	ـ	٤٣٦	٣٠٣	٢٢٥	٢٣٣	ـ	١١٩٧
٣ ـ جامعة بيرزيت	١٩٤	٧٤٦	ـ	٤٤٨	٤٩٦	٤١	٢٤٠٤
٤ ـ جامعة الخليل	ـ	٥٦٦	٣٨٧	٤٣٩	٣٥٤	ـ	١٧٤٦
٥ ـ جامعة القدس	ـ	٣٨٦	٣٢٤	٣٥٠	٣٤١	١٩	١٤٢٠
أ ـ كلية العلوم واصول الدين	ـ	٨٣	٧٩	٧٤	١٢٩	ـ	٣٦٥
ب ـ كليات التمريض	ـ	٤٧	٢٩	٤٧	٣٢	ـ	١٥٥
جـ ـ كلية العلوم (ابو ديس)	ـ	١٦٧	١٤٥	١٤٥	١٢٤	١٩	٦٠٠
د ـ كليه الاداب للبنات	ـ	٨٩	٧١	٨٤	٥٦	ـ	٣٠٠
٦ ـ جامعة النجاح الوطنية	ـ	١٤١١	٣٥٥	٤٨٤	٦٩٥	٦٢	٣٠٠٧
المجموع	١٣٦٤	٤٩١٣	٢٤٣٠	٢٧١٢	٢٨٠٣	١٢١	١٤٣٤٤

يبين لنا الجدول السابق مجموعة من الظواهر التي من ابرزها:

- تستوعب الجامعة الاسلامية بغزة أكبر عدد من الطلبة، تليها جامعة النجاح الوطنية.
- يلتحق في جامعة بيت لحم أقل عدد من الطلبة قياساً بالجامعات الاخرى.
- يلتحق الطلبة في السنة التحضيرية في الجامعة الاسلامية وجامعة بيرزيت فقط.
- توجد أقسام للدراسات العليا على نطاق محدود في جامعة النجاح وبيرزيت والقدس
- توزع نسبة الطلبة في مختلف السنوات الدراسية على النحو التالي:

أ ـ يشكل طلبة السنة التحضيرية نسبة ٩,٥٪ من مجموع الطلبة.
ب ـ يشكل طلبة السنة الاولى نسبة ٣٤,٣٪ من مجموع الطلبة.
جـ ـ يشكل طلبة السنة الثانية نسبة ١٦,٩٪ من مجموع الطلبة.
د ـ يشكل طلبة السنة الثالثة نسبة ١٨,٩٪ من مجموع الطلبة.
هـ ـ يشكل طلبة السنة الرابعة نسبة ١٩,٥٪ من مجموع الطلبة.
و ـ يشكل طلبة السنة الخامسة نسبة ٠,٩٪ من مجموع الطلبة.

ـ ان هذه الارقام والنسب تعالج موضوع طلبة البكالوريوس اما طلبة المعاهد والكليات المتوسطة التابعة لمجلس التعليم الفلسطيني فيبلغ عددهم ١٧٧٠ طالباً وطالبة موزعين بين المعاهد والكليات التالية:ـ
١ ـ كلية مجتمع النجاح ٥٠٢ طالبا.
٢ ـ معهد ادارة الفنادق بجامعة بيت لحم ٨٧ طالباً.
٣ ـ المعهد الفني الهندسي «البوليتكنيك» ٩٤٣ طالباً.
٤ ـ كلية العلوم الاسلامية ـ القدس ٥٠ طالبا.
٥ ـ كلية العلوم الاسلامية ـ قلقيلية ١٨٨ طالبا.

تمنح هذه الكليات الخمس شهادة الدبلوم للخريج، ومدة الدراسة فيها سنتان بعد تمام مرحلة الدراسة الثانوية العامة.

التوزيع الجغرافي لطلبة الجامعات الفلسطينية للعام الدراسي ١٩٨٦/٨٥

الجدول رقم (٢):

اسم الجامعة	القدس	رام الله	نابلس	طولكرم	جنين	الخليل	بيت لحم	غزة	فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨	المجموع
١ ـ الجامعة الاسلامية / غزة	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٤٥٧٠	ـ	٤٥٧٠
٢ ـ جامعة بيت لحم	٣٠٨	٩١	٣٢	٣٢	٤٠	١٩٧	٤٥٠	٤٦	١	١١٩٧
٣ ـ جامعة بيرزيت	٣٠٨	٧٠٣	٢١٨	٢٧٠	٢٢١	١٥٥	٩٠	٤٣٠	٩	٢٤٠٤
٤ ـ جامعة الخليل	٤٧	٨٠	١٨٨	١١٥	١٤١	١٠٦٣	٨٩	١٠	١٣	١٧٤٦
٥ ـ جامعة القدس	٥٤٦	٢٤١	١١٩	١٤٨	٧١	١٧٤	٦٢	٢٧	٣٢	١٤٢٠
أ ـ كلية الدعوة واصول الدين	٩٦	٧٣	٢٨	٤٨	٣٩	٤٠	١٢	ـ	١٩	٣٦٥
ب ـ كليات التمريض	٥٠	٣٦	١٨	١٧	٨	١٧	٤	٥	ـ	١٥٥
جـ ـ كلية العلوم	٢٠٤	٦٩	٥٩	٧٩	٢٢	١١٤	٢٤	٢٠	٩	٦٠٠
د ـ كلية الاداب للبنات	١٩٦	٦٣	٤	٤	٢	٣	٢٢	٢	٤	٣٠٠
٦ ـ جامعة النجاح الوطنية	١١	٢٣	١٢٦٧	٩٢٧	٤٤٤	١١٣	٣	٢٠٩	ـ	٣٠٠٧
٧ ـ المجموع	١٢٢٠	١١٤٨	١٨٢٤	١٤٩٢	٩١٧	١٧٠٢	٦٩٤	٥٢٩١	٥٥	١٤٣٤٤

ان تحليل الجدول السابق يكشف لنا عن ابرز الظواهر التالية:

ـ يتوزع الطلبة على ثماني مناطق جغرافية، ويأتي قطاع غزة في طليعة المناطق الجغرافية إذا ما نظرنا لعدد الطلبة في الجامعات.

ـ تستقبل الجامعة الاسلامية بغزة طلبة القطاع وهي تخلو من ابناء فلسطين منذ عام ١٩٤٨ ولا يلتحق بها طلبة من الضفة الفلسطينية، ويعود ذلك الى وجود جامعة وحيدة في هذه المنطقة المكتظة بالسكان، كما أن هذه الجامعة غير قادرة على استيعاب ابناء القطاع من حملة الشهادة الثانوية.

ـ يلتحق ٧٢٢ طالباً من ابناء قطاع غزة في جامعة الضفة الفلسطينية، ومعظمهم يدرسون في جامعة بيرزيت، تليها في الترتيب جامعة النجاح الوطنية.

ـ سجلت منطقة فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨ أقل نسبة من حيث التحاق الطلبة، ويلاحظ بأن طلبة هذه المنطقة يلتحقون بالجامعات الاجنبية خارج فلسطين وفي الجامعات الاسرائيلية، وتضم جامعة القدس العربية أكبر نسبة من هؤلاء الطلبة.

ـ تأتي منطقة نابلس في طليعة مناطق الضفة الفلسطينية من حيث عدد الطلبة، وتحتل المركز الثاني بعد قطاع غزة، ويليها في الترتيب منطقة الخليل.

ـ لا تتقيد الجامعات في قبولها للطلبة على اساس العامل الجغرافي، كماهو موضح من نسبة التحاق الطلبة من المنطقة الجغرافية التي تقع فيها الجامعة.

ويلاحظ بالنسبة لطلبة جامعة غزة انهم من قطاع غزة وذلك للصعوبات التي تخلقها سلطات الاحتلال امام الطلبة القادمين الى غزة.

اسم الجامعة	عدد الطلبة من المنطقة الجغرافية التي تقع فيها الجامعة	النسبة في ٪ من المجموع العام للطلبة
الجامعة الاسلامية	٤٥٧٠	١٠٠٪
جامعة بيت لحم	٤٥٠	٣٧,٥٩٪
جامعة بيرزيت	٧٠٣	٢٩,٢٤٪
جامعة الخليل	١٠٦٣	٦٠,٨٨٪
جامعة القدس	٥٤٦	٣٨,٤٥٪
جامعة النجاح	٩٢٧	٣٠,٨٢٪

ـ بذلك تعتبر جامعة بيرزيت في طليعة الجامعات التي تستقبل اكبر نسبة من الطلبة من خارج المنطقة الجغرافية التي تقع فيها الجامعة، تليها جامعة النجاح الوطنية.

ـ تعتبر منطقة بيت لحم وجنين اقل المناطق الجغرافية في اعداد الطلبة الذين يلتحقون في الجامعات اذا ما استثنينا منطقة فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨، وهنا لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار العامل الديمغرافي والحضاري في تحليل هذه الظواهر.

ـ تنتشر الجامعات الفلسطينية في جميع المناطق الجغرافية المشار اليها سابقاً، باستثناء منطقة جنين وطولكرم اللتين يلتحق معظم طلابهما في جامعتي النجاح الوطنية وجامعة بيرزيت.

جدول رقم (٣) توزيع الطلبة حسب الجنس والكليات في الجامعات للسنة الدراسية ١٩٨٥/١٩٨٦.

اسم الجامعة	الآداب	العلوم	التربية	التجارة	الشريعة والقانون	دعوة واصول الدين	الهندسة	التمريض	الطب المخبري	المجموع: ذكور	المجموع: المجموع الكلي
١ ـ الجامعة الاسلامية	٦٨٢	٥١٣	١٥٦٥	٧٢٣	٤٩٢	٥٩٥	-	-	-	٢٩٨٥	٤٥٧٠
٢ ـ جامعة بيت لحم	٥٢٧	٢١٥	٣٦	٢٣٥	-	-	-	٨٤	-	٦٨١	١١٩٧
٣ ـ جامعة بيرزيت	٩٨٢	٥٢١	-	٤٧٠	-	-	٤٣١	-	-	١٦٣٤	٢٤٠٤
٤ ـ جامعة الخليل	١٢٦٦	-	-	-	٤٨٠	-	-	-	-	١٠٩٠	١٧٤٦
٥ ـ جامعة القدس	٣٠٠	٦٠٠	-	-	-	٣٦٥	-	١٠٢	٥٣	٦١٣	١٤٢٠
أ ـ كلية الدعوة	-	-	-	-	-	٣٦٥	-	-	-	١٧٥	٣٦٥
ب ـ كليات التمريض	-	-	-	-	-	-	-	١٠٢	٥٣	٣٧	١٥٥
جـ ـ كلية العلوم	-	٦٠٠	-	-	-	-	-	-	-	٤٠١	٦٠٠
د ـ كلية الاداب للبنات	٣٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣٠٠
٦ ـ جامعة النجاح الوطنية	١١٠٣	٥٨٧	٣٧٨	٧٢٧	-	-	٢١٢	-	-	١٧٤٦	٣٠٠٧
المجموع	٤٨٦٠	٢٥٣٦	١٩٧٩	٢١٥٥	٩٧٢	٩٦٠	٦٤٣	١٨٦	٥٣	٨٧٤٩	١٤٣٤٤

ان تحليل الجدول رقم (٣) يكشف لنا عن ابرز الظواهر التالية:ـ

ـ يشكل متوسط التحاق الاناث في الجامعات نسبة ٣٩٪ من المجموع العام للطلبة، بينما وصلت نسبة الذكور الى ٦١٪ من الطلبة، وتبين لنا هذه النسب ارتفاع معدل التحاق الاناث في مؤسسات التعليم الجامعي، وهي نسبة مرتفعة اذا ما قورنت بفرص التعليم الجامعي المتاح للاناث في الدول الاخرى.

ـ تحتل جامعة القدس مكان الصدارة وتليها جامعة بيت لحم اذا ما نظرنا لعدد الطالبات الذي يفوق عدد الطلبة في الجامعة الاولى، بينما ترتفع نسبة الطالبات في جامعة بيت لحم قياسا بالجامعات الاخرى، وتقع هاتين الجامعتين في منطقة جغرافية متقاربة. ونلاحظ هنا ظاهرة ملفتة للانتباه وهي انخفاض نسبة

الفتيات الملتحقات في جامعة بيرزيت ولا يمكن تفسير هذه الظاهرة بالعامل الحضاري، بل ان العامل الجغرافي يلعب دوراً بارزاً في تفسير ذلك. وعلى سبيل المثال، نجد ان معظم ابناء قطاع غزة الذين التحقوا في جامعة بيرزيت من الذكور، وبصفة عامة فان نسبة الفتيات متقاربة في الجامعات، فيما عدا جامعة القدس وجامعة بيرزيت،وهنا يبرز دور العامل الجغرافي والحضاري ونوعية التخصصات في تفسير هذه الظاهرة. ونقدم هنا صورة اوضح عن نسب الاناث والذكور بالنسبة للمجموع العام للطلبة في كل جامعة للعام الدراسي ٨٥ ـ ٨٦:

اسم الجامعة	نسبة الذكور٪	نسبة الاناث٪	المجموع
الجامعة الاسلامية/ غزة	٦٥,٣٢	٣٤,٦٨	٪١٠٠
جامعة بيت لحم	٥٦,٨٩	٤٣,١١	٪١٠٠
جامعة بيرزيت	٦٧,٩٧	٣٢,٠٣	٪١٠٠
جامعة الخليل	٦٢,٤٣	٣٧,٥٧	٪١٠٠
جامعة القدس	٤٣,١٧	٥٦,٨٣	٪١٠٠
جامعة النجاح	٥٨,٠٦	٤١,٩٤	٪١٠٠

ـ تحتوي جميع الجامعات على كليات أدبية ويشكل طلبة هذه الكلية ٣٣,٨٨٪ من المجموع الكلي للطلبة.

ـ توجد كليات للعلوم في جميع الجامعات فيما عدا جامعة الخليل.

ـ تضم جامعة بيت لحم والجامعة الاسلامية وجامعة النجاح كليات للتربية، بينما لا يتوفر هذا التخصص في بقية الجامعات.

ـ تحتوي الجامعات على كليات للتجارة باستثناء جامعة القدس والخليل.

ـ تتركز كليات الشريعة والقانون وكليات الدعوة وأصول الدين في الجامعة الاسلامية بغزة وجامعة الخليل وجامعة القدس.

ـ توجد كليات للهندسة في جامعة بيرزيت وجامعة النجاح الوطنية فقط.

ـ تنفرد جامعة القدس بتدريس تخصص التمريض والطب المخبري.

وقد بدأت الجامعة الاسلامية بتدريس هذه التخصصات في الفترة الاخيرة. وفيما يلي توزيع نسب الطلبة حسب التخصصات للعام الدراسي ٨٥/٨٦:

الكلية	نسبة الكلية من المجموع العام ٪
الاداب	٪٢٣,٨٨
العلوم	٪١٧,٦٨
التربية	٪١٣,٨٠
التجارة	٪١٥,٠٢
شريعة وقانون	٪٦,٧٨
دعوة واصول دين	٪٦,٦٩
الهندسة	٪٤,٤٨
تمريض وطب مخبري	٪١,٦٧
المجموع	٪١٠٠

- توجد أقسام للدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية وبيرزيت والقدس ويلاحظ عدم وجود كليات للحقوق والزراعة والطب والصيدلة والتكنولوجيا والطب البيطري وطب الاسنان في مختلف الجامعات.
- تحتوي جامعة الخليل على كليتين فقط وهما: الاداب، والشريعة والقانون. وهي بصدد انشاء كلية زراعة.

الهيئة التدريسية في الجامعات:

أما بالنسبة لهيئة التدريس والكوادر المساعدة فان الجدول رقم (٤) أ، ب يوضح لنا توزيع هذه الكوادر حسب طبيعة وظائفها والشهادات العلمية الحاصلة عليها وتوزيع هذه الكوادر بين الجامعات المختلفة للعام ١٩٨٥/ ١٩٨٦.

جدول (٤) ا- العاملون في التدريس

اسم الجامعة	عدد اعضاء هيئة التدريس			عدد الكوادر المساعدة			المجموع الكلي
	دكتوراه	ماجستير	المجموع	بكالوريوس	دبلوم	المجموع	
الجامعة الاسلامية/ غزة	٤١	٦٣	١٠٤	١٠٤	-	١٠٤	٢٠٨
جامعة بيت لحم	٢٨	٤٦	٧٤	٩	٣	١٢	٨٦
جامعة بيرزيت	٩٧	٧٩	١٧٦	٣٠	-	٣٠	٢٠٦
جامعة الخليل	١٨	٢٨	٤٦	٤	-	٤	٥٠
جامعة القدس	٣٧	٥٤	٩١	٤١	١٤	٥٥	١٤٦
أ- كلية الدعوة	٨	٦	١٤	-	-	-	١٤
ب- كلية التمريض	١	١٧	١٨	٤	٥	٩	٢٧
جـ- كلية العلوم	٢٣	٢٤	٤٧	٣٥	٩	٤٤	٩١
د- كلية الاداب	٥	٧	١٢	٢	-	٢	١٤
جامعة النجاح الوطنية	٩٢	٧٢	١٦٤	٣٣	-	٣٣	١٩٧
المجموع	٣١٣	٣٤٢	٦٥٥	٢٢١	١٧	٢٣٨	٨٩٣

يوضح الجدول السابق مجموعة من الحقائق التالية:-

- يشكل حملة الدكتوره ٤٧,٧٩٪ من مجموع هيئة التدريس اما حملة الماجستير فيشكلون نسبة ٥٢,٢١٪.
- في جامعة بيرزيت يفوق عدد حملة الكتوراه عدد حملة شهادات الماجستير وينطبق ذلك على جامعة النجاح عكس بقية الجامعات التي يفوق فيها عدد حملة شهادات الماجستير عدد حملة الدكتوراه، وتضم هاتين المؤسستين نصف عدد اعضاء هيئة التدريس في الجامعات المشار اليها سابقاً.
- يعمل في جامعة الخليل وجامعة بيت لحم اقل عدد من هيئة التدريس قياساً بالجامعات الاخرى، وفيما يلي توضيح نسبة اعضاء هيئة التدريس في كل مؤسسة مقارنة بالمجموع العام:

اسم الجامعة	نسبة اعضاء هيئة التدريس في كل جامعة من المجموع العام
الجامعة الاسلامية/ غزة	٪١٥,٨٨
جامعة بيت لحم	٪١١,٣٠
جامعة بيرزيت	٪٢٦,٨٧
جامعة الخليل	٪٧,٠٢
جامعة القدس	٪١٣,٨٩
جامعة النجاح	٪٢٥,٠٤

- ان الغالبية العظمى من الكوادر المساعدة هم من حملة شهادة البكالوريوس، وتصل نسبتهم الى ٩٢,٨٦٪، بينما تصل نسبة حملة الدبلوم ٧,١٤٪ من المجموع العام للكوادر المساعدة.
- يعمل في الجامعة الاسلامية بغزة أكبر نسبة من عدد الكوادر المساعدة يليها جامعة القدس قياساً بالمجموع العام للكوادر المساعدة، بينما تحتل جامعة الخليل الترتيب السادس كما هو مبين في توزيع النسبة المئوية للكوادر المساعدة:-

اسم الجامعة	نسبة الكوادر المساعدة في كل جامعة من المجموع العام
الجامعة الاسلامية	٪٤٣,٧٠
جامعة بيت لحم	٪٥,٠٤
جامعة بيرزيت	٪١٢,٦١
جامعة الخليل	٪١,٦٨
جامعة القدس	٪٢٣,١٠
جامعة النجاح الوطنية	٪١٣,٨٧
المجموع	٪١٠٠

العاملون الاداريون

ويوضح لنا جدول (٤) ب توزيع العاملين في الادارة والخدمات حسب الشهادات العلمية والمؤسسات التعلمية التي يعملون بها كما هو مبين فيما يلي:

الجدول (٤) ب: العاملون الاداريون حسب الجامعة

والمؤهل للعام ٨٥/٨٦

اسم الجامعة	دكتوراه	ماجستير	دبلوم عالي	بكالوريوس	دبلوم متوسط	ثانوي	بلا	
الجامعة الاسلامية / غزة	-	-	-	٤١	٢٦	١٤	٤٢	١٢٣
جامعة بيت لحم	٤	٧	٢١	١١	-	٤	٢٠	٦٧
جامعة بيرزيت	٣	١٦	-	٦٦	١٠٢	١٩	١٠٣	٣٠٩
جامعة الخليل	٣	١	-	٢٢	٨	٤	٢٠	٥٨
جامعة القدس	٣	٥	٤	٤٣	٢١	٢٣	٧٦	١٧٥
أ - كلية الدعوة	١	١	-	٩	٤	١	١٥	٣١
ب - كلية التمريض	١	١	٤	٨	-	٤	١٧	٣٥
جـ - كلية العلوم	-	٢	-	١٩	١٣	١٧	٤١	٩٢
د - كلية الاداب	١	١	-	٧	٤	١	٣	١٧
جامعة النجاح الوطنية	٤	١٠	-	٤٥	٥٢	١٣	٥٩	١٨٣
المجموع	١٧	٣٩	٢٥	٢٢٨	٢٠٩	٧٧	٣٢٠	٩١٥

- يلاحظ هنا بأن حملة الدكتوراه يشكلون اقل نسبة من المجموع الكلي للعاملين في الادارة والخدمات، بينما تصل نسبة الذين لا يحملون شهادات الى ثلث نسبة عدد العاملين في هذا المجال.
- ويشير الجدول السابق بان جامعة بيرزيت تشغل مكان الصدارة، تليها جامعة النجاح فالقدس من حيث عدد العاملين في الادارة والخدمات كما هو موضح على النحو التالي:

اسم الجامعة	نسبة عدد العاملين في الادارة والخدمات من المجموع العام ٪
الجامعة الاسلامية	٪١٣,٤٤
جامعة بيت لحم	٪٧,٣٢
جامعة بيرزيت	٪٣٣,٧٧
جامعة الخليل	٪٦,٣٤
جامعة القدس	٪١٩,١٣
جامعة النجاح الوطنية	٪٢٠,٠
المجموع العام	٪١٠٠

يلاحظ مما سبق أن نسبة عدد اعضاء هيئة التدريس من حملة الدكتوراه والماجستير بلغت ٧٣,٣٥٪ من المجموع الكلي للعاملين في التدريس، بينما تشكل نسبة الكوادر المساعدة ٢٦,٦٥٪ من مجموع هيئة التدريس.

- كما أن نسبة العاملين في هيئة التدريس والكوادر المساعدة تصل الى ٤٩,٣٩٪ من المجموع الكلي لجميع العاملين في الجامعات، بينما تصل نسبة العاملين في الادارة والخدمات ٥٠,٦١٪ من المجموع العام لجميع العاملين.
- تحتل جامعة بيرزيت المركز الاول في عدد اعضاء هيئة التدريس والعاملين في الادارة والخدمات، تليها جامعتا النجاح الوطنية ثم الاسلامية بغزة كما هو مبين فيما يلي.

اسم الجامعة	عدد اعضاء هيئة التدريس والكوادر المساعدة	عدد العاملين في الادارة والخدمات	المجموع	نسبة هيئة التدريس والعاملين في كل جامعة ٪
الجامعة الاسلامية	٢٠٨	١٢٣	٣٣١	٪١٨,٣٢
جامعة بيت لحم	٨٦	٦٧	١٥٣	٪٨,٤٦
جامعة بيرزيت	٢٠٦	٣٠٩	٥١٥	٪٢٨,٤٨
جامعة الخليل	٥٠	٥٨	١٠٨	٪٥,٩٧
جامعة القدس	١٤٦	١٧٥	٣٢١	٪١٧,٧٥
جامعة النجاح الوطنية	١٩٧	١٨٣	٣٨٠	٪٢١,٠٢
المجموع	٨٩٣	٩١٥	١٨٠٨	٪١٠٠

الهوامش:

Government of Palestine, Memorandum: 1937 vol 1: p, 118
see also: A survey of Palestine: vol 11: p. 639
Esco Foundation: Palestine, vol 11, U.S.A, 1949: p,760
See also: Bentwich norman: Palestine, London, 1946: p. 183.

انظر ايضاً جريدة **الكرمل** عدد ١٨٢٤ تشرين الثاني حيفا ١٩٣١.

(٣) مجلس التعليم العالي - اللجنة التنفيذية: **الدليل الاحصائي للجامعات الفلسطينية الكراس الاحصائي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني** ١٩٨٥/١٩٨٦، دار الارقم للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٨٦. ص٢٩

(٤) المصدر السابق، ص٢٩

(٥) المصدر السابق، ص٢٩

(٦) المصدر السابق، ص٢٩

(٧) عبدالله عبدالسلام القطشان، **التعليم في فلسطين، التعليم الحكومي**،الجزء الاول، كتاب صامد ١٣ دار الكرمل عمان ١٩٨٧ ص١٠٠ - ١٤١.

(٨) المصدر السابق، ص ٢٩ و ٣٠.

(٩) مجلس التعليم العالي - اللجنة التنفيذية، **الدليل الاحصائي للجامعات الفلسطينية لعام ١٩٨٥**، مطبعة دار القلم رام الله ١٩٨٥ ص٤٣.

(١٠) المصدر السابق، ص٢١

(١١) المصدر السابق، ص١٠

(١٢) عدد من المصادر التي تبحث في موضوع «الجامعات الفلسطينية».

(١٣) عبدالله عبدالسلام القطشان: **التعليم في فلسطين، التعليم الخاص ١٩٢٠ -١٩٤٨**، الجزء الثاني دار الكرمل، عمان ١٩٨٨، ص١٤٧.

(١٤) - مجلس التعليم العالي: **دليل الجامعات الفلسطينية ١٩٨٥** مصدر سبق ذكره ص٨٣.

(١٥) المصدر السابق: ص٨٣ - ٨٤.

(١٦) المصدر السابق: ص٨٤.

(١٧) مجلس التعليم العالي الدليل الاحصائي لعام ١٩٨٥ ص٤٧.

(١٨) مجلس التعليم العالي - اللجنة التنفيذية **تقرير الدعم المالي**، القدس ١٩٨٥ ص٣ الى ص١٠.

(١٩) المصدر السابق: ص١٠

(٢٠) عدد من الدراسات التي تبحث في موضوع التعليم العالي الفلسطيني.

(٢١) مجلس التعليم العالي - **دليل الجامعات الفلسطينية لعام ١٩٨٥**: ص١٣.

(٢٢) المصدر السابق: ص١٤.

(٢٣) المصدر السابق: ص١٣.

(٢٤) مجلس التعليم العالي - **الدليل الاحصائي للجامعات الفلسطينية لعام ١٩٨٥**، ص٤٠.

(٢٥) مجلس التعليم العالي، **تقرير الدعم المالي**، من ص٣ الى ص١٠.

(٢٦) المصدر السابق ص١٠.

(٢٧) عدد من الدراسات التي تبحث في التعليم العالي الفلسطيني.

(٢٨) مجلس التعليم العالي، **تقرير الدعم المالي**، ص ١٠، ٢٣، ٤٤.

(٢٩) مجلس التعليم العالي - **دليل الجامعات الفلسطينية لعام ١٩٨٥** ص٥٧.

(٣٠) المصدر السابق ص٥٨.

(٣١) المصدر السابق: ص٥٧، ٥٨.

(٣٢) مجلس التعليم العالي - **تقرير الدعم المالي**، من ص٣ - ١٠.

(٣٣) المصدر السابق. ص٢.

(٣٤) مجلس التعليم العالي: **الدليل الاحصائي للجامعات الفلسطينية لعام ١٩٨٥** ص١٠

(٣٥) جامعة القدس - **الدليل العام** - ١٩٨٣/١٩٨٤، ص٦.

(٣٦) مجلس التعليم - **دليل الجامعات لعام ١٩٨٥**، ص٤٩.

(٣٧) المصدر السابق: ص٦.

(٣٨) مجلس التعليم - **تقرير الدعم المالي**: من ص٣ - ١٠.

(٣٩) المصدر السابق: ص٢

(٤٠) مجلس التعليم - **الدليل الاحصائي للجامعات الفلسطينية لعام ١٩٨٥** ص١٠.

(٤١) جامعة القدس - **الدليل العام**،ص٩٧.

(٤٢) مجلس التعليم - **دليل الجامعات الفلسطينية ١٩٨٥** ص٧٦.

(٤٣) المصدر السابق، ص٩٨.

(٤٤) مجلس التعليم **تقرير الدعم المالي**: من ص٣ - ١٠.

(٤٥) المصدر السابق، ص٢.

(٤٦) مجلس التعليم - **الدليل الاحصائي للجامعات لعام ١٩٨٥** ص٦٥.

(٤٧) المصدر السابق ص٦٦.

(٤٨) جامعة القدس: **الدليل العام**، ص١٣١.

انظر ايضا: المصدر السابق ص٦٥.

(٤٩) مجلس التعليم - **تقرير الدعم المالي** من ص٣ - ١٠

(٥٠) المصدر السابق: ص٢.

(٥١) مجلس التعليم - **الدليل الاحصائي للجامعات الفلسطينية**. ص١٠.

(٥٢) عدد من الدراسات التي تبحث في موضوع الجامعات الفلسطينية.

(٥٣) مجلس التعليم - **دليل الجامعات الفلسطينية ١٩٨٥**ص ٢١

(٥٤) عبدالله القطشان **التعليم الخاص: الفصل الثاني**، مصدر سبق ذكره.

(٥٥) المصدر السابق.

(٥٦) راجع **دليل جامعة بيت لحم**.

(٥٧) مجلس التعليم - **دليل الجامعات الفلسطينية**، ص ٢١.

(٥٨) المصدر السابق، ص٢١.

(٥٩) مجلس التعليم، **الدليل الاحصائي لعام ١٩٨٥**، ص٤١

(٦٠) مجلس التعليم **تقرير الدعم المالي** من ص٣ ـ ١٠
(٦١) المصدر السابق ص١٠
(٦٢) عدد من الدراسات التي تبحث في موضوع الجامعات الفلسطينية.
(٦٣) مجلس التعليم العالي ـ **دليل الجامعات الفلسطينية لعام ١٩٨٥**، ص٤٢.
(٦٤) المصدر السابق، ص١٤.
(٦٥) المصدر السابق، ص١٤.
(٦٦) مجلس التعليم ـ **الدليل الاحصائي لعام ١٩٨٥**، ص٤٢.
(٦٧) مجلس التعليم **تقرير الدعم المالي**، من ص٣ ـ ١٠
(٦٨) المصدر السابق ص١٠.
(٦٩) عدد من الدراسات التي تبحث في موضوع الجامعات الفلسطينية

المياه والتطبيع والتمويل في الإعلام الغربي

لا يستطيع الانسان ان يعيش حياة طبيعية اذا لم يتأمن له عشرين ليتراً من الماء يومياً. لكن سكان الدول الغنية يستهلكون ما معدله اثنا عشر ضعفا لهذا الرقم. وتكون النتيجة ان الانسان الذي يعيش في كاليفورنيا يستهلك ٢٥ ضعفاً لما يستهلكه الانسان السوداني مثلاً. (كاليفورنيا ١٩١ الف ليتر للفرد سنوياً، فرنسا ٥٥ الفاً، الجزائر ٣٥ الفاً، السودان ٧ آلاف).

هذه الأرقام هي ما أعلنته عدة مؤسسات دولية للمياه في الأعوام ٨٩، ٩٠، ٩٢، كان آخرها (مؤسسة المصادر الطبيعية العالمية) بمناسبة مؤتمر البيئة الدولي الأخير في ريو دو جانيرو.

واذا كانت هناك حقيقة مفادها ان مشكلات البيئة بشكل عام، هي مشكلات دولية، تهم الانسان وتعني استمراره وبقاءه، وفرص تطور حياته اينما كان، فان ذلك لا ينفي حقيقة أخرى، وهي ان كل المشكلات البشرية، بما فيها مشكلات البيئة، والمصادر الطبيعية تخضع لمحرضين لهما طبيعة تبادلية:

الأول انها ترتبط بطبيعة الممارسات الحياتية للإنسان في علاقته بالبيئة، التي قد يؤثر فيها تطوره سلباً أو ايجاباً، أو الاثنان معاً.

والثاني، ان تسليط الضوء على هذه المشكلة البيئية أو تلك، أو تحويلها الى دائرة الظل، أو حتى الملامح التي ترسم لها في دائرة الضوء المذكورة، تربط كلها، باستراتيجيات أو تكتيكات سياسية، ترسمها الدول، التي تؤهلها قوتها، ونفوذا، وهيمنتها، على تحديد الملامح والطروحات التي تؤدي الى تحقيق خططها ومصالحا.

وحيث انه بات واضحاً، حجم الدور الذي تقوم به وسائل الاعلام، في تكوين الرأي العام وتوجيهه، وهو دور لا يعتمد بالضرورة على الحقائق بموضوعية مجردة، وانما يعمد الى

تنسيق هذه الحقائق، واجتزائها، وحتى تحويرها، وصولاً الى توظيفها في خدمة الأهداف السياسية الاقتصادية المشار اليها أعلاه. ولا شك ان مرحلة أزمة الخليج، وحربه، والمرحلة التي تلتها شكلت أكبر وأوضح دليل على هذه الفبركة الاعلامية الصارمة، الوقحة والذكية، التي مارسها الغرب، في تناغم نموذجي مع الخطة السياسية الاقتصادية العسكرية.

وإذ نقول الغرب، فنحن نعني أيضاً اسرائيل، وامتدادها اليهودية الصهيونية في كل وسائل الاعلام الغربية (والتي يعرف المتابعون مداها الرهيب، عبر الأسماء المعروفة ومراكز النفوذ التي تعرف بضم التاء أحياناً، ويستشعر وجودها أحياناً أخرى).

وإذ نقول مرحلة ما بعد حرب الخليج، فانما نعني مرحلة الاستحقاقات، التي سجلت أميركا واسرائيل، سرعة قياسية، في التقاطها، بعد توقف العمليات العسكرية، استكمالاً لأهداف تلك العمليات. لتنصب كلها في النهاية، في اطار مؤتمر السلام، التي اثبتت وقائعه، التوقعات التي سبقته، منانه سيكون مؤتمر الاتفاقات الاقتصادية. قبل وبعد كل شيء».

وإذا كانت حرب الخليج، هي في حقيقتها حرب النفط، فإن الحروب التي سبقتها، والتي قد تلحقها هي كلها حروب المياه. ليس فقط لأن حاجة الانسان للمياه، تندرج في اطار تقديرات المؤسسة الدولية، كما أوردنا في مقدمة الموضوع. بل لأن الأطماع الاسرائيلية في المنطقة تنصب في اتجاهين مائيين هامين:

١ – الحصول على أكبر حصة ممكنة من مياه المنطقة، لتأمين أوضاع الهجرة اليهودية المتدفقة، ولتأمين المشروع الزراعي الصناعي الاسرائيلي.

٢ – حرمان الدول العربية، من أكبر جزء ممكن من امكاناتها المائية، منعاً لتطورها في المجالين المذكورين نفسهما.

وعليه، فقد تكون أهم خلفية تحكم مجريات المؤتمر الدائر من الآن، والى أجل غير مسمى، هي خلفية المصالح المائية. التي لم يقصر الإعلام الغربي في أداء دوره، في تقديمها بالصورة التي تخدم الأهداف الأميركية والاسرائيلية.

فمع انتهاء العمليات العسكرية في حرب الخليج، بدأت حملة اعلامية غربية ترفع (فزّاعة) المياه. وتلوح بعد حملة ترهيب وترغيب بالحل الوحيد، الممكن: «الحل الاقليمي» والمقصود بالاقليمي، ليس فقط العرب واليهود، بل وأيضاً، تركيا، وايران، وقبرص، واثيوبيا.

«في السنة المقبلة لن تغطى أحواض الورود الكثيفة طرقات وشوارع مدينة القدس، لأن زراعة الزهور أو القطن في النقت تحتاج لكثير من المياه، التي لا تملكها اسرائيل».

بهذا الأسلوب الانذاري، استهلت احدى المجلات الغربية افتتاحيتها. متباكية على زهور القدس. لكنها لم تلبث أن انتقلت الى القول بأن هذه الأزمة هي واحدة في كل

الشرق الأوسط. ثم أضافت «كل الوسائل جربت» ومضت في استعراضها لتلك الوسائل، وعبثيتها كي تترك القاريء يستنتج تلقائياً ان الوسيلة الوحيدة مستعملة لذلك، مفتاحاً سيكولوجياً ايحائياً، هو الاستشهاد بأقوال أنور السادات وآرائه في هذا المجال. ولتصل الى تقرير: «اذا كان يمكن للماء ان يبدو كهدف من أهداف الحرب، فإنه يجب ان يندرج بالضرورة في ملف الضمانات التي تحملها اقامة السلام».

«ولذلك فإن الأميركيين قد هيأوا لجنة خاصة بهذا الموضوع، في اطار تحضيرهم لمؤتمر اكتوبر، يتحاور فيها وفدان واحد اسرائيلي والآخر سعودي».

وإذا كان هناك من تساءل في حينهو لماذا الاسرائيلي والسعودي، والاثنان لا يملكان مصادر المياه، فإن نتائج مؤتمر ريو دو جانيرو الأخير قد أوضحت ان المعضلة الحقيقية، التي واجهتها القرارات المتعلقة بالبيئة، هي: من الذي سيدفع التكاليف؟

في ذات الفترة أعاد الاعلام أيضاً اثارة مشاريع الخمسينات حول مياه لبنان، ودعوة واشنطن لسوريا ولبنان واسرائيل للتفاهم جدياً حول اقتسام واستخراج المصادر المائية.

وترتسم ملامح (الفزّاعة) أكثر، فمن تقرير للبنك الدولي يقول: «ان سوريا ستواجه في نهاية هذا القرن تناقصاً بقيمة مليار متر مكعب سنوياً».

ومن تقرير آخر يقول انه: «حتى الاقتصاد في استعمال المياه لم يعد ينفع، فها هي المملكة الهاشمية التي تستعمل أسلوب الري بالتنقيط تشكو أكثر فأكثر من الجفاف».

ويستشهد بأستاذ جامعي هو الياس سلامة «يتوقع ان تستنفد المملكة عام ٢٠٠٥ كامل احتياطها من المياه الجوفية».

الة تقرير يقول بأنه: «إذا كان هيرودوث قد قال بأن مصر هبة النيل، فهي أيضاً رهينته، ففي عام ٢٠٠٠ سوف يجتمع سبعون مليون مصري في الشريط الضيق الذي يرويه النيل. ويزيدون مليوناً كل ثمانية أو تسعة أشهر، ويتوقع المتنبؤون الأكثر حذراً، نقصاً هائلاً في المياه، حتى ولو كانت القاهرة تحلم بإقامة قنال مزدوج يؤدي الى انتزاع ٨٤٠ الف هكتار من قبضة التصحر».

ويستشهد بمقولة لأحد الديبلوماسيين المصريين، الأرجح انه بطرس غالي، كما دل سياق النص: «لن ينقصنا شيئاً الدعاء لأخنون – الاله الفرعوني الذي كان يعتبر سيد الفيضانات – فالأفضل ان نستأجر بعض الأراضي الخصبة من السودان وان نحدث تقنيات الري».

ولا شك في انه لا يتم اغفال اسرائيل وما تعانيه من أزمة مالية، يتم تصويرها بشكل ينتهي دائماً الى انطباعين: الحاجة القصوى الى التعاون الاقليمي، وكون حجم الأزمة المائية الاسرائيلية مهدد لأن يبلغ حداً يبرر حرباً محتملة.

«فتدفق اليهود السوفييت يقلل كاهل الاستهلاك المائي». وكأننا نحن مسؤولون عن تدفق اليهود السوفييت. ومراقب الدولة مريام بن بورات، يقدم تقريراً يثير جدالات حادة.

لأنه يدين الامتيازات المعطاه للمزارعين كي يرووا بأقل التكاليف مزروعات تحتاج الكثير من الماء مما يشكل خطورة استنفاد الاحتياط.

والخبيرة الاسرائيلية كوليث سرايا تقول ان الري كان يستهلك عام ١٩٨٥، ٧٥٪ من الماء الموجود، وصحيح ان النسبة قد تناقصت، ولكن بشكل غير كافٍ. ولذلك تصيح سرايا: «اننا نمس رأس المال، لأن اسرائيل تستعمل المخزون المتكون من مياه الأمطار بنسبة ١٠٠٪، ونواجه خطر ان تنخفض مياه طبريا تحت المستوى الأدنى، لأول مرة.

تركيا والسيطرة المائية:

في مقابل ذلك كله، تبدو تركيا، البلد الغني بالمياه، الطامح الى دور اقليمي مزدوج، باتجاه الشرق، وباتجاه أوروبا، عنصراً مكملاً لملامح الصورة. فتركيا، ستستطيع، اذا استطاعت بسدودها، ان تسيطر على دجلة والفرات، ان تضرب عصفورين بحجر واحد: تزيد من انتاج الطاقة الكهربائية، وتروي أراضٍ لم تكن مزروعة حتى الآن. وتؤمن لنفسها بذلك وضع بلد مصدر للعالم العربي.

سيطرة مائية؟ أجل.

فالسد الكبير الذي ينتصب في منطقة ما بين النهرين العليا، اضافة الى ٢٢ سداً آخر تقرر بناؤها في مناطق جنوبي غربي الأناضول، للحفاظ على مياه الأنهار، مما سيؤمن ٧٢ كيلوات ساعة، أي نصف كمية الاطاقة الكهربائية المنتجة حالياً في تركيا، كما سيؤمن أيضاً ري ١,٧ مليون هكتار جديدة – قد تستطيع أن تحقق حلم تورغوت أوزال بالاندماج في المجموعة الأوروبية، ورؤيته المستقبلية حول امداد دول الخليج العربي ودول الشرق الأوسط بالمياه.

لعل في ذلك تفسير للعبارة التي حفرت فوق المحركات الثماني، التي بدأ أولها العمل في بداية هذا العام، على سد أتاتورك، والتي تقول: «انا فخور لكوني تركياً». –كمال أتاتورك –» وتنسجم في ذلك مع مضمون الكتيب الذي يوزع على الزوار ويدأه أوزال بعبارة: «نحن قادرون على كل شيء».

هل سيشكل ذلك، خطراً هيمنة مائية تركية على الشرق الأوسط. وبالدرجة الأولى على سوريا والعراق؟

فيظ بداية العام ١٩٩٠ برزت جبهة عربية كردية، في قبرص، ووجهت رسائلا بخصوص مشروع السدود التركية قائلة:

«نحن لا نستطيع ان نترك تركيا تستمر في تنفيذ مخططها البغيض، أيها الأخوة العرب فلنوحد جهودنا لتدميره بأسرع ما يمكن».

بعد ذلك بعدة أشهر احتجت سوريا رسمياً عندما قطعت أنقرة عنها مياه الفرات بحجة ملء سد أتاتورك، مما جعل مجرى النهر في سوريا يكاد يجف.

لكن الأتراك يقولون بأنهم يحترمون الاتفاق الموقع عام ١٩٨٧، والذي ينص على حق سوريا بـ ٥٠٠ متر مكعب في الثانية. ويتحججون بأن السوريين أنفسهم قد لجأوا الى التدبير نفسه عندما انتهوا من تنفيذ سد الثورة ووضعوه قيد التشغيل عام ١٩٧٥، وعلى مجرى

الفرات أيضاً.

لكن تورغوت أوزال لم يتورع عن استعمال الماء كسلاح، عندما كان رئيساً للوزراء، يوم هدد سوريا، بقطع مجرى الفارت إذا لم توقف دمشق دعمها لحزب العمال الكردستاني.

لكن الأتراك يصرون رغم ذلك على نفي أية سوء نية مائية تجاه جيارنهم، ويدعمون مقولتهم بالعودة الى أبسط قوانين الفيزياء التي تمنعهم من ممارسة قطع المياه «ان مجرى مقطوع هو كحوض حنفية إذا سددناه فاض».

ولعل حسن النية هذا، يأتي مقدمة لاعادة طرح حلمهم القديم: «أنبوبة السلام».

المشاريع المطروحة:

ان يكن لتركيا مشروعها، «أنبوبة السلام» فإن لمصر والدول الافريقية محاولة مشروع أيضاً «الاندوغو» ولاسرائيل مشاريعها المتعددة.. أما في الهلال الخصيب، والجزيرة العربية، فصمت حائر في الأول، وقبول خانع بمجرد دور الممول في الثانية.

وهنا أيضاً يلعب الأعلام الغربي والصهيوني دوره المساند للسياسة.

ففي حين يعرض خطة تركيا المتمثلة في جمع مياه نهري سيحان وشيحان، (التي تصب في المتوسط)، ومن ثم اطلاق مجراها في فرعين: واحد يغذي سوريا والأردن والعربية السعودية، والثاني الكويت وغرب السعودية والامارات العربية المتحدة.

يقوم، في ذات الوقت بتسفيه هذه الخطة لأنها قديمة جداً، ولأن يدعمها الاّ دراسة أميركية تناولت جدواها. لأن مشكلة تمويل المشروع لا تجد حلاً فلا العربية السعودية ولا الكويت ولا الامارات، متحمسة لاعطاء أنقرة وسيلة ضغط دائم على كل جيرانها.

والبروفسور (هليل شوفال) (من الجامعة العبرية) يعرض تغيير مشروع «أنبوبة السلام» بحيث يروي دمشق، عمان، فالضفة الغربية، فاسرائيل. ويقول ان الكلفة الاجمالية ستكون عندئذٍ «من ٣ الى ٥ مليارات دولار – أي ما يعادل كلفة خمسة أيام من حرب الخليج» وواضح ان اشارته لهذه المقارنة، تعني ضمناً اشارة الى الممول.

لكن مشروعاً اسرائيلياً آخر، يطرح نقل المياه من تركيا الى اسرائيل في أنابيب عائمة، وتدور الهمسات ان اتفاقية قد وقعت بين أنقرة وتل أبيب في الأولى، تنص على تسليم ٢٥٠ مليون متر مكعب من المياه لاسرائيل.

لكن (كوليث سرايا) تصرخ: «هذا هراء» «وحتى لو كان صحيحاً ساحوث خذه كله، فهذا خطر من الناحية السياسية، وغير مجدٍ من الناحية المالية، ومخاطره من الناحية التعنية».

الاندوغو. ايضاً!

هذا بالنسبة لتركيا. أما بالنسبة للإندوغو وهو فريق يجمع منذ العام ١٩٨٣، جميع الدول الأفريقية المعنية من قريب أو بعيد بنهر النيل. والذي طرح فكرة تقول «إذا عرفنا كيف نتعامل أفضل مع الاحتياط، فسيتوفر الماء

للجميع، وسيكون لنا فائض من الطاقة نستطيع بيعه».

وتطبيقاً لذلك طرح هذا الفريق في القاهرة، في نيسان ١٩٩٠ موضوع توحيد مختلف الفروع الهيدروكهربائية الوطنية، بحيث يصل خط توتر عالٍ (انغا) في زائير، بأسوان. مما يسمح بعدة بفائض من الطاقة الكهربائية، يمكن تصديره الى المجموعة الأوروبية عبر الأردن وسوريا وتركيا.

لكن هذا الفريق، الذي يحمل اسماً يعني باللغة السواحلية الأفريقية «الأخوة» يواجه حملة شعواء وعلى عدة أصعدة، اعلامية وسياسية:

ففي حين تستنطق احدى مجلات الدراسات خبير المياه التونسي (حبيب عايب) ليسجل ضده محاذير تتلخص في كونه مجرد أداة في خدمة السيطرة المصرية، بسبب عدم المساواة في داخله بين مختلف الأعضاء.

نجد، خبيراً مصرياً، يشكو من «صعوبة التعامل مع أنظمة متخلفة». كما نجد أحد مستشاري الرئيس المصري، ينفي كلياً قدرة هذا الفريق على ايجاد حل ما. مضيفاً انه «لا علاج الّا العلاج الاقليمي» موضحاً ان ذلك يتضمن اسرائيل.

كذلك يضيف حبيب عايب محذوراً ثانياً وهو ان بعض الدول الواقعة على مجرى النيل لا تشارك الا بصفة مراقب مثل أثيوبيا، وهناك بعض الدول تخاف المس بسيادتها مثل كينيا — وأخرى تخاف على ميزانيتها.

ولا بد هنا من التساؤل حول الاضطرابات التي تعصف بالقرن الأفريقي، وتجعل جهود دولة في أداء دورها ضمن الفريق شبه معدومة، وحول دور اسرائيل والغرب، المعروف في إذكاء تلك الصراعات، وعلاقة ذلك كله، في جانب كبير منه، بموضوع المياه. خاصة إذا ما أخذنا مثالاً مقارناً، وهو اقدام الميليشيات في جنوب السودان، بتحييد حقل قنال (جو نجلي) الذي كان من المفترض أن يخفف تبخر المياه.

المشاريع الاسرائيلية:

واذ تبدو كل هذه المشاريع معقدة وصعبة التنفيذ. يغزو الساحة فيض من المشاريع الاسرائيلية:

هيليل شوفال، يطرح عدة أفكار، سبق وان طرحها على صفحات الأهرام المصرية، لكن الاعلام الغربي يعيدها من جديد:

انشاء وحدة متعددة الجنسيات: أردنية — اسرائيلية — أراض محتلة، لتنقية مياه البحرو لكنه أسلوب مشكلته التكلفة.

فكرة أخرى اتفاقية اقتصادية بين لبنان واسرائيل، حول مياه الليطاني «التي لا يستفاد منها اليوم كما يجب».

فكرة ثالثة لمد قناة بين دلتا النيل وقطاع غزة «هذا الشريط المأهول بكثافة، والمحكوم بالموت البطيء».

هذا اضافة الى فكرة شوفال حول أنبوبة السلام التي ذكرت سابقاً، والتي لم يقصر الاعلام في اعطائها توصيفاً ايجابياً، «تسويقياً» كسابقاتها بقولة انها «أقل طموحاً، لكن أقل

صعوبة».

أما يوفال نعمان فيعود الى قناة البحرين، ووضع البحر الميت تحت عملية ضخ.

كذلك فإن باحثي شركة عرمات (وهي شركة أميركية — اسرائيلية تعمل جنوبي تل أبيب على نتائج مزج الهواء البارد بالهواء الحار). يقولون ان طريقتهم كفيلة بتكثيف الأمطار، لكنها تقتضي زرع حوالي ١٥ ألف خلاط متحرك، قادر على تحريض حركة مياه البحر، على امتداد اسرائيل وسيناء. لكن مجلة الدراسات التي نشرت المشروع، وتصفه بـ«المعجزة المناخية»، اتبعته بالقول: «لكن إذا ما نجحت التجربة فإن الأمطار لن تروي اسرائيل فقط، بل مصر والأردن وسوريا ولبنان والعراق والسعودية وقبرص وتركيا وايران، ولذا فيجب اقناع هذه الدول باقتسام تكاليف المشروع».

الحل:

«الحقيقة الأكيدة: ان أي بلد سواء كان مروياً بمياه النيل أو الفرات أو دجلة أو الأردن فإن أي بلد لن يستطيع ان يحل مشكلته منفرداً، وما من علاج الّا الاقليمي».

هذا هو الحل كما يطرحه ملحق بحثي خاص بموضوع المياه. ويدعم رأيه بصخرة لأحد مساعدي الرئيس مبارك: «أما هذا وأما الكارثة.. ان الجفاف يدق الأبواب..».

ان فزاعة العطش والجفاف.. والاستعراض العلمي المظهر للمشاريع، المنتهي دائماً باستحالتها على التنفيذ.. وطرح المشاريع الاسرائيلية المجملة للحل.. كله يتضافر ليقود في النهاية الى التركيز على ما يسمونه «الحل الاقليمي» والذي ينتهي في الواقع العملي الى اتفاقات ذات طرفين: اسرائيل، وطرف عربي مستفرد هو مرة الأردن، ومرة لبنان ومرة سوريا، ومرة مصر... وفي أحيان أخرى ثلاثي الطرف.. وفق تصور وخطة اسرائيليين... غير ان هذه الحلول «الجميلة» تصل دائماً الى الاصطدام بعقبتين: عدم تطبيع العلاقة بين اسرائيل وهؤلاء.. والتمويل.

المشكلة الثانية: التمويل، بات حلها جاهزاً و ويعبر عنه بصراحة سواء من قبل اسرائيل أو الغرب: على دول الخليج ان تمول كل هذه المشاريع، أما نقداً، وأما بمقايضة النفط (حيث طرح ان يعطي الخليج النفط للبنان مقابل ان يعطي هذا الأخير المياه لاسرائيل).

ويبدو ان دول الخليج، أو بعضها مستعد لذلك خاصة وان حساب التكاليف يتم دائماً بالمقارنة مع كلفة أيام حرب الخليج. وقد يفسر ذلك اعلان الولايات المتحدة من انها ستشكل لجنة من اسرائيل والسعودية.

وتظل قضية التطبيع:

كتب أحد المحللين السياسيين الغربيين يقول:

«ان الصراع من أجل المياه الذي يخوضه كل فريق بمفرده الآن. يمكن ان يصبح صراعاً وهدفاً مشتركاً ومناسبة للتبادل.. وهذا ما ليس عليه الحال الآن حيث يلتقي رجلان في طائرة أميركية فيقدم الأول نفسه: أنا مدير ادارة نهر

اللبطاني في لبنان، فيجيبه الآخر وأنا أيضاً لكن في اسرائيل..».

أما لوسيان برونسكي مدير مركز عرمات فقد صرح انه عرض فكرته على تكفف قراط الأمم المتحدة فأجابوه: «فكرة مثيرة.. لكن فكر بشيء نفعله في الأرجنتين أما في الشرق الأوسط فإن الأمور جد معقدة».

ثم أضاف ان هذا الجواب لم يحبطه. وانه إذا اهتم أحد بسؤاله عما يريد أجابه: «السلام».

كذلك كوليث سرايا: «ان نتحدث تقنياً، يعني ان نتعلم الحوار».

الحوار، والأراضي المحتلة:

سلام برونسكي، وحوار سرايا، ماذا يحمل للأراضي المحتلة؟

«الماء هو من عناصر السلطة في الدولة، وهذا ما يعرفه الفلسطينيون أكثر من الجميع – يقول المسؤولون الاسرائيليون لمجلة غربية – ولذا فإن أياً من الحلول المطروحة لا تضع موضع البحث سيطرة الدولة العبرية على الاحتياطات المائية الجوفية الواقعة وراء الخط الأخضر».

ويضيف (نادر الخطيب) اخصائي المياه في بيت لحم:

«على العكس من ذلك فإن اسرائيل تدعي ملكية ٨٠٪ من هذه الاحتياطات. وهم يمنعوننا من استصلاح أراضٍ جديدة، بينما يفعل سكان المستعمرات ما يحلو لهم».

ويقول مهندس مائي اسرائيلي:.

«ان ضفة غربية مستقلة لن تكون ممكنة من الناحية المائية».

وفي عام ١٩٩٠ نشرت وزارة الزراعة الاسرائيلية في الصحف اعلاناً استغرق صفحة كاملة هو بمثابة رسالة واضحة: «ان كل فصل ليهودا والسامرة يشكل خطراً قاتلاً للبلاد، حتى ولو حصل بدون سوء نية من جانب العرب» ويخلص الاعلان الى القول: «بأن أي اتفاق يعقد بنتيجة المفاوضات يجب أن يؤمن لاسرائيل السيطرة المطلقة على مناطق المخزون المائي وعلى مصادر المياه ومجاريها. ويقتضي هذا المبدأ منع أي تخلٍ عن مرتفعات الجولان، وعن الحزام الأمني في جنوب لبنان، كما وانه يشكل جوهر الفيتو الاسرائيلي على المشروع السوري الأردني بإقامة سد على اليرموك».

وبالنسبة للضفة الغربية يوضح مفوض المياه (تسيمان ابشاي): ان الجزء الرئيسي من المساحة المائية من الضفة الغربية يتجاوز الخط الأخضر، وعليه فإن التضحية بالأرض لا يمكن الاّ ان تكون ضئيلة جداً.

والاّ

ما الذي يقوله لنا مسار موضوع المياه في الاعلام الغربي؟

– استحالة اعادة الأرض، عدم صلاحية المشاريع غير الاسرائيلية المطروحة، حاجة المشاريع الاسرائيلية للجاهزة لأرض العرب، لمياههم، ولأموالهم، لتأمين حياة اليهود السوفييت، ومن سيأتي بعدهم. ولاستمرار نجاح الزراعة والصناعة الاسرائيليين. وذلك ما لا بد ان يقبل به العرب.. والاّ هزلهم «جيرانهم» الأقوياء عصاة

الحرب:

فها هو زفي اورتبزغ، حارس بحيرة طبريا يقول: «إذا جفت بحيرة طبريا، كما جف بحر الارال فإن اسرائيل لن تعيش بعدها، وعند هذا يجب توقع كل شيء».

وها هو تشيمان ايشاي مفوض المياه يقول معلقاً على فكرة تحلية مياه البحر:

«ليس البحر للشرب؛ لأن ذلك يكلف ما تكلفه عشر سنوات حرب ضد العرب» لكنه يستدرك «باستثناء كلفة الأرواح» ربما من هنا يبدأ خيط الضوء.. المؤدي الى نقطة ضعف هذا العدو القومي بضعفنا، وبدعم هذا الغرب المتصهين له، عبر مجالات عديدة لعل من أهمها الاعلام الذي يعزف على ايقاع مصالحه.

حياة الحويك عطية

الإحتلال الإسرائيلي واستغلال المياه العربية

مقدمة:

إن الاحتياج المتزايد للمياه في مختلف المجالات المنزلية والزراعية والصناعية وغيرها، جعل معظم الدول تحافظ على الميزان المائي لديها، بحيث تكون الكمية المطلوبة للاستهلاك لا تزيد عن الحد الآمن المقرر لما هو متوفر، أما في حالة ازديادها عن ذلك الحد، فإن هذا يعني نقصاً استراتيجياً يجب تعويضه من عدة وسائل، أهمها تحلية مياه البحر والمياه المالحة الجوفية وإعادة استخدام المياه العادمة بعد معالجتها، وعن طريق السدود، إضافة إلى ترشيد الاستهلاك المائي من قبل المواطنين، أفراداً وجماعات، من خلال تحديد ساعات الضخ، والتوعية الوطنية في هذا المجال، ومنها أيضاً إدارة موارد المياه بشكل أفضل لرفع كفاءة وتطوير الانتاج.

أما بالنسبة لاسرائيل، فقد تم الاعلان عن قيامها كدولة في عام ١٩٤٨ لتشمل مساحة من الأرض أكثر بنسبة ٤٠٪ من المساحة التي تم تخصيصها لها، حسب قرار مجلس الأمن الصادر عام ١٩٤٧[1]، وهذه المساحة الاضافية زادت من امكانية الاستيعاب الأكثر للمهاجرين، مما يدعو الى احتياج أكبر لمصادر مياه جديدة لمسايرة متطلبات المستوطنات الزراعية والزيادة المضطردة في الانتاج الزراعي (الخارطة المرفقة توضح ذلك).

فكانت اسرائيل، ومنذ تأسيسها، غير قادرة على التكيف مع الامكانات المائية التي توفرت لها، بالرغم من استخدامها واتباعها مختلف الوسائل الممكنة لزيادة الانتاج المائي وهذا ما جعل معادلة التوازن ما بين الاحتياجات المائية اللازمة ومن الامكانات المتوفرة مختلة بسبب مشروعاتها المائية الضخمة والمتزايدة من جانب، وتلبية احتياجات المهاجرين اليها من جانب آخر، وهذان

★ دراسة أعدها العقيد محمد هاشم عريقات باشراف العقيد بيتر هـ. باوتون خلال دراسته في الكلية الحربية للجيش الامريكي، بنسلفانيا ١٩٨٨ .

العاملان مستمران في تأثيرهما السلبي على استهلاك المياه، مما جعل اسرائيل تسعى للحصول على موارد مائية أخرى، ومن أقطار مجاورة، متجاهلة لكل الأعراف والقوانين الدولية والسيادة الوطنية لتلك الأقطار، عندما استدعت حاجة اسرائيل أن تقوم باحتلال عسكري للأرض حتى تستثمر مياهها.

على أساس ذلك فإن الصراع المتواصل على بعض مصادر المياه، ومن بينها مياه أنهار الأردن واليرموك والليطاني، كان من بين الأسباب الرئيسية لاندلاع الحروب بين العرب واسرائيل، حيث كانت اسرائيل هي السبب المباشر في اندلاعها بغية تحقيق أطماعها. ومن بين تلك المطامع سرقة المياه التي ستبقى عاملاً أساساً، ومن بين أهم الأسباب الجوهرية، في عدم التوصل الى تسوية عادلة، ويمكن أن تكون شرارة حية لصراع دموي قد يستجد على الساحة الساخنة التي لم تبرد بعد.

المياه العربية المسروقة:

أ - الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة:

تستولي اسرائيل على نحو أربعين في المائة من المياه الجوفية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، وتقوم أيضاً بإغلاق الآبار في غزة وسحب المياه من البحيرات الجوفية من منطقة النقب بحيث نفذت المياه العذبة في القطاع تقريباً وازدادت الملوحة في المياه المتبقية بشكل خطير[2] كما تقوم سلطات الاحتلال بضخ المياه الجوفية في شمال شرق وشمال غرب الضفة الغربية، لتروي سهولها السفلى، وتأمين موارد مائية للمستوطنات المتزايدة.

وتوفر السياسة المائية الاسرائيلية هذه لكل اسرائيلي من المياه ثلاثة أضعاف ما يستهلكه العربي، علماً بأن الهجرة اليهودية المتزايدة إلى اسرائيل ستخلق حاجات إضافية، وبالتالي ضرورة البحث عن مصادر جديدة، أو زيادة استغلال المصادر المتوفرة. وفي كلتا الحالتين، سيبقى الصراع قائماً، حيث أن أية تسوية عادلة سوف تحرم اسرائيل من سرقة مياه الضفة الغربية، وهذا ما يدعوها إلى المماطلة في أية مساعي سلمية من هذا القبيل، في الوقت الذي تسعى فيه إلى تحقيق تسوية تفرض فيها شروطها[3].

إن موقف اسرائيل يجب أن يكون واضحاً لكافة الأطراف العربية، وخاصة تلك التي تسرق اسرائيل مياهها، هذا الموقف الاستيطاني والعدواني الذي يعود كما تدعي اسرائيل إلى أصول تاريخية ودينية أو استعمارية لن تستطيع اسرائيل أن تحقق الهدف منه بدون إدامة كيانها بشريان الحياة، وهو المياه.

ويتضح للعالم بأسره أن اسرائيل تفتح أبواب الهجرة وتسهلها وتعلم أن ما لديها من المياه لا تكفي لمواجهة ذلك، وهذا يدل دلالة واضحة بأنها لن تتنازل عن أية أراضي حتى وإن جفَّت مياه تلك الأراضي، وإنها ستبحث بعد ذلك عن المزيد.

لقد بدأت اسرائيل بسرقة المياه في الضفة الغربية قبل احتلالها لها عام ١٩٦٧، عندما كانت تستخرج ما نسبته ثلث احتياجها المائي من آبار جوفية تقع على حدود المدنة مع

الأردن[4].

وفي تقرير تمّ رفعه الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في حزيران عام ١٩٨٤، أعلنت اسرائيل رسمياً بأنها تعمل لتحقيق سياسة تتعلق بتحديد استثمار المياه في الأراضي المحتلة، وانها تسيطر بشدة على كافة مصادر المياه، حيث ربطت كافة المدن الفلسطينية المحتلة بشبكة المياه الوطنية الاسرائيلية من أجل أغراض سياسية واقتصادية من بينها[5]:

(١) زيادة اعتماد سكان الأراضي المحتلة على سلطة الاحتلال.

(٢) تعيين استهلاك المياه في الأراضي المحتلة والسماح للمستوطنين اليهود باستهلاك المياه التي تكفي احتياجاتهم المنزلية والزراعية.

وعند الاعلان عن مغادرة الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريغان، عام ١٩٨٢، قامت الشركة الاسرائيلية الوطنية للمياه (ميكيروت) بالسيطرة الفعلية التامة على كافة مصادر المياه في الأراضي المحتلة، وكان الغرض من هذا الاجراء ايجاد أمر واقع في المنطقة يخدم المخططات الاسرائيلية[6].

وتدعي اسرائيل في تبرير سيطرتها على مصادر المياه للسكان العرب بأنه لا يوجد لدى المواطنين العرب أسلوب فعال لاستخدام تلك المصادر اضافة الى إيحاء سلطة المياه الاسرائيلية بنقص المياه في اسرائيل، واتخاذ ذلك ذريعة للحصول على مصادر مياه جديدة من الأراضي العربية المحتلة والدول العربية المجاورة[7].

وباستخدام اسرائيل لسلطتها العسكرية، فقد أعلنت بأنه يجب أن تكون كافة مصادر المياه تحت اشراف ومراقبة الحاكم العسكري الذي يصرف الأوامر والتعليمات المتعلقة بالمياه، والتي تأخذ قوة القانون الاسرائيلي. كما أن اسرائيل ذهبت الى ما هو أبعد من ذلك بالأمر العسكري رقم ٥٨، والمتضمن بأنه على كافة السكان العرب الذين لديهم تراخيص باستثمار المياه من قبل السلطات الأردنية قبل عام ١٩٦٧، الحصول على تراخيص اسرائيلية جديدة، إضافة إلى أن حفر آبار ارتوازية جديدة يحتاج الى موافقة ورخصة من السلطات العسكرية. ومن أجل تطبيق المفاهيم المذكورة فإن السلطات العسكرية فرضت ما يلي[8]:

(١) سمحت السلطات المحتلة للاسرائيليين للمستوطنات التي أقيمت في الأراضي العربية المحتلة بحفر آبار المياه، وحرمت المزارعين العرب المجاورين لهم من استخدام نسبة منها للشرب أو الري.

(٢) تم حفر الآبار للمستوطنين قرب منابع المياه العربية، كالجداول والعيون، التي خفت بعد الحفر، بعد أن كانت مصدراً رئيسياً للري والشرب، كما حصل في عين العوجا وعين السلطان وفصايل.

(٣) قامت اسرائيل بتحديد استثمار المياه للسكان العرب لكافة الأغراض، وسيطرة تامة.

(٤) عدم موافقة السلطات المحتلة على طلبات السكان العرب بتجديد أو تبديل مضخاتهم القديمة بأخرى جديدة، حتى تبقى هذه المضخات عاجزة عن استثمار المياه.

وقد أرسلت الأمم المتحدة فريق تحقيق إلى الأراضي العربية المحتلة، فأظهر بأن سياسة اسرائيل المائية تؤثر حتى على ظروف معيشة السكان العرب بسبب التحديدات المفروضة على استخدام مصادر المياه، وزيادة بناء المستوطنات بما تحتاجه من مياه[9].

وكان تهجير السكان وابعادهم أهم الوسائل التي استطاعت اسرائيل من خلالها تطبيق استراتيجية بعيدة المدى في تغيير البنية الديموغرافية هناك. وكان أهم أسلوب لتحقيق تلك الهجرة الفلسطينية، الطوعية في مظهرها والقسرية في مضمونها، يكمن في نقص المياه الناتج عن سرقتها.

إن موجات الهجرة الفلسطينية قد بدأت بالفعل بعد عام ١٩٦٧، وكان معدل المهاجرين العرب بين عامي ١٩٦٨ و١٩٨١ ما يقارب ١٣٦,٥٠٠ شخص هاجروا من الضفة الغربية و ٩٠,٠٠٠ شخص هاجروا من قطاع غزة[10].

وكان تقدير الأمم المتحدة، في تقرير لها، بأن معدل الهجرة السنوي بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٤ كان خمسة آلاف شخص. ومنذ عام ١٩٧٥ أصبح المعدل ١٢,٠٠٠ شخص سنوياً. وفي الحقيقة، فإن المهاجرين هم أكثر من هذه الأرقام وتلك التقديرات[11].

ب - الأردن:

وتتبين طبيعة سرقة اسرائيل لمياه الأردن فيما يلي:

قامت اسرائيل عام ١٩٦٩ بضرب وتدمير سد خالد بن الوليد، الذي أقامه الأردن على نهر اليرموك لاستغلال ما يتوفر من مياهه، بعد قيام اسرائيل باستغلال مياه نهر الأردن وتفريغ المياه العادمة في المياه المتبقية بمجرى ذلك النهر لمنع الأردن من الاستفادة من ماء النهر الذي سيطرت اسرائيل عليه من خلال السيطرة على مجراه ومنابعه[12].

وتستغل اسرائيل مياه نهر الأردن كاملة، والبالغة ٦٤٠ مليون م^3 سنوياً، حارمة الأردن بذلك من مصدر حيوي للمياه. لقد اعتبر جونستون، الوفد الخاص للرئيس الأمريكي الأسبق دوايت ايزنهاور الى المنطقة في الخمسينات، والذي تم تكليفه بدراسة مشكلة تقسيم المياه لنهر الأردن، أن حصة الأردن، حسب تقديره من مياه هذا النهر هي ٧٢ مليون م^3 سنوياً.

وقد اعتبر جونستون أيضاً، أن على الحكومة الأردنية المطالبة بحصتها من مياه نهر اليرموك المقدرة بحوالي ٢٠٠ مليون م^3 سنوياً، علماً بأن اسرائيل لا تزال تعرقل كل المشاريع الأردنية لاستثمار مياه اليرموك، ومنها مشروع إقامة سد الوحدة في الأردن وسوريا، حيث تطالب اسرائيل بحصة أكثر من ٦٣٪ من مياه النهر وبجزء من الطاقة الكهربائية التي سيتم توليدها، رغم أن اسرائيل لن تكون مطالبة بدفع أية نسبة من تكاليف المشروع الذي يزيد في تقديرات الخبراء عن ٢٢٠ مليون دولار[13].

وهناك مشروع رئيسي آخر قامت اسرائيل بالاعلان عنه والتحضير له ودراسة

جدواه من أجل حل جزء من مشكلة المياه لديها على حساب الأردن، ولم يبق سوى تطبيقه، وهو ما يعرف بمشروع قناة البحرين، الذي لو تم تنفيذه، فإنه سوف يسفر عن مشاكل مائية وبيئية وسكانية للأردن، من خلال إغراق معظم الأراضي الزراعية في منطقة الغور وانحسار الكثير من القرى وهجرة العديد من السكان، لأن منسوب الماء في البحر الميت سيرتفع ليتساوى مع منسوب سطح البحر، وهذه القناة ستكون بمثابة مجرى لمياه البحر المتوسط من نقطة تقع على ساحل فلسطين المحتلة عند غزة إلى البحر الميت، علماً بأن تصاميم عملية لهذا المشروع قد تم وضعها من قبل مستشارين أمريكيين في شؤون المياه، من بينهم جيمس هيز وجوزف كوتون، وتم تقديمها الى سلطة المياه في اسرائيل، بانتظار الموافقة على التنفيذ[١٤].

جـ - لبنان:

لقد كان الهدف الرئيسي من غزو اسرائيل لجنوب لبنان واحتلال جزء من أراضيه هو تحقيق حلم صهيوني في الحصول على مياه الليطاني والسيطرة على منابع مياه أخرى واستثمار ما في تلك الأراضي من مياه جوفية. أما الهدف المعلن فهو إبعاد المقاتلين الفلسطينيين عن مواقعهم لتجنب تأثير رماية قذائفهم على السكان اليهود.

إن الحلم الصهيوني في الاستيلاء على مياه الليطاني كان قبل انشاء دولة اسرائيل، عندما طلب حاييم وايزمان من بريطانيا أن تشمل حدود فلسطين الشمالية النهر المذكور-، لكن الفرنسيين الذين كانوا شركاء بريطانيا في الانتداب على المنطقة قد رفضوا ذلك[١٥].

ويعتبر نهر الليطاني من أهم الأنهار اللبنانية، حيث يصل منسوب المياه فيه سنوياً الى ٥٦٠ مليون متر مكعب، وهو يمر في حوالي عشرة كيلومترات في المنطقة الحدودية المحتلة ويصب في البحر المتوسط شمال مدينة صور، علماً بأن اسرائيل تستولي حالياً على ٥٥٪ من مياه نهر الليطاني عبر إقامة مضخات تسحب المياه من البحيرة الجوفية التي تغذيه، بحيث انخفض منسوب مياه النهر الى النصف تقريباً، وليس بجر مياهه بشكل مباشر كما هو شائع.

وتستغل اسرائيل أيضاً، وبشكل كلي، مياه الحاصباني والوزاني (١٦ مليون متر مكعب)، اللذان ينبعان من لبنان ويصبان في بحيرة طبريا. كما تستغل اسرائيل المياه الجوفية ومصادر مياه منطقة الحاصباني الواقعة في أسفل جبل الشيخ عند ملتقى الحدود الاسرائيلية والسورية واللبنانية وتمنع اسرائيل سكان هذه المنطقة من حفر الآبار، كما تمنع السكان أيضاً من الوصول الى منابع النهرين.

د - سوريا:

تستغل اسرائيل مصادر المياه في هضبة الجولان السورية المحتلة التي كانت قد احتلتها عام ١٩٦٧ وضمتها رسمياً في عام ١٩٨١

يبلغ المعدل السنوي لهطول الأمطار في الجولان ١٠٠٠ ملم، مما يجعلها من أغزر المناطق العربية بالمياه، بحيث تقدر كمية الأمطار فيها

بحوالي ١،٣٧ مليار متر مكعب سنوياً، وفق الأرقام الرسمية السورية.

ويشكل نهر بانياس مصدراً آخر للمياه في الجولان، حيث يقدر منسوبه بعشرين متراً مكعباً في الثانية. ويبلغ منسوب نهر الدان، أحد روافده، أربعين متراً مكعباً في الثانية. كما تضم الهضبة السورية مئات الآبار الارتوازية التي تستغلها اسرائيل[١٦].

هـ - مصر:

بعد معاهدة السلام بين مصر واسرائيل، توقعت الأخيرة ان يتم تنفيذ مشروع وافق عليه الرئيس السابق أنور السادات في تحويل جزئي لمياه نهر النيل الى صحراء سيناء ومن ثم الى منطقة النقب، الا أنه، وبعد موت الرئيس السابق، فإن مصر أعلنت رفضها تنفيذ هذا المشروع، وهذا يقود الى رفض سوداني وأثيوبي للمشروع، كدول مشاركة مع مصر في استثمار مياه النيل.

الخلاصة:

★ تغتصب اسرائيل مياه نهر الأردن ونهر اليرموك ومياه جنوب لبنان ونهر الليطاني ومياه هضبة الجولان السورية وتسرق ما يزيد عن ٤٠٪ من احتياجاتها المائية من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

★ ان زيادة أعداد المهاجرين اليهود والزيادة الطبيعية في الاحتياجات المائية وانخفاض معدل تدفق المياه من مصادرها، تجعل اسرائيل تفكر وباستمرار بالتوسع من أجل السيطرة على موارد مائية اضافية من الدول المجاورة، وهذا يتنافى مع أدنى متطلبات أي حل سلمي عادل.

★ بالرغم من معرفة اسرائيل باستحالة توفير المياه اللازمة لاحتياجاتها للأجيال الحاضرة والقادمة من الموارد المائية المتاحة لها حالياً، إلا أنها تسابق الزمن في تهجير اليهود من كل أنحاء العالم إلى فلسطين، الأمر الذي يؤكد وجود مخططات توسعية في الاعتداء على الحقوق المائية التي لا يمكن الوصول اليها بغير احتلال أراضٍ جديدة، لتصل الى الفرات شرقاً والى النيل غرباً، وهذا ما تؤكده أهدافها المعلنة وبروتوكولات صهيون.

★ أشارت العديد من النشرات والدراسات الى أن اسرائيل تستولي على المياه العربية لتغطية أكثر من ثلثي احتياجاتها، كما هو مبين أدناه:

٤٦٪ من احتياجاتها المائية من نهر الأردن.

٣٥٪ من احتياجاتها المائية من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

١٥٪ من مياه الساحل.

٤٪ من المياه الجوفية.

★ تواجه اسرائيل عجزاً مائياً مقداره ٤٠٠ مليون م^{3} سنوياً قابل للزيادة.

★ إن اسرائيل تستثمر ما نسبته ٩٥٪ من كافة مصادر المياه المتوفرة لديها بطرق غير مشروعة، وهذه أكبر نسبة تستهلكها دولة في العالم وتزيد عن الحد الآمن للمياه المتوفرة. وفي الوقت نفسه، فإن اسرائيل تحرم السكان العرب من حقهم في مياههم الا بالحد الأدنى والذي يصل أحياناً إلى مياه الشرب اللازمة لادامة الحياة.

★ إن السياسة المائية في اسرائيل أصبحت واضحة، والتي تتلخص في أن احتلال الأرض والمحافظة عليها هما هدف يحققان الكثير من الغايات، من بينها الحصول على الماء. وهي تسعى في الوقت نفسه الى أن تحافظ على هذه الأرض دون سكانها الشرعيين، وهذا ما ترمي اليه على المدى البعيد.

★ إن اسرائيل، تستثمر حالياً مياه المنطقة بأسرها، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، التي تلتقي مصالحها مع مصالح اسرائيل على المستوى الاستراتيجي.

★ لقد استطاعت اسرائيل بالحرب أن تحصل على ما حصلت عليه من المياه لادامة احتلالها وبناء مستوطناتها واستيعاب مهاجريها وتهجير أصحاب الأرض، وهي تعمل الآن جاهدةً، للاستزادة من هذه المصادر ولنفس الأغراض المذكورة عن طريق السلام.

محمد هاشم عريقات

الهوامش:

(١) Thomas Stauffer, **The Christian Science Monitor**, 29 December 1981, p. 3.

(٢) Ibid.

(٣) The International Herald Tribune, 22 July 1982, p. 9.

(٤) Stauffer, p. 12.

(٥) **Ibid.**

(٦) **Arab Affairs** (Arab League, December 1985, No. 44), pp. 175-180.

(٧) Ibid.

(٨) For details, see Raja Shehadah, **The West Bank and The Rule of Law** (The International Commission of Jurists, 1980), p. 74.

(٩) U.N. General Assembly, **Living Conditions of the Palestinian People in the Occupied Palestinian Territories,** (U.N. Publication No. A/37/238, New York, 15 June 1982, p. 3.

(١٠) The Christian Science Monitor, 20 January 1982, p. 7.

(١١) U.N. General Assembly, **Development and International Economic Co-Operation, Human Settlements,** 37th Session Document S/37/238, 15 June 1982, p. 12.

(١٢) Stauffer p. 14.

(١٣) Leslie Schmida, "Israel's Drive for Water," **The Link** (Americans for Middle East Understanding, Inc.), Vol. 17, No. 4, November 1984, p. 10.

(١٤) IBID.

(١٥) The Christian Science Monitor, 20 January 1982.

(١٦) Subhi Kahhaleh, **The Water Problem in Israel** (Institute for Palestine Studies, 1981), p. 45.

ملاحظات حول الموضوع الفلسطيني في التقرير الاستراتيجي العربي

استقطبت أزمة الخليج الثانية في ٢ أغسطس (آب) ١٩٩٠، بتداعياتها الاقليمية، وتداخلاتها الدولية، بجانب كبير من اهتمامات التقرير الاستراتيجي لعام ١٩٩٠، والذي يواصل مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام على إنتظام اصداره منذ عام ١٩٨٦ . وبطبيعة الحال، فقد فرضت هذه الازمة انعكاساتها ومخرجاتها على قضية الشعب العربي الفلسطيني، والتي أفرد لها التقرير القسم الثاني من تحليل النظام الاقليمي العربي.

وتأسست بنية تحليل التقرير وعرضه للقضية الفلسطينية محاور ثلاثة:

١ – حالة القضية الفلسطينية عشية أزمة الخليج.

٢ – القضية الفلسطينية في ظل ازمة الخليج.

٣ – ازمة الخليج واحتمالات تسوية القضية الفلسطينية. وسوف نقوم بداية بايراد ابرز القضايا التي وردت بالتقرير، ثم نتبع ذلك برؤية نقدية وتحليلية لمضمون هذه القضايا ومنهاجية عرض التقرير لها.

اولا: حالة القضية الفلسطينية عشية ازمة الخليج:

وقد تتابع التقرير على دراستها من زوايا

تنشر «صامد الاقتصادي» وجهة نظر حول الوضع الفلسطيني جاءت في «التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٠»، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩١ . مع ملاحظات على التقرير سجلها باحث مصري في العلوم السياسية، يعد حالياً رسالة دكتوراة في العلوم السياسية حول «دور منظمة التحرير الفلسطينية في تنمية الشعب الفلسطيني» في كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة. وذلك انطلاقاً من قناعة مجلتنا بأن توسيع دائرة النقاش حول القضية الفلسطينية بكل مسائلها الكبيرة والتفصيلية، مهما تباينت وجهات النظر، سوف تسهم في ترسيخ الوعي بأن هذه القضية تستحق من العرب الاهتمام الذي يكرس مكانتها كقضية مركزية للعرب أجمعين.

ثلاث، تمثل ابرز اهتمامات العمل الوطني الفلسطيني قبل الثلث الاخير من عام ١٩٩٠ .

١ – الانتفاضة في الاراضي المحتلة.. مزيد من التراجع :

يرى التقرير ان الانتفاضة تواجه مأزقاً خطيراً وانكماشاً غير مسبوق، وإن كانت بداياته واكبت نهاية عام ١٩٨٩، وتزايدت في عام ١٩٩٠ الصعوبات التي تحول دون إحداث نقلة كيفية في اتجاه العصيان المدني، حيث تراجع مستوى المشاركة الشعبية في عمليات المواجهة ضد سلطات الاحتلال، وان استمرت الجهود المبذولة من أجل تحقيق نوع من الاستقلال الاقتصادي في اطار النمط الجديد الذي افرزته الانتفاضة كأهم إنجاز لها.

آليات المواجهة: تكرس في الاشهر السبعة الاولى من عام ١٩٩٠ التراجع من نمط المواجهات الجماهيرية الواسعة الى نمط المواجهات المحدودة، والذي اصبح يعتمد على قيام مجموعات الفرق الضاربة بهجمات مفاجئة، باستخدام الحجارة والزجاجات الفارغة في الغالب، والزجاجات الحارقة احيانا. وتمثلت الاهداف الرئيسية والمتكررة لهذه الهجمات في نقاط المراقبة العسكرية الاسرائيلية، والدوريات التي تقوم بها قوات الاحتلال، وسيارات المستوطنين ومواسير المياه المؤدية الى بعض المعسكرات الاسرائيلية، واحيانا مهاجمة مقر الحاكم العسكري ومراكز الشرطة في بعض المدن، وطعن جنود الاحتلال والمستوطنين بآلات حادة.

وعلى صعيد المواجهات الجماعية فقد اتسمت بالمحدودية وكان معظمها بمبادرة من قوات الاحتلال كرد على هجمات الفرق الضاربة، أو بمبادرة من المستوطنين وجماعاتهم المسلحة. وقد تباين مستوى المشاركة الجماهيرية بها من حالة لاخرى. وفي بعض الاحيان كانت مبادرة قوات الاحتلال بالمواجهة غير مقترنة بالرد على هجمات للفرق الضاربة. وفي احيان كثيرة كانت استفزازات حرس الحدود – والذي يخدم فيه الجنود الدروز بالاساس – للأهالي سببا في اندلاع مواجهات واسعة. اضافة لنسبة محدودة من المواجهات الجماعية تميزت باندلاعها كمبادرة شعبية في ذكرى مناسبات وطنية كبرى، أو عند تشييع جثمان احد الشهداء، وكان القليل منها رد فعل لممارسات اسرائيلية (مجزرة ريشيون لتسيون بتل أبيب – مايو ١٩٩٠) والتي كانت اوسع واعنف مواجهة. وتميزت المواجهة المباشرة مع قوات الاحتلال في قطاع غزة بانها كانت افضل حالا عنها في الضفة، خاصة على صعيد المواجهات الجماعية، ومن ثم بقي القطاع مصدر قلق اكبر لسلطات الاحتلال وللمدنيين الاسرائيليين.

عمليات بناء الاستقلال الاقتصادي: يرصد التقرير ان التراجع الملموس في عمليات المواجهة المباشرة لقوات الاحتلال لم يقترن بتراجع مماثل، أو بالقدر نفسه، من الجهود التي تستهدف الحد من الارتباط بالاقتصاد الاسرائيلي، والسعي الى بناء نوع من الاستقلال. ويشير بهذا الخصوص الى

المؤشرات التالية:

أ– على صعيد مقاطعة السلع والمنتجات الاسرائيلية، فقد تراجعت صادرات اسرائيل للاراضي المحتلة. وظل لنشاط الفرق الضاربة الدور الاساسي لمصادرتها السلع الاسرائيلية من المحلات التجارية واتلافها او توزيعها بالمجان احيانا على الفقراء والمحتاجين. كما تولت نداءات القيادة الوطنية الموحدة تحذير التجار من التعامل مع هذه السلع التي توجد بدائل وطنية لها مستخدمة لغة حادة في التهديد للمخالفة. وكانت مقاطعة هذه السلع إحدى مجالات المواجهة بين القوى الضاربة والعملاء الذين حاولوا في بعض المواقع التصدي لعمليات مصادرة السلع وقيام بعضهم بفتح النار على الملثمين، كما حدث في «دورا» في ابريل ١٩٩٠ . وقد اصبحت السلع الوطنية البديلة افضل حالا مما كانت عليه من قبل، وواكب ذلك حدوث ترتيب جديد لاولويات الانتاج الصناعي في ظل الانتفاضة لصالح المنتجات التي تزداد الحاجة اليها. ومن البديهي ان تثير هذه النزعة الاستقلالية ضيق السلطات الاسرائيلية واتخاذها قرارات جديدة، اهمها اجراءات المقاطعة الزراعية مما يؤثر سلباً على الجهود المبذولة لتطوير الانتاج الزراعي في الاراضي المحتلة نتيجة احتكار اسرائيل بيع المواد الزراعية التي شملتها المقاطعة.

ب – استمرارية نمط جديد للحياة يقوم على التقشف والتكيف مع انخفاض مستويات المعيشة، وان كان هناك ما يدل على استمرار الفوارق الاجتماعية الكبيرة والتي بدأت تثير نوعاً من الاستياء لدى بعض الفئات الدنيا.

ج – استمرارية المشكلات الهيكلية التي تواجه الصناعة الوطنية بلا حل.

د – التزايد الملحوظ في اعداد الفلسطينيين الذين تخلوا عن اعمالهم في اسرائيل والذي يعود بالاساس الى الاجراءات الاسرائيلية (التوسع في استخدام ما يسمى بالبطاقات الخضراء، التوسع الهائل في إعداد المهاجرين السوفييت وإحلالهم محل اليهود الشرقيين وبدورهم زاحموا العمالة العربية او مباشرة بإحلال المهاجرين محل العمال العرب، اتجاه بعض اصحاب العمل الاسرائيليين الى فصل العمال العرب الذي يتكرر غيابهم – اضطراريا – عن اعمالهم) التي ترتب عليها حرمان اعداد غير قليلة من الاستمرار في الاعمال التي كانوا يقومون بها في اسرائيل ولا يعكس تقدما في قدرة الانتفاضة على تحقيق المقاطعة بما يتطلبه ذلك من توفير فرص عمل بديلة في الاراضي المحتلة. وقد ترتب على ذلك مزيد من المشكلات الاقتصادية في الاراضي المحتلة وتفاقم التدهور في مستوى المعيشة.

ح – تقلص مواجهات الانتفاضة على حق سلطة الاحتلال في جباية الضرائب، حيث اقتصرت الاحتجاجات الجماعية فقط على زيادة هذه الضرائب واساليب جبايتها. ويخلص التقرير الى ان تراجع آليات المواجهة المباشرة أتاح للسلطة المحتلة حرية حركة اكبر في ادارة المعركة الاقتصادية والعمل على احباط ما تستهدفه من تحقيق قدر أكبر من الاستقلال عن الاقتصاد الاسرائيلي الامر الذي يدفع – كما

يذهب التقرير – الى التخوف على مستقبل هذه المعركة ايضا.

ثم ينتقل التقرير الى رصد مؤشرات على تزايد هجرة الفلسطينيين من الاراضي المحتلة خلال عام ١٩٩٠ نتيجة جملة عوامل منها تردي الاوضاع الاقتصادية وانخفاض مستوى المعيشة، واغلاق الجامعات، والنزاعات الداخلية بين القوى السياسية الفلسطينية. ويشير الى تواجد نسبة عالية من المسيحيين بين المهاجرين، وتزايد اعداد الفلسطينيين من الاراضي المحتلة الذين يستقرون في الاردن ويفقدون حق العودة الى الضفة لعدم تجديد تصاريحهم في مواعيدها المقررة.

وإزاء مجمل ذلك، يتساءل التقرير عن كيفية تعامل القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة مع تلك التداعيات، ويبرز ذلك التعامل في السلوكيات التالية:

١ – ادراك ما تتعرض له الانتفاضة من تراجع والاقرار به وعدم مداراته، وبالتالي اعادة تركيز المجهودات النضالية على الجوانب النضالية والابداعية وادخال التغييرات التكتيكية الملائمة من اجل انتزاع المبادرة مرة ثانية وإحداث ارباك في صفوف العدو.

٢ – اعطت نداءات القيادة الموحدة اهتماما خاصة لعمليات بناء الاستقلال الاقتصادي وحافظت فيما تطرحه من مهمات على الادوات الرئيسية التي تم تطويرها في مجرى هذه العملية، وبصفة خاصة ادوات المقاطعة، مع التأكيد على ضرورة تطوير وتنظيم السلطة الوطنية الفلسطينية وايضاح ارتباط العصيان المدني والبناء الاقتصادي حيث لا يمكن التوصل الى العصيان الشامل بدون المضي في هذا البناء والعمل على تطوير السلطة البديلة.

٣ – على صعيد عمليات المواجهة المباشرة، اعادت النداءات ترتيب اهميتها واهمية وسائلها، حيث نقلت الاضراب العام الى مرتبة متأخرة وتطوير تنظيم المسيرات الاحتجاجية والمواجهات مع سلطة الاحتلال، وتعميق مفهوم وممارسة الاستقلال الفلسطيني باشراف لجان الاحياء والقوى الضاربة. وبروز اهمية بناء اللجان الشعبية والتنسيق بينها وبين القوى الضاربة، والحد من ظاهرة التلثيم في التعامل مع الجماهير الا في حالة الضرورة وقصره على المواجهة مع قوات العدو.

٤ – تحقيق الوحدة الوطنية ودرء الاخطار التي تعترض الصف الفلسطيني. وبصفة عامة، ظلت القيادة الموحدة قادرة على الحفاظ على وحدتها بشكل عام ولكن بقيت المشكلة الرئيسية للوحدة الوطنية تكمن في علاقة القيادة الموحدة بالتيار الاسلامي، وخاصة في حركة «حماس»، رغم ما بُذل من جهد وحوار بهذا الصدد.

٥ – رصد قضية مواجهة العملاء والتجاوزات التي واكبتها وسعي القيادة الموحدة لوضع ضوابط لذلك وان كان التقرير يرى انها لم تزل غير كافية.

٢ – مبادرة السلام الفلسطينية.. الطريق المسدود: يرصد التقرير انه مع نهاية عام ١٩٨٩، كانت م.ت.ف. قد اضطرت، نتيجة

ظروف موضوعية وذاتية، الى الدخول في متاهة التفاصيل الدقيقة والجزئيات الصغيرة للعملية الاجرائية التي تستهدف ترتيب حوار فلسطيني – اسرائيلي في اطار خطة بيكر. وقد استجاب الفلسطينيون للجهود المصرية والامريكية الضاغطة في هذا المجال. وبرغم «المرونة» التي أبدتها م.ت.ف، يبرز التقرير اربعة خلافات رئيسية حول: دور منظمة التحرير في الحوار، اسلوب تشكيل الوفد الفلسطيني للحوار مع اسرائيل، تمثيل سكان القدس الشرقية العرب في الوفد الفلسطيني ومشاركتهم في انتخابات الاراضي المحتلة المرتقبة، جدول اعمال الحوار.

على الجانب الاسرائيلي، يرصد التقرير ان حزب العمل كان أقل تشدداً وأكثر حرصاً على اتاحة الفرصة للتوصل الى حلول وسط للخلافات الاربعة. ويبرز تصاعد الخلاف داخل الائتلاف الحكومي بين الليكود والعمل وسقوط هذا الائتلاف في منتصف مارس ١٩٩٠، ثم نجاح شامير في تشكيل ائتلاف جديد أكثر يمينية وتطرفاً ومن ثم صعوبة استئناف الجهود السلمية وتعقيد شروطها. إضافة الى مبادرة واشنطن بتعليق الحوار مع المنظمة في ٢٠ يونيو ١٩٩٠، احتجاجاً على العملية الفدائية الفاشلة على سواحل تل ابيب والتي تأكدت مسؤولية جبهة التحرير الفلسطينية بزعامة ابو العباس في ٣٠ مايو ١٩٩٠، وصعوبة استجابة المنظمة للمطلب الامريكي بطرده من عضوية اللجنة التنفيذية. ورغم ان هذا الحوار لم يحقق تقدما منذ بدئه، الا ان تعليقه – كما يرى التقرير – كان انتكاسة اخرى لجهود السلام الفلسطينية.

٣ – العلاقات الفلسطينية – العربية:

يرصد التقرير انها ظلت في النصف الاول من العام تدور في اطار النمط التقليدي والمرتبط بحرص م.ت.ف على الاحتفاظ بروابط قوية مع عدد من الدول العربية لموازنة غياب مثلها مع دول أخرى، والمناورة على التناقضات العربية حفاظاً على حد أدنى من استقلالية التحرك الفلسطيني، مع تنامي علاقة المنظمة بالعراق الى مستوى غير مسبوق من قبل، حيث تزايد اعتماد المنظمة على العراق كمركز رئيسي لقواتها المقاتلة واهم مركز لمكاتب واجهزة المنظمة بعد تونس وتقديم العراق كل التسهيلات الممكنة لدعم تنامي هذه العلاقات. ويبرز التقرير مدخلات الطرف الفلسطيني في الشعور بأهمية العراق (سعي العراق نحو قوة اقليمية كبرى ورغبة المنظمة في استثمار ثقله السياسي، تصعيد حدة الخطاب العدائي العراقي تجاه اسرائيل والذي وصل ذروته عبر التهديد بتدمير نصف اسرائيل بالاسلحة الكيماوية، رغبة المنظمة – من خلال العراق – إحداث تغيير في توازن القوى في المنطقة يفرض على اليمين الاسرائيلي مراجعة مواقفه المتشددة تجاه عملية التسوية، اضافة للعلاقات المتميزة للعراق مع مصر والاردن داخل مجلس التعاون العربي، وهي الدولتان اللتان كانت م.ت.ف أكثر حرصا عليها. ويرصد التقرير ان الدور المصري دبلوماسياً في جهود وترتيب حوار فلسطيني – اسرائيلي فرض تكثيف الاتصالات المصرية – الفلسطينية في الربع الاول من عام ١٩٩٠،

حتى وصلت تلك الجهود الى طريق مسدود. كذلك تحسن العلاقات الفلسطينية – السورية – رغم عدم نفاذها الى عمق المشكلات والقضايا الخلافية، وتحفظ سوريا على تنامي علاقات المنظمة مع العراق. وعليه يرى التقرير انه بدا في اوائل عام ١٩٩٠، ان العلاقات العربية للمنظمة لا تواجه مشكلات اساسية، وربما كان الوضع افضل حالا من عام ١٩٨٩، وظلت معدلاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي ايجابية عن معدلاتها العامة التي تتسم بشد وجذب حول قضية تمويل المنظمة بجوانبها المختلفة، خاصة مع الكويت، على العكس من الوضع مع السعودية والامارات. كما انتظمت اعمال اللجنة العربية لدعم الانتفاضة. ويخلص التقرير الى انه رغم الاستقرار العام للعلاقات العربية – الفلسطينية خلال النصف الاول لعام ١٩٩٠، فقد كانت هناك ازمات محدودة في بعض الحلقات الرئيسية لهذه العلاقات، وخاصة الحلقة المصرية – وفي اطار سلسلة الازمات الدورية المحدودة للعلاقات منذ ١٩٨٩ .

ثانيا: القضية الفلسطينية في ظل ازمة الخليج:

ويتناول التقرير معالجته من خلال زاويتين:

١ – الموقف الفلسطيني من ازمة الخليج: يلمس التقرير وجود خط رئيسي متعاطف مع السياسة العراقية او على الاقل متفهم له. وفي اطار هذا الموقف يميز التقرير بين ثلاثة اتجاهات:

أ – موقف قيادة م.ت.ف والفصائل الرئيسية العامة في اطارها، واتسم بالتزام موقف معارض لادانة العراق بهدف عدم الاضرار بالاتصالات الجارية من أجل احتواء الازمة والقيام بدور الوسيط في الاطار العربي، رغم وضوح التصلب العراقي خلال الاتصالات الاولى.

ب – موقف عبرت عنه القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة وحركة الجهاد الاسلامي، واتسم بالانحياز الاكثر وضوحا للعراق، في حين اتخذت الشخصيات الوطنية البارزة في الداخل موقفا اقل انحيازا للعراق.

جـ – اتجاه عبرت عنه حركة «حماس»، وتميز باجتيازه مرحلتين: مرحلة تغليب الموقف ضد التدخل العسكري الاجنبي، ثم مرحلة التوازن بالنظر الى الغزو العراقي للكويت بدرجة لا تقل اهمية عن هذا التدخل.

وفسر التقرير ميل المزاج الشعبي العام الفلسطيني – وخاصة في الاشهر الاولى من الازمة – نحو العراق بعاملين: – الاحباط الشديد في اوساط سكان الاراضي المحتلة من الانحياز الامريكي الدائم والكامل لاسرائيل ومن النظام العربي الذي لا يقدم الحد الادنى من المساندة لهم وعجزه عن مواجهة استمرار الاحتلال الاسرائيلي، وبالتالي فإن اي تحريك لركود النظام العربي، ايا كان المحرك وبغض النظر عن الوجهة التي يحدث فيها هذا التحويل يقابل بترحاب تلقائي – ان هذا الغضب على النظام العربي يولد مشاعر مأساوية مؤداها

الرغبة في أن تتدهور الاوضاع في المنطقة الى الذروة التي قد تفتح الباب أمام احتمال تغيير الامر الواقع. ويرصد التقرير ان المنظمة كانت الطرف العربي «الوحيد» الذي أيد رسمياً المبادرة العراقية في ١٢ اغسطس ١٩٩٠ . وقد ركز الخطاب الرسمي الفلسطيني على الخطوط العامة التالية:

١ – ان الحل العربي لازمة الخليج هو السبيل الوحيد للحفاظ على المصالح العربية العليا والمصالح الدولية بالمنطقة في آن واحد.

٢ – ان هذا الحل لا بد وان يضمن حقوق العراق والكويت والسعودية دون انحياز لطرف على حساب آخر.

٣ – ان القوات العربية يجب ان تقوم بالدور المطلوب لحماية حقوق جميع الاطراف كبديل للوجود الاجنبي الذي ينبغي وضعه تحت علم الامم المتحدة إذا كان ضروريا.

٤ – مناشدة الدول الاوروبية للحيلولة دون اندلاع حرب.

٢ – تأثير الازمة على طرفي القضية الفلسطينية:

تأثير الازمة على اسرائيل: يرصد التقرير تراجع أهمية اسرائيل الاستراتيجية ويذهب الى ان اسرائيل ربما تكون عبئا على الاستراتيجية الامريكية عندما يتعلق الامر بصراعات عربية – عربية، وبالتالي لم يكن لها دور مباشر وفعلي، وقد حاولت الحكومة الاسرائيلية، ازاء هذا الواقع، ان توجد لنفسها دورا غير مباشر يطرح نفسها لدى الولايات المتحدة كمصدر معلومات دقيقة ضد العراق. ويرصد التقرير انه قد انطوت بعض تداعيات الازمة خاصة ما يتعلق بتطورات في العلاقات العربية الامريكية على جوانب مقلقة لصانع القرار الاسرائيلي، واهمها القرار الامريكي باعفاء مصر من ديونها العسكرية دون معاملة اسرائيل بالمثل، موافقة الادارة الامريكية للحصول على مقابل لتنامي علاقتها العربية حيث لا تعترض على هذا التنامي، شرط الا يكون ذلك على حسابها او بالخصم من العلاقات الامريكية – الاسرائيلية، لاسيما وان اسرائيل التزمت بالمطلب الامريكي المتعلق بعدم التدخل في ازمة الخليج وحرصت على تجنب أي سلوك يمكن ان يؤدي لاحراج واشنطن في ادارتها لهذه الازمة.

وفيما يتعلق بحسابات المكسب والخسارة بالنسبة لاسرائيل في مجرى ازمة الخليج، يشير التقرير الى ثمة تيار قوي في الفكر والسياسة الاسرائيلية تبنى موقفا يؤكد ان تراجع دور اسرائيل الاستراتيجي لا يمكن تعويضه بأي مكسب آخر ولو كان تحطيم القوة العسكرية العراقية.

ب – تأثير الازمة على منظمة التحرير الفلسطينية: يؤكد التقرير على ان موقف المنظمة من الازمة ادى الى اضعاف مركزها السياسي والاضرار بصورتها العامة على الصعيدين العربي والدولي، كونها قبلت استيلاء دولة على أرض دولة اخرى بالقوة واوجدت اعذارا لهذا الاحتلال وسقطت في اختبار عملي لمصداقية سياستها المعتدلة واصبحت اسيرة التطرف العراقي الجديد بما يعنيه ذلك من تعقيد عملية

السلام في المنطقة. ويشير التقرير الى ان المنظمة من جانبها حرصت على التركيز على ان موقفها من الازمة أسِيء فهمه عمدا رغم ان دورها لم يتعد دور الوساطة الى الانحياز لاي طرف، وتحرك المنظمة واستثارها بعض تداعيات الازمة للحد من هذا التدهور. ويوضح التقرير تدهور علاقات المنظمة مع دول الخليج العربي، بدرجات متفاوتة في السوء، والى مزيد من الفتور في علاقاتها مع مصر. ومن شأن وضع كهذا ان يضعف المنظمة بشكل غير مسبوق، وخاصة تأثيراته الاقتصادية عليها وعلى سكان الاراضي المحتلة، وخاصة ترحيل العمالة الفلسطينية في الخليج (الهجرة الثالثة) وحجب الدعم الخليجي عن المنظمة والداخل، اضافة للاثر الناجم عن تدهور الاقتصاد الاردني بسبب الازمة على اقتصاد الداخل. وقد فرضت هذه الانعكاسات نفسها على المنظمة في تبني سياسة تقشف وخفض النفقات. ويبرز التقرير توافر امكانية اثر ايجابي للهجرة الثالثة في حالة القدرة على تطوير اقتصاد الاراضي المحتلة لتوفير فرص عمل جديدة والحد من تزايد البطالة.

٥ - اداء الانتفاضة في ظل ازمة الخليج:

على عكس التوقعات شهدت الاراضي المحتلة حالة نهوض محدودة ومؤقتة. وقد مرت الانتفاضة بعدة مراحل متتالية بسرعة منذ تفجر الازمة في نهاية عام ١٩٩٠: اتسمت المرحلة الاولى، ونتيجة التأييد الشعبي للعراق، فقد زادت حدة المظاهرات المؤيدة للعراق والاضرابات الاحتجاجية على التدخل الاجنبي في الخليج، وتصاعدت مع المبادرة العراقية في كثير من انحاء الضفة والقطاع. وخلال هذه المرحلة بدأت مقدمات استعادة الانتفاضة لنمط المواجهات الجماعية الحاشدة (بعيداً عن قضاياها الاساسية)، مع عدم استبعاد تأثير التداعيات الاقتصادية للازمة على هذا التطور. لكن هذه المرحلة لم تلبث ان قادت الى مرحلة ثانية تميزت بعودة فعاليات الانتفاضة الى مسارها المتعلق بالقضية الفلسطينية، حيث عادت سلطة الاحتلال الى سياسة القبضة الحديدية بتصعيد القمع واللجوء للعقوبات الجماعية، مما ادى الى تأجيج الاحتجاجات الشعبية في اطار خطة القيادة الوطنية الموحدة للتصعيد بهدف الاحتفاظ بالقضية الفلسطينية في دائرة الاهتمام الدولي رغم ازمة الخليج. وقد تزامن ذلك مع حديث هذه القيادة عن ادانة كل الاحتلالات في المنطقة أيا كانت مبرراتها. واعادت القيادة الموحدة الاعتبار لاسلوب الاضراب العام، كما تصاعدت الانتفاضة بوضوح اثر مذبحة الحرم القدسي (٨ أكتوبر ١٩٩٠)، وتغيير نمط اداء الانتفاضة في القدس من العمل الدبلوماسي بالاساس الى العنف المدني وبروز اهمية البعد الديني في الصراع العربي - الاسرائيلي. وبصفة عامة كانت احداث هذه المذبحة نقطة تحول مهمة في هذه المرحلة من تطور الانتفاضة بعد ازمة الخليج، حيث تحولت الاراضي المحتلة على اثرها الى ساحة مواجهة واسعة واثارت المشاعر الاسلامية خارجيا، وحركت مجلس الامن الدولي واصداره القرارين ٦٧٢،

و٦٧٣ . ويرى التقرير انه مع قرب نهاية العام عادت الانتفاضة الى المراوحة بين الصعود والهبوط وفقا لتطورات الواقع الموضوعي الذي ينتظر ان يفرز صعوبات جديدة مع ظهور التداعيات الاقتصادية لازمة الخليج على الاراضي المحتلة.

ثالثا: ازمة الخليج.. واحتمالات تسوية القضية الفلسطينية:

يرى التقرير ان هذه الاحتمالات تثير قضيتين:

١ - اولويات التعامل الدولي مع مشكلات المنطقة في ظل ازمة الخليج: حيث يرى ان المبادرة العراقية طرحت ضمن ما طرحته قضية الربط بين قضيتين الخليج وفلسطين ويرصد انه قد برزت مناهج متباينة فيما يتعلق بهذا الربط: **الاول**، وتبنته منظمة التحرير وبعض الدول والقوى السياسية العربية وهو ما يمكن تسميته «الربط المتزامن» أو «المتوازي» بين المشكلات وضرورة حلها في وقت واحد، وإن اختلف عن المبادرة العراقية في عدم تبنيه لفكرة الجدول الزمني المرتبط بترتيب وقوع الاحتلالات. والنقد الاساس الذي تعرض له هذا النهج هو تجاهله للاختلاف بين مشكلات المنطقة. **الثاني**، والذي تشبثت به اسرائيل ودعمته الولايات المتحدة ويرفض أي نوع من الربط، مع تمايز الموقف الامريكي عن الاسرائيلي، حيث ظلت واشنطن حريصة على تأكيد تسوية جميع المشكلات في المنطقة، لكن دون التزام الربط بينها. **الثالث**، وعبر عن توافق اوروبي - سوفيتي على ما يمكن وصفه بالربط المتعاقب بين المشكلات، بمعنى تركيز الاهتمام على حل ازمة الخليج اولا ولكن مع تهيئة الاجواء لحل المشكلات. ويلاحظ ان الموقف الامريكي بدا في كثير من الاحيان قريبا من منهج الربط المتعاقب، مع رفض لاي نوع من الاعداد لحل القضية الفلسطينية قبل الانتهاء من ازمة الخليج. ويرصد التقرير ان تصاعد الانتفاضة في الاراضي المحتلة، خاصة عقب مذبحة الحرم القدسي ادى الى تدعيم منهج الربط، خاصة التدليل على ان انتهاء ازمة الخليج لا يتيح تحقيق الاستقرار في المنطقة ما لم يمكن التوصل الى حل للقضية الفلسطينية، وعكس ذلك نفسه على التساؤل بخصوص الاسلوب المناسب للتعبير عن الربط القائم فعلا. ونتيجة ذلك ظهرت اجتهادات مهمة في اطار منهج الربط المتعاقب في اطار وضع اسس لحل كل القضايا الاخرى في الوقت الذي تتركز فيه الجهود على إنهاء ازمة الخليج دون مكافأة العراق وتجاوز الفيتو الامريكي في ذلك.

٢ - المواقف الاسرائيلية والفلسطينية المحتملة من التسوية: يبرز التقرير ان الخطاب السياسي الاسرائيلي عاد الى التركيز على ان حل النزاع العربي - الاسرائيلي ينبغي ان يتحقق عبر اتفاقات ثنائية بين الدول العربية المعنية، واولوية ذلك على التوصل لاتفاق مع الفلسطينيين. وقد عارض حزب العمل هذا التوجه على اساس ان ادخال اية دولة عربية في عملية التسوية قبل التوصل الى اتفاق مبدئي مع

ممثلي الفلسطينيين سيزيد الامر تعقيدا. ومن جانبها، يرى التقرير ان منظمة التحرير سعت للإفادة من المتغيرات الدولية التي اقترنت بأزمة الخليج، والتركيز على ضرورة تنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وتدعيم دور الامم المتحدة، ومعاملة القضية الفلسطينية بنفس المعايير الدولية التي عُوملت بها ازمة الخليج. وهذا التطور في رؤية المنظمة نابع من رؤية ان هناك تحولات عريقة ستترتب على ازمة الخليج، وبالتالي ضرورة الدخول على خط الترتيبات الاقليمية الجديدة لإيجاد مكان للقضية الفلسطينية ضمنها من موقع المشاركة فيها. ويرى التقرير انه قد حدث تطور متزامن «تقريباً» في موقفي اسرائيل ومنظمة التحرير يتلخص في تجاوز الاطار الثنائي (اسرائيل – فلسطيني) الذي كان معتمدا كأساس للتسوية خلال النصف الثاني من ١٩٨٩ واوائل عام ١٩٩٠، في الوقت نفسه الذي كانت حكومة شامير تعمل نحو مزيد من فرض للامر الواقع في الاراضي المحتلة (توسيع المستوطنات). ويرصد التقرير مخاوف اسرائيل وهواجسها من مسألة الربط، سواء ما يمكن ان يترتب على انتصار امريكا وحلفائها العرب من ضغوط على اسرائيل لتقديم تنازلات ومن ان تنعكس خبرة تدويل ازمة الخليج والدور المهم للامم المتحدة فيها وتزايد فعالية مجلس الأمن خلالها على القضية الفلسطينية بحيث تفقد الولايات المتحدة انفرادها السابق برعاية الحل الاسرائيلي لهذه القضية، ومن أن تكون اسرائيل الهدف التالي للإجماع الدولي بعد العراق، خاصة مع تصاعد الدورين السوفييتي والاوروبي في عملية البحث عن تسوية للقضية الفلسطينية. كل هذا يفسر سعي اسرائيل لدى الولايات المتحدة لتجنب أي حل لازمة الخليج على حساب اسرائيل، وخاصة في ظل «حكومة أرض اسرائيل المتشددة». على الجانب الآخر، يخلص التقرير الى ان ما أدت اليه الازمة من إضعاف مركز منظمة التحرير يجعلها أكثر قابلية للتعرض لضغوط تقديم مزيد من التنازلات.

رؤية تقييمية ونقدية:

بعد الاستعراض العام لما جاء في التقرير من قضايا وأفكار، فإن ثمة ملاحظات تتعلق بالشكل والمضمون، يمكن ايرادها على النحو التالي:

أولا: ملاحظات شكلية:

١ – شاب التقرير الكثير من الاخطاء المطبعية، وخاصة انها طالت بعض الاسماء، كما في ص ٣٢٩، وص٣٣٥ . وادت هذه الاخطاء الى صعوبة كبيرة في قراءة بعض فقرات التقرير (مثال ص ٣٤٢). وكان من الضروري مراجعة هذه الاخطاء خاصة وان الامر لم يكن بالمستحيل.

٢ – عدم الدقة في المعلومات، كما في ص ٣٣٥، حيث اكتفى التقرير بذكر ان جاويد الغصين عضو باللجنة التنفيذية، والاخرى الاشارة الى انه يشغل منصب رئيس مجلس ادارة الصندوق القومي الفلسطيني وينتخب من قبل المجلس الوطني ويصبح عضوا في

اللجنة التنفيذية بصفته هذه. كما ان التقرير اشار ص٣٢٨ الى ان منظمة التحرير كانت الطرف العربي الوحيد الذي أيّد رسمياً المبادرة العراقية، وهذا غير صحيح، بدليل ان التقرير نفسه يشير في ص ٢٧٤ الى ان اليمن أيدت رسميا هذه المبادرة. ووصلت عدم الدقة ذروتها عندما اشار التقرير ص ٣٣٠، في معرض حديثه عن بيان عدد كبير من الشخصيات الوطنية البارزة في الارضي المحتلة، الى انها و «بدلا من مهاجمة الدول العربية، التي تصدت بقوة للغزو العراقي، عمدت تلك الشخصيات الى تحية دول المعسكر الآخر التي اطلقت عليها اسم الدول العربية التي اتخذت مواقف مشرفة».

وبالرجوع الى نص البيان والذي نشرته صحيفة «الاتحاد» الحيفاوية بتاريخ ١٦/٨/ ١٩٩٠ وأعادت مجلة شئون فلسطينية (عدد ٢١٠، ص ١٥٠) نشر مقتطفات منه، جاءت إدانة للتواطؤ العربي الذي قدم الغطاء لإضفاء «شرعية» التواجد العسكري الامريكي في السعودية والخليج.

ثانيا: ملاحظات موضوعية:

١ – رصد التقرير – وبحق – تراجع الانتفاضة في الاراضي المحتلة ومؤشرات هذا التراجع، منذ عام ١٩٨٩ وعام ١٩٩٠، مما يتطلب ضرورة إيلاء ذلك قدرا متزايدا من الاهتمام والمعالجة. وعلى الرغم من ان الانتفاضة فاقت في استمرارها وانجازاتها حدود التوقعات لدى اندلاعها، فانها تكتب في هذه الآونة أهمية خاصة كونها القضية المركزية في حسابات الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية، وكونها ايضا القاطرة الرئيسية، ان لم تكن الوحيدة في هذه المرحلة التاريخية من تطور قضية الشعب الفلسطيني، والتي تجر بقوة دفعها قطار الشعب الفلسطيني نحو الحرية والاستقلال. فالانتفاضة فعلا في مرحلة «المراوحة في المكان» وفي مفترق طرق، وفي حالة عدم الحسم في الصراع بين الاستراتيجية الاسرائيلية، والتي عبّر عنها اسحاق رابين في اشارته الى ان أهداف السياسة الاسرائيلية حاليا ليس وقف الانتفاضة وانما تخفيض مستوياتها الى المستوى الذي تستطيع اسرائيل ان تتعايش معه لفترة زمنية طويلة وبالتالي تصبح الانتفاضة فعليا في وضع تستهلك فيه من رصيدها بدلا من ان تراكم عليه، وبين الاستراتيجية الفلسطينية الهادفة الى المزيد من التراكمات التي تدفع إلى إحداث نقلة كيفية وموضوعية للإرتقاء الى مستوى أكثر تطورا من النضال المدني. تتفاقم هذه الاهمية للانتفاضة من زاوية كونها الورقة الرابحة الاكثر تأثيرا لدى المفاوض الفلسطيني. فاضافة الى حتمية كفالة المزيد من الدعم العربي لاستمراريتها والحد من انعكاسات ازمة الخليج عليها، فإنه على الصعيد الفلسطيني بتوجب البحث في كيفية تجاوز الانتفاضة لعدد غير قليل من المظاهر والممارسات السلبية التي اصبحت بمثابة درن على جد الانتفاضة يمتص دمها، خاصة ظاهرة «بقرطة الانتفاضة»، وظاهرة تجييشها، وتحقيق وحدتها الوطنية، وتحقيق الاندماج والتكامل السياسي بين المطروحات

الداخل والخارج وتصويب قضايا تصفية العملاء والتلثيم، وابتكار اشكال جديدة ورفض الاستسلام لقوة العادة، وانتهاج سياسات أكثر ديناميكية في حسن توظيف آليات المواجهة، وغيرها من الامور التي لا يتسع المجال للخوض في تفصيلاتها وجزئياتها.

٢ – يرى التقرير ان الموقف الفلسطيني – رسميا وشعبيا – من ازمة الخليج وانحيازه وتأييده للعراق وعدم مطالبته بالانسحاب من الكويت وعودة الشرعية اليها والقبول بالمبادرة العراقية، قد أفقد المنظمة مصداقيتها عربيا، واضرر بصورتها العامة (صورة الاعتدال) على الصعيد الدولي مما اضعف من الموقف الفلسطيني. ويرغم ان الخطاب السياسي الرسمي الفلسطيني لا يتضمن صراحة تأييد ودعم العراق من احتلاله الكويت، ويرغم تبني التحرك الدبلوماسي الفلسطيني صيغة «الحل الوسط» بهدف منع الحرب والحفاظ على قوة العراق وضمان حقوقه وامنه القومي والاقتصادي، جنبا الى جنب وضمان حقوق الشعب الكويتي وحقه في تقريره مصيره، كما وضح في المبادرات الفلسطينية السابقة على عقد القمة الطارئة على وجه الخصوص، فإن الطرف الفلسطيني كان صريحا وواضحا في ادانة التدخل الاجنبي ومسعى تدويل الازمة، ورفض المنظمة تأمين غطاء للوجود والحشد العسكري الامريكي الاطلسي في الخليج والسعودية والذي لم يكن بالاساس دفاعا عن حرية الكويت واستقلالها. وفي ظل غياب مرجعية قيمية للحكم على صوابية هذا الموقف إلا ذاك من ازمة الخليج، ومع طغيان سياسات التبرير للمواقف وتصعيد الحملات الاعلامية، وبالتسليم بحدوث تجاوزات عكستها التصريحات الفلسطينية، فقد تعرض الموقف الفلسطيني لحملة عدائية مستهدفة تصب موضوعيا في تضخيم «الخطايا الفلسطينية» وفي طاحونة الاستسلام للمخططات الامريكية، وهي الحملة التي بدأت قبل واثناء وبعد ازمة الخليج. وفي اعتقادي ان فشل الولايات المتحدة واسرائيل والمعتدلين العرب في احتواء واجهاض الدلالات التحررية للانتفاضة والتي عززت موقع الرقم الفلسطيني الصعب في التسوية واكتسبت له مساحة عريضة من التأييد العربي والدولي، قد وجد في تشويه وتضخيم «أخطاء» الموقف الفلسطيني وحساباته من ازمة الخليج فرصة مواتية كثفت استثمارها لتحقيق ما عجزت عنه قبل الازمة. وكان لها ما ارادت. ونتساءل – بقدر من السذاجة – فيما لو أن المنظمة أدانت صراحة العدوان العراقي على الكويت وايدت معسكر العرب المعتدلين، ولم تعارض التدخل الاجنبي، وسلكت مسلكا اكثر تمايزا، هل كان ذلك سيؤدي الى ان يقدم اليها في اطروحات التسوية الجارية افضل مما هو مقدم فعلا؟ وهل كان سيسمح لها – علانية ومباشرة – بتمثيلها للشعب الفلسطيني باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد، والقبول بمشروعها للسلام واعلانها السياسي لاقامة الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع وعاصمتها القدس الموحدة؟!!

٣ – أشار التقرير الى الجدل الخاص

الذي عكسه القلق الاسرائيلي حول مستقبل دور اسرائيل في الاستراتيجية الغربية، وحول طبيعة التحالف الاستراتيجي من الولايات المتحدة واسرائيل، على ضوء خبرة ازمة الخليج، حيث انتهى الى حقيقة أن تداعيات هذه الازمة اضعفت اسرائيل نسبيا بهذا الخصوص. ويمكن القول انه في اعقاب انتهاء عصر الحرب الباردة، فإن ثمة تطور قد لحق بالتحالف الاستراتيجي بين اسرائيل والولايات المتحدة، حيث ارتكز على مفصلين أساسيين: ١ – التعاون في مجال حماية النفط في الخليج. ٢– الحيلولة بكافة الوسائل دون بروز قوة عسكرية عربية تهدد أمن المنطقة وتخل بموازين القوى لغير صالح الولايات المتحدة واسرائيل. اي ان الامر لا يعدو ان يكون سوى اعادة صياغة لطبيعة هذه العلاقة التحالفية دون التغيير في جوهرها ومرتكزاتها. وهذا بالفعل ما أكدته واشنطن لشامير لدى زيارته للولايات المتحدة (ديسمبر ١٩٩٠) – وعلى ضوء ما ورد من مقابلة صحفية مطولة نشرتها يديعوت احرنوت في ١٩٩٠/٢/٦ – من ثبات ومتانة التحالف الاستراتيجي بين البلدين وعلى الاهداف العدوانية المشتركة بينهما ضد العراق. من ناحية اخرى، فإن الولايات المتحدة تدرك جيداً مدى اهمية تعزيز تحالفها الاستراتيجي مع اسرائيل لانها لا تستطيع المراهنة على دول يتحكم بقراراتها افراد تزول بزوالهم، على غرار الدول العربية.

أما بخصوص استبعاد اسرائيل من المشاركة المباشرة لحليفها الولايات المتحدة في ازمة الخليج، فقد كان التنسيق قائما قبل واثناء الازمة. ويكشف الصحفي الاسرائيلي، شمعون شيفر، في ملحق صحيفة يديعوت احرنوت في ٩١/٨/١٠ ان بعض شخصيات الادارة الامريكية طلب من اسرائيل عدم الادلاء باي تصريح يفهم منه ان هناك تنسيقا بين الطرفين بخصوص ازمة الخليج. وكان السيناريو الامريكي منصبا على التوصل الى غطاء عربي لتواجد قواته من السعودية والخليج وقد نجح في ذلك في ظل حالة الانقسام في العالم العربي، والاستفادة من الاجماع العالمي الداعم للادارة الامريكية في مواجهة العراق. وقد نجحت الولايات المتحدة في ابقاء اسرائيل في «الظل» الى ان تستعيد تطورات ازمة الخليج الاستعانة بها والاستفادة من الاجماع العالمي الداعم للادارة الامريكية في مواجهة العراق. وقد نجحت الولايات المتحدة في ابقاء اسرائيل في «الظل» الى ان تستدعي تطورات ازمة الخليج الاستعانة بها بشكل مباشر ودون تورية. والتساؤل: هل استدعت تطورات ازمة الخليج دورا مباشرا لاسرائيل؟. حقيقة الامر ان تدخل اسرائيل مباشرة لم يكن سوى اضافة كمية وليست نوعية من قدرات تدمير العراق. وان الدور الاسرائيلي سيحتل موقعا مركزيا في الترتيبات الاقليمية الجديدة، يعكس استمرارية التحالف الاستراتيجي ويدعمه.

٤ – يتفرع عن ذلك حسابات الربح والخسارة لاسرائيل من ازمة الخليج، فإضافة الى تدمير القدرات الاقتصادية والعسكرية للعراق وما يعنيه ذلك من تأثير على توازنات

القوى في المنطقة، فقد استجابت الولايات المتحدة كاملا لطلبات اسرائيل العسكرية، خاصة الاقرار بحق اسرائيل في استخدام الاسلحة الامريكية المخزونة لديها في حالة الطوارىء ودون اذن مسبق، والمبالغ الكبيرة التي اغدقت على اسرائيل والتي تجاوزت ١٥ مليار دولار في اعقاب الازمة، والرضوخ الامريكي الكامل للتحفظات الاسرائيلية بخصوص التسوية في المنطقة.

٥ – يقود ذلك الى التساؤل الذي اثاره التقرير حول مخاوف اسرائيل من ضغوط آليات حل ازمة الخليج على موقفها في التسوية. فالوقائع الراهنة تبرز مدى التباين في الحالتين، حيث لا توظيف للشرعية الدولية ممثلة في الامم المتحدة ومجلس الامن، وتغييب دور فاعل لاي اجماع دولي، وعدم ممارسة ضغوط الا في سياق استثمار اسرائيل لفرصة التشرذم العربي في تحقيق شرعية وجودها والاعتراف العربي بها وادائها لدور متزايد من العلاقات الاقتصادية والامنية بالمنطقة، وهو الامر الذي طالما سعت اليه اسرائيل، وشاركت تداعيات ومخرجات ازمة الخليج في توفير افضل شروطه ومعطياته، وبالتالي سوف تضغط الولايات المتحدة على اسرائيل «التفهم» ذلك والتعاطي معه بدرجة اكبر بعيدا عن انتهاج سياسات متطرفة ومتشددة لا تحقق لاسرائيل الاستفادة من الوضعية الراهنة.

ومن نافل القول، ان التقرير الاستراتيجي العربي، في عمومه، يمثل إضافة هامة، ويطرح مساحة من النقاش والحوار حول قضاياه، تثري المكتبة العربية بمثل هذه النوعية من الكتابات، لا سيما وانه يتقدم بنحو ملحوظ في مجال رصد وتوثيق وتحليل النظامين الدولي والعربي والسياسة المصرية.

سيد عوض

د. سمير محمود أحمد:

"معارك المياه المقبلة في الشرق الأوسط"

تمثل المياه أحدى أهم المشاكل التي برزت الى سطح الصراعات الأقليمية والعالمية في أعقاب انطفاء نيران الحرب الباردة بين العملاقين، واتجاه العالم الى نظام دولي جديد ذي صبغة أحادية.

ولا ريب في أن سباق التسلح والصراع المحتدم على مناطق النفوذ وما رافق ذلك كله من استقطاب عقائدي، قد أسهم في حجب الأضواء عن الكثير من القضايا الحساسة ذات الطابع الأستراتيجي البحت، رغم أنها ظلت قائمة على جدول الاعتبارات الأستراتيجية والأمنية لكافة الدول على امتداد الخريطة السياسية في العالم.

وترتدي موضوعة المياه بالنسبة للعالم العربي أهمية بالغة الخطورة لأكثر من سبب. فمن جهة، تصنف منطقتنا العربية ضمن المناطق الأكثر تعرضا للجفاف والتصحر في العالم، ومن جهة أخرى فأن عالمنا العربي مضطر لمواجهة حقيقة كون معظم منابع أنهاره ليست موجودة في أراضية، مما يعنى أنه مطالب على الدوام بأجراء حسابات سياسية دقيقة تكفل استمرار تدفق المياه اليه، حفاظاً على الحياة الزراعية وللمضي في مشاريعه الأنمائية.

في هذا السياق تتبدى أهمية كتاب الدكتور محمود سمير أحمد، الذي يضعنا ازاء عقابيل الصراع على مصادر المياه في الشرق الأوسط ، بحكم خبرته الدبلوماسية العريقة ومعرفته الدقيقة بتفاصيل المشكلة قيد البحث. وقد تدرج الدكتور محمود سمير في كتابة من الهم الأقليمي الى القومي فالدولي، وأفرد مصر ودول حوض النيل بباب جاء تحت عنوان (مصر ودول حوض النيل) توزعته سبعة

د. محمود سمير أحمد، «معارك المياه المقبلة في الشرق الاوسط: رؤية مستقبلية حول أهمية المياه كعامل سلم أو حرب في السنوات القادمة»، دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

فصول، تناولت على نحو تاريخي وجو سياسي مدى حاجة مصر الى مياه النيل، مروراً بالتحديات الحالية والمستقبلية والمعوقات والعقبات أمام الأستغلال الأمثل لمياه النيل، ومواقف أهم دول أعالي النيل من مسألة توزيع مياهه ومشروعات استغلالها، وانتهاء باستشراف عقابيل العلاقة بين مصر ودول حوض النيل على أعتاب القرن الحادي والعشرين، كمدخل لديبلوماسية مصرية نيلية تستوعب مشاكل الحوض، وتترجم على الصعيد المصري الداخلي بسياسة مائية رشيدة.

فيا توزّع الباب الثاني (مصر والعالم العربي: شرق السويس وتركيا واسرائيل) ستة فصول، استعرض خلالها الباحث تشابكات العلاقة بين مصر والمشرق العربي، معرجاً على أهمية عامل المياه بالنسبة لاسرائيل، مروراً باشكالية المياه بين تركيا وسوريا والعراق، فاشكالية المياه بين مصر واسرائيل وليبيا، فتجربة السعودية المائية، كنموذج يحتذى لتوفير المياه ذاتياً. وانتهاء بمقاربة مستقبلية لديبلوماسية شرق أوسطية للسلام والرخاء بحلول القرن الحادي والعشرين. ولعل هذه المقارنة المستقبلية للدبلوماسية الشرق أوسطية، هي أكثر ما ينبغي الألماع اليه، كونها تقدم مسحا لواقع ومستقبل الموضع المتوتر في الشرق الأوسط.

• أن هذه المقاربة تلخص مشكل المياه في حوض النيل، استناداً الى برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP على النحو التالي:
من المتوقع أن تواجه مصر والسودان عجزاً في منسوب المياه، وسوف تحتاجان الى ٨ر٤ مليار م٣ اضافية بحلول عام ٢٠١٠، فيا ستحتاج بقية دول النيل الى ٢ر٦ مليار م٣ من المياه الأضافية في الفترة نفسها. وكمحصلة نهائية فان مجموع دول الحوض ستحتاج الى عشرة مليارات م٣ من المياه الأضافية بحلول عام ٢٠١٠ لمواجهة الزيادة السكانية ومشروعات التنمية بها. وحيث أن عدم توفر هذه الكميات الأضافية من المياه سيؤدي الى توقف برامج التنمية فأن من الضرورة بمكان المبادرة الى تنفيذ مشروع تخزين المياه لقرن من الزمان - (CENTURY STORAGE) في بحيرات الهضبة الأستوائية واستكمال هذا المشروع بشق قناة(جونجلي) كوسيلة لتلافي الآثار الوخيمة التي قد تترتب على مصر والسودان.

• أما فيا يتعلق بالمشرق العربي، فان مشكل المياه على صعيد الصراع العربي/ الاسرائيلي، يتلخص على النحو التالي: قامت اسرائيل باستغلال مياه نهر الأردن بواقع ٥٠٠ مليون م٣ في الفترة ما بين ١٩٦٤ – ١٩٦٥، فبلغت نسبة المياه التي تستغلها اسرائيل من الضفة الغربية الى كل مياهها ٤٠ ٪ في الوقت الذي لم تتورع فيه بعد احتلال جنوب لبنان عن سرقة ٥٠٠ مليون م٣ من المياه سنوياً، أي ما يساوي ٥٥٪ من مجموع مياه الليطاني البالغة ٨٠٠ مليون م٣ سنوياً.

وبالنظر الى واقع احتياجات اسرائيل من المياه قياسا الى احتياجات الدول العربية، فان اسرائيل تستهلك خمسة أضعاف ما تستهلكه

الدول العربية المجاورة، مع ضرورة التركيز بظاهرة عدم التناسب بين ما تستهلكة اسرائيل وما تحتاجه فعلا، وهي ظاهرة تعزى الى تشبث اسرائيل بمبدأ الهيمنة وامتلاك فائض في الموارد المائية يجعلها غير مضطرة الى الأعتماد على العالم الخارجي.

ان جملة من الأعتبارات، كسلسلة الحروب التي خاضتها اسرائيل مع العرب، مضافا اليها الوضع الديمغرافي المتفجر بسبب تعاظم الهوة اليها وما ترتب على حرب الخليج من آثار جيرت بالكامل لصالح اسرائيل على حساب العرب، واخيرا عامل التفوق الاسرائيلي العسكري، يرشح اسرائيل لخوض حروب مع جيرانها العرب بسبب المياه.

• أما على صعيد مشكل المياه بين تركيا وسوريا والعراق، فان واقع الحال يشير الى اعتماد سوريا الشديد على مياه نهر الفرات، وبدرجة أقل اعتماد العراق. ان نسبة ٩٠٪ من مياه الفرات تنبع من تركيا، التي عمدت خلافا للقانون الدولي الى اقامة سلسلة من السدود العملاقة، أهمها سد اتاتورك ومشروع GAP، توفر لها عشرة مليارات م٣ من مياه الفرات على حساب حصة سوريا المنصوص عليها قانونيا.

ولا شك في أن انضواء تركيا تحت لواء حلف شمال الأطلسي وانشغال العراق بحربه مع ايران، وتدني مستوى العلاقات بين سوريا والغرب، قد أسهم في دفع تركيا الى انتهاج هذه السياسة المائية المتطاولة على الحقوق العربية.

• لقد تنبهت الصهيونية العالمية الى أهمية عامل المياه منذ سنة ١٩٢٠ ورنت الى ما يحيط بفلسطين من مصادر مياه، فعكفت على التخطيط للأستيلاء على هذه المصادر، بمباركة من الولايات المتحدة التي قدمت في أوائل الخمسينات مشروع جونستون لتوزيع مياه الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من صعوبة التفكير بامكانية قبول اسرائيل الأنسحاب من الأراضي العربية المحتلة، بسبب تشبثها بالسيطرة على مصادر المياه في المقام الأول، والتي قد تبلغ قيمة استبدالها بمعامل تحلية مياه البحر ٢–٣ مليار دولار من جهة، وصعوبة التفكير بتخلي تركيا عن مشروعاتها المائية العملاقة، الا أن ثمة تصوراً (قد!!) يكون المخرج الوحيد من الأزمة القادمة. يتلخص بقيام برنامج شامل واسع المدى يضم كافة دول المنطقة، بغية زيادة موارد المياه في المنطقة اعتماداً على معامل تحلية مياه البحر وترشيد استخدام المياه وأعادة ترشيحها، واستثمار مشروع تركيا اعتماداً على الانابيب لمد المنطقة ب ٢ مليار م٣ من نهري سيحون وجيجون، بمساعدة من المجتمع الدولي، مقابل استقرار الأمن والسلام.

لا شك في اتسام هذا الكتاب بسمة الرقمية والوثائقية. ولعل السجل الوظيفي للمؤلف هو السبب الرئيسي الذي يقف من خلف هذا المنحى المعلوماتي. خاصة إذا أخذنا بعين الأعتبار أنه يتحدث عن مناطق صراع يعرفها تماما، وقيّض له أن يكون ملماً بتطورات الأحداث فيها عن كثب، من خلال عمله

سفيراً في واشنطن وانقرة والأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

على أن هذه الخلفية الدبلوماسية قد وجهت الكاتب، في الآن نفسه، وجهة براغمانية بحتة، فيا يتعلق بالمسألة القومية، فانطوى خطابه بخصوص العلاقة بين مصر ودول المشرق العربي على جبهة الصراع مع اسرائيل، على إعلان باطن أو ظاهر للدور المصري في هذا الصراع، وبما يوحي بأن مصر قد تحملت تبعات هذا الصراع انطلاقاً من دورها المركزي في المنطقة وليس لكونها طرف فيه وهو ما قد أدى بالكاتب إلى الإيحاء بوجود صراع ثنائي بين العرب واسرائيل أقحمت فيه مصر، كطرف ثالث محايد بعد أن وقعت معاهدة سلام مع اسرائيل وأقامت علاقة صداقة وطيدة مع أميركا (أنظر ص ١١٥). لا بل أن الكاتب يعمد إلى التعبير عن العلاقة العضوية والتاريخية بين مصر والمشرق العربي في مواجهة اسرائيل، بخصوص الصراع على المياه، على هذا النحو: مصر ومشاكل العالم العربي شرقي السويس!!

وهو تعبير ينزع إلى تجزئة الصراع على أساس جيوسياسي مستمد من المدرسة البراغماتية في السياسة، وبعدها الأقليمي البحث، المتناغم مع خطاب النظام العالمي الجديد، القائم على تجزئة الصراعات، وأطفاء مناطق الأشتعال ، كل على حدة.

ومن المتوقع أن يذهب البعض إلى تبرير هذه الوجهة لدي الكاتب بالقول أن طبيعة المرحلة الراهنة تقتضي التوجه إلى العالم بخطاب دبلوماسي عملي، إلا أن هذا المسوغ ينطوي على مخاطر المجاملة فيا يتعلق بقضايا مصيرية، تقف على رأسها وحدة الصراع العربي، غير القابل للتجزئة مع اسرائيل، على المياه كما هو على الأرض.

وإذا كان الكاتب لم ينجح في موارة جوهر خطابه السياسي بخصوص علاقة مصر مع المشرق العربي على جبهة الصراع مع اسرائيل، رغم المقدمة التاريخية الضاحية التي قدم بها لهذه العلاقة، والتي تقوم بنظره — فيا يبدو — على إعتبار مصر القطر المركزي في المشرق، على قدم المساواة مع المراكز الاخرى في الشرق الأوسط: تركيا واسرائيل، فإن خطابه بخصوص علاقة مصر مع محيطها الجغرافي الأفريقي، ينطوي على تشبع تام بنظرية المركز المصري والأطراف الأفريقية، في ظل مفارقة لافته للنظر يمكن تلخيصها بالقول: أن الكاتب يلح على دور مصر القيادي في القارة الأفريقية الذي يؤهلها لرسم استراتيجية مائية تضع مصالحها في المقام الأول رغم إنها تستقي مصادرها المائية من دول أخرى، وعلى نحو لا يخلو من الأشارة إلى مخاطر الاحتكام إلى القوة إذا لزم الأمر .

وعلى الرغم من أن المؤلف لم يدخر جهداً في التأشير على مخاطر الاستناد إلى مقولة الحقوق التاريخية والمكتسبة في مياه النيل وغيرها من الأعتبارات، إلا إنه يبدو مقتنعاً بمركزية الدور المصري اعتماداً على تفوق مصر وحاجاتها الملحة. الشيئ الذي قد يبدو نموذجاً يمكن لاسرائيل أن تستند إليه كسابقة، وهي التي لم

تدخر وسعاً في التلويح بحقوقها المكتسبة ترتيبا على حاجتها الملحة للمياه تبعاً لتفوقها العلمي قياساً إلى الدول العربية المحيطة.

ولعل أخطر ما في هذا الكتاب هو الفصل السادس من الباب الثاني فيه، حيث يقدم المؤلف نموذجاً للتفسير السياسي المصري لصيغة السلام المنشودة، اعتماداً على إدانة الأحتلال الأسرائيلي من جهة، والدعوة إلى ضرورة التعايش مع الوجود الاسرائيلي وتطبيع هذا الوجود من جهة أخرى، لأسباب تتعلق بتفوق اسرائيل الذي قد يدفعها إلى التوسع العدواني، ما لم يتم ترويض غرورها ببعض الامتيازات.

خالد علام

حمد سعيد الموعد :

حرب المياه في الشرق الأوسط

تؤكد الدراسات التاريخية ان مهد الحضارات جاء حول ضفاف الأنهار، وطالما تسببت المياه في اثارة كثير من النزاعات، في التاريخ القديم والحديث، على حد سواء. وكما كان النفط المحرك الأول للنزاعات والأزمات الدولية، لزهاء نصف قرن، فإن المستقبل سيشهد الكثير من الصراعات، من أجل السيطرة على مصادر المياه في منطقة الشرق الأوسط بالذات، الأمر الذي يضيف أهمية خاصة الى كتاب الباحث الفلسطيني المتخصص في الشؤون الاسرائيلية حمد سعيد الموعد، الذي يتضمن أربعة فصول جاءت في ٢٢٧ صفحة من القطع الصغير، بغلاف صمم على نحو جميل فضلاً عن مقدمة ضافية شرح فيها الكاتب طبيعة الشرق الأوسط الجغرافية، والق الضوء على أطماع اسرائيل في المياه العربية وقيامها بدور اقليمي في العلاقات الدولية.

ويشير الكاتب في الفصل الأول لمؤلفه الى مساعي الحركة الصهيونية، منذ تأسيسها عام ١٨٩٧، الرامية الى السيطرة على المصادر المائية، حيث دأبت منذ نشوئها حتى يومنا هذا الى تحقيق أهدافها التوسعية، وقد جاء ذلك في رسالة وجهها حاييم وايزمن الى لويد جورج رئيس الوزراء البريطاني حينئذ أشار فيها الى ان الحركة الصهيونية ترفض خط الحدود التي أقرته معاهدة سايكس بيكو، فهذه المعاهدة - حسب قوله - تحرم اليهود من مصدرين رئيسيين للمياه هما نهر الليطاني ونهر الأردن. وكانت الحركة الصهيونية ترغب بامتداد حدود فلسطين الشمالية لتشمل نهر الليطاني. لقد قامت اسرائيل بشن عدة اعتداءات على الحدود السورية للحيلولة دون تنفيذ المشاريع المائية على نهر اليرموك. وفي عام ١٩٦٥ ازدادت حدة التوتر على الحدود السورية عندما بديء العمل في هذه المشاريع. وينوه المؤلف الى أن حرب عام ١٩٦٧ بين الكيان الصهيوني وعدد في الدول العربية، كانت من أسبابها

★ حمد سعيد الموعد، حرب المياه في الشرق الاوسط - دمشق دار كنعان للدراسات والنشر - ١٩٩٠ .

أطماع اسرائيل في المياه العربية، اضافة الى فرض سيطرتها على منابع نهر الأردن واليرموك، وبذلك تكون اسرائيل قد حققت حلمها القديم وسيطرت على المنابع المائية في الدول المجاورة لها وأصبحت تتحكم في نصف مجرى نهر اليرموك لتنفيذ مشاريعها المائية وسرقة المياه بدون أي عائق.

كما ان اجتياح القوات الاسرائيلية للبنان صيف عام ١٩٨٢ جاء بهدف طرد المقاومة الفلسطينية في جنوب لبنان والسيطرة في الوقت نفسه على منابع الليطاني.

ويبن الموعد بالجداول والاحصائيات توزيع مصادر المياه في فلسطين المحتلة، فضلاً عن جميع المشاريع التي أقامتها اسرائيل بهدف سرقة المياه العربية، وقد دعم المؤلف رأيه هذا بتقرير للأمم المتحدة في هذا المضمار جاء فيه:

ان ٩٥٪ من مياه اسرائيل قد نضبت وان ٦٧٪ من استهلاك اسرائيل من المياه يأتي من مصادر خارجية والضفة الغربية وروافد الأردن وسفوح هضبة الجولان. وتسعى اسرائيل جاهدة لتحقيق حلمها الأكبر في سرقة المياه من خلال اعادة طرح فكرة مشروع قناة البحار وهذا المشروع حلم صهيوني قديم يعود تاريخه الى منتصف القرن التاسع.

وفي الفصل الثاني من الكتاب يقدم المؤلف دراسة ضافية ضمنها الكثير من الجداول التي ألقت الضوء على مصادر المياه في الضفة والقطاع، ويؤكد الموعد ان المصادر المائية في الضفة تعتمد على مياه الأمطار الجارية، والمياه الجوفية، ومياه الجداول والأودية. وتعمل اسرائيل على سرقة المياه الجوفية، بحفر آبار يصل عمقها الى ١٢٠٠م، الأمر الذي سيؤدي الى جفاف الآبار التي يستخدمها السكان العرب الأصليين هناك والى الحاق الضرر بالتربة الزراعية لازدياد نسبة الملوحة. ومن المؤكد ان اسرائيل تعمل على سرقة المياه العربية وتعتبرها غنائم حرب.

وكان الباحث الأمريكي توماس ستوفر قد أشار الى أن أطماع اسرائيل في المياه العربية هي جزء من مفهوم اسرائيلي متكامل لسياسة الموارد التي تشتمل على النفط والمعادن.

ويشير ستوفر الى ان المياه التي تحصل عليها اسرائيل تكفي حاجاتها، وتخفف عنها الانفاق لايجاد مصادر مائية بديلة. ان شتى الممارسات الاسرائيلية داخل الضفة والقطاع من وضع القيود المشددة على ضخ المياه من الآبار الارتوازية ورفض اعطاء أي ترخيص للسكان العرب بحفر آبار جديدة وقلع الأشجار وحرمان المواطنين العرب من المياه لأغراض الزراعة أو الشرب وعدم التوازن بتوزيع المياه بين العرب الأصليين والمستوطنين الاسرائيليين، تهدف الى الضغط على السكان العرب لترك أراضيهم. وفي هذا الصدد لا تلتزم اسرائيل بالاتفاقيات الدولية التي تنص على أن الأرض المستعمرة خلال الحرب هي من حق أصحاب الأرض، وأن من حقهم الانتفاع بثرواتها الطبيعية. وتهدف اسرائيل من وراء هذه الممارسات الى استمرارها لاحتلال الضفة والقطاع، أو فرض سياسة الحكم الذاتي بالمفهوم الاسرائيلي الذي عرضه بيغن أثناء مفاوضات كامب ديفيد،

حكم ذاتي للسكان وليس للأرض، بما يضمن للكيان الصهيوني استمرار سرقة المياه من الضفة والقطاع، واستغلال هذه الأزمة المائية المفتعلة لتبرير سياسة اسرائيل العدوانية ضد الأقطار العربية.

ويتناول الكاتب في الفصل الثالث من مؤلفه القيم، أهمية نهري النيل والفرات، من حيث غزارة المياه، الطول، ويحدد الدول التي تشترك في حوض النيل، والخطر الذي يتعرض له هذا النهر العظيم من خلال الدور الاقليمي المشبوه الذي تقوم به اسرائيل بالتعاون مع الحكومة الأثيوبية، عبر اقامة جملة من السدود على النيل الأزرق، الذي يتسبب في فيضان النيل. ان هذه المشاريع المقترحة، والتي تسعى اسرائيل لتنفيذها، تشير الى التعاون المشترك بين الكيان الصهيوني والسلطات الأثيوبية، بالرغم من النفي المستمر للسلطات الأثيوبية. فقد كشفت شركة تأهل الاسرائيلية، المسؤولة عن تطوير وتخطيط المشاريع المائية، التي تقوم بأعمال ومشاريع انشائية في أثيوبيا لحساب البنك الدولي، عن وجود هدف اسرائيلي واحد للبلدين، وهذا التعاون بين الكيان الصهيوني وأثيوبيا يؤكد على استخدام المياه كسلاح سياسي ضد أي توجه عربي لمقاومة اسرائيل.

وينوه الكاتب الى الخطر المحدق بالفرات، والى دور تركيا في المنطقة، الذي لا يقل خطورة عن دور الكيان الصهيوني، خاصة وان الأولى هي النافذة الثانية التي تطل منها الامبريالية الأميركية على الشرق الأوسط.

ناهيك عن الممارسات التركية لاستخدام المياه كسلاح سياسي، فقطع المياه عام ١٩٩٠ لم يكن بمحض الصدفة، بل للضغط على سورية التي تدعم المجموعات الكردية المعادية للنظام التركي في حينه.

ولقد تضرر القطر السوري من جراء قطع المياه اقتصادياً، حيث أدى انخفاض معدل تصريف النهر الى خسارة فادحة، وخاصة في مجال توليد الكهرباء.

ولا تقل نسبة الأضرار التي لحقت بالقطر العراقي، وخاصة لأنها تقع في نهاية مجرى النهر. ويؤكد الموعد بأنه في الفترة التي تم فيها قطع المياه تضرر أكثر من ٥ر٠ مليون فلاح عراقي يعيشون على ضفاف النهر.

وفي الفصل الرابع استعرض الموعد أزمة المياه في الوطن العربي التي استفحلت بسبب تزايد عدد السكان بوتائر عالية جداً، فضلاً عن الحاجة المتزايدة للمياه، ومحدودية المصادر المائية. وانتهى المؤلف الى طرح عدة حلول لمعالجة هذه الأزمة المتفاقمة، ومن هذه الحلول تحلية مياه البحر. وهنا لا بد من الاشارة الى أن هذه الطريقة باهظة التكاليف مما يجعلها غير عملية.

ان هذا الكتاب جدير بالقراءة فهو يطرح مشكلة معاصرة حيوية وخطيرة، على أن المؤلف أكثر من الجداول والاحصائيات التي تصيب القارىء العادي بالدوار، وبشيء من الملل، ويلاحظ ان المؤلف مال الى الاقتضاب في الفصل الرابع من كتابه، كما أهمل بعض النقاط التي طرحها لمعالجة أزمة المياه في الوطن العربي مثل:

- ضرورة حث المواطن العربي على ترشيد استخدامه للمياه، للحيلولة دون تحول الماء الى سبب في اندلاع حروب جديدة في المنطقة.
- تدعيم العلاقات والروابط الاقتصادية والسياسية بين دول حوض النيل، وذلك بخلق مؤسسات في هذه الدول تعبر عن مصالحها المشتركة بشكل يتخطى حدود مياه النيل.
- مطالبة الأنظمة العربية بالتنبه إلى أهمية الصراع المائي، وخلق موقف عربي مشترك للحد من الأطماع الصهيونية في المياه، حتى لا تصبح المياه في المستقبل لعنة الحياة.
- دق ناقوس الخطر، بسبب ما تتعرضه بعض البلديات التي دأبت على تنظيم مذابح للغابات والأشجار المحيطة بالمدن العربية.

وبعد: فرغم ان الماء وهبنا الحياة، إلا أن هذا لن يمنعه من افسادها علينا، أو تدميرها فوق رؤوسنا.

سعاد متزجي

عبد الفتاح الجيوسي :

الإنتفاضة: أربع سنوات من المواجهة

لا يحتاج القارئ العادي أو المتخصص إلى عناءٍ كبير، كي يدرك وهو يتصفح هذا الكتاب، بأنه أمام أول كتاب أحصائي تحليلي يرصد الإنتفاضة خلال سنواتها الأربعة (١٩٨٨ - ١٩٩١)، يمثل هذه الشمولية والدقة. ولا غرابة في أن يتمكن الباحث من تحقيق هذا الإنجاز، نظراً لتجربته الغنية والعميقة في هذا المجال، إن من حيث الموضوع أو الخبرة العملية، إذ أنه، ومنذ ما يزيد على ثماني سنوات، يشرف على إصدار دورية شهرية متخصصة في هذا الموضوع بأسم «الأرض المحتلة: وقائع واحداث». وقد صدر الكتاب المشار إليه في شباط ١٩٩٢ وجاء في ١٣٨ صفحة من القطع الكبير موزعة على ثلاثة عشر فصلاً ومقدمة قصيرة.

تناول الفصل الأول من الكتاب شهداء الأنتفاضة الأبرار، حيث تضمن سبعة جداول إحصائية مع تحليلاتها عالجت توزيع الشهداء حسب الجنس والعمر والموقع الجغرافي والتحضر (مدن، ريف، مخيمات). ولعل أهم ما يلفت النظر في هذا الفصل ما يلي:

١) بلغت نسبة الأناث بين الشهداء حوالي ٥ر١٠٪ وهي نسبة تقارب الى حد كبير نسبة مساهمة المرأة في القوى العاملة الفلسطينية في الوطن المحتل، الأمر الذي يؤكد درجة الأرتباط الشديدة بين تطور دور المرأة في الحياة الأقتصادية وإرتفاع مشاركتها في العملية النضالية، وبمعنى آخر، إرتباط النضال الأجتماعي بالنضال الوطني.

٢) يؤكد إرتفاع نسبة الأطفال بين الشهداء والتي بلغت أكثر من ١٤٪، أن التحام الأطفال بالانتفاضة لم يكن مسألة ظرفية عاطفية وقتية، بقدر ما هي ظاهرة مرتكزة إلى التفاعلات التي تمخض عنها الإحتلال الإسرائيلي في أذهان أطفالنا. ومن ناحية أخرى، فان هذه الظاهرة تدل على أن

★ عبد الفتاح الجيوسي (اعداد) «الانتفاضة: أربع سنوات من المواجهة، قراءة في الحقائق والارقام»، دون ذكر جهة النشر، عمان ١٩٩٢ .

الإحتلال الإسرائيلي لا يراعي في قمعه للإنتفاضة مطلقاً الطفولة كظرف مخفف انساني.

٣) يلاحظ أن نسبة الشهداء الى السكان في كل من المدينة والريف والمخيم متقاربة إلى حد كبير، حيث بلغت لكل عشرة الآف نسمة ٩ر٥ في المدينة، ٣ر٧ في الريف، ٧ر٦ في المخيمات، ولعل في ذلك ما يؤكد شمولية الإنتفاضة جغرافياً. ومع ذلك يلاحظ إرتفاع نسبة الشهداء بين سكان المخيمات والريف قليلاً عن مثيلاتها في المدن، وإذا كان ذلك يعتبر امراً طبيعياً في المخيمات نتيجة الاكتظاظ السكاني، فأنه في الريف يدل دلالة قطعية على تجذر الإنتفاضة في عمق الشعب الفلسطيني الرازح تحت الإحتلال الإسرائيلي.

٤) تراوحت نسبة الشهداء من إجمالي سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة بين ٣,٤ من عشرة الآف في القدس و ٩,٦ من عشرة الآف في جنين، وفي المتوسط ٦,٤ من عشرة الآف في إجمالي الوطن المحتل. وإذا كان إنخفاض هذه النسبة في القدس مبررة على إعتبار الإجراء الأسرائيلية المشددة جداً فيها، فإن إنخفاض هذه النسبة في محافظة الخليل (٤,٩ من كل عشرة الآف) أمر يدعو المعنيين بالامر الى التفكير الجدي في أسباب ذلك ومعانيه، بحيث يتم معالجة الأمر، اذ أن ذلك يدل على تدني وتيرة الإنتفاضة في هذه المنطقة.

خصص الفصل الثاني لجرحى الإنتفاضة ويلاحظ في هذا المجال ما يلي:

١) ارتبطت نسبة الجرحى من السكان في المدن والريف والمخيمات بمستوى الكثافة السكانية، فكانت أعلى النسب في المخيمات ٦٩,٧ لكل عشرة الاف و ٥٨,٤ في المدن و ٣٩ في الريف.

٢) بالنسبة للتوزيع الجغرافي للجرحى تظل الملاحظة المتعلقة بمحافظة الخليل الواردة في الفصل الاول صحيحة في هذا الفصل، حيث كانت اقل نسبة بعد القدس، وبلغت ١٦,٥ من عشرة الاف في حين بلغت ٥٤,٢ من عشرة الاف في اجمالي الوطن المحتل.

أما الفصل الثالث فقد عالج مسألة المعتقلين، حيث اتضح ما يلي:

١) بلغ اجمالي المعتقلين خلال سنوات الانتفاضة الاربعة ١٠٥٤٣٦ مناضلاً.

٢) تؤكد نسبة المعتقلين من سكان المدن والارياف والمخيمات ما سبقت الاشارة اليه في فصل الشهداء من حيث ارتفاع هذه النسبة في الريف كدلالة على تجذر الانتفاضة وتعمقها، على اعتبار ان الاعتقال في الغالب يتم بناء على معلومات مسبقة لدى الاحتلال الاسرائيلي عن الفعاليات النضالية المطلوب اعتقالها.

ويتضح في الفصل الرابع أن اجمالي عدد المحكومين من المناضلين الفسلطينين لم يتجاوز ١٥٩٢٧ مناضلاً، الامر الذي اذا قورن باجمالي المعتقلين المشار اليهم أعلاه، يدل على عدم قدرة السلطات الامنية الاسرائيلية على اختراق الانتفاضة والحصول على المعلومات اللازمة ضد شبان الانتفاضة، حيث لم يتجاوز نسبة المحكومين ١٥٪ من اجمالي المعتقلين.

واقتصر الحديث في الفصل الخامس على عدد المبعدين خلال سنوات الانتفاضة الاربعة

حيث بلغ هذا العدد (١١٠) مناضلين.

أما الفصل السادس فقد افرد لهدم المنازل، حيث بلغ المتوسط السنوي للمنازل المهدومة خلال سنوات الانتفاضة الاربعة حوالي ٥٣٨ منزلاً، ويعتبر هذا الوضع خطيراً جداً، ولا زال بعيداً عن انظار وتركيز العالم واهتمامه علماً بانه يعني هدم قرية متوسطة الحجم سنوياً، على اعتبار أن كل منزل يساوي اسرة واحدة عدد افراها في المتوسط سبعة افراد، وبالتالي فان هدم ٥٣٨ منزلاً يعني هدم منازل قرية بكاملها يبلغ عدد سكانها تقديراً حوالي ٣٧٥٠ نسمة وهذا الوضع يقضي من الجهات المعنية فلسطينياً وعربياً ودولياً العمل بكل وسيلة ممكنة للتصدي للسياسة الاسرائيلية في هذا المجال.

وعالج الكتاب في الفصلين السابع والثامن تخريب الاحتلال الاسرائيلي للممتلكات الفلسطينية ومصادرته للاراضي والاستيطان. فقد بلغ عدد حالات التخريب ٧٨٥٦ حالة كان من آثارها السلبية اقتلاع ١٢٦٧٢٩ شجرة مثمرة. اما مساحات الاراض المصادرة فقد بلغت خلال سنوات الانتفاضة الاربع، ٢٥٧٣٦٧ دونم تضاف الى حوالي ٣,١٧٩,٢١٥ دونم تمت مصادرتها من قبل الاحتلال الاسرائيلي حتى ٨٧/١٢/٣١ لتصبح مساحة الاراضي المصادرة حتى ٣١/ ٩١/١٢ حوالي ٣,٤٣٦,٥٨٢ دونم، أي حوالي ٥٨٪ من اجمالي مساحة الضفة وغزة. واذا اضيفت إلى ذلك ان المساحة المصادرة عام ١٩٩١ بلغت حوالي ستة امثال المساحة المصادرة عام ١٩٩٠ لاتضح تماماً مدى الخطر الذي يتهدد الارض الفلسطينية جراء سياسة المصادرة والاستيطان الاسرائيلي.

وبالنظر إلى الفصلين العاشر والحادي عشر والذين عالجا الفعاليات العسكرية والشعبية، يتضح بجلاء أن العمليات المسلحة أخذت تتزايد، بينما تراجعت عمليات المقاومة الشعبية. اذ في حين انخفضت عمليات المقاومة الشعبية بنسبة ٢٥٪ عام ١٩٩١ عن عام ١٩٨٨، فان العمليات المسلحة ارتفعت بنسبة تصل إلى ٢٢٪ خلال الفترة نفسها، بل ان عدد الاشتباكات بالاسلحة النارية عام ١٩٩١ بلغ أكثر من ١٢ ضعفاً عنه في العام ١٩٨٨.

بقي من الكتاب ثلاثة فصول هي الفصل التاسع ويتحدث عن أشكال القمع الصهيوني ضد الانتفاضة، والفصل الثاني عشر الذي يشرح الاشكال النضالية للانتفاضة، وأخيراً الفصل الثالث عشر الذي يعالج النضال الفلسطيني داخل فلسطين المحتلة ٤٨، وهي فصول جاءت على عكس منهج الكتاب، الذي يعتمد الحقائق الاحصائية الرقمية.

وفي ضوء كل ما تقدم ترد الملاحظات التالية اثراءً للبحث وليس انتقاصاً منه:

١) قد يكون من الافضل لو أن الجزء الاحصائي من الكتاب صدر مستقلاً، ثم تلاه كتاب آخر في تحليل هذه الاحصائيات، وذلك للتمكن من التحليل الواسع والمفصل لكل الدلالات الاحصائية الرقمية الواردة في الكتاب.

٢) جاءت الفصول الثلاثة، التاسع،

والثاني عشر، والثالث عشر، اضعف من غيرها، نظراً لعدم توفر الجداول الاحصائية لها وذلك بالرغم من أهميتها البالغة.

٣) كذلك فقد جاءت فصول الكتاب غير متوازنة من حيث عدد الصفحات، حيث تراوحت عدد الصفحات للفصل الواحد من ٤ صفحات للفصل الاخير إلى ٢٠ صفحة للفصل العاشر.

٤) لوحظ عدم ذكر دار النشر على غلاف الكتاب

٥) هناك ثلاث ملاحظات موضوعية:

الاولى: وردت في ص٩ من الكتاب، حيث جاء فيها ان العدو الاسرائيلي هدف من تعمد قتل الانتفاضة إلى التأثير على الميزان الديمغرافي في فلسطين مستقبلاً، ويبدو ان في هذا الاستنتاج شيء من المبالغة، اذ لا يعقل ان يتأثر الميزان الديمغرافي بشكل جدي من خلال قتل حوالي ١٤٠٠ مناضل فلسطيني، وبالتالي فلا يرجح ان يكون ذلك من اهداف العدو وان كان القتل بحد ذاته يؤدي إلى نقص في عدد السكان الفلسطينين بصرف عن حجم هذا النقص، الامر الذي يثير الارتياح والفرح في صفوف العدو.

الثانية: تتعلق بالفئات العمرية، اذ بالرغم من ان طريقة تسمية الفئات العمرية كما وردت مثلاً في جدول ١/٣ ص١٥، هي طريقة مألوفة وصحيحة تماماً عند الاحصائيين المتخصصين كأن يقال الفئة من ١ – ٥ والفئة من ٦ – ١٨ والفئة التالية ١٩ – ٤٠، فقد يكون من الافضل والاوضح خاصة بالنسبة للقراء العاديين لو جاءت هذه الفئات على النحو التالي:

أقل من ٦

٦ – اقل من ١٩

١٩ – اقل من ٤١

الثالثة: في الرسم البياني للمبعدين ص٦١، جاءت سنة ١٩٨٨ عند نقطة التقاء محور السينات (المحور الافقي) مع محور الصادات (المحور العمودي) والافضل لو ابعدت سنة ١٩٨٨ من هذه النقطة باعتبارها تمثل النقطة الصفرية.

وبعد، فإن كل ما سبق من مناقشات وملاحظات لا يمكن ان تمس حقيقة التقييم الايجابي لهذا البحث الذي سد حقاً فجوة ليست سهلة في مجال البحث الفلسطيني النضالي، الامر الذي يدعو إلى التشديد على الباحث نفسه وغيره من الباحثين ومؤسسات الدراسات والبحث العملي ان تنتهج باستمرار مثل هذا المنهج الكمي العلمي في معالجة القضايا النضالية التي هي في الحقيقة لا تختلف في ادوات بحثها عن أية ظاهرة اجتماعية او حقيقية أخرى، فبمثل هذا المنهج نستطيع ان نتنزع من براثن الصهيونية وحلفائها حقوق شعبنا المشروعة في العودة وحق تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس.

د. يوسف عبد الحق

الكزاندر شولش :

تحولات جذرية في فلسطين

يقسم الباحث دراسته هذه الى ثلاثة اجزاء رئيسة، اضافة الى مدخل عام ونظرة ختامية، تعقبها المصادر التي اعتمدها المؤلف في بحثه، اضافة الى فهرس للخرائط والكشافات.

يحدد الباحث في مدخل الدراسة الاسباب التي دعته الى البحث في تاريخ فلسطين خلال هذه الفترة (١٨٥٦ - ١٨٨٢) في:

١ - وصول مرحلة المواجهة في الصراع التاريخي بين الشرق والغرب في القرن التاسع عشر الى درجة السيطرة الغربية، حيث اجبرت الدولة العثمانية، تحت الضغط الادبي، على القيام باصلاحات «تنظيمات»، رافقتها تحولات جذرية في مقاطعات الدولة العثمانية المختلفة، ومنها فلسطين (ص١٢-١٣).

٢ - بروز معالم محددة في تاريخ فلسطين خلال هذه الفترة، سواء من ناحية الظروف المحلية النوعية التي حدثت فيها (كتسارع التغلغل السياسي والديني والثقافي الاوروبي)، او من ناحية التطورات الدولية والاقليمية المحيطة (كحرب القرم، وصلح باريس، وفتح قناة السويس، والتدخل الفرنسي في الازمة اللبنانية ١٨٦٠ وغيرها) (ص ١٣-١٤).

٣ - ندرة الدراسات التي تناولت هذه الفترة، وضعف دقة المتوفر منها.

يعطي الجزء الأول من الدراسة لمحة مركزة ومتميزة في دقتها عن فلسطين الكيان التاريخي: جغرافياً وادارياً، ثم تطورها السكاني خلال فترة الدراسة.

ولعل ابرز قضيتين يطرحهما هذا الجزء هما:

١ - **قضية حدود فلسطين:** يرى الباحث ان هناك «فلسطين واحدة فقط» (ص ١٩)، ولكن، وبسبب كثرة الاطماع الاجنبية

★ الكزاندرشولش «تحولات جذرية في فلسطين ١٨٥٦ - ١٨٨٢: دراسات حول التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي»، نقله عن الألمانية: د. كامل جميل العسلي، منشورات الجامعة الاردنية، عمّان ١٩٨٨ .

والتفسيرات الناجمة عن اهداف سياسية، فان حدود هذه الرقعة الجغرافية، أي «هويتها التاريخية الجغرافية»، اصبح موضعاً للأخذ والرد. اما الاهتمام بتحديد حدود فلسطين فقد جاء بناء على ما سبق من خلال رؤية التفسير التوراتي لذلك، والذي اقتنع به ايضا ساسة اوروبة، ولم يعره لا السكان المحليون ولا الادارة العثمانية (خلال فترة الدراسة)، اهتماماً. ويصل المؤلف بعد نقاش مستفيض الى اعتبار ان انشطة صندوق اكتشاف فلسطين، والدولة المصرية منذ احتلالها لفلسطين عام ١٨٣٠، اضافة الى الانتداب البريطاني على فلسطين ونظرة الدولة العثمانية لادارتها، تشكل العناصر الرئيسة التي قادت الى بلورة الكيان التاريخي لفلسطين، وان «الطموحات اليهودية الصهيونية الى (أرض اسرائيل) هي التي عززت بعدئذ لدى السكان العرب، وهم يدافعون ضد هذه الادعاءات، صورة كيان فلسطيني». (ص ٢٧). ويعزز المؤلف محملاً لهذا الموضوع بعدد من الخرائط كملاحق لبحثه.

٢ - **قضية التطور السكاني (الديمغرافي) في فلسطين:** حيث يتناول التطور الديمغرافي في فلسطين بناء على الاحصائيات العثمانية لعام ١٨٧١ - ١٨٧٢، التي احصت عدد الاسر الفلسطينية في الويتها المختلفة. كما انه يناقش مجمل الدراسات التي تناولت احصاء سكان فلسطين (عدا البدو)، في هذا الاطار يتوصل الباحث الى عدد من الحقائق ابرزها ما يختص بقضية عدد سكان فلسطين، بناء على جداول احصائية، هي ناتج لدراسات من ادق ما يمكن العثور عليه، حيث بلغ حوالي ٣٥٠ الف نسمة في خمسينات القرن الماضي (عدا البدو). اما الزيادة والنقصان في الفترات اللاحقة، وحتى مطلع الثمانينات، فكان رهنا بالتطورات والظروف الاجتماعية والاقتصادية والاوبئة المختلفة التي اجتاحت البلاد. ويرى بأن عدد سكان فلسطين بلغ ٤٧٠,٠٠٠ نفساً (عدا البدو في جنوب البلاد) في مطلع ثمانينات القرن الماضي.

ويستعرض الباحث في الجزء الثاني من دراسته التغلغل الاوروبي والتطور الاقتصادي في فلسطين، انطلاقا من قناعته بأن النزاع في الشرق الاوسط، لم ينشأ في الاقليم نفسه، وانما زرع من الخارج، وذلك نتيجة للدور المحدد المسند الى الارض المقدسة في سياق التوسع (الصراع والتفاهم) الاوروبي في منطقة الشرق الاوسط (ص ٥٩).

بناء على قناعته سابقة الذكر، فقد تحددت طريقة معالجة الباحث لهذا الجزء من الدراسة: فالمطامع الاوربية في فلسطين استدعت تنافساً حاداً لم يمكن دولة واحدة من الانفراد بالسيطرة عليها، وانما تطلب الامر اشرافاً دولياً. ويوضح المؤلف ذلك بشكل يثير الاعجاب في دقة معلوماته ومصادرها الوثائقية، التي تبدأ بالتغلغل الاوروبي في فلسطين منذ حملة محمد علي باشا على فلسطين، دينيا وثقافيا، بل وسياسيا، في الفترة التي اعقبت انسحاب قوات محمد علي من فلسطين وبلاد الشام بعد مؤتمر لندن عام ١٨٤٠ . ويوضح بالتفصيل النشاط التغلغلي

بكافة انواعه لمختلف القوى الاوربية آنذاك (بريطانيا، روسيا، فرنسا، وبروسيا) على المستويين الرسمي والشعبي ص ٦٠-٩٢ .

أما الفرز الذي تمخض عنه سيطرة انجليزية/ صهيونية على فلسطين، والذي تم في نهاية الحرب العالمية الاولى، فان الباحث يؤكد عليه بعد استنتاجات عملية دقيقة، حلل خلالها الاوضاع والاطماع الاوربية في فلسطين، مشدداً على ان الحركة الصهيونية كانت واحدة من الحركات التي سعت للسيطرة على فلسطين، وان كانت اضعفها اما نجاحها فلم يأت لبراعة زعمائها وممثليها، او كرم ساسة بريطانيا، بل نتيجة لشكل التجمعات الدولية التي اوجدتها الحرب العالمية الاولى، وللوحدة الجزئية في مصالح بريطانيا والحركة الصهيونية، والتي مهد لها الصهاينة الانجليز من غير اليهود (Gentile Zioniste) في القرن التاسع عشر (ص ٦٠).

وهكذا، نرى ان المؤلف يخرج عن المألوف في اطار كتابته للتاريخ. ويعترف هو بذلك حيث يقول: «ان كتابة التاريخ يمكن ان تصبح بسهولة كتابة تاريخ النجاح، اي تاريخ الحركات الناجحة. ولكننا هنا سنعالج تاريخ «الفاشلين» بصورة اكثف مما جرت عليه العادة. وذلك يجرد النجاح من مظهر الحتمية» (ص ٥٩).

وليس غريباً على هذا الباحث الشاب، الذي سارعت اليه المنية وهو في سن الثالثة والاربعين، وفي ذروة هذه الانطلاقة – الثورة في منهجه التاريخي، أن يكتب رسالته للدكتوراه تحت عنوان «مصر للمصريين Agypten den Agyptern»، مخالفاً بذلك منهج التاريخ الاستعماري الاوربي.

ثم يستعرض الباحث مشاريع الاستعمار الاوروبي في فلسطين، ص ٨٦-٩٢، مركزاً في هذا الاطار على المستعمرات الالمانية (مستعمرات الهيكل Schwabische Templer ١٨٥٦-١٨٧٣)، حيث اقيمت أربع مستوطنات خلال فترة الدراسة، وثلاث اخرى في الفترة ١٩٠٢-١٩٠٧)، اضافة الى محاولات استيطان صهيونية (اقامة مستوطنة بتاحتكفا ١٨٧٨)، وقد باءت جميعها بالفشل، رغم الدعاية الهائلة في اوروبا حول نشاط المستعمرين والمستوطنين والفوائد الاقتصادية وغيرها التي جنتها فلسطين من نشاط هؤلاء المستوطنين الاوروبيين. بعد ذلك يعرض المؤلف بشكل تفصيلي دقيق – لا نجده في غيره من المؤلفات –، التطورات الاقتصادية في فلسطين (خلال فترة الدراسة) من انتاج واستهلاك واسعار، ثم موقع فلسطين الاقتصادي – محليا واقليميا ودوليا.

ويؤكد في هذا السياق على مساهمة فلسطين، بفضل فائض انتاجها الزراعي، في تموين المناطق المجاورة (مصر، لبنان، وساحل آسيا الصغرى الغربي)، ودورها في تحقيق التوازن في الميزان التجاري لسوريا بأسرها، حيث يشدد أيضا، بناء على تقارير القناصل الاوروبية على أن قيمة الواردات بمجملها، سواء المباشر او غير المباشر منها «لم تقترب ولا

بشكل بعيد من قيمة الصادرات» (ص١٣١).

اما بالنسبة للمنتوجات الزراعية والقطاع الحرفي، فلم تظهر خلال فترة الدراسة «منتجات لم تكن معروفة حتى الآن في فلسطين، كما لم تطبق اساليب جديدة في الانتاج» (ص٢١٢).

ويعني هذا بالطبع باطل ادعاءات الهيكليين ورواد الاستيطان الاوربي والصهيوني في فلسطين: «حيث لم تجر في المجال الاقتصادي.. اية اعادة هيكلية او اي تغيرات جذرية في الشكل في سياق التغلغل الاوربي..» (ص٢٠٣)، رغم ان الاهتمامات الاقتصادية الاوربية كانت، رغم ادعاءات الاوروبيين، اقوى من اهتماماتهم السياسية.

ويوضح المؤلف حقيقة اخرى بالغة الاهمية، وهي ان التنظيمات الاصلاحية العثمانية – والتي شملت فلسطين ايضا–، ساهمت في زيادة نسبة الانتاج المحلي. ولكن هذه التنظيمات جاءت ايضا بناء على ضغط اوربي. وقد ادى ذلك الى زيادة اثر اندماج فلسطين في الاقتصاد العالمي. ولعل ابرز اثار هذا الاندماج على فلسطين «التغيرات في علاقات الملكية الزراعية – خصوصا نشوء الملكية الكبيرة للارض.. ونشوء برجوازية تجارية ومالية بدأ راسمالها يتغلغل ايضا في الارض الزراعية في الريف.. أي انه تم بذلك الى هذا الحد وضع الاسس لربط فلسطين بالمحيط الخارجي..» (ص ٢٠٣).

ولا بد لي قبل الانتقال الى استعراض الجزء الثالث من هذه الدراسة من ملاحظة اقدمها للقارىء الذي يريد الاستزادة في المعرفة حول ما اطلق عليه الباحث (Restauration of the Jews). (الحق الألفي/ العام الالفي)، ان يرجع الى الدراسة القيمة التي قامت بها الباحثة د. رجينا الشريف تحت عنوان «الصهيونية غير اليهودية» – (سلسلة عالم المعرفة، عدد رقم ٩٦/ ديسمبر ١٩٨٥).

أما الجزء الثالث من هذه الدراسة، فيبحث التطورات الاجتماعية – السياسية في فلسطين، ويعرض الباحث في بداية هذا الجزء صورة حية عن تشكيلة المجتمع العربي في فلسطين منذ مطلع القرن التاسع عشر، والعوامل المؤثرة والفاعلة في البناء الهيكلي لهذا المجتمع، ثم يقرر، بعد تفحص ودراسة دقيقة لطبيعته مقارنة مع المجتمعات العربية المحيطة والاجنبية، انه يجد «عناصر اقطاعية في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي القانوني لمنطقة الجبال في فلسطين في العهد العثماني، لكننا لا نجد نظاما متطورا بصورة كاملة يسمح لنا بأن نتحدث عن لون من ألوان الاقطاع..» (ص ٢١٦).

ومن خلال استعراضه للزعماء المحليين في فلسطين ومناطقهم وعلاقاتهم مع بعضهم، ومع السلطة العثمانية التي ارادت في مرحلة التنظيمات الثانية زيادة سيطرتها الفعلية اداريا وسياسيا واقتصاديا على فلسطين، يؤكد الباحث على ان موقف الاوربيين من كل ذلك، اتسم بالازدواجية: «فهم من جهة ايدوا الحكام العثمانيين والحوا عليهم في اعادة اقرار القانون

والنظام، ولكنهم من جهة اخرى تقربوا الى الزعماء المحليين على انفراد، بل انهم حملوا ظهورهم ضد الحكام عندما كان الامر يتعلق بتعزيز المصالح الاوربية المباشرة او مصالح الذين يتمتعون بالحماية الاوربية» (ص ٢٣٤).

ومنذ مطلع ستينات القرن الماضي، حيث بدأت سلطة الدولة العثمانية في البلاد تتوطد، نتيجة تجميعها لدور القوى المحلية التقليدية في البلاد (حيث شكل الريف الفلسطيني ومنطقة الجبال مراكز هذه القوى)، بدأت مرحلة التحول الحاسم في فلسطين (ص ٢٧٩).

ويضرب الباحث مثالا على هذا التحول الحاسم من خلال استعراضه لسيرة حياة المصلح الفلسطيني يوسف الخالدي، والدور السياسي الاصلاحي الكبير الذي اطلع به، سواء على المستوى المحلي (فلسطين) أو على مستوى الدولة العثمانية، الذي «يتفق تمام الاتفاق مع تبدل الاتجاه السياسي للقسطنطينية» (ص ٢٩٢).

وهنا، يصل الى نتيجة هامة وهي «صعود القدس»، بل صعود النخبة في المدن الفلسطينية على الاطلاق، والسقوط المرافق له لمراكز القوة في الريف. ومنذ منتصف الستينات لم يعد شيوخ عرابة وصانور وقرية العنب ودورة في انحاء الجبال الفلسطينية الشمالية والوسطى والجنوبية هم الذين يقررون الاحداث المحلية، ويستأثرون وحدهم باهتمام المراقبين الاوربيين، ففي السبعينات، حل محلهم فيمن حل رئيس بلدية القدس ونائبها في البرلمان.. (ص ٢٩٢).

ويحلل المؤلف موقف سكان فلسطين - حتى نهاية هذا الجزء - من الادارة العثمانية وتغلغل القوى الاوروبية في فلسطين حتى مطلع ثمانينات القرن الماضي.

لقد قاوم سكان فلسطين التجنيد الاجباري الذي فرضته الدولة العثمانية، وزيادتها للضرائب المفروضة عليهم. ويورد المؤلف تفصيلات متعددة حول ذلك، نكتفي منها، بالاقتباس التالي، الذي يعطي صورة واضحة عن موقف سكان فلسطين: «يقوم فرسان القرى باحضار الناس المعنيين من قراهم ويربطونهم بعضهم ببعض بالحبال. وانطلاقا من هنا (القدس) يربطون الواحد بالآخر في صفوف وبعضهم يربطون من اليدين بحيث يشد الابهامان وراء الظهر بقوة وبواسطة خيط رفيع. والى جانب الصف الواحد يقف خيال يربط الى حصانه بحبل الرجل الأول في الصف، ويلف الحبل عادة حول رقبة هذا الرجل» (ص ٣٠٦).

ومما تجدر الاشارة اليه، أن رفض سكان فلسطين للتجنيد، وتظلمهم من الضرائب الباهظة التي اثقلت كاهلهم، لم يتناغم مع طموح القوى الاوروبية المتغلغلة في فلسطين، والتي كانت ترغب في السيطرة عليها. ويأتي ذلك ليناقض مجمل تصورات ممثلي أوروبة في فلسطين، الذين اعتقدوا عكس ذلك.

ويعرض المؤلف هنا تفصيلات هامة كثيرة ليؤكد على هذه الحقيقة، يجمعها تحت عناوين رئيسية هي:

١ - ردود الفعل الفلسطينية على

الأزمات الشرقية: فبعد هزيمة روسيا القيصرية نتيجة حرب القرم بمساعدة القوى الاوروبية للدولة العثمانية، بدأت الاحتفالات الرسمية في فلسطين، ورفعت الأعلام الفرنسية والبريطانية (لاول مرة في فلسطين)، وصدر مرسوم الاصلاح العثماني، (عام ١٨٥٦). وقد استهجن سكان فلسطين كل ذلك، وأرتابوا من مجمل هذه التطورات. أما وسائل مقاومة السكان لهذا، فجاءت على شكل أضطرابات هائجة في نابلس وغزة ضد ممثلي القناصل الاوروبيين فيها. واصبح ينظر الى الاستقلال الوطني على انه استقلال السكان الوطنيين عن السيطرة التركية، حيث نظر للأتراك «كأحد أعضاء الأمم الاوروبية» (ص ٣١٥).

٢ - صدمة عام ١٨٦٠ : يشير الباحث هنا الى أن التوتر في فلسطين (١٨٥٦)، والذي لم يكن على الاطلاق بمعزل عن المناطق العربية المجاورة، ساعد في قيام احداث عام ١٨٦٠ (مذبحة دمشق، وأحداث جبل لبنان). وهذه أشارة واضحة على رفض السكان الوطنيين للتغلغل الأوروبي والسيطرة الأوروبية.

٣ - التعاطف مع حركة احمد عرابي في مصر: يؤكد الباحث على أن التعاطف الذي ابداه الفلسطينيون مع عرابي، قد عكس نفسه على علاقتهم مع الانجليز والفرنسيين، حيث اظهر الفلسطينيون موقفا عدائيا منهم. أما اسباب هذا التعاطف فيوجزه المؤلف في اعتبار الفلسطينيين عرابي مسلما يقاتل الكفار (ص ٣٢٤).

وينتهي المؤلف الى عدد من الملاحظات الهامة في سياق ما سبق، لعل من المفيد هنا ايجاز ابرزها في نقطتين:

الأولى: أن الاعجاب بعرابي هو أعلى ما بلغه الوعي الفلسطيني في محاولة تأكيد الذات ضد أوروبة التوسعية الاستعمارية التي هاجمت الدولة العثمانية بقوة متزايدة منذ منتصف الستينات.

والثانية: خطأ الأوروبيين الذين اعتبروا أن الانزعاج الفلسطيني من الحكم العثماني، والترحم على الحكم المصري (١٨٣١ - ١٨٤٠)، تمثل أفكاراً ممثلة لتوجه وشعور وطني لديهم، بأن السكان يرفضون السلطة العثمانية ويرغبون بحكم أو سيطرة أوروبية.

ويعتبر المؤلف أن الترحم على الحكم المصري أو التنهدات - آه لو أن الاوروبيين يحكموننا - ليست سوى متنفساً «لا يمكن ولا بأي شكل من الأشكال أن يفهم على أنه رغبة وطنية صادقة من قبل السكان المحليين لحكم أوروبي عليهم».

ويؤكد المؤلف في نهاية هذا الجزء على صدق هذا التوجه الوطني الفلسطيني بقوله: «وقد تبين فيما بعد أن دخول البريطانيين الى القاهرة كان بداية لتطور أدى الى دخولهم الى القدس في سنة ١٩١٧ . وفيما بين هذين التاريخين وقع الاستعمار اليهودي أو الصهيوني المكثف لفلسطين، الذي اصبح تحديا مباشرا لعرب فلسطين على نحو يتجاوز حدود التطور الذي يحدث خارج البلاد» (ص ٣٤٥).

بعد استعراضي - كمتخصص - لما جاء في كتاب الاستاذ الدكتور شولش، استطيع

القول، بأن هذا الباحث المتميز، والذي اعتمد على مصادر وثائقية اصيلة لم يكتشفها احد من قبله، قد ساهم بحق في اماطة اللثام عن جزء هام في تاريخ فلسطين الحديث. ولم يكتف الباحث بذلك، بل حاول جاهدا أن يعيش تلك الفترة التاريخية الفلسطينية، وذلك من خلال زياراته المتعددة لمواقع الأحداث التي دمر الصهاينة بعضها. ولعل جملته الأخيرة في خاتمة كتابه تشير الى ذلك حيث يقول: «واذا كانت آثار الماضي المرئية لمجتمع من المجتمعات قد دمرت، أو عندما لا يعود في وسع مجتمع أن يكترث للحفاظ على آثاره، فإن هذا مؤشر على الكوارث التي لا بد أن تكون قد نزلت به، الا أن الاهتمام المتزايد الذي يبديه الفلسطينيون اليوم بتاريخهم الخاص في الضفة الغربية، وفي اسرائيل، ووجود مبادرات مختلفة عندهم للحفاظ على التراث التاريخي والثقافي هو علامة على ارادة تأكيد الذات التي لا تكسر» (ص ٣٣٧).

وبعد، فقد أحسنت الجامعة الأردنية صنعا بدعمها ترجمة ونشر هذا الكتاب المتميز والضروري لكل باحث في تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر، وأجد لزاماً على جميع المهتمين بتاريخ فلسطين الحديث والمعاصر إقتنائه ودراسته.

أما مترجم الكتاب عن الألمانية، الاستاذ الدكتور كامل العسلي، فيستحق الثناء على جهده المتميز والامين والدقيق: فقد جاء وفاؤه وصدقه في نقل الكتاب الى العربية، متماثلا مع وفائه كباحث في قضية فلسطين، ومع وفائه الانساني لصديقه المرحوم مؤلف الكتاب.

د. نظام عباسي

عبدالقادر ياسين:
الصحافة والحياة السياسية في فلسطين

للصحافة في حياة الشعوب كافة، دورها البارز، المؤثر والمتأثر، في كافة المجالات السياسية، والاجتماعية والاقتصادية. ودراسة الصحافة وتطورها في حياة أي شعب تعطينا صورة واضحة عن منحى تطور هذ الشعب في كافة مناحي حياته.

وكتاب «الصحافة والحياة السياسية في فلسطين» منذ ١٩٠٧ وحتى ١٩٤٨، يأتي في هذا السياق. فهو يدرس السياق التاريخي لتطور الحياة الصحفية في فلسطين على مدى واحد واربعين عاماً، رابطاً تطور الصحافة بتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية معاً، ومن هنا تأتي أهمية الكتاب، الذي أضاف حلقة هامة جديدة في سلسة الحلقات السابقة، متقدماً عنها في دراسته للمقدمات التي مهدت لظهور الصحافة في فلسطين والتي لم تدرسها الكتب السابقة التي تصدت لدراسة الحركة الصحفية الفلسطينية وهو الى جانب ذلك يربط ما أحرزته الحركة الصحفية من تقدم أو تراجع بالحركة السياسية بنهوضها او تراجعها.

لقد سبق للباحث عبدالقادر ياسين أن نشر اعمالاً عديدة في تاريخ الحركة السياسية والنقابية الفلسطينية، ويأتي كتابه هذا ليضيف مساهمة جديدة الى مساهماته السابقة، وليشكل بداية لدراسة مستفيضة حول الصحافة، تاريخاً ودوراً في الحركة الوطنية، قديماً وحديثاً، مع استشراف آفاق دورها مستقبلاً في الصراع الدائر مع العدو الصهيوني والامبريالي.

الكتاب يتألف من مقدمة وخمسة فصول وملحقين، ولا يتجاوز صفحاته التسعين صفحة من القطع المتوسط. وبرغم صغر حجمه، الا أن محتوياته غنية بالمعلومات، مما جعله ذو فائدة لكل باحث ودارس لتاريخ الصحافة ودورها في الحياة السياسية والفكرية الفلسطينية وتطورهما. وهو الى ذلك يعتبر أول عمل يدرس الصحافة بتفاعلاتها مع تطور الحياة بشكل عام.

★ عبدالقادر ياسين، «الصحافة والحياة السياسية في فلسطين ـ ١٩٠٧ ـ ١٩٤٨»

يربط المؤلف في دراسته تطور الصحافة ونشوئها بتطوير الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، حيث يعزي التطورات التي حدثت في عدة مجالات الى العوامل الاقتصادية.

هدم العلاقات شبه الاقطاعية السائدة آنذاك، انتقال المجتمع الى بداية الراسمالية السليمة إضافة الى إنفصال الزراعة عن الصناعة والذي تم تحت تاثير عوامل عدة منها الضغط الذي مارسه المستعمرون الاجانب، والذي يهدف الى خدمة مصالحهم. وهو يرى أن ضغوطهم الممارسة على الحكم العثماني لم يكن حباً بالعرب، وحباً في نهوضهم الاقتصادي، بل خدمة للمصالح الاستعمارية نفسها.

يضع المؤلف اليد على جوهر التطور في مجال الصحافة، حيث لعبت المطبعة دوراً بارزاً في ولادتها وقد رأى أن التغيير في العلاقات الاقتصادية قد ادى الى التغيير في العلاقات الاجتماعية. وقد ربط المؤلف تطور القوى المنتجة بتغيير شكل العلاقات الانتاجية. ومثل هذا الربط ساهم في توضيح أسباب إنفصال العلاقة القائمة بين الريف والمدينة، حيث ضعفت الروابط بين المدينة والريف، فالصناعة القائمة في المدينة كانت مرتبطة في ظل العلاقات شبه الاقطاعية بالانتاج الزراعي، وانفصلت، مما ادى الى تمايز طبقي، ولكنه تمايز لم يتبلور بسبب هيمنة الفئة الارستقراطية على الحياة السياسية من خلال هيمنتها على الارض، وبذلك شكلت هذه الفئة حجر عثره وقف في سبيل التغييرات المفروضة. إضافة لموقف رجال الدين الذين كانوا يتمتعون بمكانة عالية ودور كبير في تاثيرهم على الجماهير، حيث شكلوا سداً في وجه الثقافة والمثقفين.

ويقدم المؤلف عرضاً سريعاً وعميقاً للبنية الاجتماعية في الفترة الانتقالية من الاقطاعية الى الراسمالية الجنينية وقد أسهم هذا العرض في رسم الخلفية الاقتصادية والاجتماعية والفكرية التي مهدت لظهور الصحافة.

فالمجتمع كان يتألف من أرستقراطيين ومثقفين، وفئات وسطى وفلاحين ومن ثم البدو والفئتين الاخيرتين كانتا من أكثر الفئات معارضة للسلطة العثمانية، وقد لعبتا بالاشتراك مع البرجوازية الوليدة دوراً بارزاً في مناهضة الحكم العثماني.

لقد شكلت حملة إبراهيم باشا (١٨٣١ - ١٨٤٠) رافعة للنهوض السياسي، من خلال أسهامها في إطلاع المجتمع في سوريا وفلسطين على مضامين وأفكار جديدة مثل: الحرية، المساواة. إضافة لمشاركة الجماهير في فلسطين بالحكم، في ظل حكم إبراهيم باشا لكل من سوريا وفلسطين، مما أدى الى نشوء حركة فكرية سرعان ما تطورت الى حركة سياسية معادية للاحتلال التركي.

ويلاحظ في تلك الفترة أن الوطن العربي كان مهيئاً لتقبل مثل هذه الافكار والمفاهيم، ومهيئاً ايضاً لقيام الحركات السياسية فيه، نتيجة للتغيرات التي طرأت على قوى الانتاج وعلاقاتها.

فالحملة المصرية كانت سبباً مباشراً، ولكن الاحساس المتزايد بالظلم والقهر السياسي والاجتماعي وسيطرة رأسمال الاجنبي شكلت

أسباباً غير مباشرة في قيام الحركات السياسية، وهذه الاسباب لم يتعرض لها المؤلف بشكل اعمق مما عرضه في الفصل الاول من كتابه، حيث لعب هذا العامل، إضافة الى قانون الامتيازات الممنوحة لرأس المال الاجنبي، دوراً كبيراً في زيادة الشعور بالظلم والقهر الاجتماعي والسياسي.

لقد ساهم نظام الامتيازات في ضرب فروع صناعية عديدة في سوريا وفلسطين، مثل صناعة الحرير وغيرها، اضافة لضربة التجارة الخارجية، ومنافسة الصناعة الوطنية واستيلائه على السوق الداخلية، مما اسهم في إفلاس الصناعة المحلية، وتأخرها، وتحطيم التجار وافلاسهم، وتحويلهم الى وسطاء لخدمة رأس المال الاجنبي. كل ذلك أسهم في زيادة الشعور بالظلم، الامر الذي دفع الى البحث عن طريق للخلاص من هذه السيطرة الاجنبية المزدوجة.

هذه العوامل مجتمعة كانت وراء ظهور التنظيمات السياسية، وتطور اهدافها من اللامركزية الى المطالبة بالاستقلال التام عن الامبراطورية العثمانية. يضاف الى تلك العوامل الاحساس المتزايد لدى الشعب بأهمية الموقع الاستراتيجي للوطن العربي عامة، وفلسطين خاصة، واهمية الدور الذي تلعبه في السياسة الدولية.

شجعت الدول الاستعمارية، من أجل تثبيت مواقعها في الوطن العربي، والحركة العربية المطالبة بالاستقلال، وهذا التشجيع من قبل الدول الاستعمارية بلغ وتيرة عالية بعد إفتتاح قناة السويس سنه ١٨٦٩.

توافق الضغط الاوروبي الاستعماري مع ضغط البرجوازية العثمانية، مما دفع بالسلطة العثمانية تحت تاثير الضغوط الى اصدار فرمانات اصلاحية.

زاد فتح قناة السويس من أهمية الموقع الاستراتيجي للوطن العربي، مما أدى الى زيادة الصلة بين الشرق العربي والغرب الاوروبي. هذه الصلة دفعت بالارساليات التبشيرية إلى زيادة نشاطها بشكل ملحوظ، وكان لنشاطها تاثيره في الاسهام بظهور أدب عربي متأثر بالغرب وكان للدور الذي لعبه الادباء الذين درسوا في أوروبا تاثيره على الحياة السياسية والاوروبية، لكن الكاتب لم يذكر في مؤلفه دورهم في الاسهام بالواقع السياسي والاجتماعي والفكري، ويعزى ذلك الى ضيق صفحات الكتاب.

أما تطور التنظيمات السياسية من تنظيمات تناضل من أجل اللامركزية الى المطالبة بالاستقلال التام، فقد كان لكشفها مواقف البرجوازية العثمانية وطابعها الشوفيني. فالاتحاديون، بعد استيلائهم على السلطة (١٩٠٨)، عمدوا الى تتريك الوطن العربي، وهكذا، دفعوا التنظيمات العربية الى المطالبة بالاستقلال والانفصال عن الامبراطورية.

ان مجمل التطورات التي شملت مرافق الحياة، رافق تطور هام على الصعيد الفكري أدى الى ظهور رواد الفكر العربي، أمثال عبدالرحمن الكواكبي وغيره، الذين تصدوا للاستعمار وقاموا بتوضيح العلاقة الجدلية بين الاستبداد والجهل وما للعلم من دور بارز في القضاء على الاستبداد، وتغيير حياة الشعب الى الافضل.

حارب الحكم العثماني العلم والعلماء، لخوفه منهم، ولذا اقتصر التعليم في الامبراطورية على تحفيظ القرآن والنحو، وتحت ضغط تطور الحياة، ومن أجل الحفاظ على قوة الامبراطورية، سمحت السلطة العثمانية في إدخال العلوم العصرية الى الكليات الحربية لتطوير الجيش اداة القمع والتوسع العثماني.

ومنذ ذلك الحين بدأت المدارس ترى النور في أنحاء الامبراطورية العثمانية وفي سنه ١٩١٠ فتحت أول مدرسة في فلسطين هي: المدرسة «الرشيدية».

وكان لا بد للتطورات التي مست التعليم ان تؤثر على الدستور العثماني وتطوره، وهذا التطور جاء في محاولة من السلطة العثمانية والمتنورين العثمانيين لوقف الموت الذي أخذ يسري في جسد الامبراطورية ويهدد حياتها بالتمزق والموت. فقد تم الاعلان عن دستور ١٨٧٦/١٢/٢٣ والذي يضمن الحرية الشخصية، وحرية الصحافة، وحرية الاجتماع. وان عودة العمل بالدستور في عهد جمعية الاتحاد والترقي الذي كان الغي في عهد عبدالحميد، شكل قوة في مجال حرية التعبير حرضت على إصدار الصحف.

ان العرض المختصر للظروف الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والفكرية، والقانونية، الذي قدمه المؤلف، شكل مدخلاً كافياً لمعرفة ملابسات نشوء الصحافة.

في «٥ تموز/يوليو سنه ١٧٢٧» صدر فرمان سلطاني يسمح باستخدام الطباعة، بعد معارضة قوية لرجال الدين والنُساخ وكشف المبشرون اهمية المطبعة، وخاصة العربية منها لنشاطهم التبشيري، فقاموا بإدخالها سراً الى فلسطين

بعد صدور الفرمان بلغت الطباعة في فلسطين درجة عالية من الدقة والاتقان، وتوالى وصول المطابع الى فلسطين، وبلغ عدد المطابع التي دخلت فلسطين منذ عام (١٨٣٠ وحتى ١٩٠٩) اثنتي عشرة مطبعة. وقد أسهم ظهور الطباعة وانتشارها بشكل كبير، في خدمة العلوم والاداب، وفي تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

وكان تعارض الانتفاع بالطباعة في فلسطين كبيراً، نظراً للقائمين عليها، ومن المتنورين الفلسطينيين، الى المرسلين والتبشيريين الى المستوطنين اليهود الصهاينة، والرجعية العثمانية، فكل فريق استخدم الطباعة للترويج لافكاره.

يرى البعض أن بداية الصحافة في فلسطين كانت سنة (١٨٧٦) حيث ظهرت صحيفتا (القدس الشريف) و (الغزال) اللتان تشرف عليهما السلطة وتقتصران على نشر الفرمانات والاوامر الحكومية، ولذلك، لا يمكن إعتبارهما صحفاً.

صدرت سنة (١٩٠٦) صحيفة (باكورة جبل صهيون) وكانت تصدر بشكل غير منتظم. والصحيفة الثانية التي صدرت كانت (الترقي)وصدرت عام (١٩٠٧) نصف شهرية.

ومع صدور دستور سنة (١٩٠٨) الذي شجع الصحافة، صدرت خلال الاشهر الاربعة الاخيرة من عام (١٩٠٨) عشر صحف، وكان أعلى معدل لصدور الصحف في فلسطين. ولكن موقف الاتحاديين المعادي للعرب والحرية ادى

الى إنخفاض وتيرة اصدار الصحف. وحين نشبت الحرب العالمية الاولى توقفت الصحف الفلسطينية عن الصدور بسبب البطش والقمع العثماني، اضافة الى قلة مواد الطباعة وارتفاع اثمانها

وقد بلغ عدد الصحف التي صدرت في فلسطين سنة (١٩١٢) تسع صحف، وهذا يشير الى مدى النهوض الفكري المبكر في فلسطين. ويرصد الكتاب الصحف الصادرة وتاريخ صدورها والقائمين عليها. ولكنه لا يستعرض منهجها الفكري والسياسي أو كليهما معاً. وبذلك تبقى الصورة غير كاملة الوضوح لأي دارس لموضوع الصحافة، أو لموضوع تطور الفكر السياسي الفلسطيني، فإن دراسة الصحف يفترض أن توضح الخط البياني لتطور الافكار السياسية للحركة السياسية الفلسطينية في صعودها وهبوطها، رغم ذكر الكاتب لطبيعة المشتغلين بالصحافة وقلة مهاراتهم الصحفية والصعوبات التي كانت تواجههم في الحصول على الاخبار الى شدة الرقابة على الصحف، الى اهم أعلام الصحافة في ذلك العهد، فضلاً عن ذكره لطابع الصحف: تقليديتها، وخشونتها، وتخلف اخراجها، مروراً بالشعارات التي ترفعها كل صحيفة على رأس صفحتها الاولى، والذي يحدد هدفها.

ويمكن إعتبار هذه الدراسة بداية الطريق لدراسة أعمق وأشمل وأوسع لتاريخ الصحافة، تضاف الى مجموع البدايات التي تقدم بها كل من احمد العقاد، ويوسف خوري ومحمد سليمان.

وقد تميزت دراسة ياسين بالاشارة الى عامل الصحافة والصحفيين في اواخر العهد العثماني، من إنتقال عدد لا يستهان به منهم الى مصر لممارسة المهنة الصحفية هناك امثال: إبراهيم الدباغ، وسليم قبعين. مستغلين موقف بريطانيا من السلطة العثمانية الحاكمة لفلسطين. لكن الظروف بعد الحرب العالمية الاولى تغيرت، حيث خضعت كل من مصر وفلسطين للاحتلال البريطاني. وخضعت فلسطين منذ سنة (١٩٢٠) الى الحكم العرفي العسكري.

في هذا الفصل يتحدث الكاتب عن خيبة أمل العرب في الحلفاء الاوربيين، حيث تلقت الحركة الوطنية في سوريا وفلسطين بُعد وقوعهما تحت الاحتلال الاجنبي صدمة قوية، فقد تحول حلفاء الامس الى اعداء اليوم، وما ان صحت من صدقها حتى كانت الحركة الوطنية ممزقة الى حركات اقليمية

بدأت الحركة الوطنية في فلسطين بتنظيم نفسها. ودأبت على عقد مؤتمراتها الدورية التي ضمت ممثلين عن كافة القيادات السياسية المتجمعة في «الجمعيات الاسلامية المسيحية» حيث شكلت هذه المؤتمرات الوطنية العامة قيادة اركان للحركة تخطط لها. ويظهر الكاتب بشكل سريع في هذا الفصل التقاط الحركة الوطنية لانفاسها سريعاً والعمل ضد مقولة الاستعمار «فرّق تسد» فالمؤتمرات ضمت القيادات الفلسطينية كافة دون تمييز بين دين أو طائفة، وهذه المؤتمرات هي التي قادت الحركة الوطنية منذ اللحظات الاولى للاحتلال والى ما بعد هبة البراق سنة (١٩٢٩)، يوضح الكاتب طبيعة القيادة الوطنية لتلك الفترة، حيث سيطر على قيادتها كبار الملاك العقاريين الذين طبعوا

المـرحلة النضـالية بطابع محافظ. مثل نظرتهم العـدائيـة لليهود كدين وليس كحركة سياسية إستيـطانيـة معـاديـة للجمـاهير، وهذه النظرة إنـعكست في الصحف، حيث جرى صراع على اعمدتها بين هذه القيادة التي ترفض فتح أي صراع مع المستعمرين البريطانيين، والعمل على كسب ودهم، وبـين الذين يرون في البريطانيين العدو الرئيسي، وأن القضاء عليه يعني القضاء على كل ما ترتب على وجوده، وهذا الصراع كان مرتهناً بولادة البرجوازية المحلية.

وما أن استتب الامر للمستعمر البريطاني، حتى سارع الى إلغـاء الرقـابـة على الصحف بتاريخ ١٣/١٠/١٩١٩، وفتح بذلك الباب على مصراعيه للافـراد لتـأسيس صحف جديدة. ويضمن المـؤلف هذا الفصـل جدولاً باسماء خمسـة واربعـين صحيفة صدرت خلال الفترة المـمتـدة من ١/٩/١٩١٩ وحتـى تاريـخ ١/٧/١٩٢٨، في هذه المرحلة التاريخية ظهرت الصحف اليومية، وكان لهذا الظهور ممهدات، اهمهـا نهوض الحركة الوطنية، وتوفر امكانات الطبـاعـة والتحـرير، وإتساع نسبة التوزيع، وارتفاع نسبة المتعلمين.

يستعـرض الكـاتب بشكـل تفصيلي عدد الصحف، وموضوعاتها، والموضوعات المستجدة التي دخلت عليهـا، من تربـويـة، واقتصادية، ونقـابيـة، وكشفيـة، ويشيرالى الدوريات التي صدرت آنذاك.

ويعـزو المؤلف الضعف النسبي للصحف وحـركـة صدورهـا الى ضعف البـرجـوازيـة الفلسـطينيـة الوليـدة، والتي لا تملك أسس الصنـاعـة الثقيلة، ويشبه الصحافة بالصناعة الثقيلة، وهو تشبيه أصاب به لان الصحافة فن، وإمكـانـات مادية، وبدونها لا تولد الصحافة، فضـلاً على المهـارة الفنيـة والخبـرة العـاليـة الضروريـة لهـذه المهنـة، ويعلل بذلك إنـدثار الصحف الادبية.

اما الصحف السياسية فقد مال اسلوبها الى السهـولة، وتفشى فيها الاسلوب التحريضي ضد الانتداب البريطاني والصهيوني، وافتقرت الصحافة في تلك المرحلة الى المقالات التحليلية، ومع ذلك فقد إستطاعت تلك الصحف أن تحرك الجماهير.

كانت هبـة البراق النقـطة الحرجة التي وصلت اليها الجماهير عبر ظلم وبطش السلطة الانتـدابيـة والصهيـونيـة، اضـافـة لتـراكم التحريض، وكشف مثالب المستعمر البريطاني من قبل الجماهير والبرجوازية، والمتضرر المباشر من وجودهما، فكان للصحافة دورها في هذه الهبة التي لم تات صدفـة أو عفـويـة. وهـذه الهبة إعتبرها المؤلف بداية مرحلة جديدة في تاريخ الصحـافـة والشعب، حيث تحـول الشعب الى العمل المباشر، اضافة الى التطورات التي طرأت على البرجوازية الوليدة على الصعد الاقتصادية والسياسية، حيث دخلت حلبة العمل السياسي الى جانب كبـار المـلاك، وانتهت احتكار قيادة الحـركـة الوطنية من قبل كبار الملاك، وأخذت البـرجـوازيـة الوليـدة بتحـالفها مع الفلاحين والعمـال حجمـاً أكبـر من حجمها الحقيقي في مجال قيادة الحركة الوطنية.

دخلت البرجوازية من هذه المرحلة الصراع بنقلها الاستعمار البريطاني من خانة الحُكَم الى خانة العدو الرئيسي، وغيرت العداء لليهود كدين

الى العـداء لهم كحركة صهيونية. فهل تم ذلك دون وجود مقالات تحليلية في الصحف توضح طبيعـة العـدو البـريطاني والصهيوني والربط بينهمـا؟ ان الدارس لكتـاب تاريـخ فلسـطين الحـديث للدكتـور عبدالوهاب الكيالي، يجد ان الصحف قد طرحت مقـالات تحليليـة لطبيعـة الاستعمـار البـريطاني و الحركة الصهيونية، والتي اسهمت الى جانب المقالات التحريضية في نبذ اساليب الاستجداء، وتبني أساليب الكفاح المسلح، وادت الى ارتفـاع ملحـوظ في عدد الصحف الجـادة وإختفاء الصحف الفكاهية، وزيـادة عدد الصحف الدينيـة التبشـيريـة. ويـلاحـظ الكـاتب أن الصحف الدينيـة كانت تصدر في تناسب عكسي مع نمو وتصاعد الحركة الوطنيـة فيما كان صدور الصحف الوطنية في تناسب طردي مع تصاعد الحركة الوطنية. فقد بلغ صدور الصحف ذروته في إنتفاضة تشرين اول/اكتوبر سنة (١٩٣٣) التي شكلت المقدمة لثورة سنة (١٩٣٦).

فالثـورة في امس الحـاجة الى الصحـافة، ولهـذا نرى في فتـرة النهـوض الوطني ظهـور مجموعة من الصحف ويذكر المؤلف عدداً كبيراً من الصحف التي ظهرت بعد هبة البراق، وبعد ظهور الاحزاب السياسية، فكان لكل حزب منها صحيفتـه النـاطقـة بلسانه، إضافة الى ارتقاء الصحف في موادها، وإخراجها، لتوفر الامكانات لذلك، من توفـر محررين متفرغين، وشبكة من المندوبين، والاشتراك بوكالات الانباء العالمية. حيث استطاعت الصحافة الفلسطينية في المرحلة الثانية من تاريخ الحركة الوطنية انجاح مهمتها في حض الشعب ومده بالزاد الفكري.

ويشـير الكـاتب الى ان الصحـافـة منـذ استشهـاد القسـام، صعدت من حملتها ضد البريطانيين والصهاينة معاً، وبذلك اسهمت في تهيئة الشعب للثورة، حيث شكلت حركة القسام المقدمة الاولى للثورة، مما دفع بالمستعمرين الى تشديد القيود على حرية الصحافة، ادراكاً منهم مالدور الصحافة من أهمية للنشاط الثوري، وقد عمدت السلطات بعد نشوب الثورة، الى اصدار قوانـين الطوارىء وتعيـين رقباء على الصحف، واخذت تشن حملات واسعة من الاعتقالات ضد نشطاء الثورة والصحفيين. وكان للصحافة دوراً بارزاً في الاضراب السياسي العام الذي أعلن في ٢٠/٤/١٩٣٦ واستمـرت زهـاء ستـة أشهر. وركزت الصحف على مطالب الثورة الاساسية في وقف الهجرة، ومنع إنتقال الاراضي الى اليهود، والغاء الانتداب، وإقامة حكومة وطنية في البلاد.

ادرك الشعب الفلسطيني اهمية الصحافة في معركته ضد الاستعمـارين البـريـطاني والاستـيـطاني الصهيـوني، ومن خلال هذا الادراك منـح كل دعـمـه للصحف الوطنيـة، وإحراق الصحف التي تدعو الى التهاون، أوتلك التي تقف في الخندق المضاد للثورة.

ومـع إشتـداد الثـورة وظهور نذر الحرب العالمية الثانية، ادخل المندوب السامي تعديلات على قانون المطبوعات، قضى بها على البقية الباقية من حرية الصحافة، وتميزت هذه المرحلة بتوقف هجرة الصحفيين الفلسطينيين بل العكس، فقد توافـد الصحفيـون من الاقـطار العـربيـة الى فلسـطين، ادراكـاً منهم أن حسم المعـركـة في فلسـطين هو مقدمة ضرورية لحسم المعركة في الوطن العربي كافه، ضد قوى البغي

والاستعمار.

لقد اوضحت الصحافة الفلسطينية من أهمية مركزية في الصراع العربي ضد الاستعمار الغربي والصهيوني. وتاريخ الصحافة هذا يفسر التاريخ الحديث لها، حيث نجد أن القضية الفلسطينية ظلت هي قضية العرب المركزية، ومركز استقطاب الصحافة الوطنية والقومية للعالم العربي، وتقدمية وثورية أي صحفية او صحفي، مرتبطة بمدى التزامه بالدفاع عن قضية العرب المركزية: فلسطين.

بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، عاد النهوض الصحفي في فلسطين، فظهرت منذ عام ١٩٤٠ وحتى عام ١٩٤٧ سبع وثلاثون صحيفة، منها صحيفتان يوميتان، والباقي إما اسبوعية، او شهرية، او نصف شهرية او فصلية.

وقد شهدت الصناعة الفلسطينية في هذه الفترة نمواً ادى الى إتساع حجم الطبقة العاملة، والى نهوض الحركة النقابية والسياسية. وتبلور القوى المهادنة والقوى المناضلة من أجل نيل الاستقلال الوطني. ومع تسارع الاحداث وإقتراب موعد إنسحاب القوات البريطانية اعلنت العصابات الصهيونية قيام دولتها. وعلى الفور دخلت الجيوش العربية وصادرت الصحف، ومنعت صدورها، وبذلك وجهت ضربة قاسمة للقوى الوطنية الفلسطينية، وساهمت في إضاعة الكثير من الاراضي وضرب القوى الوطنية الفلسطينية وتهجير قيادتها.

ونحن ندرس الصحافة والحياة السياسية في فلسطين من خلال قراءة تاريخها فاننا نلاحظ هذا الامتداد التاريخي في الفترات المتعاقبة، حيث نرى أن الصحافة قد لعبت دوراً كبيراً في نمو الوعي الوطني والقومي للشعب الفلسطيني الذي ظل على ارضه منذ العام ١٩٤٨، كما انها ما تزال تلعب دورها الكبير في نضال شعبنا الفلسطيني، في ظل انتفاضته المجيدة في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

عماد عوكل

نداء دمشق حول الأمن المائي في دول منطقة غربي آسيا

بدعوة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، اجتمع في دمشق في الفترة ما بين ١٣ - ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ فريق الخبراء المختص بشأن الأمن المائي في منطقة الاسكوا وناقشوا اوراقا قدمها الخبراء من هذه البلدان وبعض المنظمات الاقليمية والدولية وتدارسوا الوضع المائي في المنطقة ومتطلبات أمنها المائي والغذائي.

إذ يستذكرون مؤتمر الأمم المتحدة للمياه المنعقد في ماردل بلاتا عام ١٩٧٧ ويؤكدون على أهمية الأخذ بما تمخض عنه من قرارات وتوصيات، وإذ يستذكرون كذلك البيان حول الأمن المائي العربي الصادر عن ندوة مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي المنعقدة في الكويت عام ١٩٨٦، يصدر المجتمعون نداء دمشق التالي:

بعد انقضاء اكثر من عقد على مؤتمر ماردل بلاتا وثلاثة اعوام على ندوة الكويت، فإن الوضع المائي في منطقة غربي آسيا يبدو اكثر اهمية وخطورة مما كان عليه عند عقد الاجتماعين المذكورين. فالتردي في الموارد المائية الجوفية والسطحية كماً ونوعاً في العديد من أجزاء المنطقة، وتزايد عدد السكان في بلدانها وفي مدنها بوجه خاص، وما واكبه من ازدياد في استهلاك للمياه في المنازل والصناعة والزراعة وكذلك ما واكبه من إطراد في الحاجة إلى الغذاء والانتاج الزراعي، ودخول اجيال متتابعة في سوق العمل، مما يقتضي توفير فرص عمل جديدة لهذه الاجيال التي تعتمد على مصادر محدودة للمياه، كل هذه العوامل بالاضافة الى عوامل أخرى تواكبها، وبجانب الرغبة في اطراد هذه الموارد وديمومتها، تدفع المجتمعين إلى إصدار ندائهم هذا لدرء الخطر الذي يقترب بسرعة تفوق التوقعات السابقة.

لذا يهيب الخبراء بدول المنطقة ومجتمعاتها وافرادها وهي مهد حضارات الانسان وموئل نشوئها وتطورها الى الاستمرار في جديتها وتضاعف من استعداداتها لمواجهة هذا التحدي بما في ذلك:

١ - التعاون والتكامل والتكافل لتطوير

وحماية موارد المياه من التلوث والتردي والنقصان وترشيد استخداماتها ضمانا لديمومة الاستفادة منها لحياة الحاضر وحياة المستقبل، باعتبار أن مصالح بلدان منطقة الاسكوا في هذا الامر مشتركة، وان الأمن المائي والغذائي للعضو فيها من أمن الجماعة.

٢ – تشكيل مجلس اقليمي للمياه ترعاه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بعضوية خبراء من المنطقة حيثما يلزم، يتعاون في مهامه مع المنظمات والمراكز العربية والاسلامية والدولية القائمة. ويتكامل بجهوده مع جهودها وتكون طبيعته استشارية ثم يتطور تدريجيا بمرور الزمن وخبراته المكتسبة الى مجلس تمثيلي لبلدان المنطقة.

٣ – العمل والتعاون على حل أية اشكالات موجودة أو قد تستجد في اقتسام المياه الدولية السطحية منها والجوفية وفي حسن ادارتها وتنظيمها.

٤ – ادانة اغتصاب الكيان الصهيوني للمياه العربية أو المهدد منها بالاغتصاب وتأكيد حق الشعب العربي بالسيادة على هذه المياه.

«نداء يوجهه الخبراء بحسهم وامنياتهم وتطلعاتهم لخير مجتمعاتهم ووارثيها».

دمشق في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩

samed صامد

ملف صامد

ودائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط



مقابلات

الأخ أبو علاء لجريدة "القدس العربي":

نصف سكان الأراضي المحتلة يعيشون تحت خط الفقر..

- ليس هناك جرح عربي أبلغ من الجوع الفلسطيني
- لم تعد هناك مساعدات عربية للاراضي المحتلة باستثناء ليبيا

أكثر من نصف الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة يعيش تحت خط الفقر ووصلت نسبة العاطلين عن العمل منهم الى ٥٤٪ وهي النسبة الاكبر بين دول العالم قاطبة.

هذه الحقائق التي كشف النقاب عنها عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» مدير عام الدائرة الاقتصادية في منظمة التحرير الفلسطينية ابو علاء تجعل من الطبيعي التساؤل عن معونات الدول العربية لا سيا النفطية منها.

ورغم ادراك ما حصل من متغيرات في المنطقة الا ان الكثيرين لا يصدقون بانه منذ عام ١٩٩٠ لم تقدم دولة عربية ما عليها من التزامات للشعب الفلسطيني.. ليس فقط لمنظمة التحرير الفلسطينية بل وللذين يواجهون الاحتلال الاسرائيلي وذلك باستثناء ما تقدمه ليبيا وهو لا يزيد على مليونين ونصف المليون دولار شهريا.

اوروبا التي لا تمت شعوبها للفلسطينيين بالدم أو اللغة او الدين تقدم اضعاف ما يقدمه العرب ليس من خلال المساعدات الاقتصادية، ونفهم ذلك من خلال رد ابو علاء على اسئلة لـ «القدس العربي» وهو ان الدعم الاوروبي موجود ايضا في الموقف السياسي.

وفيما يلي نص اللقاء مع مدير عام الدائرة الاقتصادية في منظمة التحرير، كما نشرته الصحيفة المذكورة في عددها الصادر بتاريخ ١٤/١٥ آذار ١٩٩٢ .

■ **مؤخراً قمت بجولة في عدد من الدول الاوروبية هل تعتقد بان ثمة نجاحات يمكن تحقيقها على هذه الساحة التي يبدو ان دورها اخذ في التعاظم؟**

□ هذه الجولة جاءت في سياق سلسلة من الزيارات التي بدأناها منذ اربع سنوات بالتنسيق مع دول المجموعة الاوروبية وامتدت الى الدول الاسكندنافية في سبيل شرح الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها شعبنا الفلسطيني في الاراضي المحتلة وتصعيد وزيادة الدعم والمساعدة لمواجهة السياسات والممارسات الاسرائيلية القمعية والتعسفية.

ان تواصل هذه الزيارات وتواصل الحوار مهم لانها زيارات تأخذ شكل اجتماعات عمل للخوض في التفاصيل حول مختلف القضايا المطروحة مما نتج عنه ما يشبه لجان العمل الدوري فمع غالبية هذه الدول اصبح لنا اجتماعات سنوية ومع بعضها تشكلت لجان عمل فلسطينية مشتركة. فمع الفرنسيين هناك لجنة عمل تم تشكيلها منذ حوالي اربعة شهور. ومع اليابان لجنة مشتركة ايضا والسويد.

وفي هذا الاطار يمكنني القول أنه امكن لنا في الجولة الاخيرة نقل التفاصيل الدقيقة في الاراضي الفلسطينية المحتلة الى عمال الاهتمام الاوروبي. كما استطعنا من خلال الحوار مع هذه الدول التوصل الى اتفاق حول اي مساعدة او برنامج لشعبنا في الداخل: كيف يتم توجيهها واي القطاعات اولى بها ومن خلال اية قنوات. ونحن نشعر بارتياح عميق لانه للمرة الاولى تجري محادثات اوروبيين مع مجلس وطني فلسطيني في الاراضي المحتلة مثلما هو الحال مع مجلس الاسكان الذي أنشىء حديثا واتخذ صيغة المؤسسة الوطنية الام للعمل السكاني كمجلس اعلى. وقد كانت اللقاءات الاوروبية – الفلسطينية هناك لبحث تفاصيل خطة توزيع او استثار مبلغ اربعين مليون دولار لدعم الاسكان في الاراضي المحتلة.

هذا على صعيد الانجازات التي تم تحقيقها في الآونة الاخيرة علما بان المساعدات الاوروبية لشعبنا تتخذ اشكالات متعددة منها ما هو منتظم من خلال وكالة غوث اللاجئين «الاونروا» وهذا التزام سنوي وهناك برنامج المساعدات الطارئة الذي فرضته الانتفاضة الشعبية ومتطلباتها. كما ان الدول الاوروبية منفردة او كمجموعة تساهم في دعم هذا البرنامج ولها برنامجها المباشر كمجموعة وكدول. فالمجموعة اقرت العام الماضي حوالي ثمانين مليون دولار كمساعدة وقد بدىء بتنفيذ هذا البرنامج العام الحالي وهو برنامج لمرة واحدة ونأمل ان يتكرر واذا ما احسن التصرف باستثمار هذا المبلغ لدعم اهلنا في الداخل من خلال مشاريع واضحة وجيدة ومتقنة ومدروسة فان مثل هذا المبلغ سيمكن الحصول عليه ثانية وربما أكثر منه.

وللدول الاوروبية برنامج من خلال المنظمات غير الحكومية وهي منظمات فاعلة ومؤثرة وهو ما يمكنني من القول ان المساعدة الاوروبية من خلال القنوات ككل اضافة الى مساهماتها من خلال مؤسسات الامم المتحدة

هي مساعدة مرضية ولكنها ليست بالقدر الذي نطمح فيه ونرجوه لان معاناة الشعب الفلسطيني كبيرة واحتياجاته كبيرة ولا سقف لها علما بان نسبة البطالة الآن في الداخل ارتفعت الى ٥٤٪ وهي نسبة لم تحصل في اي بلد آخر. وبلغت الآن نسبة العائلات التي تعيش دون حد الفقر لاكثر من ٥٠٪ وهو مؤشر خطير للغاية.

واسرائيل تنفذ سياسة التجهيل على شعبنا فبالتالي فان المساعدات المطلوبة لا سقف لها قياسا لما هو متوفر حتى الآن. الا ان ما يقدمه الاوروبي يعد مرضيا لانه ليس شقيقا فعتبنا على الاشقاء.

الدعم العربي

■ **في اطار مقارنتك بين ما يقدمه الاوروبي الغريب والعربي الشقيق هل لنا ان نسأل عن ما يقدمه العرب للفلسطينيين؟**

□ للاسف لم تعد هناك مساعدات عربية للاراضي الفلسطينية المحتلة بالمطلق باستثناء ما تقدمه ليبيا وهو بحدود ثلاثة ملايين دولار شهريا يتم تحويله الى مؤسسات وطنية: تعليم وصحة وغيرها. عدا ذلك لا يوجد اي دعم عربي للاراضي الفلسطينية ومنذ عام ١٩٩٠ وحتى اليوم والفلسطينيون في الداخل يقتاتون من لحمهم.

■ **كم كان حجم المعونات العربية قبل عام ١٩٩٠؟**

□ كانت العربية السعودية تقدم ستة ملايين ونصف المليون دولار شهريا والكويت ثماني عشرة مليون دولار سنويا لمجلس التعليم ومن الامارات وقطر والبحرين. هذه الدول اوقفت معوناتها.

اننا نأمل من موضع ثقتنا باخوتنا العرب ان يتم تفادي الخلافات فالجرح ان وجد ليس ابلغ من الجرح الذي يزرع في الجسد العربي من خلال الجوع الفلسطيني.

■ **هل تعتقد ان ذلك بمثابة عقاب موجه لمنظمة التحرير الفلسطينية وهل هو عقاب مناسب؟!**

□ انه عقاب للشعب الفلسطيني.. فالمؤسسات الوطنية في الاراضي المحتلة هي التي تعاني الآن. المنظمة تعاني نعم لكن العقاب غير عادل فيه الكثير من الظلم والاجحاف.

■ **هل قامت المنظمة بمحاولات لدى هذه الدول؟**

□ نحاول دائما.. السعودية قامت مشكورة باعادة دفع المبالغ التي هي حصيلة ما تجمعه اللجان الشعبية وضريبة التحرير التي يقدمها العاملون الفلسطينيون وهذه المبالغ تصل بانتظام. اما الدول الاخرى فما زالت متوقفة عن تقديم المعونات المقرة عليها من جانب القمة العربية.

■ **لنعود الآن الى اوروبا التي تبدو في الوقت الراهن انها الرئة التي يمكن من خلالها التنفس اقتصاديا وسياسيا وفي هذا الجانب الاخير هل يمكن التعرف بشكل واف على الموقف السياسي لاوروبا؟**

□ في مثل الظرف الذي نعيشه تتمحور اتصالاتنا مع اوروبا حول المسيرة السلمية

وكذلك مسألة الاستيطان وتأثيرها على المسيرة برمتها والهجرة والمؤتمر المتعدد الاطراف والجوانب.

ويمكننا القول اننا وجدنا في جميع البلدان الاوروبية ما يمثل اشمئزازا من السياسات والممارسات الاسرائيلية وفي المقابل وجدنا تفهماً للموقف الفلسطيني وتقديرا عاليا لاداء الوفد الفلسطيني في المفاوضات الثنائية وتقديرا مماثلا لمنظمة التحرير الفلسطينية بخصوص الموقف الايجابي الذي اتخذته بصدد المشاركة في مفاوضات السلام.

ان الموقف الاوروبي يتسم بتفهم اكبر للقضية الفلسطينية من الموقف الامريكي، فاوروبا متفهمة جيدا لمسألة الاستيطان وضرورة ايقافه وكذلك حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وفي بلد مثل النرويج هناك تفهم لمسألة اقامة الدولة الفلسطينية.

■ **في مثل هذا الوضع لا بد من خطوة ما.. كيف يمكن ترجمة هذه المواقف الايجابية؟**

□ اوروبا ما زالت على دعمها للموقف الامريكي وان نتوقع ما هو خلاف ذلك فهو يمثل تفكيرا خاطئا. اوروبا تدعم الجهود الامريكية المبذولة الى ان تصل الى النجاح او الى طريق مسدود.

الاوروبيون يقولون انه في حال نجاح الجهود الامريكية نكون قد حققنا الغرض المنشود [illegible] وصلت هذه الجهود الى طريق مسدود فعندها يجب حمل القضية برمتها الى مجلس الامن او الى المؤتمر الدولي.

■ **اوروبا عنصر اساسي في المؤتمر المتعدد الاطراف والجوانب وتحديدا في اللجنة الاقتصادية؟**

□ تبادلنا الاراء مع الاوروبيين الذين لديهم اجتهادات نحن لم نقرر بعد موقفنا من المتعدد الاطراف وان كنا نستطلع في حال اتخاذنا قرارا بالمشاركة مدى امكانية تحقيق وحدة الشعب الفلسطيني في تمثيله في لجان هذا المؤتمر — الداخل والخارج والقدس.

هذه مسألة اولى أما الثانية فهي ضرورة ان توجه الدعوة لمنظمة التحرير الفلسطينية وهذا ما نشدد عليه فعندما نتحدث عن فلسطينيي الشتات فهؤلاء ليسوا في واجهة عرض فلهم ممثلهم الذي يختار اعضاء الوفد وبالتالي فان الدعوة يجب ان توجه للمنظمة.

المسألة الثالثة هي انه عندما تقرر المنظمة المشاركة فانها لن تقبل بمجرد لجان مختارة بل في جميع اللجان المنبثقة عن المؤتمر لان القضية الفلسطينية هي جذر المشكلة في جميع المتفرعات مثل المياه او البيئة او الحد من التسلح والامن وتعاون اقتصادي على الفلسطيني ان يمثل في جميع اللجان لانه محور جميع المشاكل.

■ **نحن اليوم ومنذ اكثر من عام مضى نعيش على وقع ما يوصف بحقوق الانسان عالميا.. وماذا عن حق الانسان الفلسطيني عند الاوروبيين؟**

□ ما يميز النظام الدولي الجديد هو الديمقراطية وحقوق الانسان وبالنسبة للشق الثاني هناك اهتمام في بعض الدول الاوروبية

(ان لم يكن في غالبيتها) بالانتهاكات الاسرائيلية الصارخة لحقوق الانسان الفلسطيني في الاراضي المحتلة، واكثر ما يلفت الانتباه ان دولة كالنرويج وهي صديقة لاسرائيل قد رصدت مبلغا يعادل المليون دولار لدراسة حول انتهاكات حقوق الانسان الفلسطيني في الاراضي المحتلة وقد بدأت بالتحضير لفريق متكامل ليقوم بعملية مسح ميداني واستقصاءات ميدانية حول هذا الموضوع في المجالات المتعددة من الاعتقالات والتعذيب الى الحياة المعيشية ومصادرة المياه والزراعة. واعتقد ان هذه الدراسة ستكون الاهم من بين مثيلاتها.

الفلسطينيون في الكويت

■ هذا عن حقوق الانسان الفلسطيني في الداخل.. وماذا عن حقوق الفلسطينيين في الخارج وتحديدا في بعض الدول العربية ونشدد هنا على حقوقهم في الكويت؟

□ مع الاسف الشديد فان ما واجهه الفلسطينيون في الكويت يدمي القلب لقد مثل ذلك كارثة وظلما حقيقيا لن يغفره التاريخ فاقتلاع حوالي ٣٥٠ الف فلسطيني عملوا على اعمار الكويت ووصلوا اليها منذ اواخر الاربعينات واوائل الخمسينات في مختلف المرافق بناء وتعليم وصحة وثقافة. وقد كان الفلسطيني كعادته مخلصا حيث ما يعمل. وقد عمل الفلسطينيون في الكويت كما وعملوا في بلدهم فلسطين وهو ما يقر به الكويتيون.

ان يقتلع هؤلاء لا لذنب اقترفوه فذلك يشكل جريمة والمعاناة ما زالت تلاحقهم فقد حرموا من كل ممتلكاتهم وارقام خسائرهم تصل الى المليارات من الدولارات وهو ما شكل انعكاسات خطيرة على الاراضي المحتلة. ورئيس الوفد الاسرائيلي الى المفاوضات الياكيم روبنشتاين عندما تعرض لمسألة حقوق الفلسطينيين في الاراضي المحتلة استشهد بما جرى للفلسطينيين في الكويت فقد سلح العرب اسرائيل بمنطق مواز لسياساتها في هذا المجال.

■ فلنتوقف عند ما تم مؤخرا وتحديدا عند جولة المفاوضات الثنائية الرابعة.. هل لنا ان نتعرف الى تقييم القيادة الفلسطينية بهذا الخصوص؟

□ في الواقع انه لم يتمخض عن المرحلة الماضية شيء. وما زال الاسرائيليون – كما هو معروف – يتمترسون خلف مواقفهم التي يمكن عنونتها بنهب كافة الاراضي الفلسطينية المحتلة وحتى العربية.

لذلك انا ارى ان التفاوض ليس مع اسرائيل بل مع العالم وتحديدا الولايات المتحدة الامريكية وحتى يكتشف الرأي العام العالمي من هو الطرف الذي يرغب في تحقيق السلام.

اسرائيل بطروحاتها وسياساتها وممارساتها تاريخيا واليوم وغدا هي ضد السلام. انها تسعى لاقامة اسرائيل الكبرى.

العالم يتغير وفي ظل المتغيرات الجديدة يجب تحديد الطرف المعتدي. واسرائيل منذ بدء المسيرة السلمية لم تظهر نوايا صادقة من اجل تحقيق السلام ونحن سنبقى مستمرين في هذه

العملية حتى نكشف للرأي العام العالمي وللولايات المتحدة من هو الراغب في السلام.

■ هل يمكن تفسير هذا الاصرار على مواصلة عملية السلام واسرائيل مصرة على مواصلة الاستيطان في الاراضي الفلسطينية.

□ الاستيطان هو ابشع مظاهر الاحتلال وهو عقبة رئيسية امام تحقيق السلام مثلما تقول الادارة الامريكية.

اذن فان الامر بيد الولايات المتحدة وتحديدا في مسألة ضمانات القروض. ففي موافقتها على تقديم الضمانات لاسرائيل تكون قد اجهزت على عملية السلام. وهو ما يمثل اعطاء شرعية للاستيطان الاسرائيلي.

الاستيطان من افرازات الاحتلال وطالما ان عملية السلام قائمة على محور انهاء الاحتلال فان احدى ظواهره – الاستيطان – سيتوقف.

■ هل تعتقد بأن الظرف الراهن يستوجب مناقشة على مستوى اوسع مثل الدعوة لانعقاد المجلس المركزي؟

□ قد يتم ذلك.. لكن الاجتماعات الاخيرة للفصائل الفلسطينية واللجنة التنفيذية كانت كافية فليس هناك ما هو مخيف حتى الآن.

■ هل هناك امال فلسطينية من المفاوضات؟

□ ليست كثيرة لكن علينا ان نستمر بنضالنا على كل الجبهات وهذه معركة سياسية مفروضة. الجهد الفلسطيني ليس منصبا عليها وحدها.

■ وماذا على مستوى «فتح» في العادة تجري الحركة مراجعة دقيقة فهل في النية دعوة المجلس الثوري للانعقاد؟

□ هناك اجتماع مقبل للجنة المركزية اما المجلس الثوري فينعقد بانتظام وسوف تتم دعوته قريبا.

التنسيق العربي

■ التنسيق العربي يبدو انه يمر بظروف الفشل لاسيما بعد الاعلان عن عقد اجتماع قمة رباعية قريبا.. هل من قضايا تم تحديدها لبحثها؟

□ التنسيق العربي مطلوب وهو ضروري اولا بين الاطراف المعنية بعملية السلام ثم بين الاطراف العربية ككل لان الامور متعلقة بجميع العرب وعلى مدى سنوات طويلة فهل يجوز ان يتم الحديث عن لجان تستهدف قضايا المنطقة باكملها ولا ينسق العرب مع انفسهم؟

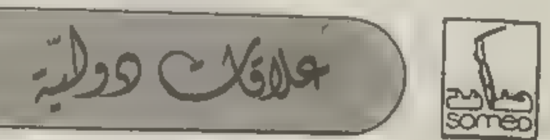
الاجتماع الرباعي خطوة على الطريق نأمل ان يتسع ليضم الدول الاخرى. وفيه سيتم تقييم الجولات السابقة وكل طرف سيطرح السلبيات والايجابيات بكل امانة وكذلك صياغة استراتيجية عربية موحدة في الجولات المقبلة. ولا بد من وضع استراتيجية واحدة للمتعدد. فليس من المنطق ان تكون منظمة التحرير الفلسطينية وسورية ولبنان خارج المؤتمر وبقية الدول العربية في الداخل فلا بد ان طرفا على خطأ وعلى الجميع ان يجلسوا معا لمعرفة الموقف الاسلم.

■ هل جرت اتصالات مع الدول الاخرى بهذا الخصوص ولاسيما الدول الخليجية؟

□ هناك اتصالات ولكن لم يتم التوصل لشيء – مع الاسف – حتى ان اجتماع جامعة الدول العربية الدوري الذي كان متوقعا ان يتم على مستوى وزراء خارجية في السادس عشر من الشهر الحالي اتخذ قرار بعقده على مستوى المندوبين بحجة انه يأتي خلال شهر رمضان!!

أجرى الحوار: فتحي البرقاوي





الأخ أبو علاء يلتقي وفد "الترويكا" الأوروبية

في عمّان، التقى وفد منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة الاخ أبو علاء، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح – مدير عام دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في منظمة التحرير الفلسطينية، وفد المجموعة الاوروبية (الترويكا) الذي يقوم بجولة في دول الشرق الاوسط في نطاق الاعداد والتحضير لاجتماع لجنة التنمية التي ترأسها المجموعة الاوروبية والتي عقدت في بروكسل في النصف الاول من شهر آيار الماضي.

وخلال اللقاء جرى البحث معمقاً في عملية السلام بشقيها الثنائي والمتعدد من حيث المشاركة الفسطينية وطبيعتها وأعمال اللجان واطارها ومرجعيتها القانونية ومدتها الزمنية. كما تم التداول الشامل في طبيعة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة، حيث بين الجانب الفلسطيني، الظروف الصعبة والتدهور المستمر للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية نتيجة الاحتلال الاسرائيلي وسياساته واجراءاته التعسفية، كما تم التركيز على سياسة الاستيطان التي تنتهجها سلطات الاحتلال وما تشكله من مخاطر على عملية السلام برمتها.

كما أبدى وفد المجموعة الاوروبية تفهمه العميق للمطالب الفلسطينية في المجالين السياسي والاقتصادي، ونوه إلى الترابط الوثيق بين شقي عملية السلام الثنائية والمتعددة. كما أعرب عن استعداد المجموعة الاوروبية بمضاعفة جهودها في تقديم المساعدات الاقتصادية للشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

وقد حضر اللقاء كل من السفير البريطاني وسفير المجموعة الاوروبية في عمان ممثلا عن السفارة الفرنسية.

بمناسبة افتتاح مكتبها في بروكسل
بيان من لجنة التنسيق بين المنظمات غير الحكومية الأوروبية

ان افتتاح مكتب للجنة في بروكسل قد اخذ وقتاً أكثر مما كنا نأمل اني سعيد بان اعلن ان مكتبنا قد فتح ابوابه اعتباراً من ٥ يناير ١٩٩٢، وانه قد تم تعيين الآنسة تاتيانا غونثير سكرتيرة ادارية اعتباراً من ذلك التاريخ، وهي تمارس عملها في المرحلة الاولى ايام الثلاثاء والاربعاء والسبت فقط من كل اسبوع.

ان مكتب بروكسل سوف يساعد على تنسيق النشاط من اجل اشراك المجموعة الاوروبية ومنظمة التبادل التجاري الحر الاوروبية والبرلمان الاوروبي والامم المتحدة في القضايا السياسية والتنموية التي تتعلق بفلسطين.

الاهداف الاساسية للجنة التنسيق الاوروبية.

اولاً:

– ان نبذل كل ما في جهدنا كلجنة، وبمساعدة شبكة المنظمات غير الحكومية التي تستطيع القيام بهذا العمل، على جذب اهتمام رجالات السياسة ووسائل الاعلام والرأي العام إلى الحاجة الملحة لحل عادل ومتكافىء للصراع الاسرائيلي – الفلسطيني بالاستناد على قرارات الامم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨.

– للاعلام حول الظروف القاسية التي يعيشها الفلسطينيون تحت الاحتلال الاسرائيلي والخروقات الاسرائيلية لمعاهدة جنيف الرابعة وقرار مجلس الامن ٦٨١ ولحث الامم المتحدة والدول الاوروبية لممارسة الضغط على اسرائيل لتوقف هذه الخروقات.

– استخدام كافة الامكانيات المتوفرة لدينا لتسهيل ودعم عملية السلام الحالية.

ثانياً: كلجنة وبالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المعنية بالتطوير.

– بذل كل ما بوسعنا لتعزيز وتوسيع عمل المنظمات غير الحكومية الاوروبية في الاراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل.

– الحصول على تأييد المفوضية والحكومات الاوروبية لنشاط المنظمات غير الحكومية العاملة في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

– دعم وتشجيع عمل الشبكة الاوروبية للمنظمات غير الحكومية في الاراضي المحتلة (NENGOOT).

وقد بعثت لجنة التنسيق الاوروبية برسائل إلى رئيس الوزراء الاوروبي السيد فان دين بروك والرئيس الحالي البرفسور بنهيرو والمفوض آبيل ماتيوتيس والامناء العامين للاحزاب السياسية الممثلة في البرلمان الاوروبي تدعوهم فيها إلى تدعيم العملية السلمية الجارية وتحسين ظروف عيش الفلسطينيين في

ويلتقي مبعوث الحكومة الكندية لدول الشرق الأوسط

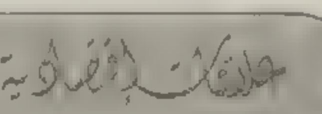
التقى الاخ ابو علاء عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، مدير عام دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط السيد مايكل بل مبعوث الحكومة الكندية لدول الشرق الاوسط ومستشار وزير الخارجية لشؤون لجنة اللاجئين المنبثقة عن اجتماع المتعدد في موسكو.

وقد تم بحث القضايا التي تتعلق بالتحضير لاجتماع لجنة اللاجئين المزمع عقده في أواتو من كافة جوانبها، والاسس اللازم توفيرها لانجاح أعمال اللجنة.

وأعرب السيد مايكل بل عن تفهمه لمطالب الشعب الفلسطيني ورغبة حكومته بالمزيد من التشاور مع القيادة الفلسطينية والاطراف الاخرى بهدف انجاح اعمال اللجنة التي ترئسها.

وقد شارك في الاجتماع السفير الكندي في عمان والمستشار الاول في السفارة الكندية وعن الجانب الفلسطيني شارك الاخوة دكتور يوسف صايغ ، حسن عصفور، هايل الفاهوم، دكتور جواد الناجي.





الأونروا تعرب عن أسفها الشديد ازاء الغارات الإسرائيلية على مخيمات اللاجئين في لبنان

أعرب المفوض العام للأونروا، السيد إلتر تركمان، عن أسفه الشديد إزاء الغارات الجوية الاسرائيلية التي وقعت في الساعات الأولى من يوم الأحد، ١٦ شباط/ فبراير، على مخيمين للاجئين الفلسطينيين في جنوب لبنان، حيث القيت القنابل على مخيمي عين الحلوة والرشيدية. وقد أكدت مصادر الأونروا أن الغارات أدت إلى مقتل أربعة مدنيين وإصابة ١٠ أشخاص، وألحقت أضراراً واسعة النطاق بمآوي الاجئين.

وأشارت الأونروا إلى أن الأمن في المناطق التي يقع فيها المخيمان توفره الحكومة اللبنانية منذ منتصف ١٩٩١ .

ويذكر أن مخيم عين الحلوة يقع في جنوب صيدا ويضم ٣٤٠٠٠ لاجىء فلسطيني. أما مخيم الرشيدية الذي يبلغ عدد سكانه ٢٠٠٠٠ لاجىء فلسطيني فيقع إلى الجنوب من صور.

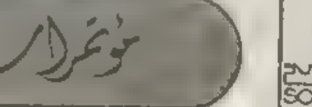
الاراضي التي تحتلها اسرائيل.

لقد قوبل مقترحنا بعقد مؤتمر حول التنمية (في الاراضي المحتلة) باهتمام اولي كبير من قبل المفوضية الاوروبية، ونتوقع ان يصلنا رد رسمي خلال الشهر القادم. ان تحديد تاريخ عقد المؤتمر رهن بالتطورات السياسية ولكنه لا يحتمل عقده قبل نهاية شهر حزيران على أفضل تقدير.

وتأمل لجنة التنسيق الاوروبية في ان افتتاح مكتب لها في بروكسل سيمكنها من تزويد الشبكة الاوربية بمعلومات حول اخر التطورات واشراكها في النشاطات. ونحن نأمل في ان نجعل من الشبكة الاوربية قوة فاعلة في حل الصراع الاسرائيلي – الفلسطيني على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ وناشطة بنفس القدر في مجال تقديم المساعدة التنموية للفلسطينيين الذين يعيشون في الاراضي التي تحتلها اسرائيل. نرجو من المنظمات الاوروبية ان توافينا بالاخبار عن نشاطاتها لتبلغها بدورنا إلى المنظمات غير الحكومية الاخرى.

برنارد ميلز
رئيس لجنة التنسيق الاوروبية
١٩٩٢/٣/١٠





الاجتماع الخامس عشر للهيئة العربية لاتفاقية الاستثمار

عقدت الهيئة العربية لاتفاقية الاستثمار دورتها الخامسة عشرة بمقر الامانة العامة بالقاهرة بتاريخ ١٩٩٢/٢/١ بحضور مندوبي الدول العربية الاطراف في الاتفاقية، والدول غير الاطراف كمراقبين، وممثلي بعض المنظمات المعنية كمراقبين أيضاً

وقد تضمن جدول الاعمال البنود التالية:

– متابعة تنفيذ الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية لعام ١٩٩٠ .

– تشجيع الاستثمارات العربية البينية.

– المؤتمر الخامس لرجال الاعمال المستثمرين العرب.

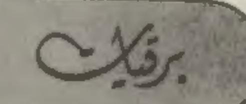
وقد مثل دولة فلسطين في هذه الاجتماعات كل من الدكتور جواد ناجي والدكتور بركات الفرا.

مؤتمر الأونكتاد الثامن يحيل مشروع قرار بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني للجمعية العامة

عقدت بمدينة كارتاهينا الكولومبية اجتماعات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الثامن. وقد احال المؤتمر بالاجماع مشروع القرار المتعلق بتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني بنصه المعتمد في اجتماعات المجلس الوزاري لمجموعة الـ ٧٧ في طهران إلى الجمعية العامة للامم المتحدة، وذلك في بيان ألقاه رئيس المؤتمر في الاجتماع الختامي يوم ١٩٩٢/٢/٢٤ .

وقد مثل دولة فلسطين في هذه الاجتماعات كل من الاخ د. محمد ابو كوش وعمر حمدان.





الاخ/ الرئيس،، القائد،، حفظه الله

تحية الثورة والعودة

وبعد:

كوادر مؤسسة «صامد» جمعية معامل ابناء شهداء فلسطين في مختلف اماكن تواجدهم، وكوادر دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في منظمة التحرير الفلسطينية يتقدمون لسيادتكم بأحر التهاني وأطيب التمنيات بمناسبة عيد الفطر المبارك، اعاده الله عليكم بالصحة والعافية للاستمرار في قيادة مسيرة شعبنا نحو النصر وقد تحققت امانيه بقيادتكم الحكيمة بنيل الحرية والاستقلال واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أرض فلسطين وعاصمتها القدس الشريف.

وفقكم الله لخير شعبنا وأمتنا
وكل عام وأنتم بخير
وانها لثورة حتى النصر

جمعية معامل ابناء شهداء فلسطين «صامد»
دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في منظمة التحرير الفلسطينية

وبرقية جوابية من الرئيس

الاخوة/ دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط
الاخوة/ جمعية معامل ابناء شهداء فلسطين
تونس

تحية الثورة وبعد،

أشكركم على تهانيكم الاخوية بعيد الفطر المبارك. أعاده الله تعالى على أمتنا بالعز والمجد والسؤدد وعلى شعبنا المناضل وقد استعاد حقوقه الوطنية المسلوبة، في العودة وتقرير المصير ورفع راياته ورايات أمته عالية خفاقة فوق القدس الشريف، عاصمة دولتنا المستقلة.

مع أطيب تحياتي وتهاني القلبية، ومعاً وسوياً ويداً بيد في حمل الامانة ورفع راية الثورة والجهاد والانتفاضة حتى تحقيق النصر في فلسطين بعونه تعالى.

ولثورة حتى النصر،
ومعاً وسوياً حتى القدس المحررة بعونه تعالى

تونس في: ١٩٩٢/٤/٥

ياسر عرفات
رئيس دولة فلسطين
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية



اجتماعات

الاخ ابو علاء يجتمع مع الامين العام لوزارة الخارجية الفرنسية

اجتمع الاخ ابو علاء عضو اللجنة المركزية لحركة فتح مدير عام دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط لمنظمة التحرير الفلسطينية مع السيد سيرج بوادق الامين العام لوزارة الخارجية الفرنسية، بحضور رئيس دائرة الشرق الاوسط في وزارة الخارجية الفرنسية وعدد من كبار موظفيها.

وقد عرض الاخ ابو علاء اهم التطورات السياسية الخاصة بعملية السلام. والعقبات الرئيسية في تقدمها نتيجة سياسة الاستفزاز الاسرائيلية ورفضها المستمر الخوض في القضايا الجوهرية وخاصة الانسحاب من الاراضي المحتلة والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني كما اقرتها القرارات الدولية.

كما استعرض الاخ ابو علاء الاوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها شعبنا نتيجة للممارسات والسياسات القمعية التي تطبقها الحكومة الاسرائيلية على شعبنا في الاراضي المحتلة.

وركز الاخ ابو علاء على اهمية التمثيل الفلسطيني لوحدة شعبنا الفلسطيني في مشاركته الكاملة في كافة مراحل عملية السلام وعلى قدم المساواة مع جميع الاطراف الاقليمية والدولية الاخرى.

وقد اشاد السيد بوادق بالدور الايجابي الذي تلعبه قيادة الشعب الفلسطيني في م.ت.ف لدفع عملية السلام الى الامام. واكد على اصرار الحكومة الفرنسية ودول المجموعة الاوروبية في المشاركة الفعالة بكافة مراحل عملية السلام ولجانها المختلفة. وقد شارك في الاجتماع عن الجانب الفلسطيني الاخ ابراهيم الصوص المفوض العام لفلسطين في فرنسا وهايل الفاهوم مدير ادارة اوروبا في الدائرة السياسية واحمد عبدالرازق المفوض العام المساعد لفلسطين في فرنسا، وعن الجانب الفرنسي السيد لافرانس مدير دائرة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، مساعد مدير الدائرة الاقتصادية في وزارة الخارجية.

الاخ ابو علاء يلتقي رئيس الترويكا

في لشبونه، التقى الاخ ابو علاء عضو اللجنة المركزية لحركة فتح مدير عام دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط لمنظمة التحرير الفلسطينية يوم الخامس من أيار الماضي السفير ليوناردو ماتياس رئيس الترويكا، وكذلك الدكتور هنريكي داسيلفا مدير عام الشرق الاوسط في وزارة الخارجية البرتغالية. وقد تم بحث عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك وفي مقدمتها الاوضاع داخل الارض الفلسطينية المحتلة والاوضاع الاقتصادية ومباحثات السلام بشقيها المتعدد والثنائي.

كما التقى الاخ ابو علاء مع رئيس واعضاء جمعية الصناعيين البرتغاليين. وتركز اللقاء حول بحث عدد من المسائل المتعلقة بتنمية الاراضي الفلسطينية المحتلة.

الأخ أبو علاء: نشارك في المفاوضات رغم الاجحاف في التمثيل الفلسطيني

صرّح عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» المدير العام للدائرة الاقتصادية لمنظمة التحرير الفلسطينية احمد قريع «ابو علاء» لجريدة «الشروق» التونسية قبيل اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني حول المشاركة الفلسطينية في مباحثات السلام بقوله أن منظمة التحرير الفلسطينية كانت قد اتخذت قرارها الواضح بالمشاركة في عملية السلام الشاملة بشقيها الثنائي والمتعدد الاطراف.

واضاف بأن المشاركة الفلسطينية الايجابية والفعالة في المفاوضات الثنائية رغم الاجحاف في التمثيل الفلسطيني كانت وليدة قناعة كاملة بالسلام العادل والشامل والكامل الذي يحقق الامن والاستقرار في المنطقة لجميع الاطراف بما فيها الشعب الفلسطيني وتأمين حقوقه السياسية والوطنية المشروعة بما فيها حقه في تقرير مصيره.

وبخصوص ما يوصف بالشق الثاني من عملية السلام المتعلق بالمفاوضات المتعددة الاطراف ذكّر ابو علاء باستجابة الجانب الفلسطيني للدعوة للمشاركة في افتتاح هذه المفاوضات التي عقدت في موسكو وتشكيل المنظمة وفدها برئاسة فيصل الحسيني – رئيس الفريق الفلسطيني المفاوض – حيث جرى التأكيد بأنه حتى تحقق المفاوضات المتعددة الاطراف النجاح المطلوب لها لتشكل عامل دفع للمفاوضات الثنائية فإنه لا بد وان يكون هناك انجاز حقيقي واضح.

وشدد المسؤول الفلسطيني على ان المشاركة في المفاوضات المتعددة الاطراف يجب ان تكون مشاركة وتمثيلا شاملا وشرعيا بما يشمل الشعب الفلسطيني من الداخل بما فيه القدس والخارج كما ان المشاركة الفلسطينية على هذا الاساس يجب ان تنسحب على جميع اللجان المنبثقة عن المفاوضات المتعددة بما فيها لجنة الاشراف العليا ولجان التنمية الاقتصادية والتعاون والمياه والبيئة واللاجئين والامن ورقابة التسلح واية لجان اخرى يتم تشكيلها مستقبلا بما فيها لجان العمل المقترحة حول القدس وحقوق الانسان.

ورداً على سؤال حول ما اذا كانت هناك اتصالات فلسطينية مع الولايات المتحدة ونتائج هذه الاتصالات اكد عضو مركزية «فتح» بان هناك اتصالات امريكية مع الشخصيات الوطنية في الداخل وموقف واشنطن حدد بالتمهيد للمفاوضات المباشرة بين الاطراف المعنية، وقد اكدت منذ البداية بأنها لن تتدخل الا في حال تعثر المفاوضات

al_iktisadi

SAMED

(SAMED ECONOMIST)

VOL. 14, No. 89, July - August - September 1992

Economic. Social & Labour Affairs
Published quarterly by:
Palestine Martyrs Works Society.

"SAMED"

83 AVENUE YOUGHOURTA
MUTUELL - VLLE
TUNIS